

مَصْنَعُ الْفَقِيهِ

تَأَلَّفَ

الْفَقِيرُ الْمُسْلِمُ الرَّحْمَنُ

السَّيِّحُ الرَّحْمَنُ بِحَمْدِهِ الْفَقِيرُ الْمُسْلِمُ

لِلْإِسْلَامِ ١٣٢٢ هـ

لِجَمْعِ الْأَوَّلِ

بِحَقِّقِ

لِلْإِسْلَامِ الْجَمْعِيَّةِ لِإِحْيَاءِ التَّارِثِ

« مَوْقِفُ الْفَقِيرِ »

مِصْبَاةُ الْفَقِيهِ

تَأَلَّفَ

الْفَقِيهُ الْأَصْرَفِيُّ الْمُحَقِّقُ

الْشَيْخُ الْإِسْرَافِيُّ مُحَمَّدُ هَادِي الْمَهْدِي

الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٢٢ هـ

الْجُزْءُ الْأَوَّلُ

بِتَحْقِيقِ

الْمُؤَسَّسَةِ الْجَعْفَرِيَّةِ لِأَحْيَاءِ التَّرَاثِ

« فَرْمِ الْمُنَدَّة »



هجرة الكتاب

مركز تحقيق كتاب في علوم الدين

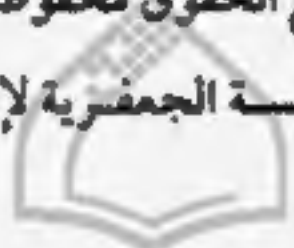
الكتاب :	مصباح الفقيه / ج ١
المؤلف :	العلامة آقا رضا الهمداني
التحقيق :	محمد الباقر - نور علي النوري - محمد الميرزائي
الإشراف :	السيد نور الدين جعفریان
نشر :	المؤسسة الجعفرية لإحياء التراث
التصوير الفني (الزيتغراف) :	واصف - قسم
الطبعة :	الأول - ربيع الأول - ١٤١٧ هـ
المطبعة :	ستارة - قسم
الكمية :	٣٠٠٠ نسخة
السعر :	٨٠٠٠ ريال

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

جميع الحقوق محفوظة ومسجلة
للمؤسسة الجعفرية لإحياء التراث



مركز تحقيق كتاب أمير المؤمنين عليه السلام

مقدمة التحقيق :

بسم الله الرحمن الرحيم

مركز تحقيقات كاميون علوم إسلامي

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلقه
وأشرف بريته المصطفى محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين.

وبعد : لا يخفى على كل أحد ما لعلم الفقه من الأهمية في
كيان المجتمع وتطوره ورقيه ؛ إذ أنّ له علاقة وثيقة بين المراء
وخالفه ، وكذا علاقة الناس فيما بينهم ؛ إذ أنّه الحاوي لكل الأوامر
والنواهي التي جاء بها النبي المصطفى ﷺ ، وبينها من بعده
أوصياؤه الحجج صلوات الله عليهم أجمعين ، وأخذها عنهم من
بعدهم العلماء والفقهاء جيلاً بعد جيل ، منذ الصدر الأول لبزوغ
الإسلام وحتى يومنا هذا ، إذ انتفض في كل عصر من هذه العصور

من يقوم بحفظ هذا التراث العظيم بكل أمانة ودقة وتسليمه إلى من هو أهله من بعده ، مقتفين في ذلك قول الباري جلّ وعلا : ﴿ قُلُوبًا نَفَرًا مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ ^(١).

وأخذ في التطوّر يوماً بعد آخر حتى وصل إلى مستوى «جواهر الكلام» و«الحقائق الناضرة» و - كتابنا هذا - «مصباح الفقيه» مزينين المكتبة الإسلامية بهذا التراث الضخم المتمثل بفقه أهل البيت عليهم السلام ، الذي صار منهلاً رويّاً لآلاف العلماء والفقهاء يغترفون من معينه العذب الصافي .

وكما أننا نرى تعظيماً واهتماماً لهذا العلم اليوم كذاك بالأمس نراهم أولوا هذا الاهتمام والتعظيم ، فهذا :

علي بن أبي رافع ، تابعي من خيار الشيعة ، كانت له صحبة من أمير المؤمنين عليه السلام ، وكان كاتباً له ، وحفظ كثيراً ، وجمع كتاباً في فنون من الفقه : الوضوء والصلاة وسائر الأبواب ...

قال عمر بن محمّد : وأخبرني موسى بن عبدالله بن الحسن عن أبيه أنه كتب هذا الكتاب عن عبيدالله بن علي بن أبي رافع ، وكان يعظّمونه ويعلمونه ...

وقال مُخَوَّل بن إبراهيم النهدي : سمعت موسى بن عبدالله بن الحسن يقول : سأل أبي رجل عن التشهد ، فقال : هات كتاب ابن أبي رافع ، فأخرجه فأملأه علينا^(١).

وهذا عبدالله بن المغيرة ، الثقة الثقة ، لا يعدل به أحد من جلالته ودينه وورعه ، روى عن أبي الحسن موسى عليه السلام . قيل : إنه صنف ثلاثين كتاباً ، ثم عدّ منها كتاب الوضوء وكتاب الصلاة وكتاب الزكاة وكتاب الفرائض^(٢).

ومنهم صفوان بن يحيى الذي صنف ثلاثين كتاباً ، وهي على ترتيب كتب الفقه ، كما قاله النجاشي^(٣).

وغيرهم كثير ذكرهم الشيخ النجاشي والشيخ الطوسي في فهرست كتابيهما في مصنفَي الشيعة الإمامية ،

وكذا الطبقات الثلاثة الذين ذكرهم الكشي في كتابه الذين أجمعت العصاة على تصحيح ما يصح عنهم ، وانقادوا لهم بالفقه وتصديقهم لما يقولون .

وإننا هنا لا نريد أن نستقصي كل الفقهاء وما كان لهم من مصنفات ، وإنما ذكرنا هؤلاء على سبيل المثال ليس إلا ، فإن في استقصائهم يخرج البحث عن حده ، وما هي إلا إشارة إلى هؤلاء ،

(١) رجال النجاشي : ٢/٦ .

(٢) رجال النجاشي : ٥٦١/٢١٥ .

(٣) رجال النجاشي : ٥٢٤/١٩٧ .

الأعظم الذين حملوا على عاتقهم هذا التراث الضخم حتى وصل إلى ما نحن عليه اليوم .

ومن بين هؤلاء العلماء وورثة الأنبياء وحماة الدين والشرعية :

المحقق الحلّي

هو أبو القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن بن يحيى بن سعيد الحلّي .

قال عنه تلميذه تقي الدين ابن داود : شيخنا ... المحقق المدقق الإمام العلامة ، واحد عصره ، وكان السن أهل زمانه وأقومهم بالحجة وأسرعهم استحضاراً .

قرأت عليه ورثاني صغيراً ، وكان له عليّ إحسان عظيم والنفات ، وأجازني جميع ما صنّفه وقرأه ورواه وكلّ ما نصّح روايته عنه .

توفي في شهر ربيع الآخر سنة ستّ وسبعين وستمائة .

له تصانيف حسنة محققة محرّرة عذبة .

فمنها : كتاب « شرائع الإسلام » مجلّدان ، كتاب « النافع » في مختصره مجلّد ، كتاب « المسائل العزّيّة » مجلّد ، كتاب « المسائل المصرية » مجلّد ، كتاب « المسلك في أصول الدين » مجلّد ، كتاب « المعراج » في أصول الفقه مجلّد ، كتاب « الكهنة » في المنطق مجلّد ،

وله كتب غير ذلك ليس هذا موضع استيفائها، فأمرها ظاهر.

وله تلاميذ فقهاء فضلاء، رحمه الله تعالى^(١).

وقال عنه العلامة الحرّ في تذكرة المستبحرين في العلماء المتأخرين: حاله في الفضل والعلم والثقة والجلالة والتحقيق والتدقيق والفصاحة والشعر والأدب والإنشاء وجمع العلوم والمحاسن أشهر من أن يذكر، وكان عظيم الشأن جليل القدر رفيع المنزلة، لا نظير له في زمانه، ثم عدّ كتبه وقال:

ونقل أنّ المحقّق الطوسي نصير الدين حضر مجلس درسه، وأمرهم بإكمال الدرس، فجرى البحث في مسألة استحباب التياسر، فقال المحقّق الطوسي: لا وجه للاستحباب؛ لأنّ التياسر إن كان من القبلة إلى غيرها، فهو حرام، وإن كان من غيرها إليها، فواجب. فقال المحقّق في الحال: بل منها إليها، فسكت المحقّق الطوسي.

ثمّ ألّف المحقّق في ذلك رسالة لطيفة - أوردها الشيخ أحمد ابن فهد في المهدّب بتمامها - وأرسلها إلى المحقّق الطوسي فاستحسنها.

وكان مرجع أهل عصره في الفقه وغيره، يروي عن أبيه عن

(١) رجال ابن داود: ٣٠٤/٦٢.

جده يحيى الأكبر .

وقال العلامة في بعض إجازاته عند ذكر المحقق : كان أفضل أهل زمانه في الفقه .

قال الشيخ حسن في إجازته : لو ترك التقييد بأهل زمانه ، كان أصوب ؛ إذ لا أرى في فقهاؤنا مثله ... إلى آخر كلامه ^(١) .

وقال عنه خاتمة المحققين الميرزا النوري - بعد أن عدّه في ضمن مشايخ العلامة - : خاله الأكرم ، وأستاذه الأعظم ، الرفيع الشأن ، اللامع البرهان ، كثّاف حقائق الشريعة بطرائف من البيان لم يطمئنّ إنس قبله ولا جانّ ، رئيس العلماء ، فقيه الحكماء ، شمس الفضلاء ، بدر العرفاء ، المنوّه باسمه وعلمه في قصّة جزيرة الخضراء ، الوارث لعلوم الأئمة المعصومين عليهم السلام ، وحججهم على العالمين ، الشيخ أبو القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن بن يحيى بن سعيد الهذلي الحلّي ، الملقّب بالمحقق على الإطلاق ، الرافع أعلام تحقیقاته في الآفاق ، أفاض الله على روضته شأيب لطفه الخفي والجلّي ، وأحله في الجنان المقام السني والمكان العليّ ، وهو أعلى وأجلّ من أن يصفه ويعدّد مناقبه وقضائله مثلي ، فالأولّى في المقام الإعراض عنه والتعرّض لبعض مستطرفات حاله ... ثم ذكر له ترجمة مفصلة ^(٢) .

وله تراجم مفصلة في معظم كتب التراجم ، كرياض العلماء

(١) أمل الإمل : ٤٨/٢

(٢) مستفرك الوسائل : ٤٧٢/٣ الطبعة الحجرية

وروضات الجنّات وأعيان الشيعة ولؤلؤة البحرين وغيرها .

شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام

وهو من أفضل وأحسن المتون الفقهيّة ترتيباً وأسلوباً ، وأدقّها وأوجزها عبارة ، وأجمعها للفروع .

قال عنه الشيخ الطهراني : وكتابه هذا من أحسن المتون الفقهيّة ترتيباً وأجمعها للفروع ، وقد ولح به الأصحاب من لدن عصر مؤلّفه إلى الآن ، ولا يزال من الكتب الدراستيّة في عواصم العلم الشيعيّة ، وقد اعتمد عليه الفقهاء خلال هذه القرون المديدة ، فجعلوا أبحاثهم وتدرّساتهم فيه ، وشروحهم وحواشيهم عليه ...

ثمّ قال : بل أنّ معظم الموسوعات الفقهيّة الضخمة التي ألفت من بعد عصر المحقّق شروح له ، كما توضّحه أسماؤها ، فمنها . «أساس الأحكام» و«تقرير المرام» و«جامع الجوامع» و«بحرواهر الكلام» و«حاوي مدارك الأحكام» و«دلائل الأحكام» و«شوارع الأعلام» و«غاية المرام» و«كشف الإبهام» و«كشف الأسرار» و«كنز الأحكام» و«مباني الجعفرية» و«مدارك الأحكام» و«مسالك الأفهام» و«مصباح الفقيه» و«مطالع الأنوار» و«مبارج الأحكام» و«موارد الأنام» و«مواهب الأفهام» و«مناهج الأحكام» و«نكت الشرائع» و«هداية الأنام» وغيرها .. وغيرها ..

هذا ما يحضرنّي من الشروح التي لها عناوين خاصّة فذكر في

محلّها، وسيأتي قرب مائة شرح بعنوان شرح الشرائع ليس لها عنوان خاص...

أوله . «اللهم إني أحمدك حمداً يقلّ في انتشاره حمد كلّ حامد ، ويضمحلّ باشتهاره جحد كلّ جاحد ، ويفلّ بفراره حسد كلّ حاسد ، ويحلّ باعتباره عقد كلّ كائد ، وأشهد أن لا إله إلا الله شهادة أعتدّ بها لدفع الشدائد ، وأسترّد بها شارّد النعم الأوابد ، وأصلي على سيّدنا محمد الهادي إلى أمتن العقائد وأحسن القواعد... إلى آخره^(١).

منهجية الكتاب :

قال المحقّق الشيخ عبدالحسين محمّد علي البقال : إنّ هذا الكتاب يمتاز بالمنهجية الفذة فيما يمتاز به ، ونظراً لأهمية الميزة نخصّها بشيء من الحديث .

وهذه الميزة تبرز أكثر ما تبرز في جانبين من الكتاب :

الجانب الأول : في تبويب الكتاب :

فهو في كتابه هذا من جهة يتّسم الفقه إلى أقسام أربعة : عبادات ، وعقود ، وإيقاعات ، وأحكام .

وقد جاء في هامش الشرائع المتداولة : «ووجه الحصر : أنّ

(١) الذريعة : ٤٧/١٣ .

المباحث عنه في الفقه إما أن يتعلق بالأمور الأخروية أو الدنيوية ، فإن كان الأول فهو عبادات ، وإن كان الثاني فلا يخلو إما أن يفتقر إلى عبارة أو لا ، فإن لم يفتقر فهو الأحكام كالديات والتقصاص والميراث ، وإن افتقر فلإما من الطرفين أو من طرف واحد ، فإن كان الثاني فهو الإيقاعات ، كالطلاق والعتق ، فإن كان الأول فهو العقود ، ويدخل فيه المعاملات والنكاح .

ومن جهة ثانية : فإنه يقسم كل واحد منها إلى مجموعة من الكتب بحيث تشترك المجموعة الواحدة بقاسم مشترك أعظم يقسم أجزاء ذلك القسم .

ومن جهة ثالثة : فإن الكتاب الواحد - هو الآخر أيضاً - غالباً ما يوزع على شكل أركان ، أو فصول ، أو مقدمات ، أو أطراف ، أو نظرات .

ومن جهة رابعة : فإن كل واحد من هذه الأركان والفصول ونظائرها بدورها تنقسم إلى فقرات ، كثيراً ما تتوزع إلى بحوث ، كل بحث خاص بكل جزء جزء منها .

وعلى هذا ، فلا غرابة إذا وجدنا عناوين الكتب البعض منها أولية ، وهي الخاصة بأسماء الأقسام الرئيسية والكتب ، وقد طبعت في صفحات مستقلة ، والبعض منها ثانوية ، وهذه تارة تكون معنونة بعناوين جانبية ، وأخرى وسطية ، وثالثة بعنوان مسائل أو تنمة أو خاتمة أو فروع ، ورابعة تكون مرة بارزة بحرف أسود خشن ،

وأخرى عادية البروز بحرف عادي متوسط .

الجانب الثاني : في ترتيب الأحكام :

ثم لأنه بعد هذا كله التزم بقاعدة معينة في ترتيب الأحكام ، حيث ابتدأ بالواجب في كل قسم ، فأتبعه بالندب ، وبعده بالمكروه ، وأخيراً بالمحرم إن وجد .

وقد صرح بهذه القاعدة في كتابه «المعتبر في شرح المختصر» وهو في صدد بيان سبب تأخيره لحكم الجنب والحائض اللذين يحضرا الميت - وهو مكروه - حيث قال: «وإنما أخرنا هذا الحكم وهو متقدم في الترتيب ؛ لما وضعنا عليه قاعدة الكتاب من البداية في كل قسم بالواجب واتباعه بالندب وتأخر المكروه ، فاقضى ذلك تأخير هذا الحكم»^(١) .

وختاماً : لهذا البحث الذي هو مقدمة لشرح الكتاب الذي نحن بصددده وهو «مصباح الفقيه» وكذا شرح بعض أحوال مصنفه العظيم ، فنبدأ أولاً بذكر مصنفه ، ثم نتبعه بشرح الكتاب والله الموفق للسداد ، إنه نعم المولى ونعم النصير .

المصنف في سطور

هو العالم الجليل والشيخ الفقيه ، قدوة الأعلام آية الله في

(١) شرائع الإسلام - المقدمة - . ن ، طبعة دار الأضواء بيروت

العالمين ، الورع الزاهد التقى : الحاج آقا محمد رضا ابن الشيخ المولى الفقيه محمد هادي الهمداني النجفي .

كان من أجلة الفقهاء الورعين ، وأعظم الفضلاء الزاهدين ، ومن الأصوليين المحققين ، ومن مشاهير مراجع عصره الزاهدين .

كان مولده الشريف في مدينة همدان ، في حدود سنة ألف ومائتين وخمسين من الهجرة النبوية الشريفة ، أو بعدها بنيف من السنين .

درس العلوم الدينية والمبادئ والسطوح في مدينة همدان ، ثم هاجر إلى مدينة النجف الأشرف - على مشرفها آلاف التحية والسلام - كعبة العلماء ، وملجأ أرباب العلم والتحصيل ، ومحط ركاب المتعلمين والسائرين على نهج ركاب الأئمة الميامين ، وكان من ذوي الفضل والتحصيل ، فحضر على شيخ العلماء المتأخرين العلامة الأعظم الشيخ مرتضى الأنصاري أعلى الله مقامه ، وعلى غيره ممن عاصره من فطاحل العلماء ، ثم من بعده حضر على أسناده العلامة الجليل السيد محمد حسن المجدد الشيرازي واختص به ، وبعد انتقال الميرزا الشيرازي إلى سامراء هاجر إليها لمواصلة درسه هناك ، وكان من أفضل وأبرز تلاميذه ، إلى أن اشتهر أمره بين العلماء والأفاضل ، وبرز بين زملائه الكاملين بروذاً ظاهراً ، وعدة من أعظم تلاميذ السيد المجدد ، وأبرعهم في الفقه وأطلعهم في الأصول ، وبقي على ذلك مدة من الزمان إلى أن عاد إلى النجف الأشرف أوائل

القرن الرابع عشر في حياة أستاذه ، واستقل بالتدريس والتصنيف والإمامة وغيرها من الوظائف والواجبات الملقاة على عاتقه ، والتف حوله جمع من فضلاء العصر ينتهلون من نعيم علمه ، ومن فيوضاته الواسعة ، التي شهد له كل من عرفه وترجمه وكان بالإضافة إلى غزارة علمه معروفاً بالزهد والتواضع والإعراض عن الدنيا ، وكان على جانب عظيم من طهارة القلب وصفاء النية وسلامة الذات والبعد عن زخارف الدنيا .

وكان مع ذلك كله حسن السمعت كثير الصمت ، لا يتكلم إلا بما يعنيه ، مبتعداً عن فضول الكلام ، وعن الحكايات والتقصص والتواريخ .

أقوال العلماء في حقّه

ذكره جمع من العلماء والفقهاء وأطروه غاية الإطراء ، وهذه عينات من كلماتهم .

١ - السيّد محسن الأمين العاملي :

شيخنا وأستاذنا الذي جلّ استفادتنا في الفقه كانت منه ، بل وفي الأصول فضلاً عمّا استفدناه من أخلاقه وأطواره وسيرته العملية ، فإنّ أنفع المواعظ الموعظة بالأفعال لا بالأقوال^(١) .

(١) أعيان الشيعة : ١٩/٧ .

٢ - الشيخ محمد حرز الدين :

هاجر إلى بلد العلم والهجرة النجف الأشرف شاباً فاضلاً ، وأقام فيه مجتهداً في تحصيله ، حتى نال مرتبة عالية من العلم ، وأصبح من المدرّسين في عصر أستاذه الميرزا السيد الشيرازي ، وكان من خيرة تلاميذه في النجف وسامراء ، وكان جماعة من أفاضل المحصّلين من طلبة العرب والعجم يبالغون في فضله وسموّ منزلته العلمية ، وحضرت بحثه أياماً لاختبار فضيلته ، فوجدته فوق ما قيل في حقّه وأكثر ما يقال في فضله ، ألا وهو المحقّق ذو النظر الدقيق والفكر الصائب ، الفقيه الأصولي الكلامي الثبت .

أقول : وفنّه في الكتابة والتصنيف أحسن من تدريسه وأمتن ، يعرف ذلك من حضر بحثه وحكم بالعدل^(١) .

٣ - الشيخ آغا بزرك الطهراني :

كان هو من أجلة الفقهاء وأفضل الأعلام ، هاجر إلى سامراء فلازم درس السيد المجدّد الشيرازي سنين طويلاً ، وكان يكتب تقاريره ، داوم على ذلك مدّة مديدة إلى أن اشتهر أمره بين العلماء والأفاضل ، وبرز بين زملائه الكاملين بروزاً طاهراً ، وعدّ من أعظم تلاميذ السيّد المجدّد وأبرعهم في الفقه وأطلعهم في الأصول .

عاد إلى النجف في حياة أستاذه ، فالتفّ حوله جمع من أهل الفصل ، واشتغل بالتدريس والتأليف والإمامة وغيرها من الوظائف ،

(١) معارف الرجال : ٣٢٣/١

وكان ذا اطلاع واسع في الفقه وأصوله وخبرة وتضلّع فيهما ، شهد له بذلك جمع من معاصريه وكثير من المتأخرين عنه ، وهو من أزهد أهل عصره وأورعهم وأتقاهم ، كان يقضي أكثر أوقاته بين مطالعة وتدرّيس وكتابة وبحث ، وكان في غاية الإعراض عن الدنيا والزهد فيها ، كما كان على جانب عظيم من طهارة القلب وسلامة الذات والبعد عن زخارف الدنيا .

رجع إليه الناس في التقليد بعد وفاة أستاذه الشيرازي في سنة ١٣١٢ هـ ، وعلق على «نجاة العباد» لعمل المقلّدين ، لكن ثقل عليه ذلك كراهة للرئاسة والزعامة ، وفراراً من المسؤوليات التي تلقى على عاتق المرجع ، وكان صادقاً في ذلك ، حيث رأيناه بعد أن رأس وقُلّد كما كان سابقاً لم يغيّر سيرته ولا مأكله ولا ملبسه ، واتفق أن لم يطل ذلك فقد ابتلي بالسيان بعد فاصلة غير طويلة ، وامتنع عن الفتيا ، وبقي مواظباً على التدريس^(١) .

٤ - السيد شهاب الدين المرعشي النجفي :

ولد في همدان حدود ١٢٥٠ هـ ، فتعلّم المبادئ والسطوح بها ، ثمّ هاجر إلى النجف الأشرف وحضر عند أعلامها ، واختصّ بالمجدّد الشيرازي ، وهاجر إلى سامراء وحضر مدّة بحثه ، ورجع إلى النجف الأشرف أوائل القرن الرابع عشر ، وانشغل بالتدريس ، فالتفّ حوله جمع من الفضلاء والمحقّقين ، وكان يقيم الجماعة في

(١) تقياء البشر : ٧٧٦/٢ .

المسجد الذي كان قريباً من داره ، ويحضر صلاته جماعة من المؤمنين والأخيار .

كان - رحمه الله - على جانب من الزهد والتقوى بعيداً عن الدنيا وزخارفها^(١) .

٥ - هجر رضا كحالة :

رضا بن محمد هادي الهمداني النجفي ، فقيه أصولي ، توفي بسامراء في ٢٨ صفر ، من تصانيفه : « مصباح الفقيه » « حاشية الرسائل » « حاشية المكاسب » « حاشية الرياض » و « كتاب البيع »^(٢) .

٦ - خير الدين الزركلي :

رضا بن محمد هادي الهمداني فقيه إمامي ، من مواليد همدان توفي بسامراء ، من كتبه « مصباح الفقيه » و « العوائد الرضوية على الفوائد المرتضوية »^(٣) .

وصف حياته اليومية والعلمية :

كانت حياته العلمية حياة خاصة تختلف عما كان عليها البعض من علماء عصره وأقرانه .

(١) الإجارة الكبيرة : ٤١٤ .

(٢) معجم المؤلفين ١٦٤/٤ .

(٣) الاعلام ٢٦/٣ ، تلامذته أحسن الوديعة : ١٧٩ ، ومعجم المؤلفين ١ ٤٨٣ ، ورجال

فقال عنه تلميذه السيد محسن الأمين :

كان عالماً فقيهاً أصولياً محققاً مدققاً ، من أفضل تلاميذ السيد محمد حسن الشيرازي ، مشغولاً ليله ونهاره بالمطالعة والتأليف والتدريس في الفقه والأصول ، يأتي صباحاً من داره التي بقرب مسجده الذي كان يؤمّ فيه فنسمع درسه في الفقه الذي كان يلقيه من كتاب « مصباح الفقيه » وقد كتبه في اليوم الماضي واللييلة الماضية ، فيستمر ذلك نحواً من ساعة ، بعد ما يستمرّ الانتظار لاجتماع الطلاب نحواً من نصف ساعة ، ثمّ يذهب إلى داره ويشغل بكتابة درس اليوم الآتي إلى الظهر ، فيذهب إلى المسجد فيصلّي بمن اجتمع فيه ، ثمّ يعود إلى البيت فيتغدى هو وابن أخته وصهره الشيخ علي الذي كان يشبهه في علمه وأطواره وأخلاقه ، وابن أخيه الذي كان ساكناً معه وحضر من همدان للنجف لطلب العلم ، وولده الشيخ محمد وكان غداؤهم غالباً ما يحضره هو أو أحد من ذكر من خبز العجم الذي يباع في السوق ولا يكون ناضجاً مع شيء من الجبن وبعض البقول ، ثمّ ينام قليلاً ، فإذا انتبه اشتغل بالمطالعة وكتابة الدرس .

وكان لهذه الدار حجرة صغيرة يصعد إليها بدرج من باب الدار رأساً - تشبه حجرتي التي بدار الوقف في دمشق - هي مقرّه ومحلّ مطالعته وتصنيفه ، وكنت احتاج في بعض الأوقات أن أسأله عن مسألة ، أو معنى عبارة في مؤلفاته ، فأدخل عليه والقلم والقرطاس في

يده ، والجواهر والحدائق والوسائل مفتوحات أمامه ، فيلقي القلم والكاغد من يده ويتوجه إليّ ، فأسأله عما أريد ويجيبني ، فإذا انتهى الحديث بيننا تناول القلم والقرطاس ، فأسرع أنا حينئذٍ إلى الباب ، ويبقى مشغولاً بالمطالعة والكتابة إلى الساعة الحادية عشرة عصراً ، فيخرج إلى المسجد ويلقي درساً في الفقه من كتابه «مصباح الفقيه» حتى يصير وقت المغرب ، فيصلّي إماماً في ذلك المسجد ، ثمّ يذهب إلى الحضرة الشريفة ، فيزور القبر الشريف ويصلي ويدعو ، ثمّ يعرج أحياناً على الحجرة المدفون فيها السيد جواد العاملي صاحب مفتاح الكرامة أو غيرها فيجلس هناك ما شاء ، ثمّ يذهب إلى داره ، وقد يذهب إلى داره رأساً بعد الزيارة ، فيتمشى مع من ذكرناهم ويشغل بالمطالعة ، ثمّ [ينام و] يستيقظ فيصلّي الصبح ، فإن وجد متسعاً للمطالعة والكتابة اشغل بهما حتى تطلع الشمس ، فيحضر إلى المسجد ، وهكذا .

وتخرج به جماعة صاروا من أفاضل زمانهم^(١).

وقال الشيخ آغا بزرك الطهراني :

كانت له مع تلاميذه وغيرهم من مختلف الطبقات سيرة حسنة ، يتواضع لهم ويدربهم ويفيدهم بأعماله كما ينفعهم ويهذبهم بأقواله ، وقد تأثر بسيرته جمع من تلامذته ، فكانوا نظراءه في حسن السمعة عند الناس ، وكان مترسلاً في العيش إلى أبعد

(١) أعيان الشيعة : ٢٠/٧ .

حدّ ، يمشي في الليل والنهار وحده دون أن يكون بخدمته أحد من تلامذته أو غيرهم ، فقد كان لا يسمح لهم بذلك ، وكانت العادة في ذلك العصر أن يحمل أمام العلماء والأعيان سراج في الليل ، أمّا المترجم له فكان غير حاضر لذلك أيضاً ، وكان يجلس مع تلامذته وأصحابه وكأنه أحدهم ، يترسل في حديثه وجلسته ، ولم يسمع عنه أنه استغاب أحداً طيلة عمره ، وكان لا يسمح لأحد أن يغتاب آخراً في مجلسه ، فإذا أحسّ بمثل ذلك أورد مسألة علميّة في الحال وصرفهم عمّا كانوا فيه .

وكان يقيم الصلاة بمسجد قرب داره لم يزل يعرف باسمه حتى اليوم ، وكان يأتّم به الأخيار والأتقياء^(١) .

زهده وورعه وتقواه :

كان زاهداً في الدنيا ، معرضاً عنها حتى عن الكلام في أمورها العادية كالقصص والنواريخ والحكايات والسوانح ، لا يتكلّم إلا بما يعنيه ، لم نسمع منه شيئاً من ذلك واعترف غيرنا ممّن عاشره بمثل هذا ، لكن ذلك مع الاعتدال ، لا كفعل الربيع بن خثيم الذي سأل رجلاً : هل لك أب ؟ هل في قريبتكم مسجد ؟ ثمّ ندم وقال : سوّدت صحيفتك يا ربيع .

عاشرونا وواظبنا على القراءة عليه مدّة وجودنا في النجف بعد

(١) نقيب البشر في القرن الرابع عشر : ٧٧٧/٢ .

فراغنا من قراءة السطوح وذلك نحواً من ثماني سنوات ، وخرجنا منها قبل وفاته بنحو من ثلاث سنين ، فلم نعثر منه طول هذه المدة على زلة ولا صغيرة ، واعترف بذلك غيرنا مقن عاشره ، وكانت فيه صفات العلماء المختبين والزاهدين الورعين ، حقاً لم تسمع في مجلسه غيبة من أحد ، وإذا شعر من أحد الجالسين أنه يريد الخوض في ذلك شرع فيما يوجب عدم خوضه فيه .

وكان في عصره رجل في النجف اسمه الشيخ هادي الطهراني مشهور بالفضل ، له حلقة درس كبيرة ومؤلفات مطبوعة ، يقال : إنه كان يطيل لسانه على أكابر العلماء ، ولعله لما كان يعتقد في نفسه من الفضل والتفوق ، وقد شاهدناه في النجف ، وكثر الكلام في حقه من كثير من أكابر العلماء ، حتى وصل إلى حد التكفير ، فأنحل أمره وتناقص عدد حلقة درسه إلى ما يقرب من عدد الأصابع أو يزيد قليلاً ، وكان ذلك قبل ورودنا النجف ، فوردناها والحال على ذلك ، وفي بعض أوقات وجودنا فيها ثارت ثائرة جماعة من العلماء عليه فأصدروا فتاواهم بتكفيره ، وأرسلوا إلى شيخنا المترجم يشاركونهم في ذلك ، فأبى وقال : التكفير أمر عظيم لا أقدم عليه بمثل هذه النسب ، وصارت يومئذ مسألة الشيخ هادي حديث الناس من العلماء والطلاب وغيرهم في مجالسهم ومحافلهم ، أما شيخنا المترجم فلم يكن أحد يجسر على ذكر شيء من ذلك في مجلسه ، وكان الطلبة قبل حضوره إلى الدرس يخوضون في ذلك ، فإذا حضر

سكتوا أو نكلّموا في غيره ، وإذا شعر بأنّ أحداً يريد الخوض في ذلك منعه .

وسأل رجل في حلقة الدرس عمّا يفعله بعض الأساتذة من شتم بعض الطلاب وزجرهم ، فقال : هم محمولون على الصّحة ، أمّا نحن فلا نفعل ذلك ، لكنّه كان يغضب إذا رأى ما ينافي الشرع . جرى يوماً بمجلسه ذكر ما يفعله المسقمون في العراق بالرواديد في مجالس العزاء من الترجيع والترديد ، فأظهر غاية الاشمئزاز والاستنكار^(١) .

تواضعه الشديد :

كان من تواضعه الشديد أنّه كان يقوم لكلّ داخل ، ويقوم للطلاب جميعهم حتّى في أثناء الدرس ، والمادة المتّبعة في النجف أنّ الشيخ لا يقوم لأحد من تلاميذه في يوم الدرس ، سواء في أثنائه وخارجه ، فإذا قام لهم علموا أنّ ذلك اليوم يوم تعطيل ، أمّا الطلاب فيقومون للدّاخل منهم قبل شروع الشيخ في الدرس ، وفي أثناء الدرس لا يقومون لأحد .

أمّا شيخنا المترجم فكلّما دخل واحد منهم قام له ولو في أثناء الدرس ، فيقوم والكراس الذي يقرأ فيه في يده ، فإذا كان ذلك في أثناء الدرس كان وحده هو القائم وباقي الطلاب جالسون .

(١) أعيان الشّعبة : ٢٠ / ٧

وكان يشتري لوازم بيته بنفسه ولا يكل ذلك إلى أحد، رأيت
مرة واقفاً على القصاب ينتظر فراغه ليعطيه اللحم وذلك في أيام
الزيارة، ولقصاب مشغول بالبيع على الزائرين ولا يلتفت إلى
أصحابه المواطنين؛ لأنّ ارتفاعه من الغرباء أكثر، وكان واقفاً قبل
محيثي مدة الله أعلم مقدارها، فصحت بالقصاب أن أعط الشيخ
ما يريد، فقال الشيخ: ما يخالف، فقلت له: أي شيء ما يخالف،
يدعك إلى آخر الناس، فاعتذر القصاب ووزن له، ووزن لي بعده،
ولولا محييثي لكان حاله حال ابتي شعيب.

ورأيت مرة يساوم على الحطب يوم الجمعة أو الخميس
لأنهما يوم تعطيل الدروس في الأسبوع - يأتي العطّابون بالحطب
من الرمث أو الشنان وما أشبه ذلك من البرية على حميرهم،
ويقفون بها في الأزقة فتشتري الناس منهم - فقلت له: يا شيخنا
كلّف غيرك يشتري لك الحطب، فقال: أنا لا أغير طريقي، وكان
يومئذ قد رأس وقلده الناس.

وقال لي - وقد رأنا ذاهبين إلى كربلاء للزيارة مشاة - : أنا قد
غبطنكم على هذا المشي وتمنيت لو كنت أقدر على المشي فأزور
ماشياً معكم^(١).

وجاء في مقدمة كتاب الطهارة المطبوع في طهران:

(١) أحيان الشيعة: ٢١/٧.

إنَّ من الغريب المدهش أن يستطيع مثله أن يبلغ هذا المبلغ وينال ما ناله من علوِّ الدرجة في العلوم والمعارف وهو في تلك الحاجة والفاقة ، وربما تمرَّ عليه جملة أيام وهو صابر مرتاض يحنسب في جنب الله كلَّ عناء ، راجياً منه تعالى أن يناله رضوانه الأكبر ، فهو يعاني مشقتين ويكافح عناءين ، وهذا مفخر ماجد وشرف عالي صاعد ، يمتاز به نوع المشتغلين في العلوم الدينيَّة من الفرقة الإماميَّة ، فإنهم يعيشون بلا رواتب تكفل معيشتهم ، ولا مخصصات تقوم بواجباتهم ، وقد استمرَّت هذه الأحوال الصعبة على شيخنا وأستاذ أساتيدنا المترجم رضوان الله عليه حتَّى أواخر أيامه ، وقد استحكمت في أعماق نفسه المقدَّسة ملكات الشفويِّ والورع والعفاف ، وغرائز الزهد والخشية والإباء ، ولمَّا ألقت إليه الأمور بأزماتها وانتادت له بنواصبها ، أبى مشبهاتها ، واحتاط عن مشكلاتها ، وقنع بما آتاه الله من فضله ، والله ذو فضل عظيم .

انعزاله عن الناس وكراهته للشهرة :

كان يكره الشهرة ويحب العزلة إلَّا فيما لابدَّ منه لدين أو دنيا ، فكان لا يجلس في يوم عيد ، ولا يحب أن يشيَّعه أحد إذا سافر ، ويزور أحياناً بعض من جرت العادة أن يزار ، ويحضر بعض مجالس العزاء ، ويأتي في بعض الليالي إلى حجرة السيد جواد العاملي صاحب مفتاح الكرامة وإلى غيرها .

وبالجملة كان زياراته مقتصرة على ما يرتفع له الجعاء وقال له الطلبة يوماً وقد قرب العيد : نريد أن نزوركم يا شيخنا يوم العيد ، فقال : أنا لا أريد ذلك ، فحضرنا يوم العيد فإذا الباب مغلق ، وبعد دق كثير نزل ابن اخته وصهره الشيخ علي ففتح الباب وصعدنا وسلمنا على الشيخ ، وباركنا له بالعيد ، وملاً الشيخ علي سبيلين أو ثلاثة كانت موجودة هناك من التبن وقدمها للزائرين ، فكان أحدهم يجرّ الدخان من السبيل ثم يدفعه إلى الذي بجانبه ، وأحضر شيئاً من الملابس المصنوع في النجف فأخذ كلّ واحد قطعة منه ، وانصرفنا شاكرين لهذه الزيارة التي كانت رغماً عن الشيخ ، ولا شك أنه لما رأى أنه لا مناص له منها أذن لنا بدخول داره ، فلم نكر غاصبين ولا أثمين .

وأراد مرّة السفر إلى الحج ، فقلنا له : نريد أن نودّعكم يا شيخنا فمتى يكون سفركم ؟ قال : أنا لا أريد ذلك - وكان البادر مصاريف الحج رجل عطار في النجف يسمّى الحاح محمّد الهمذاني - وكانت العادة جارية أنّ سفر الحج يكون برّاً من النجف عن طريق نجد ، والحجاج ينصب كلّ واحد منهم صيواناً بحسب حاله خارج السور يصنعون فيه القهوة وتزورهم الناس ، وليلة السفر يودّعهم من يريد وداعهم هناك ، أمّا شيخنا فإنه انتظر إلى قرب اقفاص الحاضرة وحضّر ليزور ويذهب إلى صيوانه ، فانتظرت أنا وأحد الطلاب هناك ، وذهبنا معه وودّعناه ورجعنا .

وكان يمشي في الطريق وحده ، وليس معه بالليل من يحمل أمامه الضياء كعادة كبار العلماء . وإذا رآه مَنْ لا يعرفه ظنّه من بعض فقراء الطلبة كنت أمشي معه يوماً ليلاً فاستقبله زائر من المعجم فسأله هل تصلي ركعات الوحشة ؟ (صلاة ليلة الدفن ركعتان يهدي ثوابهما للميت) فقال : لا ، ولم يكن يعمل لنفسه دعاية ، ولا يلتمس من يعمل له ذلك ، ولا يتحدث بشيء ممّا جرى له ممّا فيه تميز بشيء^(١) .

وثوق الخاصة والعامة به بما لا يثقونه بغيره :

وأنا أورد في ذلك حكاية واحدة تدلّ على المراد ، وفيها مع ذلك مواظ وعبر وآداب دينية يلزم كل عالم أن يتأسّى بها .

لما توفي السيد مهدي الحكيم النجفي في جبل عامل ، كان له مع السيد محمود الحبوبى أحد نجّار العراق سبعون ليرة عثمانية ذهباً ، وله ورثة في العراق وآخرون في جبل عامل ، فأراد وصيه الشيخ عبدالحميد شرارة أن يستجلب سهم الورثة العاملين من العراق ، فكتب وكالة لي وللشيخ حسين مغنية بقبض سهم الورثة العاملين وإيصاله إليهم ، ووقع عليهما أشهر علماء جبل عامل السيد علي ابن عمنا السيد محمود والسيد نجيب فصل الله ، وبذل السيدان كلّ ما لديهما من فقاخة في تصحيح هذه الوكالة لتكون

(١) أعيان الشيعة : ٢١/٧ .

مقبولة غير مردودة ، فنطق الوصي بصيغة الوكالة الصحيحة ، وقبل السيد علي الوكالة بلفظ « قبلت » فضولاً عن الموكلين وغير ذلك مما ربما يشترط بالوكالة .

فلقيت الحبوبي وأخبرته بذلك ، فقال : أريد أن أدفعها عن يد عالم محتهد وأخذ بها إيصالاً شرعياً قانونياً لأكون فارغ الذمة أمام الله ، ولا يطالبني أحد من الناس .

فقلت : ليكن ذلك .

فقال : أنا لا أطمئن بغير الشيخ آغا رضا الهمداني

فقلت : إنه شيخنا وأستاذنا .

محضرنا جميعاً أمام الشيخ أنا وشريكي في الوكالة والسيد محمود وأحضر السيد محمود معه ابن عمه السيد محمد سعيد العالم الشاعر المشهور ليكون مراقباً على صحة الإيصال شرعاً وقانوناً ، لكنه حين كثرة الإيصال اضطر أن يؤخر كتابته لأنها لم تنتظم معه في المجلس رغم علمه الوافر وأدبه الجم ، فلما عرصنا ذلك على الشيخ قال : إن الوكالة لا تثبت بالخط ، لكن إن كنتما وكيلين وآلاً فأنا أوككما ؛ لأنني ولي العائس ، فهذه أول عقدة انحلت والحمد لله .

وشرع السيد الحبوبي في دفع الليرات فظهر أنها تنقص ليرة واحدة ، فقال : اكتبوا الإيصال وأنا أحضرها من السوق . فشرعنا نكتب الإيصال .

فقال الشيخ : كيف تكتبون بوصول المبلغ تماماً وهو ينقص
واحدة ؟ هذا كذب لا يجوز .

فقلت له : إنها تصلنا بعد وقت قصير ، فهبه كقولك تعالى :
﴿ ونفخ في الصور ﴾ فلم يقبل ، فقلت له : نقرضه ليرة ممّا دفعه
ويدفعها لنا فيرتفع الكذب ، ولم يكن معنا ليرة لنا لنقرضه إياها
لأننا :

لا تألف الليرة الصفراء صرّتنا بل قد تمرّ عليها وهي تنطلق
فقال الشيخ : لا يجوز لكم إقراض مال اليتيم .

قلت له : إنه سيعود إلينا بلا فصل . قال : وإن ، فلما رأى
الحبوبي النزاع محتدماً قام إلى السوق وأحضر ليرة ودفعها لنا ،
وانحلت هذه العقدة الثانية والحمد لله .

فقال الشيخ : أنتم ها وأصحاب المال في جبل عامل ، فكيف
ترسلونه إليهم ولعلّه يفتقد في الطريق ؟

فقلت له : نحن لا نرسله عينا إلى جبل عامل ، ولكننا نضعه
أمانة عند بعض التجّار ونكتب إلى الوصي فيقبض ممّن لهم أولاد
طلاب في النجف ويحوّل علينا فنُدفع لأولادهم

فقال : عند أيّ تاجر تريدون وضع المال ؟

قلنا له : عند الحاج علي شعبان والحاج باقر شعبان ، وكنا من
الأتقياء المعتمدين عند الجميع .

فقال : اشهدوا عليهما عند الدفع .

فقلت له : التاجر الذي نضع عنده أمانة يثقل الإشهاد عليه وإن كان من أهل التقوى .

فقال : لا يلزم أن تقولوا له نريد أن نشهد عليك ، بل تدفعون له بحضور شاهدين بدون أن يفهم أنهما حضرا للشهادة عليه .
وانحلت العقدة الثالثة والرابعة والله الحمد والمنة .

وفي هذه الحكاية درس عظيم نافع لمن يتولون قبض الأمانات^(١) .

مبدأ أمره ومنتهاه:

كان في أول أمره غير معروف كثيراً ، وأول من أشاد بذكره واجتهد في إعلاء أمره ، وعرف فضله ومكانته في العلم الشيخ أحمد ابن صاحب الجواهر ، وكان هذا معروفاً بالذكاء والفطنة ، مشهوراً بالفصل ، فلازمه يقرأ عليه ، ونوّه بذكره ودعا إليه ، وتبعه غيره من آل صاحب الجواهر في حياة الشيخ أحمد وبعد وفاته وفي مدة قراءتنا عليه ، وكان الشيخ أحمد قد توفي كان يلازم درسه عدة من فضلائهم ، وكان هو يعرف لهم ذلك ويقول : لئن أراعي آل صاحب الجواهر .

(١) أعيان الشيعة ٢٠ / ٧

وكان في مبدأ أمره فقيراً قانعاً مقنصداً ، واشترى له الحاج محمد الهمداني العطار في النجف داراً صغيرة فسكنها ، ومررتنا بها في سفرنا للعراق عام ١٣٥٢ فإذا هي بيعت وخلت من سكناه وسكنى ذريته ، بعدما كانت عامرة بالعلم وأهله ، فسبحان من لا يدوم إلا ملكه .

ودعاه المذكور إلى حج بيت الله الحرام وبذل له الزاد والراحلة حتى ثوبي الإحرام والنعلين . ومما حدثنا به عن مشاهداته في الحج قال :

سرق لبعض الحجاج الإيرانيين صندوق صغير فيه جواهر وأشياء نفيسة ، فأخبر بذلك الحملدار فوقع ظنه على بعض العكّامين وتهذّده بالعقاب . قال : فتحيّرت عند ذلك بين أن أسكت فيكون سكوتاً على منكر ؛ لأنّ هذا العكّام لم يثبت عليه ما يوجب العقاب ، وبين أن أتكلّم فيضيع حقّ الحاج فخرجت من البيت لئلا أرى شيئاً ، ثمّ علمت أنّ العكّام لمّا أيقن بالعقاب ذهب وأحضر الصندوق وكان قد دفنه في مزبلة .

قال : وجاءني رجل من غير الشيعة فقال : إني أتيت بأعمال الحجّ كلّها وعدّتها فهل بقي عليّ شيء ؟

فقلت : لا ، لكن عليّ بعض مذاهب المسلمين بقي عليك طواف النساء .

فقال : الذين يقولون بعدم وجوب طواف النساء هل يقول أحدٌ

منهم أن من طافه يبطل حجّه ؟

قلت . لا [فقال] : فإذا أطوفه ، فإن كان واجباً أكن قد أكممت حجّي ، وإن لم يكن واجباً لم يضرنّي .

وبعد وفاة الميرزا الشيرازي ورجوع جماعة إليه في التقليد جاءته بعض الحقوق فكان يصرفها على مستحقيها ، ولم تتغير حاله في شيء من مأكل أو ملبس أو مسكن أو غيرها ، بل بقي على ما كان عليه من أحواله التي وصفناها يمشي وحده ليلاً ونهاراً ، ويشترى حوائجه بنفسه ، ويحمل ما يشتريه من لحم وغيره بيده من السوق إلى بيته ، ويتواضع .

وبالجملة : لم يتغير شيء من أحواله التي وصفناها بقدر شعرة^(١) .

بعض آرائه العلميّة:

كان يرى أن المدار في حجّة الخبر على الوثوق بالصدور ، ولذلك كان يقول بقول المحقق . ما قبله الأصحاب منها قبلناه وما ردّوه ردّدناه .

وكاد يحافظ على موافقة المشهور كثيراً وإن كان لا يقول بحجّة الشهرة .

(١) أعيان الشيعة : ٢١/٧

وكان يقول باشتراط الامتزاج في تطهير الماء النحس وعدم كفاية مجرد الاتصال بالكثير أو الجاري .

ويقول بأن الكيل والوزن في تقدير الكرّ متقاربان

وكان يقول بعدم اشتراط الرجوع ليومه وليلته في المسافة المدققة ، ويقول : الأخبار صريحة في ذلك ، ومن يريد القول بغيره يحتاج إلى أن يعوج سليقته .

ويقول بأن اشتراط كون الشك بعد رفع الرأس من السجدة الأخيرة - مع أن السجود يتم بتمام الذكر - إنما هو لكون السجود لا ينتهي إلا برفع الرأس ، فليس الشك بعد تمام الركعة ، بل في أثنائها .

ويستشكل في أن المقيم في بلد زماناً طويلاً مع عدم قصد التوطن - كالطلاب الذين يقيمون في النجف عشرات السنين - يجري عليهم حكم المسافر .

ويقول : إن منجزات المريض مع عدم التهمة هي من الأصل .

ويقول : إذا كان الضدّ المأمور به مضيقاً وضدّه من العبادات موسعاً وفعل الموسع ، صحّ ، لكنّه يأثم بتأخير المضيق^(١) .

وقال له يوماً الشيخ علي القمي عن حديث أنه موجود في

مستدركات الوسائل فقال : (اين يك پول نمي أرزد) أي : هذا لا يساوي فلساً .

وقال يوماً : نحن في حجة الأخبار مقلدون للمحقق الحلّي في قوله . ما قبله الأصحاب قبلناه وما ردّوه ردّدناه .

وجرى يوماً ذكر الفقه الرضوي فأكر أن يكون من تأليف الرضا عليه السلام ، وقال : إن الرضا لما مرّ بنيسابور وروى لهم حديث سلسلة الذهب كتبه عنه الألوّف من الناس ، فلو كان الفقه الرضوي من تأليفه لما خفي أمره ولم يطلع عليه إلا رجل واحد بعد وفاة الرضا عليه السلام بمئات السنين .

وقال له عاملي في مجلس . هذا إجماعي ، فغضب وقال . أنت تقعد هنا في القبة وتقول : إجماعاً إجماعاً ، من أين أنك هذا الإجماع ؟

وقال لي يوماً : جاءني عاملي ولم يسمّه - لكنني عرفتّه بالقرائن - فقال لي هذه شهادة اجتهد أحب أن توفّق فيها . فأنا من أين أعرف أنّه طالب علم فضلاً عن أنّه مجتهد^(١) .

بعض أحاديثه :

قال يوماً : كنّا وضعنا بعض الدراهم تحت الفراش لنشتري به

(١) أعيان الشيعة ٢٠/٧

من البر ما نطحته ، فجاء رجل كئنا استأجرناه على صلاة فسرقه .

وقال : كان بعض الطلاب المواظبين على الدرس يحضر كل يوم مبكراً ، فجاء يوماً ولاقني مشقة في الوصول فوجد الشيخ قد عطل الدرس لسبب ، فأسف كثيراً على فوات الدرس بعد هذه المشقة ، قال : لكنني فتشت في أعماق قلبي فوجدته مسروراً بهذا التعطيل طلباً للراحة .

ولما كئنا نقرأ عليه في صلاة الجماعة كان أهل بيتنا مرضى ، فخرجنا بهم إلى بعض بساتين السهلة لتغيير الهواء ، فكئنا نضطر إلى المجيء كل يوم إلى النجف أول الفجر مشاة لعدم وجود دواب في ذلك الوقت ، والوقت قاطظ ، فحصل إلى النجف أول طلوع الشمس والمسافة نحو من فرسخ فنقطعها في نحو ثلثي الفرسخ ، فنحضر الدرس الذي هو بعد طلوع الشمس بقليل ، ثم يقرأ تلاميذنا علينا دروسهم ، ونعود عند العصر راكبين لوجود الدواب . فرأني يوماً وقد بان علي أثر السفر فسألني فقلت له : إني حضرت من بساتين السهلة عند الفجر ، ووصلت الآن ، فتعجب ، فقلت له : صار لي مدة أفعل هكذا ، وكل يوم تراني أكون قد حضرت من هناك .

فقال : لكل شيء آفة ولطلب العلم آفات .

اولاده :

خلف من البنين ولداً واحداً وهو الشيخ محمد وكان من أهل

العلم والفضل في النجف .

قال عنه سيّد الأعيان : نشأ علي طلب العلم حتّى وصل إلى المعالم محصّلاً حسن الأخلاق ، فأصبح يوماً بعد ما شبّ وكبر وقد ذهب إلى دكان صائغ أو ساعاتي ليكون عنده ويتعلّم صنعته ، فعلم أبوه بذلك فلم ينتهره ولم يجبره علي ترك ذلك إنّما قال له : كن عند ساعاتي ولا تكن عند صائغ ، أو بالعكس . وبقي علي ذلك ثم ذهب إلى همذان يكتب عرض حالات لمن يشتكون عند الحاكم ، ولما وصلنا همذان في طريقنا إلى زيارة الرضا عليه السلام عام ١٢٥٣ سألنا عنه وطلبنا مواجهته فجاء وقد لبس لباس أرباب الدولة^(١) .

وخلف من البنات أربعة :

نزّوج بإحداهنّ الشيخ ميرزا نجم الدين نجل الحجّة الميرزا محمّد الطهراني العسكري .

وبالأخرى : السيّد مرتضى بن السيّد محمّد ثقي الشاه عبدالمعظمي النجفي .

وبالكبرى : ابن أخته الشيخ علي الهمداني .

وبالرابعة : الشيخ حسن علي الفاضل المقدس الهمداني^(٢) .

(١) الأعيان : ٢٢/٧ .

(٢) نقيب البشر : ٧٧٨/٢ .

أساتذته ومشايخه :

- ١ - العلامة الأعظم الشيخ مرتضى الأنصاري .
- ٢ - الميرزا السيد محمد حسن الشيرازي ، وهو عمدة مشايخه .
- ٣ - الميرزا محمد تقي الشيرازي .
- ٤ - الميرزا حسن ابن الميرزا خليل الطهراني النجفي .

المجازون إجازة اجتهاد :

- ١ - الحاج محمد حسن بن الحاج محمد صالح بن الحاج مصطفى آل كبة الريعي البغدادي .
- ٢ - السيد محسن الأمين العاملي .

الراوون عنه :

- ١ - السيد عباس اللّاري الأهل القرميسني المسكن .
- ٢ - الشيخ علي بن الشيخ باقر بن الشيخ محمد حسن صاحب الجواهر .
- ٣ - السيد محسن الأمين العاملي .

٤ - الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء .

٥ - الشيخ هادي بن الشيخ عباس آل كاشف الغطاء .

تلامذته :

١ - الشيخ أبو القاسم ابن المولى محمد تقي القمي ، خازن حرم السيدة فاطمة بقم المقدسة .

٢ - السيد أحمد بن السيد عبدالله بن السيد أحمد الطالقاني النجفي .

٣ - الشيخ أحمد بن الشيخ علي بن الشيخ محمد رضا من آل الشيخ جعفر صاحب كشف العطاء .

٤ - الشيخ أحمد بن الشيخ محمد حسن صاحب الجواهر .

٥ - الشيخ جعفر آل الشيخ راضي النجفي .

٦ - السيد جمال الدين بن السيد حسين الموسوي الكلبايكاني .

٧ - الميرزا جواد الملكي التبريزي .

٨ - السيد حسن الصدر .

٩ - السيد حسن بن السيد عزيز الله بن السيد نصر الله الحسيني

الطهراني ، ابن خالة الشيخ آقا بزرك الطهراني .

١٠ - السيد حسين بن السيد عباس بن السيد عبدالله الحسيني

الاشكوري النجفي .

١١ - الشيخ حسين بن الشيخ علي بن الشيخ حسن مغنيّة
العاملّي .

١٢ - الشيخ ميرزا صادق بن الميرزا باقر بن الميرزا خليل
الطهراني الخليلي .

١٣ - السيّد صالح بن السيّد حسين الحلّي النجفي .

١٤ - الشيخ عبدالحسين بن الشيخ محمد تقي آل الشيخ أسد
الله النستري الكاظمي .

١٥ - الشيخ علي بن الشيخ باقر ابن صاحب الجواهر ، وكان
مواظباً على درسه .

١٦ - الشيخ علي الحلّي .

١٧ - الشيخ علي القمي ، العابد الزاهد الشهير .

١٨ - الشيخ علي الهمداني ، وهو ابن أخته وصهره ، وكان
يشبهه هدياً وعلماً ، لكن المنيّة لم تمهله .

١٩ - السيّد محسن الأمين العاملّي ، صاحب الأعيان .

٢٠ - الشيخ محمد تقي الطهراني المقدس .

٢١ - الشيخ محمد جواد البلاغي .

٢٢ - الحاج محمد حسن بن الحاج محمد صالح بن الحاج

مصطفى آل كبة الربيعي البغدادي .

٢٣ - الشيخ محمد حسين الأصفهاني الفروي الكمباني .

٢٤ - الشيخ محمد حسين بن الشيخ علي بن الشيخ محمد رضا
من آل الشيخ جعفر صاحب كشف الغطاء .

٢٥ - الشيخ محمد رضا بن الشيخ محمد حسين بن محمد باقر
الأصفهاني المعروف بالمسجد شامي .

٢٦ - الشيخ محمد صادق الكلپايگاني .

٢٧ - الشيخ محمد محسن المعروف بأقا بزرگ الطهراني ،
صاحب الذريعة .

٢٨ - السيد محمد بن السيد محمد حسين الحسيني الموسوي
النجف آبادي الأصفهاني .

٢٩ - السيد محمود بن السيد علي الحسيني المرعشي ، والد
السيد شهاب الدين المرعشي .

٣٠ - السيد مشكور الطالقاني .

٣١ - الشيخ منير عسيران الصيداوي العاملي .

٣٢ - السيد يوسف بن السيد جواد بن السيد اسماعيل العاملي
الشحوري .

٣٣ ٣٤ ٣٥ - ثلاثة من آل صاحب الجواهر ، قال عنهم صاحب

الأعيان غابت عني أسماؤهم ، كان أحدهم فاضلاً حسن الأخلاق .
وغيرهم كثير خصوصاً من آل صاحب الجواهر وآل كاشف
الغطاء .

مرجعيتة في التقليد :

نبغ رحمه الله وفي زمانه جملة من فطاحل علماء الإمامية ،
وكان من بينهم قدوة الصالحين ومتبوع المتبصرين ، وكان يتخرج من
الفتيا ويتجافى عن التقليد ، ومع ذلك فقد قلده كثير من الخواص
العارفين معتقدين أعلميته ، وذلك بعد وفاة أستاذه الميرزا الشيرازي
في سنة ١٣١٢ ، وعلق على «نجاة العباد» لعمل المقلدين ، لكن ثقل
عليه ذلك كراهة للرئاسة والزعامة ، وفراراً من المسؤوليات التي تلقى
على عاتق المرجع ، وكان صادقاً في ذلك ، حيث كان بعد أن رأس
وقلده - كما كان سابقاً - لم يغير سيرته ولا مأكله ولا ملبسه ، إلا أنه
اتفق أن لم يطل ذلك ، فقد ابتلي بالنسيان بعد فاصلة غير طويلة ،
فامتنع عن الفتيا وقبض الحقوق ، وبقي مواظباً على التدريس ،
ومرض أخيراً بمرض السل فسافر إلى سامراء - على مشرفيتها سلام
الله - لتغيير الهواء والاستراحة والتداوي ، فتوفي بها صبح يوم الأحد
الثامن والعشرين من شهر صفر ، من سنة ألف وثلاثمائة واثنين
وعشرين ، ودفن هناك في الرواق الشريف في الجهة الشرقية من
الصفة المحاذية للباب الشريف للصحن الشريف ، من جانب أرجل

الإمامين العسكريين عليهما السلام ، نجاه قبر السيدة الطاهرة حكيمة خاتون ،
في الصفة الأخيرة التي لها شباك على زاوية الصحن الشريف
العسكري .

فرحمه الله يوم ولد ، ويوم عاش سعيداً مجتداً في ذات الله ،
ويوم يبعث حياً .

مصنفاته :

١ - ذخيرة الأحكام في مسائل الحلال والحرام .

رسالة عملية في العبادات : الطهارة والصلاة والزكاة والخمس
والصوم والاعتكاف .

كانت توجد منه نسخة في مكتبة الشيخ هادي كاشف الغطاء ،
وأخرى عند الميرزا محمد علي الأردوبادي^(١) .

٢ - الهداية :

فقه فارسي عملي من الطهارة والصلاة والصوم إلى الاعتكاف ،
وهو ترجمة ل ذخيره الأحكام .

كانت منه نسخة بخط جيد عند الشيخ علي أكبر الخوانساري في
النجف تاريخ كتابتها سنة ١٣١٩ ، وفي أولها توقيعه بخطه وخاتمه^(٢) .

(١) الذريعة : ١٢/١٠ .

(٢) الذريعة : ١٦٦/٢٥ .

٣ - الوجيزة :

في الفقه - الطهارة والصلاة والصوم .

أوله بعد الخطبة وذكر اسمه ، هذه وجيزتي في مهمات مسائل الحلال والحرام مما يتعلق بالطهارة والصلاة والصيام .

كانت منه نسخة عند ميرزا باقر القاضي بتبريز^(١) .

٤ - الفوائد الرضوية على الفرائد المرتضوية :

وهي عبارة عن تعليقات وحاشية على كتاب فرائد الأصول للشيخ الأعظم الأنصاري .

فرغ منه في الحادي والعشرين من شهر جمادى الأولى سنة ألف وثلاثمائة وثمان ، وطبع في إيران سنة ألف وثلاثمائة وثمانية عشر^(٢) .

وقد استنسخها العلامة السيد محسن الأمين العاملي صاحب الأعيان^(٣) .

٥ - التقريرات :

وهي عبارة عن تقرير بحث أستاذه آية الله الميرزا الشيرازي ، من أول كتاب البيع إلى آخر الخيارات . وهو مجلد كبير ، قال عنه

(١) التريمة : ٤٩/٢٥ .

(٢) التريمة : ١٥٧/٦ و ٣٤١/١٦ .

(٣) الأعيان : ٢٣/٧ .

الشيخ الطهراني :

رأيتُه عند الشيخ أسد الله الزنجاني ، وحكي عنه أنه قال : قد ضاع عني من أواسط تقريراتي هذا جزءان فأخذت ما كتبه الحاج الشيخ حسن علي الطهراني من هذه التقريرات وجددتُهما عن كتابته^(١).

٦ - الحاشية على المكاسب :

وهو كتاب المتاجر والمعاملات للشيخ الأعظم الأنصاري .
توجد نسخة من الحاشية في مكتبة المدرسة الشيرازية
بسامراء ، عليها تملك الشيخ محمد أمين بن المولى إبراهيم النوري
الايلكاني الطهراني المتوفى سنة ١٣٥٤ هـ ، وتاريخ تملكه لها سنة
١٣١٧ هـ .

٧ - الحاشية على الرياض :

وهو رياض المسائل شرح كتاب المختصر النافع للمحقق
الحلي ، والرياض للسيد علي بن السيد محمد علي بن أبي المعالي
الاصفهاني الحائري^(٢).

٨ - الحاشية على نجاة العباد :

ونجاة العباد رسالة عملية استخرجها ولخصها شيخ الفقهاء

(١) الذريعة : ٣٧٦/٤ .

(٢) الأعيان : ٢٣/٧ ، نجاة البشر : ٧٧٨/٢

الشيخ محمد حسن بن الشيخ باقر الاصفهاني من كتابه جواهر الكلام .

والحاشية عبارة عن رسالته العملية لعمل المقلّدين .

٩ . التقريرات :

وهي عبارة عن تقرير بحث أستاذه آية الله الميرزا الشيرازي في الأصول .

يوجد منه مجلّد واحد عند ولده الآقا محمد بهمدان .

١٠ - مصباح الفقيه - وهو هذا الكتاب - وهو شرح مزجي لكتاب شرائع الإسلام للمحقق الحلي .

خرج منه كتاب الطهارة وكتاب الصلاة وكتاب الزكاة والخمس وكتاب الصوم وكتاب الرهن .

وكانت طريقته في تأليف هذا الكتاب أنه في كلّ يوم كان يكتب منه مقدار صفحة ، ثمّ يُملئها في صبيحة اليوم التالي على تلامذته في مجلس البحث . فربما كانوا ينتقدونه في بعض العبارات إلى أن يجتمع رأيهم على شيء ، فكان يغيّره تارة ولا يغيّره أخرى لتماميته بنظره الشريف وعدم ورود اعتراضاتهم عليه .

وهو كتاب جليل مشحون بالتحقيقات والتدقيقات التي لم

يسبقه إليها سابق ، وفيه كثير من مهمّات المباحث الأصوليّة .

ولم يزل ممّا يتنافس في اقتنائه واستنساخه المتنافسون ، ولا يستغني عنه المدرّسون المحقّقون .

أوله : الحمد لله الذي هدانا إلى معالم الدّين ، وأرشدنا إلى شرائع الإسلام ، والصلاة والسلام على سيّد الأنام محمّد الصّادع بحدود الحلال والحرام ، وآله البررة الكرام ، مصاييح الظلام وينابيع الأحكام .

وبعد : فيقول العبد الجاني محمّد رضا ابن الشيخ الفقيه الآقا محمّد هادي الهمداني تغمده الله برحمته : لمّا وقّفتني الله تعالى للبحث عن مسائل الفقه وبنائها على مبانيها ، أحببت أن أصنع في ذلك كتاباً يهدي في كلّ فرع إلى أصله ، مع بسط الكلام في مبانيه حسبما يناسبه المقام ، مستقصياً لنقل الروايات الواردة فيه ، كي يكون وافياً بمقام الاستدلال ، مغنياً عمّا سواه ممّا نسج على هذا المنوال، وجعلته شرحاً على كتاب شرائع الإسلام ... إلى آخر كلامه .

وقال في آخر كتاب الطهارة :

قد فرغ من كتاب الطهارة من الكتاب المسمّى بـ « مصباح الفقيه » مصنّفه أقلّ الطلبة « محمّد رضا الهمداني » في ليلة الحادي عشر من شوال سنة إحدى وثلاثمائة بعد الألف من الهجرة النبويّة ، على مهاجرها آلاف النحيّة .

وَقَمَّا اللهُ تَعَالَى لِإِتْمَامِ الْكِتَابِ بِمُحَمَّدٍ وَآلِهِ الْأَطْيَابِ .

وَقَدْ طُبِعَ كِتَابُ الطَّهَارَةِ أَوَّلًا فِي طَهْرَانَ عَلَى نَفَقَةِ خَيْرِ الْحَاجِّ وَالْعَمَّارِ الْحَاجِّ مُحَمَّدٍ حُسَيْنِ التَّوَيْسِرْكَانِيِّ .

أَمَّا كِتَابُ الصَّلَاةِ فَقَدْ طُبِعَ أَوَّلًا فِي النَجَفِ الْأَشْرَفِ سَنَةَ أَلْفٍ وَثَلَاثِمِائَةٍ وَسَبْعٍ وَأَرْبَعُونَ هَجْرِيَّةً عَلَى نَفَقَةِ أَفْضَلِ الْحَجَّاجِ صَدَّةِ الْأَخْيَارِ وَالْأَبْرَارِ السَّاعِي فِي الْأُمُورِ الْخَيْرِيَّةِ الْحَاجِّ مُحَمَّدِ النَّرَاقِيِّ .

وَقَالَ عَنْهُ مُصَنِّفُهُ : قَدْ فَرَّغَ مِنَ الْمُبَاحِثِ الْمَتَعَلِّقَةِ بِصَلَاةِ الْمَسَافِرِ مُصَنِّفُهُ الْأَحْقَرُ الْجَانِي مُحَمَّدُ الْهَمْدَانِي فِي لَيْلَةِ الثَّلَاثَاءِ التَّاسِعِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ شَهْرِ جُمَادَى الثَّانِيَةِ مِنْ سَنَةِ ثَمَانِي عَشْرَةَ وَثَلَاثِمِائَةٍ بَعْدَ الْأَلْفِ مِنَ الْهَجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ ، وَيَتْلُوهُ كِتَابُ الزَّكَاةِ ، وَقَمْنَا اللهُ لِإِتْمَامِهِ بِمُحَمَّدٍ وَآلِهِ صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِ وَآلِهِ .

وَقَدْ نُقِلَ إِلَى الْمِبْيَعَةِ وَتَمَّ اسْتِنْسَاخُهُ مِنْ قِبَلِ الْمِيرْزَا مُحَمَّدٍ ابْنِ الْمُحَرَّمِ الْحَاجِّ مَهْدِيِّ التَّبْرِيزِيِّ النَّجْفِيِّ وَوَلَدِهِ مُحَمَّدٍ عَلِيِّ رَحِمَهُمَا اللهُ ، وَذَلِكَ فِي رَابِعِ شَهْرِ شَوَّالِ الْمَكْرَمِ مِنْ شَهْرِ سَنَةِ سَبْعٍ وَأَرْبَعِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ بَعْدَ الْأَلْفِ مِنَ الْهَجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ .

أَمَّا كِتَابُ الزَّكَاةِ وَالْخُمْسِ وَالصَّوْمِ وَالرَّهْنِ ، فَقَدْ طُبِعَ بِأَمْرِ سَمَاحَةِ آيَةِ اللهِ الْعَظِيمِ آقَا حُسَيْنِ الطَّبَّاطِبَائِيِّ الْقَمِّيِّ فِي سَنَةِ أَلْفٍ وَثَلَاثِمِائَةٍ وَأَرْبَعٍ وَسِتِّينَ هَجْرِيَّةً ، وَجَاءَ فِي مُقَدِّمَتِهِ تَعْرِيفٌ لِهَذَا الْكِتَابِ الْكَبِيرِ وَلِمُصَنِّفِهِ الْعَظِيمِ ، قَالَ فِيهِ :

بسم الله الرحمن الرحيم : الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى .

لا يعرف أهمية أي من المواضيع إلا من وقف عليه عن كسب ، أو استشف حقيقة على أمم منه إن كان الناظر مختبراً له ضليعاً في فنه .

فعلم الفقه الذي هو غاية المسلمين أجمع ، وبغية العلماء قاطبة ، ومقصد كل عارف ، ومرمى المولى سبحانه الوحيد من كيان العالم ، ومبتغاه الفد من الإيجاد .

﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ .

قد خرج عن حد الإحصاء الكتب المؤلفة فيه ، غير أن كلاً من مؤلفيها وإن كان قد أغرق نزاعاً في التحجير ، ولم يأل جهداً في البحث والتنقيب ، لكن لكل منهم وجهة هو مؤليها .

وقد عرف فقهاء الجيل الأخير أن من جمع فاعلي وأبدع في جميع نواحي الفقه ، فضم إلى دقة النظر متفاهم أهل العرف ، وإلى عمق التفكير بساطة في البيان وإلى فخامة القصد جودة في السرد ، وإلى الخوض في القواعد والأصول انبساطاً إلى أحاديث أهل البيت عليهم السلام ، وإلى حرية النظر عطفاً على أقوال العلماء ، ليس إلا فقيه الوقت ونايغة الفقه ، وعلم العلم ، ورجل الزهد ، وبطل الأخلاق ، الحجة الظاهرة والآية الباهرة الحاج الشيخ آقا رضا الهمداني قدس سره ، الذي عكف العلماء والمجتهدون على

الاستناد إلى كتابه القيم «مصباح الفقيه» وكانوا يتهاكون على الحصول عليه من قبل أن يطبع بالاستكتاب بأجور باهضة ، متخذين له كأستاذ مسدد أو مرشد هاد .

ومن المؤسف أن المطابع قصرت عن أن تزف جميع مباحثه إلى أنظار العلماء ، فكانت البهجة بطبع كتاب الطهارة منه والصلاة مشفوعة بالتحسر على عدم بروز البقية منه إلى عالم المطبوعات .

هنالك نهض لها سيد الطائفة وعميد العترة الطاهرة ، مآثرة الشيعة ومفخرة الشريعة ، علّم الدين الخفّاق وطوده الراسي وكهفه الحصين ، آية الله في العالمين الحاج آقا حسين الطباطبائي القمي دامت أيام إفاضاته ، الذي لم يفتأ قاصراً همه على نشر ألوية العلم والدين ، وصارفاً همه إلى إقامة عمود الشريعة ، منذ ابتلع به العصر الحاضر ، وفخر به الزمن الغابر .

وليست هذه النهضة الكريمة بدعاً من سيدنا المعظم ، فإن الفضل لا يعرفه إلا ذووه ، على أنه كان قد تخرج على شيخنا المصنّف رحمه الله ردهاً من الزمن ، مستقيماً من معينه الصافي مفتياً زبدة المخض من علومه ، فهو أعرف بموارد شيخه ومصادره ، وأبصر بأخذه وردّه ، وأخبر بقبوله ونقده ، فلذلك كان تقديره لإثارة علمه أكثر من غيره ، فأصدر أمراً بطبعها امتثله لفيّ من رواد الخير ذوي همم عالية بالإتفاق على الطبع مهما كلفتهم إزمة الورق ورقى أجور الكتابة والطباعة . ولقد عني في ذلك بمشاق جمّة من النظر

والمقابلة مع التنقيح سيّد العلماء الأعلام ملاذ الأنام حجة الاسلام
الحاج السيّد صدر الدين الجزائري دامت بركاته ، فنسدي إليه جزيل
الشكر وجميل الشناء .

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين .

حرّر ذلك في شهر شعبان سنة ١٣٦٤ .

ومن الملاحظ في كتاب الزكاة أنّ المصنّف لم يذكر تاريخ
ابتدائه ولا تاريخ انتهائه فيه .

إلا أنّ في آخر كتاب الصوم ذكر تاريخ الانتهاء بقوله :

قد فرغ من كتابة كتاب الخمس مؤلفه العبد الجاني محمد رضا
ابن المرحوم الآقا محمد هادي الهمداني في ليلة الأربعاء من العشر
الثاني من شهر ربيع الثاني من السنة العاشرة بعد الثلاثمائة والألف .
وكتاب الصوم أيضاً لم يصرّح بتاريخ ابتدائه أو انتهائه فيه .

وفي آخر كتاب الرهن قال :

هذا آخر ما أردنا إيراده من كتاب الرهن والحمد لله أولاً وآخراً
وظاهراً وباطناً ، قد فرغت عن تسويده في يوم الخميس من شهر
جمادى الآخرة سنة ١٢٩١ هـ .

وهو آخر ما عثرنا عليه من الكتاب ، إلا أنّ الملاحظ في كتاب
الرهن أنّه كثيراً ما يحيل في معرض أبحاثه إلى كتاب البيع ، فلعلّ
الظاهر أنّ المقصود منه هو ما علّقه على كتاب مكاسب الشيخ

الأنصاري ؛ إذ لم نر لكتاب البيع من مصباح الفقيه أثراً ، ولم يذكر أحد من الذين ترجموه بأنه كتب كتاب البيع من شرح الشرائع ، والله العالم .

النسخ المعتمدة في تحقيق الكتاب :

بما أن الكتاب كبير الحجم جداً ، فمن المستحيل العثور على نسخة خطية من أوله إلى آخره ، فلهذا كانت النسخ كل واحدة منها في باب من أبوابه ، ولعدم توفر نسخة الأصل والتي هي بخط المصنف ، فقد تم الاعتماد على النسخ المتوفرة على نحو التلقيق في العبارة بين النسخ وكذا النسخة الحجرية ، واختيار العبارة الصحيحة أو الأصح من بينها ، وثبتت الاختلافات ذات المعنى الصحيح في الهامش .

النسخ المعتمدة في كتاب الطهارة .

١ - النسخة المحفوظة في خزانة المكتبة الرضوية المقدسة في مشهد برقم ٧٩٥٥ ، والمحتوية على ٢٩٨ صفحة ، بخط النسخ ، وقد رمزنا لهذه النسخة بالحرف «ض» ١ .

٢ - النسخة المحفوظة في خزانة المكتبة الرضوية المقدسة في مشهد برقم ٧٩٦٦ ، ويخط النسخ أيضاً والتي تحتوي على ١٤٥ ورقة ، كتبها حسن ابن المرحوم شيخ زين العابدين الخراساني كوه

سرخي سنة ١٣٣٩ هـ، وقد رمزنا لها بالحرف «ض ٢» .

٣ - النسخة المحفوظة في خزانة المكتبة الرضوية المقدسة في مشهد برقم ٧٩٥٩ وبخط النسخ ، تحتوي على ١٠١ ورقة، ويظهر أنَّ النسخة كانت ملك الشيخ حسن ابن المرحوم صاحب جواهر الكلام في ذي الحجة سنة ١٣١٩ هـ، وقد رمز لها بالحرف «ض ٣» .

٤ - النسخة المحفوظة في خزانة المكتبة الرضوية المقدسة في مشهد ، برقم ٧٩٦٠، وبخط نستعليق ، وقد استنسخها أسد الله ابن محمدرضا دزفولي في يوم ١٧ شهر رمضان المبارك سنة ١٣١٦ هـ، وقد رمز لهذه النسخة بالحرف «ض ٤» .

٥ - النسخة المحفوظة أيضاً في خزانة المكتبة الرضوية المقدسة في مشهد ، برقم ٧٩٥٨، وبخط النسخ ، والتي تحتوي على ٣١١ ورقة ، تأريخ استنساخها سنة ١٣٣٩ هـ .

وعلى هامش آخر النسخة جاء :

بسم الله الرحمن الرحيم

اين رساله شريفه خط مبارك حضرة فردوس مكين مولی
المسلمين آية الله تعالى في الأرضين سيد أبو الحسن أنار الله برهانه
ميباشد .

وقد رمز لهذه النسخة بالحرف «ض ٥» .

٦ - النسخة المحفوظة في خزانة المكتبة الرضوية المقدسة

في مشهد ، و برقم ١٤٨٥٠ ، وبخط النسخ ، والتي تحتوي على ٢١٢ ورقة ، وقد تم استنساخها في عاشر شهر رجب سنة ١٣٢٧ هـ من قبل شيخ محمد علي خراساني ، وقد رمز لهذه النسخة بالحرف «ض ٦» .

٧ - النسخة المحفوظة في خزانة المكتبة الرضوية المقدسة في مشهد ، برقم ١٤٧٢٨ ، وبخط النسخ . كتبت في ذي الحجة سنة ١٣٢٧ هـ من قبل الشيخ محمد علي الاصفهاني وقد رمز لهذه النسخة «ض ٧» .

٨ - النسخة المحفوظة في خزانة المكتبة الرضوية المقدسة في مشهد ، وتحت رقم ٧٩٥٧ ، وتحتوي على ٣٦٥ ورقة بخط نستعليق ، وقد تم استنساخها من قبل الشيخ عبدالجواد ابن الشيخ حسن ابن المرحوم الشيخ محمد حسن صاحب الجواهر ، وقد رمز لهذه النسخة بالحرف «ض ٨» .

٩ - النسخة المحفوظة في حراة المكتبة الرضوية المقدسة في مشهد ، وتحت رقم ٧٩٥٦ ، والتي تحتوي على ١٧٠ ورقة بخط النسخ ، وقد تم كتابتها في ٢٧ رجب سنة أربعين وثلاثمائة بعد الألف من قبل الشيخ حسن الخراساني كوه سرخي ، وقد رمز لهذه النسخة بالحرف «ض ٩» .

١٠ - النسخة المحفوظة في خزانة المكتبة الرضوية المقدسة ، وتحت رقم ٧٩٦٢ ، بخط النسخ ، تشتمل على آداب الخلوة

والوضوء ، وقد رمز لها بالحرف «ض ١٠» .

هذا ما عثرنا عليه من نسخ كتاب الطهارة والتي اعتمدت في مقابلة الكتاب .

كتاب الصلاة :

١ - النسخة المحفوظة في خزانة المكتبة الرضوية المقدسة في مشهد ، برقم ١١٥٤٠ ، تحتوي على ١٧٥ ورقة بخط النسخ ، وقد رمز لهذه النسخة بالحرف «ض ١١» .

٢ - النسخة المحفوظة في خزانة المكتبة الرضوية المقدسة في مشهد ، برقم ٧٩٦٥ ، والتي تحتوي على ٢١٤ ورقة بخط النسخ ، وقد رمز لهذه النسخة بالحرف «ض ١٢» .

٣ - النسخة المحفوظة في خزانة المكتبة الرضوية المقدسة في مشهد برقم ١١٥٢٩ ، بخط النسخ ، وتحتوي على ٢٦٨ ورقة ، وقد كتب ناسخها على ظهرها . الناسخ : ميرزا محمد بن علي أكبر الخوانساري أصلاً والفروي مسكياً ومدفناً إن شاء الله في ربيع وعشرين بعد الألف وثلاثمائة من الهجرة .

وقد رمز لهذه النسخة بالحرف «ض ١٣»

٤ - النسخة المحفوظة في خزانة المكتبة الرضوية المقدسة في مشهد ، تحت رقم ٧٩٦٣ ، والتي تحتوي على ٢٢٨ ورقة بخط

نستعليق . وقد جاء في حاشيتها :

قد فرغت من استنساخ المجلد الأول من كتاب الصلاة من مصنفات الشيخ ملا رضا الهمداني ، وأنا الأقل محمد جواد ولد الشيخ حسن ولد الشيخ محمد حسن صاحب جواهر الكلام وقد رمز لهذه النسخة بالحرف «ض ١٤» .

٥ - النسخة المحفوظة في خزانة المكتبة الرضوية المقدسة في مشهد برقم ١٤٧١٩ ، والتي تحتوي على ١٥٣ ورقة بخط النسخ ، وقد تم استنساخها في ٩ ربيع الثاني من سنة ١٣٢٥ هـ من قبل الشيخ محمد تقى بن جعفر بن الشيخ رضا .

وقد رمز لهذه النسخة بالحرف «ض ١٥» .

٦ - النسخة المحفوظة في خزانة المكتبة الرضوية المقدسة في مشهد برقم ٧٩٦٤ ، والتي تحتوي على ٢٣٠ ورقة بخط النسخ ، وقد جاء في آخرها :

قد فرغت من تسويد هذه الأوراق في ليلة الثالث والعشرين من ربيع المولود من سنة اثنين وأربعين بعد الألف والثلاثمائة من الهجرة النبوية ، حسن الخراساني .

وقد رمز لهذه النسخة بالحرف «ض ١٦» .

٧ - النسخة المحفوظة في خزانة المكتبة الرضوية المقدسة في مشهد ، تحت رقم ٧٩٦٦ ، والتي تحتوي على ٢٧٣ ورقة بخط

النسخ .

وقد رمز لهذه النسخة بالحرف «ض ١٧» .

كتاب الزكاة :

١ - النسخة المحفوظة في مكتبة مجلس الشورى الإسلامي ،
وبرقم ٥٠٤٩ ، وبخط المصنف والتي تحتوي على ١٩٩ ورقة ، بخط
نستعليق .

وقد رمز لها بالحرف «ش ١» .

كتاب الخمس :

١ - النسخة المحفوظة في مكتبة مجلس الشورى الإسلامي ،
وتحت رقم ٥٠٥٤ ، بخط نستعليق ، وهي بخط المصنف وقد فرغ منها
في ليلة الأربعاء ١٠ ربيع الثاني سنة ١٣١٠ هـ .
وقد رمز لها بالحرف «ش ٢» .

كتاب الصوم :

١ - النسخة المحفوظة في مكتبة مجلس الشورى الإسلامي ،
رقم القفس ٥٠٥٥ ، ورقم الكتاب ٦٥١٢٢ ، وتحتوي على ٨٠ ورقة .

وقد رمز لها بالحرف «ش ٣».

كتاب الرهن :

١ - النسخة المحفوظة في مكتبة مجلس الشورى الإسلامي تحت رقم ٥٠٥٥ ، والتي يظهر منها أنها بخط المصنف حيث جاء في آخرها . هذا آخر ما أردنا إيراده من كتاب الرهن . قد فرغت عن اتسويده في يوم الخميس من شهر جمادى الثانية سنة ١٢٩١ هـ . وتحتوي على ٣٨ ورقة بخط نستعليق .

وقد رمز لهذه النسخة بالحرف «ش ٤»

منهجية التحقيق :

تمّ انجاز العمل في الكتاب ضمن منهجية خاصة واسلوب معين من قبل المشرفين على تحقيقه وإظهاره إلى حيّز الوجود حيث الطباعة الأبيقة الحديثة ، ليكون سهلاً بمتناول الجميع والاستفادة منه ، خاصة بعد نفاذ الطبعة السابقة والتي لم يبق منها إلا عند بعض العلماء والفضلاء والمكتبات العامة .

فقد قام بتحقيق الكتاب ثلّة من العلماء والفضلاء مستمدّين العون من الله تعالى ، وبعناية الوجود الطاهر والحضرة القدسية لبقية الله الأعظم الحجة ابن الحسن المهدي أرواحنا فداه ، فخرج الكتاب

على ما كان مرسوماً له من قبل بحلّة قشبية في تناول أيدي الجميع من العلماء والطلبة ، المرتشفين من هذا المعين الصافي فقه آل محمد صلوات الله عليهم أجمعين .

ونتيجةً لضخامة وأهمية الكتاب فقد تمّ العمل به على عدّة مراحل ليحرز سلامته من الخطأ ، وكانت المراحل كالتالي :

١ - مرحلة المقابلة : ومهمتها كانت محصورة في مقابلة النسخ العديدة المعتمدة في التحقيق ، ومعارضتها على بعضها البعض ، وثبتت الاختلافات الواردة فيما بينها ، وكانت أعمال هذه المرحلة ملقاة على عاتق أصحاب السّماحة حجج الإسلام الشيخ محمد الباقر والشيخ محمد الميرزائي .

٢ - مرحلة التخريج : وقد تمّ في هذه المرحلة تخريج الأقوال والنصوص الواردة في الكتاب على المصادر المنقول منها مباشرة ، مع تثبيت كافّة الاختلافات بين هذه المصادر وبين ما ورد في أصل الكتاب علماً أنّ المصنّف - رحمه الله - كثيراً ما ينقل عن العلماء المتقدمين بالواسطة ، معترفاً عنه - مثلاً - حكى عن الشيخ الطوسي أو المحكي عنه ، فكان لزاماً علينا أن نستخرج أولاً المحكي للقول ثمّ كلام الشيخ من كتبه ؛ لأنه قد يوجد بين هذا النص وكلام الشيخ في كتابه بعض الاختلافات . وكانت هذه المرحلة بعهدة حجة الإسلام الشيخ محمد الميرزائي .

٣ - مرحلة مراجعة التخريجات : وكانت مهمة هذه المرحلة

بمراجعة كافة التخریجات ، وكذا مراجعة الاختلافات الواردة بين المصادر وأصل الكتاب والتأكد من سلامتها قبل تثبيتها في الهامش ، وقد قام بهذه المهمة حجة الإسلام والمسلمين الشيخ نور علي النوري .

٤ - مرحلة تقويم النص والمراجعة النهائية : فقد تمّ في هذه المرحلة مراجعة الكتاب وملاحظة الأعمال التي جرت عليه في المراحل السابقة واختيار النصّ الصحيح وتثبيته في المتن ، وذكر ما تراه مناسباً ومهماً من الاختلافات والتخریجات في الهامش - علماً أنّه تمّ الاعتماد على النسخ الخطية والحجرية على نحو التلفيق . وكذا إيضاح بعض الأمور المبهمة والتعليق عليها إن دعت الضرورة إلى ذلك ، وكانت مسؤولية هذه المرحلة ملقاة على عاتق حجة الإسلام والمسلمين الشيخ محمد الباقر .

وختاماً نسأل الله تعالى العون في إنجاز هذا السفر الكبير ليكون ذخيرة ليوم لا ينفع فيه مال ولا بنون أنّه نعم المولى ونعم النصير .

وأخيراً دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين ، والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين .

السيد نور الدين جعفریان

نماذج مصورة
من النسخ المخطوطة للكتاب



في الاسماء

امثبت الثوب بيد البفاف او اصابعه قبل البفاف بطلو
 مسرعة فلكه واضمحروا اصابعه في حال شل في كون
 المعلوم وجوبه شل على رطله مسرعة فالظاهر طهارته
 واستصحاب بقاء السلوية السبية لا يجدى في الحكم بما
 الثوب الاعلى القول بالاصول المثبتة وان شل في
 حلت من بين النجاسة ما ينجس الماء والثوب فالكلام
 فيه ما عرفت فيه سابق من عدم جريان استصحاب
 النجاسة بقاء العين ولا استصحاب النجاسة السابقة
 الاعلى القول بنجاسة بدن الحيوان حال تلطخه بين
 النجاسة وكون ذواتها من الطهارة على اشكال و
 الله العالم قد عرفت من كتابه الركن الاول يوم
 الثلاثاء يوم الرابع من شهر رجب المذنب لما في الا
 ثم حسن بن محبوب لا يخفى في الباب من خلاصة كونه
 في سنة

كتاب في
 في سنة

في سنة

بسم الرحمن الرحيم

سورة المائدة

الحمد لله رب العالمين الصلوة والسلام على خير خلقه
 والمطهرين من ذنوبهم الله على أعدائهم اجمعين المصون
 الركن الرابع من كتاب الطهارة في النجاسات واحكامها
 اما النجاسة فهي لغة القذرة وفيها شارب ونشر وثقبات خا
 بمحولة الكثرة ليدانفت وجوبها في وجوبها في كل
 على من تلك القذرة فهو طاهر طيف بها وحل في صفة شاذلة
 لا يباينها من شدة من حكم الشارع بالبرق تلك الامور
 الشارع وجهان بل قولنا شاذلة بطوار كماله الاول وكيف كان
 في هذا كفي قائلين الاول في شخص بيان النجاسات وح
 عشرة اطلع على ما في المتن من جملته من الكتب والعلوم المشهورة
 الاول والثاني ما يتحقق على اسم البول والغائط ولا يصح
 الاسم من حيثه في كل المود والنجاسة الخارج عن الحيض
 من الموضوع من كل حيوان لا يجوز في كل الحيوان ما كان
 كان الحيوان نفس مائة والنجاسة من نجاسة فضلات
 المتوضين من الحيوان اسما لا دينا الذي ينجس من الحيوان
 النجاسة مما كوله في الصلوة وغوصا من كل الحيوان
 فكل كماله في الحكم او غيره من الحكم المقتضية للاعتناء بالاستحالة
 فليس هو بل هو من نجس البول بعد اطلاق الامر باذالة البول
 السوب عند اذلة الصلوة والنجاسة عن شربها ولم يثبت ما ينجس من
 بالنسبة الى احد وان دوى ان امين شرب النبي صلى الله عليه
 جه اذن لا يلج النار بل قد قاتل في طهارة بوله على ما

منه

محمدة

بول

بِقَدْرِ قُوَّةٍ ضَعِيفَةٍ فَمَا تَقْدِرُ فَا لَا قُوَّةَ وَجُوبَ ثَلَاثَ عِلَلٍ بِظَاهِرِ مُؤَقَّةٍ
 وَابْنِ السَّامِ فَدَرَجَ نَحْمُ كِتَابَ الطَّلَبِ مِنَ الْكِتَابِ الَّتِي
 بِطَرَايِقِهِ أَفْضَلُ الْمَلَابِجِ وَلَدُ الْمُهْرُودِ الشَّيْخِ حَسَنٍ
 وَلَدُ الْحُجُومِ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ حَسَنٍ بِحَسَبِ عِبْرَةِ الْكَلَامِ كَرَامٍ
 وَطَابَ ثَرَاهُ وَكَلَّمْنَا اللَّهَ بِمَا نَعْلَمُ الْكُنَايَا بِحَدِّ
 وَالْهَاطِلِ

كِتَابُهَا زَهْرُ آسَنَارِ لَهْدِ سِرِّ
 وَبِزْجِ مَخْطُوعِ

مَثَل ۱۲۱۹ خورشیدی
 باریانی شد سحر سحر

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة ۱۱۱

بسم الله الرحمن الرحيم وفيه تسعين ^{من} ^{الصلوات}
للهداية عب العالمين والصلوة والسلام على خير خلقه محمد وآله
ولعمرة الله صلى الله عليه وسلم اجمعين الذين كتب الله صلواته وبره
من ان ينزلهم في مقامها الذي يراونها في طلائع الشان والشر
الى تعريف لفظ وهو من افضل العبادات واحمها في نظر الشارع نعم الكلمة
في الصحيح عن معوية بن وهب قال سالت ابا عبد الله ع عن افضل ما
يقرب به العباد الى ربهم واجبت ذلك الحول للصبر وجل ملهون قال ما لم
شبهها بعد الصلوة افضل من هذه الصلوة الا به ان ابد الصالحين
يرجع صلى الله عليه قال داود صافى بالصلوة والزكوة ملهون حيا في الصحيح
عن ابن ثعلب قال صلى الله عليه وسلم قال الله ع النبي بالزكوة فله نصف اقام
الصلوة فصل في اتمها الاخر ولم يركع منها لم صلى الله عليه وسلم بعد ذلك بنية فصل في اتمها
ثم قام فشق بلع ركعتين ثم قام فصل في اتمها الاخر الى فقال يا ايها الذين
الصلوات الحسن المفسر من اتمها من وحانظ على ما فيها من لقي الله تعالى
الغنية بوله عند عهد بدخلة الجنة ومن لم يصل من لوانه من ولا يجانظ عليه من
فذلك اليه ان شاء الله وان شاء الله وعن جبريل زيارته عن ابي عبد الله ع قال
قال رسول الله ع من صلى الصلوة مثل عود الفضا اذا ثبت له عود نفعت الاطباء
والاقدام والعشا اذا انكسر العود لم ينفع طبيب ولا دواء ولا عشا ومن ابصر قال
ابي عبد الله ع من صلى الصلوة اربعين مرة من جبريل خير من بيت ذهب يعلو
حق يفتن وعقاب من اعظم نعم الشيخ في الحسن من زيارته عن جعفر ع قال
ينال رسول الله ع كمال السوء الجوار اذا دخل رجل مقام يصل فلم يركع ركعة
سجود فانه قد كثر الغراب لئن ما هذا وهكذا صلواته لموت على خير

عن

اذ لنا بان الصلوة وان كانت محجزة ولكنها صلوة اضطرارية
 لا يجوز الاقتداء بها اختيارا وان في كل من المباني نطق بل منع
 ولكن على تقدير الاشتباه بها يعلم المعلوم اجمالا بانها اما محجزة عن القيل
 او مقتضية الانصاع صلوة او لا يجوز الاقتداء به فيعلم تفصيلا
 ببطان صلوة اللهم الا ان يقال هذا انما هو فيما لو قلنا بان الاصل
 اليه كالكثير موجب لبطلان الصلوة ولا محذور في ذلك الا انما
 محجزة الصلوة لكونه عارضا جواز الاثم لئلا يترك الاجمال في المحذور
 او المحذور في ما من عن القبلة لان المحذور هو صحتهم غير فاج في
 محذور صلوة بعد كونه عارضا باجتهاده وانما في ما من غير معلوم فهو
 بمنزلة ما لو شك ابتداء في كون امامه محذورا من القبلة فلا يلتزم
 وعلم اجمالا بان احذر لصلواته اضطرارية فان كانت صلوة
 امام لا يجوز الاقتداء به وان كانت صلوة بنفسه لا يجوز فعلها
 اختيارا مما لا يترك له بعد كونه بالفعل مكلفا بالصلوة الى الجهة التي
 يراها يجب اجتهاده فيلزم كانه قد تقدم نظره في بعض السابقة قد
 قد فرغ من البحث عن احكام القبلة مصنفه اقل القليل
 محمد رضا ابن المحرم الاقا محمد هارون المرادي في القيد
 الثامن والتسعين من مذهب حنابلة بغداد

في سنة ثلث وثمان مائة
 الالف من الهجرة النبوية

وقد زعمت من مؤيد هذه الاوراق في ليلة الثلاثاء الثامن من ربيع
 الاول في سنة اثنى عشر وربعين بعد الالف من الهجرة النبوية الحارثي

لكن لا يشرع في هذه الفرضيات بقصد إظهارها شاذة عن النمايات
 المشروطة بالطور بل ياتي به للفاضة الخاصة ببيعة المطلب ولا
 يجوز له الدخول به في غير انواع الصلة
 وفيه طعن النمايات المشروطة بالطور
 كما هو واضح بعد ما مرته
 من ان عملة

مستندة

الكم

بل كما انكم اذا اهتمتم بالمرم مع تمكثنا استعمال الالوه الله العالم

قد فرغتم من كتابة الوثيقة الثالثة من كتاب

الطهارة في يومها الثالثاني

بغيت من جدى الاول

في سنة ١٢٣٤

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على
 سيدنا محمد وآله
 وبعد
 فانه قد فرغتم من
 كتابة الوثيقة الثالثة
 من كتاب الطهارة في
 يومها الثالثاني
 بغيت من جدى الاول
 في سنة ١٢٣٤

سنة ١٢٣٨ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

كتابها في آيات

في حطى

كتاب الطهارة

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على
 محمد وآله اجمعين ولعن الله على اعدائهم اجمعين الى يوم الدين الدين
 الثالث في الطهارة المائية وهي وضوء ونسل وفي الوضوء
 الفصل الاول في الاحداث الموجبة للوضوء الحدث قد يطلق في
 عرف الفقهاء ويراد منه حدوث الاشياء التي يترتب عليها
 الطهارة وقد يطلق على الاثر الحاصل من ذلك وقد يطلق على نفس تلك
 الاشياء مسالمة والاول هو المراد هنا وهذه الاشياء قد يقسم
 بالاسباب كونها مؤثرات في مطلوبة الطهارة وقد يقسمها
 بانوجيات نظر الى ترتيب الوجوب عليها عند وجوب الغاية و
 يمكن ان يراد من الوجوب معناه التعوي وهو الثبوت فيكون
 وقال السبب وقد يعبر عنها بالتوافق باعتبار طرها على الطهارة
 واملاق هذه المصادر على الاشياء المعهودة انما هو باعتبار ان
 في حد ذاتها لا تثار الزكوة على تقدير قابلية الحل في مسائل
 في البصائر والمراد بالاحداث الموجبة للوضوء هي الاحداث النفسية
 المنصوح للوضوء فتخرج ما ينشئ مع النفس وسمي بانفس في اصل
 السبب والموجب الى التوافق لان مطلوبة الوضوء وجوبه ^{سببه} المنفرد
 عن مطلوبة الغايات لاس وجود التوافق في وجودها الوجوب في المقدمة
 انما ينشئ وجوبها بخلاف المقدمة على تقدير فقدان وجوب الصلوة ^{سببه}
 فيفسد وجوب فعل الوضوء الا في حق الفاعل لان طلبه من الواجب طلب

المحصل

صورة الصفحة الاولى من نسخة (٩)

كتاب الطهارة
 واولها

كتاب الطهارة

بالاحياء ان كان الاول الشبه بظاهر الروي من المتقدمين قد نسخ من تاليف

المجلد الاول من الكتاب الموسوم بمصباح الفقير مصنفه

اقل الطلبة محمد رضا بن المرحوم الاقا محمد هادي

الهداني في ليلة الجمعة من شهر شوال المبارك

من سنة اربع وتسعين ومائتين بعد الالف

نسئل الله التوفيق لتمامه وان يتقنا به

واخواننا المؤمنين محمد وآله الطاهرين

صلوات الله عليهم اجمعين والحمد لله

مربي العالمين وقد غفر عن كثرة

يوم السابع والعشرين من

من سنة اربعين وثلاث مائة

بعد الالف وانا اقل الطلبة

الحسن الخراساني كره

سرحت لهم اعطيت

ولا بائي واميرائي

والخواتم المؤمنين

محمد وآله الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كتابه
الطهارة من جملة العلوم
التي لا ينالها الجهل ولا يغفل
عنها العاقل ولا ينسى
الذي لا ينسى



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على خير خلقه محمد وآله الطاهرين
كتاب الزكوة الزكوة لغة التزكية والتزكوة لغة التزكية والتزكوة لغة التزكية
لهذه بعض الكتب في سنة التزكية بمكة المكرمة

الاسمين بغيره فمعان الاول في ذكره المال والشر فغيره بغيره وما يخصه

وَمِنْ صُفَاتِهِ أَمَّا الْأَوَّلُ فَتَجِبَ الزَّكَاةُ عَلَى الْبَالِغِ الْعَاقِلِ الْحَرِّ الْمَالِكِ

المفكرين من النصر والبر في حال حق وبعث الله فيهم نبيا من انبياءه وهو الذي كان في الجبال

[illegible]

و اما در مورد اولی که در این کتاب مذکور است و آنست که در بعضی از کتب قدیم آمده است که در بعضی از کتب قدیم آمده است

منقول من كتاب الفقه في الدين

[illegible][illegible]

الحرف في السند في سرور من ان السند هو ما يوضح في الحرف من ان قال كيب في الالهي مولا



پیشہ ورانہ

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

۱۳۰۰

1

في أحكام الصلاة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطاهرين
 عليهم السلام أجبت إلى يوم الدين الركن الثاني من أركان الصلاة وهو واجبه
 والواجبات ثمانية الأول للنية واعتبار ما في الصلاة من الطاهر من الصلوات
 عن أفعال الأفعال عليه ولكن وضع الخلاف من الإلزام في أفعالها من شرط للصلاة
 من غير وجه واحد وكثير منها كما عرفت أعز من دينا يظهر من المعاني أن وجه
 من أفعال الصلاة وكذا لا لا تحتها جماعة وعرفوا ما عرفت لفظه فمعرفة خصوصاً على
 بكفاية الداعي المذكور لا يعتبر استلزامه حال الصلاة نعم على القول بأن النية المستمرة في
 العبادات جنان من الإرادة النفسية المستمرة على استحضار صورة الفعل في
 ثباته من القولين خصوصاً كونه من القولين المستمرة ما عرفت والفضل من جهة الوجه
 في مقتضاه حيث أنه على القول بالبرهنة لا بد من إجماع بين ضلوعها من شرط الصلاة من
 الكفارة والقيام والاستحباب ونحوها على شرطه كما لا يخفى وكيفية تأمل
 فيما ذكره مراد له العرف من طه ما يستلزمه من كمال الحوائج بشرط الصلاة كغيره
 من التكليفات العينية التي توجب عقاباً على حصولها بقصد الإطاعة عز وجل
 اشتراط أفعال الصلاة بغير وجه من كمال الإطاعة وهو كونه من التكليفات المستمرة
 على وجهين من الاستحباب والبرهنة من جهة الإجماع على الإطاعة الأمر بالصلاة لم ينع غائبة

في أحكام الصلاة

وفيها ان جولد في سنة الفريضة قبل ان تفي بطلبه فاستقر لها النكاح
 فوالجى النبوة في التلاوة الا كرايم واغوايا لانه قد انزلت من قبل الله وتوحيده
 مثل ما امرنا في غير ما دعوا الى جسد الى جسد للتعليق كالمكتب به كتابا عليه
 فقلت كلكم الامام دعوا من ادم من الكيد الامام المستقر خبرا ولا يهون من
 وبلغنا اليك في قصور المانوية في بطوننا فقلنا لا مذهب في هذا التفسير
 من حيث هو بكل ما نسب من التلاوة والتسليم الى الله تعالى في كل شيء
 فكون كما ان الله عز وجل لا يهتدى من سائر ما خلق به من العباد من الهدى
 عن النبوة النبوة او لا يهتدى من سائر ما لا يستقر به من تمام الاول والآخر
 جاليتا من سائر ما لا يهتدى من سائر ما لا يهتدى من سائر ما لا يهتدى
 التخرج بالبحر في بعض احوالها وانشاء تبيين الاحكام المظلمة من سائر ما
 فقلنا الى ما في الوسائل من سائر ما لا يهتدى من سائر ما لا يهتدى
 ان ما جرت اقلنا جزيا فليس في كنهه لا يرفع اليه من هذه الامور في السيرة
 من سائر ما لا يهتدى من سائر ما لا يهتدى من سائر ما لا يهتدى
 الا من يهتدى من سائر ما لا يهتدى من سائر ما لا يهتدى
 المصروف من المزاين في كل
 صلوا كما لا يجوز

في سنة الفريضة

وقد في التلاوة من سائر ما لا يهتدى من سائر ما لا يهتدى
 الذي يهتدى من سائر ما لا يهتدى من سائر ما لا يهتدى
 المصروف من المزاين في كل
 وصلوا كما لا يجوز

بسم الله الرحمن الرحيم

في قصص المزمع المصير في اتم حلقاها كانت كراما والاربع فلا قتل بالانسان
 تان تاج والاحيث وقرى او ما كان الصانع حث على في وقت كاي في تحسبه
 افتاء الله ولحقا الحق كالا في علم جاني فكلما لا ما حث منه واما
 كونه كما فكر لا حلق في ما في مثل المزمع المصير في دفع اليد منه على ما في
 مدح جميع الزم من هذا المصير والرجع في الشجاعة المصداق في الاصول
 الملهية لا اما ان المصير او الا حلق في كثر من علمه واستنبط الزم ان كان
 او نجاه من هذا بان كان اسلم من كثر ولو شجاعة ابراهيم ثم اسلم تان اسلم
 قتل فان ادعى الشجاعة المصداق في حث من جوده بالاسلام او سكا في با
 يكن في حث من علم وجوبها حث منه لحد لان المصير لده بالشجاعة
 في ذلك لحد في الشجاعة في اجاب عن الاستخلاص والقتل او ما في الاصل
 بالانكاد او غير ذلك من المصداق في حث من حث في الاصل او ما في الاصل
 لا مودع والحق هو وان لم تكن منصف بها في حث من وكثر من حث من كان
 منها مستمرة وفي ما في حث من حث بها باليد في حث من حث بها في حث
 المصداق لحد على الاخر ولكن لم يكن انما في حث من حث بها في حث من حث بها
 عند تان عاد عزق تان عاد تان حث من حث بها في حث من حث بها في حث
 الحث في حث في حث في حث في حث في حث في حث في حث في حث في حث في حث
 هو الا حث في حث في حث في حث في حث في حث في حث في حث في حث في حث
 في حث في حث في حث في حث في حث في حث في حث في حث في حث في حث
 الكلام في شرح هذا المسائل كلها من حث في حث في حث في حث في حث

وقال كذا بيان آية في تفسيره
 في حث في حث في حث في حث في حث في حث في حث في حث في حث في حث
 في حث في حث في حث في حث في حث في حث في حث في حث في حث في حث

المصنف لهذا المصداق في حث في حث في حث في حث في حث في حث في حث في حث في حث في حث
 الفوائد في حث في حث في حث في حث في حث في حث في حث في حث في حث في حث
 في حث في حث في حث في حث في حث في حث في حث في حث في حث في حث
 في حث في حث في حث في حث في حث في حث في حث في حث في حث في حث



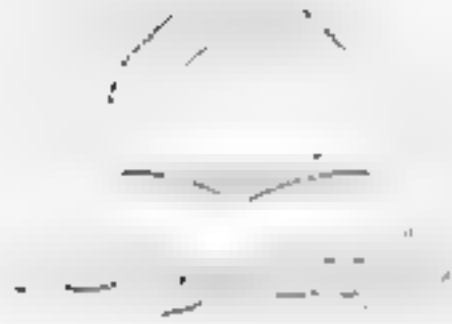
بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا إلى معالم الدين ، وأرشدنا إلى شرائع الإسلام ،
والصلاة والسلام على سيد الأنام ، محمد الصادق بحدود الحلال والحرام ،
وآله البررة الكرام ، ومصاييح الظلام وينابيع الأحكام .

ويعد ، فيقول العبد الجاني محمد رضا ابن الشيخ الفقيه الأكف محمد
هادي الهمداني ، تعنده الله برحمته لما وفقني الله تعالى للبحث عن
مسائل الفقه وبينها على مبادئها أحببت أن أصنع في ذلك كتاباً يهدي في
كل فرع إلى أصله مع بسط الكلام في مبادئه حسبما يناسبه المقام ،
مستقصياً لنقل الروايات الواردة فيه ؛ كي يكون وافياً بمقام الاستدلال ،
مغنياً عما سواه مما نسح على هذا المنوال ، وجعلته شرحاً على كتاب
« شرائع الإسلام » من مصنفات الإمام المحقق الفريد ، الشيخ أبي القاسم
جعفر بن الحسن بن سعيد تيمناً به ، واقتداءً بكثير من مشايخنا السابقين

..... ١٤ مصباح الفقيه ، ج ١

رضوان الله عليهم أجمعين ، وسَمَّيْتَهُ بِـ «مَصْبَاحِ الْفَقِيهِ» مَبْتَهلاً إِلَى اللَّهِ
تَعَالَى أَنْ يَجْعَلَهُ خَالِصاً لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ ، وَذُرِيَعَةً إِلَى فَضْلِهِ الْجَسِيمِ ، رَاجِئاً
مِنْهُ أَنْ يَجْعَلَهُ كَاسِمْهُ مَصْبَاحاً لِلْفَقِيهِ ، وَأَنْ يَوْفِّقَنِي لِإِتِمَامِهِ ، وَيَنْفَعَنِي بِهِ
وَإِخْوَانِي الْمُؤْمِنِينَ ، إِنَّهُ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ .





كتاب الطهارة

مكتبة بيت



مرکز تحقیقات کتب و تواتر علوم اسلامی

(كتاب الطهارة) يطلق في عرف الفقهاء على مجموع المباحث المدونة لمعرفة الأحكام الشرعية العارضة لفعل المكلف مما يتعلق بالخبث والحدث .

وأما (الطهارة) فهي لغة : النظافة والزاهة^(١) .

وكثيراً ما يراد منها في إطلاقات الشارع ومحاورات أهل الشرع : ضدّ الجاسة بمعناها المعروف عند المشرّعة .

وقد يراد منها الأعمّ منه ومن الأثر الشرعي الحاصل من الوضوء والغسل والتميم ، أعني النظافة المعنوية للموجبة لإباحة الصلاة .

وقد يراد منها خصوص الثاني ، وقد شاع استعمالها في عرف أهل الشرع في نفس هذه الأفعال ، بحيث كادت أن تكون حقيقة فيها لديهم .

بل قيل : إنها (اسم للوضوء أو الغسل أو التيمم) ولكن لا مطلقاً ، بل إذا كان (على وجه له تأثير في استباحة الصلاة) بخلاف وضوء الحائض ، والجنب ، والأغسال المندوبة - على المشهور - والتيمم للنوم ؛ فإنّ إطلاق الطهارة على هذه الأفعال بحسب الظاهر إنما هو لكونها أسباباً لحصول النظافة الشرعية التي يباح بها الدخول في الصلاة ، فلا

(١) راجع العين ٤ : ١٩ ، والقاموس المحيط ٢ : ٧٩ ، ومجمع البحرين ٢ : ٣٨٩

يكون استعمالها غالباً إلا في ما هو سبب للاستباحة، فلو قلنا بحصول النقل أيضاً لا يكون إلا في هذا الصنف لا مطلقاً، فتأمل.

(وكل واحد منها) أي من الوضوء والغسل والتميم (ينقسم إلى: واجب ونذير)^(١) وحمل الجواز والكراهة عليها في بعض المقامات مبني على نحو من الاعتبار، وإطلاق الوضوء وكذا غيره من أسامي العبادات على ما يحكم عليه بالحرمة - كالوضوء بالماء المخصوص - مسامحة.

(للايجاب من الوضوء ما كان) مقدمة (لصلاة واجبة) ولو بنذر وشبهه، وبحكمها أجزاؤها المنسية (أو طواف واجب، أو لمس كتابه القرآن) وأسماء الله تعالى، بل وأنبيائه والأئمة عليهم السلام في وجه قوي (إن وجب) بنذر وشبهه.

ويدل على وجوبه شرعاً للأمر المذكورة - بعد استفادة شرطية لها من الأدلة الشرعية - الأمر المولوي التبعية الغيري المتولد لدى العقل من الأمر بغاياته، كما تقرر في الأصول.

ومن ينكر وجوب مقدمة الواجب يشكل عليه الالتزام بوجوب الوضوء في المقام؛ إذ ليس له إلا أن يتشكك بظاهر^(٢) الأوامر المتعلقة به في الكتب والسنة، مع أن في دلالتها عليه إشكالاً؛ إذ لمانع أن يمنع ظهور الأمر المتعلق بمقدمات الأفعال في الطلب المولوي؛ إذ الظاهر أنه لا يسبق إلى الذهن منها إلا الوجوب الشرطي لا الإلزام الشرعي التكليفي.

(١) كذا، وفي الشرائع: مطلوب.

(٢) في «خ» بظواهر.

وكيف كان فليعلم أنا وإن قلنا بوجوب الوضوء للأمر المذكورة إلا
أنا لا نلتزم باستحقاق العقاب على تركه من حيث هو حتى يتوجه عليه
الظعن بلزوم استحقاق عقوبات لا نحصى على ترك واجب نفسي يتوقف
على مقدمات كثيرة مع قضاء العقل وقاعدة العقلاء بطلانه ؛ لأن استحقاق
العقاب من أدر ترك الواجب النفسي لا الغيري .

وما يقال من أن الواجب ما يستحق تاركه العقاب فلا ينافي ذلك ؛
لأن استحقاق العقاب أعم من أن يكون لذاته أو لإفضائه إلى ترك واجب
نفسى ، فليتأمل ، ولتمام التحقيق مقام آخر .

(والمندوب) من الوضوء (ما هداه) من الوضوءات المشروعة
التي سنشير إليها إن شاء الله تعالى .

قال السيد في المدارك : لم يترخص المصنف - رحمه الله - ببيان ما
يستحب له الوضوء ، والذي يجتمع من الأخبار وكلام الأصحاب أنه
يستحب للصلاة والطواف المندوب ، ومن كتابة كتاب الله تعالى وقراءته
وحمله ، ودخول المساجد ، واستدامة الطهارة ، وهو المراد بالكون عليها ،
وللتأهب لصلاة الفريضة قبل دخول وقتها ليوقعها في أول الوقت ،
وللتجديد ، وصلاة الجنازة ، وطلب الحوائج ، وزيارة قبور المؤمنين ، وما
لا يشترط فيه الطهارة من مناسك الحج ، والنوم .

ويتأكد في الجنب ، وجماع المحتلم قبل الغسل ، وذكر الحائض ،
وجماع المرأة الحامل مخافة مجيء الولد أعمى القلب بخيل اليد بدونه ،
وجماع غاسل الميت ولما يغسل ، وإذا كان الغاسل جنباً ، ولمريد إدخال

الميت قبره، ووضوء الميت مضافاً إلى غسله على قول، ولإرادة وطء حارية بعد وطء أخرى، وفي المذي في قول قوي، والرعاف والقيء والتخيل المخرج للدم إذا كرهها الطبع، والخارج من الذكر بعد الاستبراء، ولريادة على أربعة أبيات شعر باطل، والتقهئة في الصلاة عمداً، والتقييل بشهوة، ومس الفرج، وبعد الاستنجاء بالماء للمتوضئ قبله ولو كان قد استجمر.

وقد ورد بجميع ذلك روايات إلا أن في كثير منها قصوراً من حيث السند.

وما قيل من أن أدلة السنن يتسامح فيها بما لا يتسامح في غيرها، فمظور فيه؛ لأن الاستحباب حكم شرعي فيتوقف على الدليل الشرعي كسائر الأحكام^(١). انتهى.

أقول: الظاهر أن مراده من قوله: وإذا كان الفاسل جنباً، أنه يستحب لمريد غسل الميت وهو جنب، كما صرح باستحبابه غيره^(٢)، لا أنه أراد بذلك تقييد كلامه^(٣) السابق كما قد يتوهم^(٤).

وكيف كان فتصريحه باستفادة استحباب الوضوء في هذه الموارد من الروايات أغنانا عن التعرض لذكر أخبارها مفصلاً؛ لكفاية مثله في

(١) مدارك الأحكام ١: ١٢ - ١٣.

(٢) نهاية الأحكام ١: ٢٠، المحقائق الناضرة ٢: ١٣٩، جواهر الكلام ١: ١٢.

(٣) في الطبعة الحجرية: الكلام.

(٤) كما في المحقائق الناضرة ٣: ٤٧٩، وجواهر الكلام ١: ١٢.

المستحبات .

وما ذكره من أن الاستحباب حكم شرعي فيتوقف على الدليل الشرعي ، ففيه : أنه مسلم إلا أن الأخبار المعتبرة المستفيضة الدالة على أن « مَنْ بلغه ثواب على عمل فعمله التماس ذلك الثواب أوتيهِ وإن لم يكن الأمر كما بلغه »^(١) كافية في إثبات استحباب كل ما ورد فيه رواية ولو لم تكن بشرائط الحجية ، مضافاً إلى شهادة حكم العقل بحسن إيجاد ما يحتمل كونه محبوباً لله تعالى ، واستحقاق الأجر بسببه ، وهذا وإن لم يكن موجباً لصيرورة الفعل بعنوانه المخصوص به مستحباً شرعياً - كما أن الأخبار المستفيضة التي تقدمت الإشارة إليها أيضاً لا تقتضي ذلك ؛ لأن غاية مفادها رجحان إيجاد الفعل الذي بلغ فيه ثواب أو ما هو ملزوم للثواب ، أعني الأمر الشرعي ، وهذا لا يدل على استحبابه شرعاً بعنوانه المخصوص - إلا أنه يستفاد منها وكذا من حكم العقل رجحان إيجاد ما لم يكن فيه احتمال حرمة ذاتاً إذا كان إيجاداً لأجل كونه ممّا ورد فيه أمر شرعي ، أو لرجاء كونه محبوباً لله تعالى ، فهذا العنوان يجعله راجحاً ومحبوباً لله تعالى ولو لم يكن له حسن ذاتي مع قطع النظر عن هذا العنوان .

نعم لا يترتب عليه ما هو من آثار كونه مستحباً شرعياً بعنوانه المخصوص به .

مثلاً : لو قلنا : بأن كل عمل مستحب يرفع أثر الجنابة ، ووردت

(١) الكافي ٢ . ٢/٧١ ، الوسائل ، الباب ١٨ من أبواب مقدمة العبادات ، الحديث ٧

رواية ضعيفة دالة على استحباب غسل خاص ، نلتزم باستحبابه ولكن لا نقول بكونه رافعاً لأمر الجنابة ؛ لأنّ هذا الفعل بعنوان كونه غسلًا لم يثبت استحبابه ، وإنّما ثبت استحبابه بعنوان كونه فعلاً ورد فيه أمر شرعي ، وبينهما فرق بين .

بقي في المقام إشكال ، وهو : أنّه إذا كان حسن الفعل بسبب هذا العنوان الطارئ - أعني إيجاده بقصد الاحتياط ورجاء محبوبيته لله تعالى ، أو بقصد كونه ممّا ورد فيه الأمر - كيف يطلقون الفقهاء - رضوان الله عليهم - في فتاويهم القول باستحبابه ؟! مع أنّه يوجب إيجاد الفعل بعنوانه المخصوص به بقصد الاستحباب ، وهو تشريع محرّم .

ويدفعه : أنّ المجتهد إذا علم أنّ الفعل الخاص ممّا دلّ على استحبابه خبر ضعيف ، وثبت عنده أنّ كلّ ما ورد فيه خبر ضعيف يحبّ الله تعالى إيجاده ما لم يكن فيه مفصلة ذاتية ، له إطلاق القول باستحبابه بعد تشخيص صفراء ، والمقلّد لا يقصد بفعله إلّا امثال الأمر الخاص المتعلّق بفعله ، المعلوم وجهه عند الله تعالى ، فلا يكون ذلك تشريعاً ، وليس له أن يقصد بفعله امثال الأمر المتعلّق به بعنوان كونه وضوءاً أو غسلًا من حيث هذا العنوان ؛ إذ لا طريق له إلى معرفة جهة حسن الفعل واستحبابه إلّا ببيان مجتهده ، والمفروض أنّه لم يبيّن له مجتهده إلّا استحباب هذا الفعل الخاص على وجه الإجمال ، فلو عيّن حيثز جهته ، يتحقّق منه التشريع لا محالة ، سواء ثبت استحبابه بالخصوص لدى مجتهده أم لا .

إن قلت : إن العقل والنقل إنما يدلان على حسن إيجاد هذا العمل بوجاه امتثال الأمر ، فقصده الاحتياط من مقومات حسنه ، وهذا لا يتحقق من المقلد في المرض .

قلت : هذه المناقشة لو تمت فإثما هي في ما إذا كان مستند الحكم بالاستحباب العقل ، وأما إذا كان مدركه الأخبار فلا ؛ لأن مفاد الأخبار أن « من بلغه شيء من الثواب على عمل فعمله لأجل ذلك الثواب أوتيته وإن لم يكن الأمر كما بلغه » ومن المعلوم أن حصول هذا القصد - أي إتيان الفعل لأجل الثواب الموعود ، وكذا غيره من الغايات التي هي أكمل من قصد استحقاق الأجر كابتغاء رضوان الله تعالى ومغفرته - من المقلد الذي لا يكون ملتفتاً إلى احتمال عدم استحباب الفعل بعنوان ذاته أتم وأحسن ، كما هو ظاهر .

وأما إذا كان مدركه العقل الحاكم بحسن الاحتياط ورجحان إيجاد الفعل المحتمل كونه محبوباً لله تعالى ، فإن قلنا : بدلالته على ضرورة الفعل مستحباً شرعياً ولو لم يكن في الواقع كذلك ، أو قلنا : باستفادة استحبابه من الأخبار الكثيرة الدالة على حسن الاحتياط وإيجاد ما يحتمل كونه محبوباً لله تعالى ، فلا إشكال أيضاً ؛ لأن تشخيص مصاديق الأحكام ليس من وظيفة المقلد ، والمجتهد بمنزلة النائب عنه ، فالمقلد ينوي بفعله امتثال الأمر الواقعي المتعلق به ، غاية الأمر أنه لا يعلم أن الأمر المتعلق به هو الأمر المستعاد من أخبار الاحتياط ، أو أنه هو الأمر المتعلق بنفس الفعل ، وهو غير ضائر في حسن الفعل وحصول الامتثال .

وإن قلنا : إنه لا يستفاد من العقل ولا من أخبار الاحتياط استحباب الفعل شرعاً ، وإنما الأمر المستفاد منها إرشادي محض كأوامر الإطاعة والمعصية ، فلا يكون الفعل المأتي به - على تقدير عدم محبوبة الفعل - بعنوانه الخاص حسناً يستحق لأجله الثواب ، يشكل إطلاق القول باستحبابه ؛ لما عرفت من استلزامه التشريع ؛ لأنَّ المقدَّ يسوي القرية والامثال بفعل لم يعلم كونه مقرباً ، فعلى المجتهد إعلامه ليأتي بالفعل ؛ لاحتمال المظلومية حتى لا يكون مشرعاً ، ولتمام الكلام مقام آخر .

وعسى أن تغفر في بعض المقامات المناسبة بما يوضح لك بعض ما أجملناه في المقام ، كما ستقف إن شاء الله تعالى مفصلاً على مدرك الحكم باستحباب الوضوء في كثير من الموارد المذكورة ، بل ربما تطلع على استحبابه في غير هذه الموارد أيضاً ، كمن توضأ ولم يذكر اسم الله تعالى على وضوئه ، فإنه تستحب إعادته على الأظهر ، والله العالم .

(والواجب من الغسل ما كان) مقدّمة (لأحد الأمور الثلاثة) المتقدّمة (أو لدخول المساجد ، أو لقراءة) شيء من سور (المزائم) يعني ما كان مقدّمة لإباحتهما (إن وجباً) .

(وقد يجب) الغسل بل يتضيّق وجوبه (إذا بقي لطلوع الفجر من يوم يجب صومه بقدر ما يقتل للجنب) لتوقّف صحة الصوم وجواز الأمور المتقدّمة عليه ، كما يتّضح لك في محله .

وقد عرفت أنّ ما يتوقّف عليه الواجب واجب عقلاً ، فوجوب الغسل لأجل الأمور المذكورة بعد أن ثبت توقّفها عليه ممّا لا شبهة فيه ،

بناءً على وجوب مقدّمة الواجب ، كما هو المشهور المنصور ، إلا أن في المقام إشكالاً وهو : أنه كيف يعقل وجوب الغسل في الليل لصوم اليوم ؟ مع أن وجوب المقدّمة مسبّب عن وجوب ذبيها ولم يتحقّق بعد في الفرض ؛ لأنّ الأمر بالصوم لا يتجزّز على المكلف إلا في اليوم ، والضرورة قاضية باستحالة تقدّم المعلول على علته في الوجود الخارجي .

ولا اختصاص لهذا الإشكال بالمقام ، بل هو سارٍ في كثير من الموارد ، كوجوب المسير إلى الحج قبل زمانه ، ووجوب تحصيل العلم بالمسائل الشرعية قبل زمان العمل ، إلى غير ذلك ممّا لا يحصى .

ولقد اضطربت كلمات الأعلام في التفصي عن الإشكال حتى أن منهم من التزم بالوجوب النفسي للمقدّمة في مثل هذه الموارد^(١) .

ومنهم من أنكر وجوب الغسل للصوم مع اعترافه بوجوب المقدّمة وتوقّف صحة الصوم عليه ، ولذا اعترض العلامة عليه : بأنّه لا يحترز عن التناقض في كلامه^(٢) .

ومنهم من قال بأن العلم بوجوب ذي المقدّمة في وقته سبب لوجوبها لا وجوبه^(٣) .

ومنهم من التزم بجواز وجوب المقدّمة قبل وجوب ذبيها متشبّه بذيل العقلاء في حكمهم بالنسبة إلى أوامر الموالى والعبيد بقبح ترك

(١) العلامة الحلي في منتهى المطلب ١ : ٩٣ .

(٢) منتهى المطلب ١ : ٩٤ ، وراجع : الرائر ١ : ١٣١ و ١٣٢ .

(٣) راجع : الحقائق الناضرة ٣ : ٥٩ - ٦٠ .

مقدمات واجب يقصر زمانه عن الفعل ومقدماته مع شهادة العقل في مثل
الفرض بوجوبها قبل ذلك الزمان ، وإلا لغا الأمر منهم^(١) .

ومنهم من تثبت بتقييح العقل تفويت التكليف ، إلى غير ذلك مما
يقف عليه المتتبع ، وفي الجميع ما لا يخفى .

أمّا القول بالوجوب النفسي للمقدمة في مثل الفرض ، ففيه - مع أنه
يحتاج إلى دليل خاص في كل مورد - أنا نعلم في أغلب الموارد أنها
ليست مطلوبة لذاتها ، بل مطلوبتها ليست إلا لأجل المقدمة ، كالمسير إلى
الحج ، فإن من الواضح أنه لا يجب عليه السير لو علم بأنه يفوته^(٢) الحج .
ودعوى : أن الواجب النفسي هو السير الذي يتعقبه الحج ، شطط من
الكلام ؛ إذ من المعلوم أنه ليس في الأدلة الشرعية ما يقتضي وجوب السير
لذاته .

هذا ، مع أن لنا أن نفرض تصريح الشارع بأن لا أريد السير إلا
مقدمة للحج .

وكيف كان فهذا الجواب لا يغني من جوع .

وأمّا القول بعدم وجوب المقدمة في الفرض ، ففيه - أن أدلة الفائلين
بوجوبها لا تقصر عن شمول مثل هذه المقدمات ؛ لأن مقتضاها وجوب ما
لا يتم الواجب إلا به ، والمفروض أن الصوم لا يتم إلا بالغسل في الليل .

(١) راجع : جواهر الكلام ١ : ٢٩ .

(٢) في الأصل « يفوت منه » .

مضافاً إلى أن إنكار وجوب المقدمة مطلقاً فضلاً عن خصوص المقام مما لا يجدي في حل الإشكال؛ لأن نافي وجوبها لا ينكر إلزام العقل بإيجادها فراراً عن محذور ترك الواجب، وإلا لقح العقاب على ترك ذبيها بعد ترخيص العقل والشرع في تركها، فالإشكال يبقى بحاله؛ لأن إلزام العقل بفعل المقدمة فرع لزوم ذبيها، وما لم يجب لا يحكم العقل بلزوم إيجاد مقدماته، كما هو الشأن في جميع المقدمات الوجوبية في الواجبات المشروطة.

وما قيل في دفع الإشكال من أن العقلاء مطبقون على مذمة من ترك مثل هذه المقدمات، فهذا كاشف عن وجوبها قبل وجوب ذبيها، ففيه؛ أنه مسلم، وإنما نشأ الإشكال من ذلك حيث إن وجوبها لدى العقل والعقلاء ليس إلا لوجوب ذبيها، فكيف يقدم المعلول على علته؟

وما قيل من أن العلم بوجوب ذبيها علة لوجوبها لا وجوبه، ففيه؛ أن البديهة تشهد بأن العلم في حد ذاته ليس مقتضياً لوجوبها، بل المقتضي له ليس إلا توقّف ذبيها عليها، والعلم ليس إلا طريقاً لمعرفة الحكم.

والتحقيق في الجواب: هو أن الزمان في هذه الموارد ظرف للواجب لا شرط للوجوب، أعني الطلب الشرعي المتعلق بالفعل، بل لا يعقل أن يكون الزمان الذي يقع فيه الواجب ظرفاً للإيجاب حتى يكون تحققه مشروطاً بحصوله؛ لأن الطلب إنما يتعلق بإيجاد الفعل بعد زمن صدوره، فيجب أن يكون زمان وقوع الفعل غير زمان الإيجاب، ومن المعلوم أن الأمر به قد يقصد بطلبه إيجاب إيجاد الفعل بعد صدور الأمر

بلا مهلة ، وقد يقصد إيجاده مطلقاً ، وقد يأمر بإيجاده في وقت معين ، فالإيجاب على جميع التقادير مطلق ، والفعل في الفرض الأول والثالث مقيد برمان مخصوص دون الفرض الثاني ، والذي هو سبب لإيجاب المقدمة إيجاب ذبها لا حضور زمان إيجاد الفعل .

والحاصل : أنه لا بد من تأخر زمان الفعل الذي تعلق به الطلب عن زمان الإيجاب عقلاً ، حتى لو فرض أنه أمره في أول الصبح بعمل إلى الغروب ، نقول بشهادة العقل : إن زمان صدور الأمر الذي تحقق به الإيجاب ليس مشمولاً للطلب ، فإذا فرضنا أنه يجب عليه الصوم من أول الصبح يجب عقلاً أن يكون إيجابه قبل الصبح ، بل يعتبر في صحة التكليف أن يكون إيجابه مقدماً على زمان الفعل بمقدار يتمكن فيه من تحصيل مقدماته ، وإلا فالتكليف قبيح .

فما يقال : من أن الواجبات المؤقتة لا تجب إلا بعد أوقاتها ، إن أريد أنه لا يجب إيجادها إلا في أوقاتها ، فهو حق ، وإن أريد أنه لا يتحقق وجوبها إلا بعد الوقت ، ففيه ما عرفت .

وبما ذكرنا ظهر لك - مضافاً إلى ما عرفت سابقاً - بطلان قول من رعم أن العلم بصيرورة الصوم في اليوم واجباً سبب لوجوب الغسل ؛ لأن العلم بصيرورة الصوم في الصبح واجباً موقوف على جوار إيجابه عليه في أول الصبح ، وهو موقوف على أن لا يكون جنباً ، وإلا يستلزم التكليف بما لا يطاق ، وكونه مقدوراً بالواسطة في السابق لا يصحح الإيجاب اللاحق ، فإذا كان صحة الطلب موقوفة على الغسل السابق ، كيف يكون العلم

بتحققه علة لإيجاب الغسل ٢١

إن قلت : إن القدرة على الامتثال - كما اعترفت به - شرط في حسن التكليف وتوجيه الطلب ، وهو لا يحصل إلا بعد حضور زمان المعلن .

قلت : ما هو شرط لصحة التكليف كون المكلف قادراً على أن يمثل بأن يأتي بالفعل في الوقت الذي كُلف بإيجاده فيه ، لا كونه قادراً على الامتثال حين الطلب ؛ إذ لا يعقل أن تكون القدرة بهذا المعنى شرطاً في حسن الطلب ؛ لتوقف موضوعها في الخارج على أن يكون مسبوقاً بالطلب ، فلا يعقل تأثيرها في حسن الإيجاب .

إن قلت : هب إن القدرة على إيجاد الأمور به في وقته كافية في جواز إيجابه مطلقاً ، إلا أن الواجب لا يخرج بذلك عن كونه واجباً مشروطاً ، وقد تسالموا على عدم وجوب مقدّمة الواجب المشروط .

قلت : هذا إنما هو في المقدمات الوجوبية . وأن المقدمات الوجودية فلا فرق فيها بين الواجبات ؛ لأنّ المناط في وجوبها إنما هو وجوب ذيها ، وقد تقرّر في الأصول أنّه لا فرق بين الواجبات المطلقة والمشروطة في أن صيغة الأمر مستعملة في الطلب الإلزامي ، وأنّ الواجب المشروط مرجعه إلى إيجاب مطلق على موضوع تقديري ، فتجب مقدماتها على حسب وجوب ذيها ؛ لا أن الواجب المشروط بمسألة الإخبار عن أنّه سيجب المعلن بعد حصول الشرط ، فليس حصول الشرط مؤثراً في حدوث الوجوب ، بل هو كاشف عن كون الوجوب محققاً من حين صدور الأمر إلا أنّه لم يكن منجزاً عليه ؛ لعدم علمه بأن الشرط يتحقق ،

والأ فلو علم بذلك يجب عليه إيجاد مقدماته ولو قبل حصول الشرط ، فلو قال المولى لعهده : أكرم زيداً في الغد على تقدير مجيئه إليك ، فإذا أحرز العبد بطريق معتبر أنه يتحقق المجيء لا محالة - كما لو أرسل ريد خادمه إليه قبل مجيئه وأخبره بذلك - علم بتنجز الخطاب في حقه ، فيجب عليه السعي في تحصيل مقدماته ولو قبل مجيئه ، فلو ترك بعض المقدمات التي لا يمكن تحصيلها إلا قبل الوقت ، ليس له الاعتذار بعدم تحقق المجيء بعد أن علم أنه سيتحقق ؛ لما عرفت من أن الإيجاب على تقدير المجيء حاصل من حين صدور الخطاب ، فليس له مخالفته بعد علمه بحصول التقدير .

ومن هذا الباب وجوب تعلم الأحكام التي يعلم إجمالاً بأنه لو لم يتعلمها يقع في محذور مخالفة الشارع في شيء من التكاليف الشرعية ولو لم يتحقق بالفعل شرطه أو لم يجب إيجاده إلا بعد حين ؛ لأن الأحكام الشرعية بأسرها تعلقت بموضوعاتها بعناوينها الكلية بلحاظ تحققها في ضمن مصاديقها الخارجية من حين حدوث الشريعة ، فإذا بلغ المكلف حد التكليف واندرج في زمرة من توجهت إليه الخطابات الشرعية ، يتنجز في حقه جميع التكاليف الشرعية مطلقاتها ومقيّداتها ، منجزاتها ومؤقتاتها ، غاية الأمر أن الخروج عن عهدها مرهونة بأوقاتها وموقوفة على حصول شرائطها ، فيجب عقلاً ونقلاً التهيؤ للخروج عن عهدها ولكن بشرط العلم بتحقق شرط الوجوب ، أو أنه سيتحقق في ما بعد .

وأما عدم وجوب المقدمات الوجودية على الصبي - الذي يعلم بأنه سيلبغ ويفوته بعض ما افترضه الله عليه لو لم يأت بمقدماته قبل البلوغ - فلنقص فيه ، وعدم صلاحيته في نظر الشارع - كغير المميز - لأن يلزم بشيء ، لا لقصور في مقتضي ، فإذا أدرك العقل نقصه ، قيد التكليف المتوجهة إلى البالغين بالقدرة المقيّدة بحصولها بعد البلوغ ، وهي أخص من مطلق القدرة التي يراها العقل شرطاً في جواز التكليف بالفعل . فلا يكون نقصاً على المدعى ، كما أنه لا يتقضى ذلك ببعض المقدمات التي دلّ الدليل على جواز تفويتها ، كنقص الطهارة بالجنابة العمدية مع العلم بعدم التمكن من الاغتسال بعده ، فإنه يفهم من ذلك الدليل - بالملازمة العقلية - أن القدرة على الاغتسال بعد الجنابة - التي هي أخص من مطلق القدرة على الطهارة - شرط شرعي لوجوب الصلاة مع الطهارة ، فلم يوجبها الشارع على الإطلاق حتى يجب حفظ مقدماتها مع الإمكان كما هو المفروض في ما نحن فيه .

ولعل ما ذكرناه - من تنجز التكليف بالمقدمات الوجودية بعد إحراز تحقق شرائط الوجوب - منشأ توهم من توهم أن العلم بصيرورة الفعل واجباً في ما بعد سبب لوجوب المقدمة ، ولم يتفطن إلى أن العلم بحصول التقدير كاشف عن كون التكليف منجزاً في حقه .

إن قلت : سلمنا ذلك ، ولكنك اعترفت بأنه لا يتنجز التكليف ما لم يعلم بتحقق الشرط واندراج المكلف في زمرة المكلفين بهذا التكليف ، فما لم يحرز كونه قادراً على الفعل ينفي وجوبه بأصل البراءة ، ولا يحرز

هذا الشرط غالباً إلا بعد حضور زمان الفعل .

قلت : يتوجه عليه أولاً : النقض بالواجبات المنجزة ، كالصوم مثلاً بعد حضور وقته ، حيث إنَّ المكلف لا يعلم في أول الصبح من يوم يجب الصوم فيه أنه قادر على امتثاله ؛ لاحتمال عروض موانع التكليف في أثناءه .

وثانياً : قد أجيب عن هذا الإشكال : بأنَّ الظنَّ في هذه الموارد طريق لإحراز الشرط عند العقلاء كما يشهد به سيرتهم القطعية .

والتحقيق : في الجواب أن يقال : إنَّ الرجوع إلى البراءة إنما هو في ما إذا لم يكن الشرط المشكوك عقلياً ، بل كان شرعياً ، بأن يكون له عنوان كلّي إجمالي ، فيكون ذلك العنوان الكلّي بالمقايضة إلى ظاهر الدليل المثبت للتكليف مقيداً لإطلاقه ، أو مختصاً لعمومه ، كما لو قال : حجّ إن استطعت ، فإنَّ هذا الكلام في قوّة أن يقال : يجب على المستطيع الحجّ ، ولا يجب على غيره ، فلو شكّ زيد في أنّه مستطيع أم لا ، يتمسك لنفي التكليف بأصل البراءة ؛ لأنَّ كونه مصداقاً لأحد العنوانين ليس بأولى من كونه مصداقاً للآخر بالنظر إلى ظاهر الدليل .

وأما إذا كان العقل حاكماً بالاشتراط - كما في ما نحن فيه - فلا ؛ إذ ليس للمصاديق التي يحكم العقل بخروجها عنوان كلّي يكون هذا العنوان من حيث هو قيداً للطلب ؛ لأنَّ العقل دليل لبي لا يحكم إلا بخروج المعنون - أعني ذوات الأشخاص - عن تحت عموم الخطاب ، ولا يلتفت إلى المفهوم الكلّي من حيث هو ، بمعنى أنَّ العقل يحكم بأنَّ من عجز عن

إتيان المأمور به فتركه واعتذر بالعجز ، فعُذر مسموع وعقابه قبيح ، فلا يصح أن يكون مورداً للتكليف ، فالخطاب مخصوص بغيره ، فليس حكمه بخروج هذا الفرد لأجل كونه مصداقاً لمفهوم العاجز الذي تخصص به الخطاب بعنوانه الإجمالي ، كما في القيود الشرعية المأخوذة من الأدلة السمعية ، بل لكون كل عاجز واقعي بشخصه موضوعاً لحكم العقل بقبح عقابه .

وبيان آخر : أن العجز مناط لحكم العقل بخروج بعض الأفراد ، لا أن مفهوم غير العاجز بعنوانه الكلي اعتبر قيداً للطلب حتى يكون مانعاً عن ظهور اللفظ في شمول الحكم للفرد المشتبه .

وبيان ثالث : أن خروج غير القادر عن موضوع أدلة التكليف ليس لأجل صدق اسم غير القادر عليه ، كما هو الشأن في المخصصات الشرعية التي لها عنوان إجمالي كلي يدور الحكم بخروج شخص مدار صدق ذلك العنوان عليه ، كي يقال : إن اندراج المشكوك في عنوان المخصص ليس بأولى من اندراجه في عنوان العام ، بل لأجل أنه في حد ذاته لا يتمكن من الامتثال ، فعدم التمكن لدى العقل اعتبر حلة للخروج لا عنواناً للخارج ، فلو فرض محالاً كون شخص عاجزاً عن أداء الواجب ولكن لا يصدق عليه اسم غير القادر ، لا يتنجز في حقه ، ولو فرض عكسه ، انعكس ، وهذا بخلاف المخصصات الشرعية التي لها عناوين كلية ، كما لا يخفى .

إذا عرفت أن الموضوع - الذي يحكم العقل بقبح عقابه وعدم كونه

مراداً من الخطاب - هو العاجز الواقعي ، علمت أنه ليس للمكلف أن يرفع اليد عن التكاليف المتوجهة إليه بمجرد احتمال عجزه ؛ لأن احتمال قدرته وعدم اندراجها في موضوع حكم العقل يقبح عقابه موجب لإلزام عقله باشتغاله بالفعل إلى أن يتحقق الامثال أو يتبين عجزه ؛ لأن التحرر عن الضرر المحتمل واجب عقلاً .

هذا ، مع أن مقتضى أصالة العموم : وجوب الفعل على كل من لم يعلم عجزه ؛ لما عرفت من أن خروج كل فرد في الفرض تخصيص مستقل ، فالشك في كون الشخص عاجزاً شك في أصل التخصيص لا في مصداق المخصص ، فالمرجع إذن أصالة العموم لا الأصول العملية .

وبما ذكرنا ظهر لك أنه لا وجه لتخصيص وقت وجوب الغسل بآخر الليل ، نعم يتضح وجوبه في ذلك الوقت .

وربما علل تخصيص الوجوب بآخر الوقت وأنه لو قدمه نوى الدب ' بعدم تعقل وجوب الشرط قبل وجوب المشروط ، وأما بعد أن تضيّق وقته فقد نزل ضيق الوقت بمنزلة دخوله . وفيه ما لا يخفى .

وينلوه في الضعف ما قيل : من أن صوم اليوم لا يتوقف إلا على الغسل المقارن لأول طلوع الفجر ؛ لأن الجنابة في هذا الوقت مانعة عن صحته لا غير ، فلا مدخلية لإزالة الجنابة قبله بصحة الصوم حتى يتصف الغسل لأجلها بالمقدّمية .

توضيح الضعف : أن زوال الجنابة في هذا الوقت يتوقف على الغسل قبله ، سواء كان الغسل مقارناً له أو متقدماً عليه ، ولذا لا يجوز النوم

لمن يعلم أنه لا يتبّه من نومه في آخر الليل ، بل يجب عليه تقديم الغسل لو علم بأنه لا يتمكّن من الغسل عند أول طلوع الفجر .

إن قلت : مقتضى ما ذكرت جواز إتيان الوضوء أيضاً قبل دخول وقت الفريضة بنية الوجوب مع أن الظاهر عدم الخلاف في بطلانه .

قلت : أولاً : لا نتحاشى عن الالتزام به لو لم يدل دليل شرعي من إجماع ونحوه على عدم الجواز في مثل الوضوء الذي هو من العبادات الموقوفة على التوظيف ، فيكون الإجماع أو غيره كاشفاً عن أن للمقدمة أيضاً - كديها - وقتاً موطئاً لا تتحقّق قبله ، لا أنها تتحقّق صحيحة ولا تنصف بالوجوب .

ألا ترى أنا نلتزم بوجوب تعلّم أحكامها قبل الوقت من باب المقدّمة ، وقد صرح بعضهم بعدم جواز إراقة الماء لمن يعلم بأنه لا يتمكّن من تحصيله في الوقت ، ومن المعلوم أنه لا فرق بالنظر إلى القواعد بين الالتزام بحرمة الإراقة قبل الوقت ووجوب الوضوء ، وسيأتي تحقيق المسألتين - أعني حرمة الإراقة وعدم جواز تقديم الطهارة على الوقت - في مبحث التيمّم إن شاء الله تعالى .

وثانياً : أنه يمكن إيداء الفارق بين الموارد وعدم الالتزام بها ذكر بالنسبة إلى بعضها وإن كان لا يخلو عن تأمل ، ولتمام الكلام في ما يتوجّه على ما ذكرناه من النقض والإبرام مقام آخر ، والله الهادي إلى سواء الطريق .

(و) يجب الغسل أيضاً (لصوم المستحاضة إذا غمس دمه القطنية)

سال منها أم لم يسأل ، فيعمّ حالتي الوسطى والكبرى .

(والمندوب) من الغسل (ما عدا) أي : الغسل الواجب .

(والواجب من التيمم : ما كان) مقدمةً (لصلاة واجبة) .

وهل يجوز بعد حصول شيء من مستوغاته مع سعة الوقت ، أم لا يجوز إلا (عند تضييق وقتها) أو يفصل بين رجاء زوال العذر وعدمه ؟ أقوال .

وقد يوهم اقتصار المصنف على الصلاة أنه لا يجب التيمم لغيرها عدا ما ستعرف ، وسيأتي أنه أحد الطهورين ، وأنه يجب لكل ما يجب له الغسل والوضوء عند تعذرهما .

(و) كذا يجب أيضاً (للجنب في أحد المسجدين) أي : المسجد الحرام ومسجد النبي ﷺ (ليخرج به) .

(والمندوب ما عدا) مما ثبت مشروعته .

(وقد تجب الطهارة) كغيرها من الأمور الراجحة (بالنذر وشبهه) من العهد واليمين .

هذا مجمل القول في الطهارات الثلاث ، وأما تفصيلها وبيان وجه وجوبها للأمور المذكورة ، وانحصار وجوبها في ما ذكر ، واستحبابها في ما عداه فيتضح لك في محالها إن شاء الله تعالى .

(وهذا الكتاب) أي : كتاب الطهارة (يعتمد على أربعة أركان) :

الركن (الأول : في) الأحكام اللاحقة لأنواع (المياه) جمع ماء ، والمراد به في المقام ما يطلق عليه الماء ولو مسامحةً .

والركن الثاني : في الطهارة المائية ، والركن الثالث : في الترابية ، والركن الرابع : في النجاسات .

وإنما جعل البحث عن المياه ركناً من كتاب الطهارة ؛ لأن الماء هو الذي جعله الله طهوراً ، وهو الأصل الذي يدور به رعى التطهير من الأحداث ولأخبار ، فكان البحث عن عوارضه عمدة ما يتقوّم به هذا الكتاب .

(و) للتكلم (فيه) أي : في هذا الركن (أطراف) :

(الأول : في الماء المطلق) الذي ثبت بالضرورة من الدين أن الله تعالى جعله طاهراً مطهراً .

(وهو) عني عن التعريف ؛ لكونه من أوضح المفاهيم العرفية ، إلا أنه قد يعرضه الاشتباه في بعض الأفراد لبعض العوارض الخارجية ، فيشتك في كون الفرد مصداقاً لهذا المفهوم الميّن أم لمفهوم آخر ، بل ربما يعرضه الاشتباه لا لأجل الجهل بماهية المصداق ، بل لأجل خفاء صدق

مفهوم الماء عليه ، كما هو الشأن في أغلب المفاهيم العرفية ؛ إذ قلّم ينفك مفهوم عرفي عن أن يكون له موارد مشبهة

وسرّه أنّ مناط الصدق في المفاهيم العرفية ليس مكشوفاً على التفصيل بحيث لم يبق له مورد اشتباه ، فلذا احتج إلى تعريه بأنه : (كلّ ما يستحقّ) عرفاً (إطلاق اسم الماء عليه من غير إضافة) بأن يكون إطلاق الاسم المجرد عليه حقّاً له بشهادة العرف من غير مسامحة ، تقييده أحياناً - كماء النهر والبحر - لا ينافي استحقاق الإطلاق كما هو ظاهر .

ولكنك خير بأنّ ما ذكرناه ضابطاً لا يجدي في أغلب موارد الاشتباه ؛ للشك في تحققه ، فلا بدّ حينئذٍ من العمل في كلّ مورد بما يقتضيه الأصل .

(وكله ظاهر) بالذات (مزبل للحدث والنخبث) إجماعاً كتاباً وسنةً .

والمراد بالحدث : الأثر الحاصل عند عروض أسبابه ، المانع عن الدخول في الصلاة ، المتوقّف رفعه على النية . والنخبث : النجاسة بمعناها المعروف عند المتشرّعة .

(و) تلحقه (باعتبار وقوع النجاسة فيه) أحكام كثيرة ، فإنّه (ينقسم إلى) ثلاثة أقسام : (جاري ، ومحقوق ، وماء بثر) وله باعتبار كلّ قسم أحكام خاصّة .

(أمّا الجاري) فهو - على ما يساعد عليه العرف واللغة - الماء

السائل عن نبح .

وفي لمسالك : المراد بالجاري : التابع غير البئر ، سواء جرى أم لا ، وإطلاق الجريان عليه مطلقاً تغليب أو حقيقة عرفية^(١) .

وفيه : أنه لا شاهد على إرادة هذا المعنى مع مخالفته للعرف واللغة . ودعوى : كونه حقيقة عرفية بالنسبة إلى التابع الغير الجاري ممنوعة ، بل العرف لا يساعد على إطلاق الجاري عليه فصلاً عن كونه حقيقة فيه . وإن أريد كونه حقيقة في عرف الفقهاء لا العرف العام - كما صرح به بعض متأخر المتأخرين^(٢) - فهي أيضاً ممنوعة ، خصوصاً مع تصريح غير واحد باعتبار الجريان الفعلي فيه^(٣) .

نعم قد يقال : إن عدم تعرض أكثر العلماء لبيان حكمه وحصرهم أقسام الماء في الثلاثة المتقدمة يدل على أن المراد من الجاري ما يعمه ، كما يؤيده تصريح بعضهم بكونه كالجاري حكماً .

وفيه : أن إدخاله في الجاري ليس بأولى من جعله من أقسام البئر ، كما يؤيده تصريح آخرين بجريان أحكام البئر عليه ، بل عن بعض دخوله فيه موضوعاً^(٤) ، بل لا مانع من أن يكون لديهم من مصاديق الراكد كما

(١) مسالك الأفهام ١ : ١٢ .

(٢) راجع : مستند الشيعة ١ : ٥ .

(٣) راجع : الموجز الحارثي (ضمن الرسائل العشر) : ٢٦ ، وكشف الغطاء ١٨٥ .

(٤) حكاة العامل في مفتاح الكرامة ١ : ٦٦ عن ظاهر المقنعة : ٦٦ ، والتهديب ١

يظهر من بعضهم على ما حكى عنهم .

وقيل : إنَّ المراد بالجاري هو الماء السائل مطلقاً ، نظراً إلى صحة إطلاقه على المياه الجارية من ذوبان الثلج^(١) .

وفيه : أنَّ الإطلاق بحسب الظاهر مجاز ؛ لعدم الأطراد ؛ إذ لا يطلق الماء الجاري على الماء المنصب من الإبريق ونحوه ، بل وكذا الجاري من ذوبان الثلج أيضاً إذا كان قليلاً ، فإنه ينصرف عنه الإطلاق جزمًا ، بل يصح سلب الاسم عنه عرفاً ، وإطلاق الجاري عليه بالفعل غير صدق الماء الجاري عليه على الإطلاق .

هذا ، مع تصريح غير واحد من الأساطين - على ما حكى^(٢) عنهم - بعدم الخلاف في كون السائل من غير نبع راكداً ، فلا ينبغي التأمل في اختصاص الحكم المخصوص بالجاري بغير مثل الفرض .

نعم ، الأظهر كون العيون الواقعة التي ليس لها جريان فعلي - لصعف مواده - في حكم الجاري من حيث عدم انفعال قليله بمجرد ملاقة الجاسة ، بمقتضى عموم التعليل المستفاد من الصحة الآتية وغيرها من الأخبار الدالة على أنَّ المادة عاصمة عن الانفعال ، كما سيُتَّضح لك في ما بعد إن شاء الله .

وأما حكم الجاري (ف) هو أنَّه (لا ينجس) كثيره ولا قليله بمجرد

(١) كما في كتاب الطهارة للشيخ الأنصاري : ٢ ، وراجع مستند الشيعة ١ : ٥

(٢) حكاه هو العاطلي في مفتاح الكرامة ١ : ٦٦ ، وراجع مدارك الأحكام ١ : ٢٨ ، ومجمع

العائدة والبرهان ١ - ٢٥٠ .

ملاقاة النجاسة على المشهور، بل عن الذكرى : لم أقف فيه على مخالف
ممن سلف^(١).

وعن جامع المقاصد : أن خلافه مما تفرد به العلامة^(٢).

وعن مجمع الفائدة وكنز الفوائد وصریح الغنية وشرح الجمل
وظاهر الخلاف والمعتبر وغيره دعوى الإجماع عليه^(٣).

وعن حواشي التحرير للمحقق الثاني دعوى الإجماع صريحاً على
عدم اشتراط الكرية فيه^(٤).

وفي الجواهر : إنه يمكن للمتأمل المتروفي في كلمات الأصحاب
تحصيل الإجماع على عدم اشتراط الكرية خلافاً للعلامة في بعض كتبه ،
فاعتبر الكرية في عدم انفعاله كالراكد ، ووافقه في ذلك الشهيد الثاني^(٥).
قال في المسالك : والأصح اشتراط كريته ، سواء دام نبعه أم لا^(٦).

وعن ظاهر الصدوقين والسيد في محكي الرسالة والفقيه والجمل
اختياره^(٧) ، ولكنه صرح غير واحد بوجود ما ينافي الحكاية في الكتابين

(١) حكاة صاحب الجواهر فيها ١ : ٨٥ ، وراجع ، ذكرى الشيعة : ٨ .

(٢) حكاة صاحب الجواهر فيها ١ : ٨٥ ، وراجع جامع المقاصد ١ : ١١١ .

(٣) كما في كتب الطهارة - للشيخ الأنصاري - : ٣ ، وراجع مجمع الفائدة والبرهان ١

٢٥٦ ، والعمية (ضمن الجوامع الفقهية) : ٤٨٩ ، وشرح الجمل ٥٦ ، والخلاف ١

١٩٥ ، المسألة ١٥٢ ، والمعتبر ١ : ٤١ ، ومتهي المطلب ١ : ٦ .

(٤) كما في جواهر الكلام ١ : ٨٥ .

(٥) جواهر الكلام ١ : ٨٥ .

(٦) مسالك الأنهام ١ : ٨١ .

(٧) وراجع : جواهر الكلام ١ : ٨٥ .

لأوليس ومحكي الانتصار^(١).

فلم تتضح مخالفتهم للمشهور، ولم ينقل عمّن عدا العلامة والشهيد الثاني التصريح بهذا القول بل في محكي المعالم أن الشهيد أيضاً عدل عنه^(٢).

والإنصاف أنه لو لم يكن للمشهور إلا الإجماعات المنقولة المستفيضة المعتصدة بالشهرة المحققة المؤيدة بكون الماء الجاري لدى العلماء - رضوان الله عليهم - من صدر الإسلام إلى يومنا هذا معنواً بعنوان مستقل، بل جعلوا ماء الغيث من توابعه، لكانت كافية في إثبات مذهبهم؛ لكونها موجهة للحدس القطعي بكون الحكم معروفاً عند أصحاب الأئمة عليهم السلام، مغروساً في أذهانهم، واصلأ إلى علمائنا يداً بيد عنهم من غير خلاف يعرف، وإلا لنقل بمقتضى العادة

ولولا أن فتاوى الأصحاب في مثل هذا الفرع المعنون في كلماتهم قديماً وحديثاً مورثة لاستكشاف رأي المعصوم عليه السلام، لتعذر استفادة موافقته عليه السلام في شيء من المسائل الفرعية من فتاوى العلماء.

ومخالفة من خالف - مع ندرته، وتأخر عصره، ومعلومية مستنده، ومعروفية لدى السابقين - لا تضرّ بكاشفية قول من عداه عن وجود مستند صحيح

ويدلّ على صحة مذهب المشهور، ويشهد على صدق ما ادّعيناه

(١) راجع: جواهر الكلام ١: ٨٥

(٢) حكاة عنه البحراني في المحلقات الناضرة ١: ١٨٧، وراجع: معالم الفقه ١١١

حديثاً من كون الحكم معروفاً عند أصحاب الأئمة عليهم السلام . صحيحة داود بن سرحان ، قال . قلت لأبي عبد الله عليه السلام : ما تقول في ماء الحمام ؟ قال عليه السلام : « هو بمنزلة الماء الجاري »^(١) .

والمناقشة في دلالتها : بأن إطلاق المنزلة يقتضي عمومها ، وسيأتي أنه يعتبر في اعتصام ماء الحمام كثرية مادته ، فالصحيحة على خلاف المطلوب أدل ، مدفوعة :

أولاً : بأن السؤال إنما هو عن حكم الماء الموجود في الحمامات ، المتعارف استعماله لدى الحاجة ، وهو في الحمامات المتعارفة بعد ضم المادة إليه ، فكرية المادة مأخوذة في موضوع ماء الحمام بحسب المتعارف ، فالغرض من التشبيه ليس إلا بيان كون الماء المعهود الذي يتعارف استعماله بمنزلة مطلق الجاري . لا أن الإمام عليه السلام أراد بهذا الكلام بيان مساواتهما في الحكم ، وأن كلاً منهما بمنزلة الآخر في ما هو شرط في الاعتصام ، فيستفاد من الصحيحة ما يستفاد من الرضوي : « ماء الحمام سبيل الجاري إذا كان له مادة »^(٢) إذ الظاهر أن التقييد لماء الحمام ، فيكون التشبيه بعد التقييد ، إلا أن يقال : خصوصية المورد في الصحيحة لا توجب تخصيص موضوع الحكم ، فتأمل .

وثانياً : أن السؤال بحسب الظاهر إنما هو عن الانفعال وعدمه لا عن كيفية انفعاله ، فإطلاق التشبيه ينصرف إلى الجهة المعهودة ، فقوله عليه السلام :

(١) التهذيب ١ : ٣٧٨ / ١١٧٠ ، الوسائل ، الباب ٧ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ١

(٢) الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام : ٨٦ .

«هو بمنزلة الجاري» أي : في عدم الانفعال لا في ما يعتبر في اعتصامه ، خصوصاً مع كون عدم انفعال الجاري في الجملة هي الجهة الظاهرة التي يصرف إليها الإطلاق .

وثالثاً : أنه لا قائل بأنه يعترف في مادة الجاري بلوغها كراً ؛ لأن العلامة إنما يعترف في عدم انفعال الجاري كونه كراً^(١) ، فهو إما يعترف كرية لماء الخارج منفرداً ، أو بانضمامه إلى ما في المادة على تقدير تساوي سطحيهما واتحادهما عرفاً ، وأما اعتبار كرية خصوص ما في المادة على تقدير اختلافهما وأسفلية الماء الخارج - كما في مادة الحمام على ما سيتضح لك في ما بعد إن شاء الله - فلا قائل باعتبارها على الطاهر ، والله العالم .

وقد يستدل أيضاً : بخبر ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : قلت له : أخبرني عن ماء الحمام يغتسل منه الجنب والصبي واليهودي والنصراني والمجوس ؟ فقال عليه السلام : «إن ماء الحمام كماء النهر يطهر بعضه بعضاً»^(٢) .

وفيه : أن ماء النهر ينصرف عن العيون الصغار التي لا يبلغ ماؤها كراً ، ولمقصود من التشبيه بحسب الظاهر بيان كون ماء الحمام حال اتصاله بالمادة وجريانها فيه كالمياه الكثيرة الجارية التي يعتصم بعضها بعض ، والمقصود في المقام إثبات أن الجاري مطلقاً معتصم بالمادة ولو

(١) انتهى المطلب ٦ : ٦ ، تحرير الأحكام ١ : ٤ .

(٢) الكافي ٣ - ١٤ / ١ ، الوسائل ، الباب ٧ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ٧

لم يكن كثيراً بحيث يعتصم بعضه ببعض .

ويدل عليه أيضاً: رواية سماعة ، قال : سألته عن الماء الجاري يقال فيه ، قال : «لا بأس به»^(١) فإن ظاهرها السؤال عن حكم الماء الذي يقال فيه لا عن حكم البول في الماء .

ويؤيده بل يدل عليه - لولا المناقشة في السند - ما عن نوادر الراوندي عن علي عليه السلام : «الماء الجاري لا ينجسه شيء»^(٢) .

وعن الفقه الرضوي : «كل ماء جارٍ لا ينجسه شيء»^(٣) .

ونخبر دعائم الإسلام عن علي عليه السلام «في الماء الجاري يمرّ بالجيف والمذرة والدم يثوفاً منه ويشرب وليس ينجسه شيء ما لم تتغير أوصافه : طعمه ولونه وريحه»^(٤) .

وتؤيده أيضاً الأخبار المستفيضة النافية للباس عن البول في الماء الجاري^(٥) .

وصحيفة ابن مسلم ، الواردة في الثوب الذي يصيبه البول «وإن

(١) التهذيب ١ : ٨٩/٢٤ ، الاستبصار ١ : ٢١/١٣ ، الوسائل ، الباب ٥ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ١ .

(٢) أورده الرقي في مستند الشيعة ١ : ٦ ، وراجع : نوادر الراوندي : ٣٩

(٣) أورده الرقي في مستند الشيعة ١ : ٦ ، وراجع : الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام

(٤) دعائم الإسلام ١ : ١١١ .

(٥) راجع : التهذيب ١ : ٢١ و ٨١/٤٢ و ١٢١ و ١٢٢ ، والاستبصار ١ : ٢٣/١٣ و ٢٤ ، الوسائل ، الباب ٥ من أبواب الماء المطلق .

غسلته في ماء جارٍ فمرة^(١) إذ لو كان ملاقة الماء للحاسة سبباً لتخسه لكان على الإمام عليه السلام التنبيه عليه في مثل هذه الفروض ولو لم يكن مقصوداً بالسؤال.

هذا إذا لم نقل باعتبار ورود الماء القليل في تطهير الثوب النجس، وإلا فالصحيحة الأخيرة بإطلاقها مثبتة للمطلوب.

ودعوى: انصراف مثل هذه الأخبار عن العيون التي لا يكون مزها كراً، ممنوعة، وعلى تقدير تسليم الانصراف فهو بدوي، منشؤه أنس الذهن يرتفع بعد ملاحظة كثرة العيون الصغيرة بل أكثريتها بمراتب، خصوصاً لو اعتبرنا في اعتصام الكثر تساوي السطوح، كما لا يخفي.

ويدلّ على عدم تنجس الجاري بل مطلق المياه التي لها مادة متصلة ولو لم يكن لها جريان فعلي لضعفها. التعليل في صحيحة ابن بري: «ماء البئر واسع لا يفسده شيء إلا أن يتغير ريحه أو طعمه، فينزع حتى يذهب الريح ويطيب الطعم، لأن له مادة»^(٢) لأن التعليل إمّا راجع إلى الفقرة الأولى، فيدلّ على عدم انفعال كلّ ذي مادة بما عدا التغير، وإمّا راجع إلى الفقرة الثانية، فيدلّ على أنّ وجود المادة علّة لطهارة الماء مطلقاً بعد زوال تغيره، فيستبعد منه عدم انفعاله بمجرد الملاقة، لا لمجرد دعوى أنّ الدفع أهون من الرفع، فيدلّ عليه بالأولوية القطعية حتى يمكن الحدشة فيها

(١) التهذيب ١ - ٧١٧/٢٥٠، الوسائل، الباب ٢ من أبواب الحمامات، الحديث ١
(٢) التهذيب ١ - ٦٧٦/٢٣٤، الاستبصار ١: ٨٧/٢٣، الوسائل، الباب ٢ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١٢.

بالنسبة إلى الأحكام التعبدية ، بل لأن هذا لا يجتمع مع انفعال قليله بالملاقاة .

توضيحه : أنه يستفاد من العلة المصنوعة حصول الطهارة لكل دي مادة متغير بعد زوال تغيره ، فإذا فرضنا أن مجموع الماء أقل من لكر ، وتغير بعضه بالنجاسة ، فلا محالة ينتجس البعض الآخر أيضاً بملاقاة النجاسة على القول باشتراط الكرية ، وكذا كل ما يخرج من المادة أيضاً على هذا التقدير بسبب ملاقاة المتنجس ، وحيث لا يعقل أن يكون وجود المادة علّة لارتفاع نجاسة المتغير بعد زوال تغيره ؛ لأن اتصاله بغير المتغير المتنجس علّة نامة لانفعاله ، فلا يعقل طهارته مادامت العلة موجودة .

وإن شئت مثلاً أوضح ، فافرض بقاء عين النجاسة فيه بعد زوال التغير .

هذا ، مع أن الذي يقتضيه التدبر في مفاد الرواية اختصاص التعليل بالفقرة الأولى ، وهي قوله : « ماء البثر واسع » فلا حاجة في إثبات المطلوب إلى المقدمة الخارجية .

بيان ذلك : أن التعبير عن الطهارة بقوله : « واسع » وتأكيده ثانياً بقوله : « لا يفسده » واستثناءه حالة التغير عنه ، واقتضاره في بيان ما يزيل أثر التغير على الأمر بالزح الموجب لزوال نفس التغير من دون تنصيبه على أنه يطهر بعد ذلك ، بل إيكاله معرفة الحكم إلى ما استعيد من أول الكلام ، من أعظم الشواهد على أن المراد من الرواية بيان أن ماء البثر بالذات يأبى عن الانفعال ، وأنه بالطبع غير قابل للتنجس إلا أن يتغير ،

فيمنعه التغير عن مقتضائه الذاتي ، فإذا زال التغير بالنزح يعود الماء إلى حالته الأولى ، فيستفاد من الرواية - على ما يشهد به سياقها ، ويساعد عليه اللفظ العرفي - حكمان :

أحدهما : أن ماء البئر في غير حال التغير واسع مطلقاً ، سواء كان قبل أن يتغير أم بعده .

والثاني : أن التغير موجب لعروض النجاسة واستمرارها إلى أن يزول التغير بالنزح ، فليست الطهارة بعد زوال التغير وقبل حدوثه حكيمين مستقلين حتى يحتاج حدوث ثانيهما إلى تعليل مستقل ، وهذا هو السر في استفادة حكم ما بعد التغير من الرواية ، وإلا فليس في اللفظ ما يدل عليه ، فلاحظ وتدبر .

وكيف كان فقد نوقش في دلالة الرواية : باحتمال رجوع التعليل فيها إلى ترئب ذهاب الريح وطيب الطعم على النزح ؛ لأن هذا الترئب مستند إلى المادة ، فيكون بمنزلة نول الرجل : لازم غريمك حتى يوقيك حقك ، فإنه يكره ملازمتك^(١) .

وفيه : أن هذا الاحتمال هي غاية الوهن ؛ لأن إرجاع العلة في القضايا لمعللة إلى الإسنادات الصمنية الغير المقصودة بالذات خلاف الظاهر ، مع احتياجه إلى ارتكاب التأويل بتقدير جملة خبرية

وأما في المثال فإنما هو لوجود القرينة ، وهي : عدم صلاحية كونها

(١) راجع : حبل المتين : ١١٧ .

علة للإسناد التام .

هذا ، مع أن المقصود بالأصالة في المثال إنما هو استيفاء الحق ، فلا بأس بإرجاع التعليل إليه .

وهذا بخلاف ما نحن فيه ؛ فإن ذهاب الريح وطيب الطعم غير مقصودين بالذات ، فلا يحسن إرجاع التعليل إليهما مع صلاحيته لأن يكون علة للحكم الذي سبق الكلام لبيانه .

مضافاً إلى أن ترتب ذهاب الريح وطيب الطعم على النزح بديهي لا يحتاج إلى الاستدلال بل ذكر الدليل له ، مع أنه واضح مستهجن عرفاً ، خصوصاً مع عدم مدخليته في الحكم الشرعي الذي يكون بيانه من وظيفة الإمام عليه السلام .

هذا كله ، مع أن المادة بنفسها ليست علة لذهاب الريح وطيب الطعم ؛ لأنهما مسببان عن إخراج الماء الفاسد ، واستهلاك ما يبقى منه في الماء الذي يخرج من المادة من دون خصوصية لها في ذلك ، فجعلها علة لهما مبني على ضرب من التأويل والمسامحة ، وهذا بخلاف ما لو جعلها علة لكون ماء البئر واسعاً ، فإنها بنفسها هي العلة التامة للحكم ، فهي أوفق بظاهر التعليل .

وكفى لمثل هذه الاحتمالات وهناً ومخالفة للظاهر : اختصاص إبدائها بالمتأخرين ، وعدم اعتناء مَنْ سَقَمَ بها ، أو غفلتهم عنها حجة العلامة : العمومات الدالة على انفعال ما دون الكر ، الشاملة

بإطلاقها للجاري وغيره^(١).

وفيه : أولاً : أنه سيُتَّضح لك أن عمدة ما يستفاد منه العموم مفهوم بعض الأخبار :

كقوله عليه السلام في المعتبرة المستفيضة : «إذا كان الماء قدر كُرٍّ لا ينجسه شيء»^(٢).

وهذه الأخبار في حد ذاتها لا يبعد دعوى انصراف منطوقها إلى الماء المجتمع الراكد ، خصوصاً مع ما في بعضها مما يشهد بذلك :

كصحيحة ابن مسلم ، قال : قلت له : الغدير فيه ماء مجتمع تبول فيه الدواب ، وتلغ فيه الكلاب ، ويغتسل فيه الجنب ، قال : «إذا كان الماء قدر كُرٍّ لا ينجسه شيء»^(٣).

وهذا الانصراف وإن كان بدوياً بالنسبة إلى أكثر أخبار الباب ، إلا أنه يوهنها عن المكافئة للأدلة المتقدمة المعتمدة بالشهرة المحققة والإجماعات المحكية .

مضافاً إلى أن صحيحة ابن بزيع ، المشتملة على التعليل حاكمة على جميع الأدلة الدالة على انفعال الماء القليل ؛ لأنها بعدلها اللفظي تدل

(١) انتهى المطلب ٦ : ٦ ، نهاية الأحكام ١ : ٢٢٩ .

(٢) الكافي ٣ : ١/٢ و ٢ ، التهذيب ١ : ٣٩ و ١٠٧/٤٠ - ١٠٩ ، الاستبصار ١ : ١/٦ -

٣ ، الفقيه ١ : ١٢/٨ ، الوسائل ، الباب ٩ من أبواب الماء المطلق

(٣) التهذيب ١ : ١٣٠-٨/٤١٤ ، الاستبصار ١ : ١٧/١١ ، الوسائل الباب ٩ من أبواب

الماء المطلق ، الحديث ٥

على اختصاص الأنفعال بغير ذي المادة، فلا تلاحظ النسبة بينها وبين المطلقات .

هذا ، مع أن التعليل بمنزلة النص من حيث الدلالة على مسيئة المادة للاعتصام ولو في خصوص موردها ، والقضية الشرطية عاية مفدها ظهورها في السببية المنحصرة ، فيرفع اليد عنها بصريح التعليل .

وربما قيل في تأييد مذهب العلامة - بعد المناقشة في دلالة صحيحة ابن بزيع على مذهب المشهور : بالاحتمال الذي عرفته في ما سبق^(١) مع ما فيه - إن النسبة بين الأخبار المتقدمة الدالة على أن الماء الجاري لا ينجس وبين مفهوم القضية الشرطية العموم من وجه ، وظهور الشرطية في شمول مادة الاجتماع أقوى من تلك المطلقات ؛ لأن تقييد مطلقات الجاري بما إذا كان كراً إخراج للمرد النادر ؛ لأن ما لا يبلغ مع ما في المادة بل بنفسه كراً قليل ، بخلاف تقييد الماء بغير الجاري في أدلة إناطة الاعتصام بالكثرة ، فإنه إخراج للمرد المتعارف .

ودعوى : أن الخارج عن أحد الإطلاقين هو الجاري القليل ، ولا يتفاوت الحال بين حروجه عن إطلاقات الجاري ، أو عن تلك الإطلاقات ، مدفوعة : بأن تخصيص المفهوم بما عدا القليل الجاري يستلزم تقييد الماء في منطوق القضية بالراكد ؛ إذ لا يعقل شمول المنطوق لكثير الجاري وعدم شمول المفهوم لقليله ؛ لأن المفاهيم من قبيل اللّيات منشؤها الاستلزامات المحققة بين المناطق ومفاهيمها ، فلا يعقل التصرف

(١) سبق في صفحة ٢٨ .

فيها ولو بالتخصيص إلا بالتصرف في المنطوق .

وبما ذكرنا ظهر لك ضعف ما يقال من أن عمومات الانفعال منصرفة عن القليل الجاري ؛ لأن دعوى الانصراف إنما تتمشى في الأدلة اللفظية دون اللبّيات ، كما هو ظاهر .

وليه : أولاً : أن دعوى ندرة ما لا يبلغ مع ما في المادة كراً ممسوعة على مدّعيتها ، كما لا يخفى وجهه على من شاهد منابع المياه

وثانياً : أن تعليق الحكم على وصف الجريان لو لم نقل بدلالته على العلية للحكم فلا أقل من إشعاره بذلك ، فتقوى به تلك المطلقات بحيث لا يكافئ ظهورها ظهور الشرطية في الممهور ، فضلاً عما عرفت في ما سبق من إمكان دعوى الانصراف في منطوقها .

ولو سلم المكافئة ، فالمرجع عموم النبوي المشهور الذي ادعى في محكي السرائر أنه من المتفق على روايته^(١) .

وعن ابن أبي عقيل أنه متواتر عن الصادق عن آبائه عليهم السلام : «خلق الله الماء ظهوراً لا ينحسه شيء إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه»^(٢) .

وعن الذخيرة أنه عمل الأمة بمذلوله وقبلوه^(٣) .

فالمناقشة في سنده بعد ما عرفت ممّا لا يلتفت إليها .

ويبعد هذا القول - مضافاً إلى ما عرفت - أن مقتضاه أن لا يكون

(١) السرائر ١ - ٦٤ ، الوسائل الباب ١ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ٩

(٢) حكاة عنه العلامة الحلي في مختلف الشيعة ١ - ١٤ ، المسألة ١

(٣) حكاة عنها صاحب الجواهر فيها ١ - ٧٦ ، وراجع ذخيرة المعاد ١١٦

تكاثر الماء من المادّة على الجاري المتغيّر موجباً لتطهيره ؛ لأنّ النابع تحتها لا يبلغ الكثرة عالياً ؛ إذ قلّما يوجد في باطن الأرض كثر من الماء بالفعل متصلاً أجزائه بعضها ببعض اتصالاً عرفياً ، بحيث يكون بالشرائط المعتمدة في عاصمة الكثرة لا أقل من الشك في ذلك .

وكذا لازمه الالتزام في مثل الفرض بنجاسة ماء عين انسدت منبعها بشيء نجس وانقطع عمود الماء ، ثم أزيل المانع وجرى الماء وإن بلغ الماء المتجدّد من الكثرة ما بلغ ؛ لأنّ ما يتجدّد بنجس ، فلا يكون مطهراً إلا على قول سيّضح لك ضعفه ، ولا يظنّ أن يلتزم بشيء من اللازمين أحد ، والله العالم .

وربما يناقش في عموم المفهوم الذي هو عمدة مستند هذا القول : بأنّ مفهوم «إذا كان الماء قدر كثر لا ينجسه شيء» ليس إلا أن ماعدا الكثرة يفعل في الجملة بشيء من النجاسات ، ولا ينافي هذه القضية اختصاص الانفعال ببعض أفراد القليل ، وهو ماعدا الجاري ، بل لا يضّر الالتزام بعموم الحكم لجميع الأفراد أيضاً بعد إهمال الشيء ؛ لأنّ الجاري القليل أيضاً يفعل بشيء من النجاسات وهو ما يوجب نفيه .

وفيه : أنّ النجاسة المرجحة للتغيّر غير مرادة من عموم الـ «شيء» في المنطوق ، لأنّ الكثرة أيضاً يفعل بها ، فإهمال الشيء المجس - بعد تسليمه ، والإغماض عمّا سدّكره إن شاء الله - غير ضائر بالاستدلال في مقابل السلب الكمي كما هو مذهب المشهور

وأما دعوى إهمال المفهوم من حيث أفراد الماء - بعد تسليم دلالة

الشرطية على المفهوم - فاسدة جداً ؛ لأن استفادة المفهوم منها مبنية على دلالتها على السببية المنحصرة ، فيكون مفاد التعليق في قولك : إـد كان الماء كراً لا يفعل ، أن الشرط في عدم انفعال الماء إنما هو كونه كراً لا غير ، فكون المادة أيضاً سبباً لعدم الانفعال ينافي ذلك ، فلو ثبت ذلك بدليل آخر فلا بد من التصرف في ظاهر التعليق بنحو من أنحاء التصرفات .

ولكن الإنصاف أن هذه المناقشة ، بل وكذا غيرها من المناقشات التي تقدمت الإشارة إلى بعضها ، إنما نشأت من عدم فهم العرف لهذه الشرطية مفهوماً ؛ لأن المراد منها على ما يشهد به سياق جمل الأخبار المشتملة على هذه القضية ليس إلا بيان أن الماء البالغ حد الكر لا يفعل بشيء من النجاسات ، لا أن عدم انفعال الماء مشروط بالكربة حتى تدل على الانتفاء عند الانتفاء ، كما هو مقتضى ظاهر التعليق .

والحاصل : أن أدوات الشرط وإن كانت في حد ذاتها ظاهرة في إرادة التعليق ، إلا أن العرف كثيراً ما لا يساعد على هذا الطاهر ، بل لا يعد دعوى أن المتبادر منها في أغلب موارد استعمالها إرادة ترتب الحكم على موضوع مقدر لا التعليق الحقيقي .

وهذا لا ينافي كونها بحسب الوضوح حقيقة في المعنى الأول ؛ لأن ظهورها في هذا المعنى مشوّء خصوصيات الموارد

ومما يُفصح عن أن المتبادر من الشرطية في المقام هو هذا المعنى لا التعليق ؛ أنه لو قال القائل في ذيل كل واحد من هذه الأخبار بعد قوله **عليه السلام** : «إذا كان الماء قدر كراً لا ينجسه شيء» : وأما إذا لم يكن قدر كراً فيه

تفصيل ، لا ترى تهاوتا وتنافيا بين مفاديهما أصلاً ، فلو كان ظاهرها التعليق وبيان أن عدم لانفعال مشروط بالكربة لكان التنافي بينهما في بادئ السطر بيّناً .

وما تراه فيها من الدلالة على أن ماعدا الكر ينفعل في الجملة ليس مشوها كون القضية شرطية ، بل إنما هي لأجل أخذ الكربة قيداً للموضوع في مقام إعطاء القاعدة ، فيستفاد منه أن غير الكر ليس له هذا الحكم بإطلاقه ، وأما أن مطلقه ينفعل فلا يستفاد منه .

نعم ، يستفاد ذلك من صحيحة إسماعيل بن جابر ، قال : سألت أب عبد الله عليه السلام عن الماء الذي لا ينجسه شيء ، فقال : « كربة »^(١) فإن تخصيص الكر بالذكر في مثل المقام يدل على اختصاص الحكم به ، إلا أن هذه الدلالة ليست بحيث تقاوم شيئاً من الأدلة ، كما لا يخفى .

وقد ظهر مما تقدم أن الماء الجاري بل كل ماء ذي مادة لا ينجسه شيء من النجاسات (إلا) أن يتغير (بإسيلة) أثر عين (النجاسة) ولو في ضمن متنجس (على أحد أوصافه) الثلاثة المعهودة في النص والفتوى ، وهي : الطعم والريح واللون .

أما نجاسة الجاري بذلك بل جميع المياه فلا خلاف فيها ظاهراً ، بل هي الجواهر : عليها الإجماع محصلاً ومنقولاً كاد يكون متواتراً^(٢) .

(١) الكافي ٣ : ٧ / ٣ ، التهذيب ١ : ١٠١ / ٣٧ ، الاستبصار ١ : ٧ / ١٠ ، الوسائل ، الباب ٩

من أبواب الماء المطلق ، الحديث ٧ .

(٢) جواهر الكلام ١ : ٢٥٠ .

ويبدل عليها - مضافاً إلى النبوي وخبر الدعائم المتقدمين^(١) - الأخبار
المتواترة في الأولين^(٢) والمستفيضة في الثالث^(٣).

ومن الطائفة الأولى: صحيحة ابن بزيع، المتقدمة^(٤).

ومن الثانية: الصحيح المحكي عن بصائر الدرجات بسنده عن
شهاب بن عبد ربه، قال: أتيت أبا عبدالله عليه السلام، فابتدأني فقال: «إن
شئت فاسأل يا شهاب، وإن شئت أخبرناك بما جئت» إلى أن قال عليه السلام:
«جئت تسألني عن الماء الراكد الغدير يكون فيه الجيفة، أتوضأ منه أو
لا؟» قلت: نعم، قال عليه السلام: «توضأ من الجانب الآخر إلا أن يغلب على
الماء الريح فيستن، وجئت تسألني عن الماء الراكد من البشر» قال: «فالم
يكن فيه تغير أو ربح غالب» قلت: فما التغير؟ قال عليه السلام: «الصفرة،
فتوضأ منه، وكل ما غلب عليه كثرة الماء فهو طاهر»^(٥) الخبر.

وذكر خصوص الصفرة لبيان اللون الحاصل من الجيفة.

وفي رواية العلاء بن فضيل عن الحياض يبال فيها، قال: «لا بأس
إذا غلب لون الماء لون البول»^(٦).

(١) نقلت في صفحة ٢٥ و ٤٢.

(٢) أي: الطعم والريح.

(٣) أي: اللون.

(٤) نقلت في صفحة ٣٦.

(٥) بصائر الدرجات ١٣/٢٥٨، الوسائل، الباب ٩ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١١

(٦) لتهديب ١ ١٣١١/٤١٥، الاستبصار ١: ٥٣/٢٢، الوسائل الباب ٣ من أبواب

الماء المطلق، الحديث ٧.

ويستفاد ذلك أيضاً من رواية أبي بصير عن الماء النقيع قبول فيه الدواب ، فقال : «إن تغير الماء فلا تتوضأ منه ، وإن لم يتغير بأبوالها فتوضأ منه ، وكذلك الدم إذا سال في الماء وأشياهه»^(١) فإن المنصرف إلى الذهن من تغير الماء بالدم إنما هو تغير لونه ، فمناقشة بعض المتأخرين في مستند الحكم بالنسبة إلى التغير باللون^(٢) مما لا وجه لها .

ولا عبرة بغير الأوصاف الثلاثة ، كالحرارة والبرودة والشخانة وغيرها وإن كان مقتضى بعض الأخبار المطلقة كفاية مطلق التغير ، إلا أنه يتعين صرفها - لو لم تقل بانصرافها - إلى الأوصاف الثلاثة التي هي أظهر الأوصاف ؛ للحصر المستفاد من الأخبار المتضمنة لذكر الثلاثة أو بعضها ، مضافاً إلى عدم الخلاف فيه ظاهراً ، بل عن غير واحد دعوى الإجماع عليه .

ويعتبر أن يكون التغير مستنداً إلى وقوع النجاسة فيه ، فلا ينجس لماء إذا تغير بمجاورة النجاسة ولو وقعت بعد التغير فيه ؛ لأن المتبادر من الأخبار أن يكون التغير مسبباً عن ملاقة النجس ، كما أن المتبادر إلى الذهن ممّا دلّ على انفعال القليل انفعاله بملاقة النجس لا بمجاورته .

ولو تغير الماء بنجس بعضه في الماء وبعضه خارج عنه واستند التأثير إلى المجموع ، فالظاهر انفعاله ؛ لصدق تغيره بما وقع فيه .

(١) التهذيب ١ / ٤٠ / ١١١ ، الاستبصار ١ / ٩ / ٩ ، الوسائل ، الباب ٢ من أبواب الماء

المطلق ، الحديث ٣

(٢) مدارك الأحكام ١ / ٥٧

ولو علم استناده إلى خصوص الخارج ، فالظاهر طهارته ؛ لما عرفت ، بل وكذا لو احتمل استناده إلى خصوص الجزء الخارج ؛ لأصالة الطهارة .

ولو تغير ما لا ينفع بالملاقاة - كالماء العالي المتغير بسبب النجاسة المتغيرة في السافل - ففي انفعاله وجهان : من إطلاق الأخبار ، ومن أن الماء العالي لقاهريته على السافل وتدافعه لا يعدّ جزءاً منه بنظر العرف بل هو بحكم المنفصل عنه ، فلا يصدق في الفرض عرفاً أنه تغير بما وقع فيه ، ولذا لو كان قليلاً لم ينسب إلى الذهن انفعاله بملاقاة السافل للنجس ، فتغيره بما وقع في السافل بمنزلة التغير بالمجاورة ، بل هو هو ، فالأخبار منصرفة عنه ، وهذا الوجه أقوى وإن كان الأول أحوط .

ثم إنّ المعتبر إنما هو تغير الماء بأثر النجاسة ولو في ضمن المتنجّس لا تغير عين النجاسة للماء ؛ لأنّ هذا الفرض قلماً يتحقّق له مصداق في الخارج ؛ لأنّ الغالب أنّه ينفع ما حول النجاسة منها أولاً ثم يتشر المتنجّس في ما عداه .

وكيف كان فيكفي في الحكم بانفعال الماء الذي تغير بسبب وقوع النجاسة فيه ولو في ضمن المتنجّس إطلاقاً الأدلة .

نعم ، لا عبرة بتغيره بأوصاف المتنجّس ، كما لو تغير طعم الماء بالدبس النجس ونحوه كما عن المشهور^(١) ، خلافاً للمحكي عن ظاهر

(١) راجع : مفتاح الكرامة ١ : ٦٢ .

الخلاف والمبسوط والمعتبر والتحرير^(١).

ولا يظنّ بمن نسب إليه الخلاف إرادته ذلك ؛ لأنّ عبائهم المحكية غير متّضحة المفاد ، قابلة للتوجيه القريب ، كما لا يخفى على من تأمل فيها .

وكيف كان ، فيكفي في ضعفه انصراف الأدلة عنه ، بل ظهور صحيحة ابن بزيع في إرادة التعيّر بأوصاف النجس ، كما لا يخفى على المتأمل .

وأما النبوي المشهور فقد يتوهم ظهوره في العموم .

وفيه : أنّ كون التغيّر بالأوصاف الأصلية التي للمتنجّس مؤثراً في تنجّس الماء تبعثاً بعيد عن الذهن ، فيستبعد إرادته من المطلقات ، فيمنعها عن الظهور في إرادة ماعدا أعيان النجاسات .

والحاصل : أنّ عدم المناسبة بين التغيّر بأوصاف المتنجّس - الذي اكتسب نجاسته بملافة النجس - وبين تنجّس الماء - الذي تتوقّف نجاسته على منجّس قويّ ولا يتفعل بملافة النجس - مانع عن ظهور الرواية في شمول مثل الفرض ، بل هي مصرفة عنه ، كأنصرافها عن التغيّر بالأشياء الطاهرة ، والله العالم .

(١) حكاه عنها التراقي في مستند الشيعة ١ : ٥ والشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة . ٤ ، وراجع الخلاف ١ : ٥٧ ، المسألة ٧ ، والمبسوط ١ : ٥ ، والمعتبر ١ : ٣٧ ، وتحرير الأحكام ١ : ٥ .

وهل يعتبر في انفعال الماء استيلاء النجاسة عليه بظهور أوصافها فيه ، أم يكفي تغير الماء بوقوعها فيه ولو بحدوث صفة أخرى مغايرة لصفتي الماء والنجاسة ؟ وجهان ، أظهرهما : الثاني ؛ لأن المستفاد من أكثر الأخبار إناطة الحكم بتغير الماء لا بظهور أوصاف النجاسة فيه .

وقيل في تقريب الوجه الأول : بأن المتبادر من التغير التغير بلون النجاسة .

ورُدَّ بأن الانصراف بدوي منشؤه غلبة الوجود

والأولى منع الانصراف مطلقاً ، وإنما يصرف إلى الذهن انصرافاً بدوياً في خصوص النجاسات التي يكون تغير الماء بها مسبباً عن تفرق أجزائها ، وأما في مثل الميتة ونحوها مما يؤثر في تغير لون الماء وطعمه بالخاصية - كما هو أغلب موارد الأخبار - فليس فيها انصراف أصلاً ، بل لا يلتفت الذهن إلى اتحاد وصفيهما .

نعم ، بالنسبة إلى التغير بالريح لا يبعد الانصراف البدوي مطلقاً .

وما يمكن أن يستدل به لهذا الوجه : تعليق الحكم في بعض الأخبار بغلبة ريح الجيفة على الماء ، مثل خبر سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام ، عن الرجل يمرّ بالماء وفيه دابة ميتة قد أنتنت ، قال : «إذا كان التنت الغالب على الماء فلا تتوضأ ولا تشرب» ^(١) .

(١) التهذيب ١ : ٢١٦ / ٦٢٤ ، الاستبصار ١ : ١٢ / ١٨ ، الوسائل ، الباب ٣ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ٦ .

وفيه . أنه جارٍ مجرى العادة ، وليس له ظهور ينافي المطلقات ، كيف ولو كان المدار على ظهور وصف النجاسة في الماء ، للزم الحكم بطهارة الماء الذي وقع فيه الجيفة أو غيرها من النجاسات المغيرة للماء بالخاصية لا بتشتت أجزائها ، إلا بعد العلم بمماثلة صفة الماء والنجس ، وهو غير حاصل غالباً في مثل الفرض مما كان التغير فيه بالخاصية ؛ لجواز تخلفها في الكيفية ، فيرجع على تقدير الشك - كما هو الغالب بالنسبة إلى الطعم - إلى قاعدة الطهارة ، مع أنه لا يكاد يرتاب أحد في مخالفته لما أريد من الأخبار فضلاً عن ظاهرها ، فلو حدث في الماء صفرة لوقوع قليل الدم فيه ، نجس على الأقوى ، والله العالم .

ولا يكفي في انفعاله التغير التقديري كما عن المشهور^(١) ، بل يعتبر أن يكون فعلياً ؛ لإناطة الحكم به في ظواهر الأدلة ، وهو عبارة عن تبدل كيفية الماء بالفعل ، فلو وقع فيه مقدار من النجس بحيث لو لم يكن موافقاً له في الصفة لانفعل ، لا ينجس من دون فرق بين أن يكون المانع عن التغير اتحادهما في الأوصاف ذاتاً بمقتضى طبيعتهما النوعية كالماء الصافي مع البول ، أو في خصوص شخص باعتبار صفته الأصلية ، كماء النفط والكبريت الموافق لبعض النجاسات في صفتها ، أو لعارض في النجس ، كما لو أزيل صفته بهبوب الرياح ، أو في الماء ، كما لو صبغ بظاهر أحمر فأريق فيه الدم ، فالأظهر عدم انفعال الماء في جميع الصور ، خذراً للمحكي عن العلامة وجماعة ممن تأخر عنه^(٢) .

(١) حكاه البحراني في الحقائق الناضرة ١ : ١٨١ .

(٢) حكاه عنهم صاحب الجواهر فيها ١ : ٧٧ .

قال في محكي القواعد والمستهي : لو وافقت النجاسة الماء في صفاته ، فالأقرب الحكم بنجاسة الماء إن كان يتغير بمثلها على تقدير المخالفة ، وإلا فلا .

ويحتمل عدم التنجيس ؛ لعدم مقتضى ، وهو : التغير^(١) . انتهى .

وربما يوجه هذا القول : بأن نجاسة الماء مسيئة عن غلبة النجاسة الواقعة فيه ، بمعنى : أن الشارع جعل غلبة النجاسة ميأ لانفعال الجاري ، والتغير كاشفاً عنه ، والمانع إنما يمنع عن ظهور وصف التغير لا عن تأثير ما هو علة تامة للتنجيس ، فإذا أحرز وجوده بأمانة أخرى - كما هو المفروض - نحكم بثبوت أثره ولو لم يحصل تغيير بالفعل^(٢) .

وفيه : أن الظاهر من الأخبار كون التغير بنفسه مؤثراً في التنجيس لا أنه كاشف عن وجود المؤثر .

ثم إن مراده من هذه العبارة بيان الحكم في غير الصورة الأخيرة ، حيث إن مفروضه ما لو وافقت النجاسة الماء في صفاته الأصلية ، فلا وجه لما أورده عليه جامع المقاصد - في ما حكى عنه - من أن حق العبارة أن يقول : لو وقعت نجاسة مسلوبة الصفات ؛ لأن موافقة النجاسة للماء في الصفات صادقة على نحو الماء المتغير بظاهر أحمر إذا وقع فيه دم ، فيقتضي ثبوت التردد في تقدير المخالفة في هذه الصورة ، وينبغي القطع

(١) حكاه الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة : ٦ ، وراجع : قواعد الأحكام ١ : ١ ، ومستهي المطب ١ : ٨ .

(٢) هذا الترجيح من فخر المحققين في إيضاح الفوائد ١ : ١٦ .

بوجوب التقدير حيثئذ ؛ لأنَّ التغيّر هنا تحقيقي ، غاية الأمر أنَّه مستور عن الحسِّ^(١) . انتهى .

ثم إنَّ مقتضى هذه العبارة - كعبائر غير واحد من المتأخرين - أنَّه ينبغي القطع بنجاسة الماء في الصورة الأخيرة .

وفي المدارك بعد أن رجّح القول باعتبار التغيّر الحسي مستدلاً بأنَّ التغيّر حقيقة في الحسي ؛ لصدق السلب بدونه ، واللفظ إنما يحمل على حقيقته ، قال : فرع : لو خالفت النجاسة الجاري في الصفات لكن منع من ظهورها مانع - كما لو وقع في الماء المتغيّر بطاهر أحمر دمّ مثلاً - فينبغي القطع بنجاسته ؛ لتحقّق التغيّر حقيقةً ، غاية الأمر أنَّه مستور عن الحسِّ ، وقد نبّه على ذلك الشهيد في البيان^(٢) . انتهى .

وفي الحقائق بعد أن رجّح ظاهراً أنفعال الماء لو وقعت فيه نجاسة مسلوبة الصفات ، قال : لو اشتمل الماء على صفة تمنع من ظهور التغيّر فيه - كما لو تغيّر بجسم طاهر يوافق لونه لون النجاسة ، كتغيّره بطاهر أحمر ثم وقع فيه دم - فالذي قطع به متأخرو الأصحاب من غير خلاف ظاهر معروف في الباب هو : وجوب تقدير خلوّ الماء عن ذلك الوصف . ثم قال : وكأنّهم لحظوا في الفرق بين هذا الموضع وبين ما لو كانت النجاسة مسلوبة الأوصاف - حيث أوجبوا التقدير هنا دون هناك - أنَّ المراد بالتغيّر هو التغيّر الحسي كما تقدّم ، والتغيّر هنا ظاهر حسّاً لو خلّين

(١) حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ١ : ٧٩ ، وراجع : جامع المقاصد ١ : ١١٣ .

(٢) مدارك الأحكام ١ : ٣٠ ، وراجع : البيان : ٤٤ .

ودات الماء ودات النجاسة، بخلاف ما هناك؛ لكون النجاسة عارية عن الأوصاف.

وفيه: أن خلوة النجاسة عن الأوصاف لا يُخرجها عن تنجيس ما يلاقيه والمنجّس ليس [هو] أوصافها، وإنما المنجّس عينها^(١). انتهى.

وفيه ما عرفت من أن مقتضى ظواهر الأخبار أن للتغير الفعلي مدخلة في ثبوت الحكم الشرعي التعدي وليس في العقل ما يحيله، فلا مقتضى لرفع اليد عن ظواهر الأخبار وارتكاب التأويل فيها.

وأما ما ذكره من أن التغير في الفرض الأخير موجود حقيقة، غاية الأمر أنه مستور عن الحس، ففيه: أنه بعد فرض تساويهما في اللون يستحيل انفعال أحدهما بالآخر، كما لو وقعت فطرة دم في إناء مملوء من الدم، فإنه لا يعقل أن يكتسب أحد المتلاقيين من الآخر لونه؛ لأن التأثير من الآخر فرع قابلية المحل وعدم اشتغاله بمثل أثر الآخر، وألا فيلزم اجتماع المثليين في موضوع واحد.

نعم لو كان أحدهما أشدّ لونا من الآخر، يحصل للمجموع بعد الامتزاج لون وسط، فيتحقق التغير في هذا الفرض بشهادة العقل، فإن كان التفاوت بين لون الماء قبل الامتزاج وبعده يتأ بحيث يدركه العرف، فلا شبهة في انفعاله، وألا فلا؛ إذ ليس المدار على التغير الحقيقي المستور عن الحس، وألا يجب أن يحكم بنجاسة حوض كبير وقع فيه فطرة دم مستهلكة؛ لكونها مؤثرة في تغير لون الماء وطعمه بحكم العقل، غاية

(١) الحقائق الناضرة ١: ١٨٤ - ١٨٥، وما بين المعرفين من المصدر

الأمر أن أثرها ليس بحيث يُدرکه الحس ، فالأقوى طهارة الماء مطلقاً في جميع الصور إلا أن يحصل له تغير حتي بحيث يشهد بوجوده العرف وربما يستدل للنجاسة في الصورة الأخيرة : بوجوه ضعيفة ، أقواها : أن الجسم الطاهر الواقع في الماء لو لم يوجب ضعفه لا يوجب قوته قطعاً ، وهو لا يقتضي منع النجاسة عن التأثير بداهة ، فالمقتضي للتنجيس موجود ، والمانع لا يصلح مانعاً إلا عن التغير لا عن الانفعال ، فيجب الحكم بنجاسته عقلاً .

وفيه : أنه إنما يتم لو كان السبب في نجاسة الماء اختلاطه بمقدار من النجاسة يقتضي تغيره ، فيكون التغير حينئذ كاشفاً عن تحقق السبب ، كما تقدم في توحيه كلام العلامة .

وَأما لو كان السبب هو النجاسة المؤثرة في تغير الماء فعلاً ، بحيث يكون لوصف التغير أيضاً مدخلية في تمامية السبب - كما هو مقتضى ظواهر الأحبار - فلا ، وقد أشرنا إلى أنه لا مانع عنه عقلاً ، بل ربما يستأنس له بتشبيهه بالقذارات الصورية ، فإن تغير الماء بشيء منها يؤثر في تنفر الطبع عنه نفرة ليست حاصلة عند فقد التغير واستتار أوصاف القدر . وكيف كان فالمتبع في الأحكام التعبدية إنما هو ظواهر الأدلة لا المحسّنات الدوقية .

ولو قيل : إن الحكم وإن أنيط في ظواهر الأدلة بالتغير ، ولكن العرف يساعد على تقديره في مثل الفرض .

قلنا - بعد تسليم الدعوى - : إن مساعدة العرف نافعة في تحييص
 الأمور لمقصودة من الخطاب لا في الأحكام المستنطة باحتهادهم ، والله
 لعالم .

والعجب ممن اعترض على المشهور القائلين بعدم كفاية التقدير في
 ما لو أريق في الماء نجاسة مسلوية الصفات : بأنه يلزمهم الحكم بطهارة
 ماء أريق فيه أضعاف أصعافه من البول ، وهو يديهي الفساد .
 وحقيق أن يقال له :

..... حفظت شيئاً وغابت عنك أشياء^(١)

فإن شرط عدم الانفعال بقاء الماء على صفة الإطلاق عرفاً ، وبعد
 احتلاطه بصبغه من البول فضلاً عن مثله أو ضعفه لا يصدق عليه الاسم
 على إطلاقه .

ولو فرض استهلاك البول في ضمنه ، وصدق الماء المطلق عليه
 عرفاً ، لا نتحاشى عن الالتزام بالحكم ، فالمدار حيثئذ على بقاء اسم الماء
 وعدم خروجه عن إطلاقه ، وإلا فينجس لو صدق على المجموع كونه ماءً
 ممزوجاً بالبول وإن لم يتحقق استهلاك من الطرفين ، ولم يصدق على
 المجموع اسم البول على إطلاقه ؛ إذ ليس شرط تأثير البول كونه بولاً
 مطلقاً ، فيكفي في تنجيس الملاقي وحوده في ضمن المجموع ولو بحكم

(١) صخر بيت ، وصدرة :

قل لمن يلقي في العلم قلعة

والبيت لأبي نواس ، راجع ديوانه ص ٨ .

الاستصحاب .

نعم لو حصل للمجموع بالامتزاج طبيعة ثالثة بحيث تغَيَّر كلُّ من الطبعيتين حين ملاقة الأخرى من دون أن يخرج الماء عن إطلاقه مادام اسم البول باقياً، فمقتضى القاعدة طهارته ؛ لأنها هي الأصل في كلِّ شيء ، ولايجوز استصحاب نجاسة ما كان بولاً حتى يترتب عليه تنجيس ملاقيه ، لا لمعارضته باستصحاب طهارة ما كان ماءً ؛ إذ ليس من آثار بقاء الطهارة تطهير ملاقيه حتى يعارض استصحاب النجاسة ، بل لأنَّ تبدُّل الموضوع وتحقُّق الاستحالة مانع عن جريان الاستصحاب .

ولو شكَّ في خروج الماء عن صفة الإطلاق قبل استحالة البول فالأظهر أيضاً طهارة المجموع ، لا لاستصحاب بقاء الماء على صفة الإطلاق إلى زمن استحالة البول ، المقتضية لطهارته وعدم تنجيس ملاقيه ، لمعارضته باستصحاب بقاء البول إلى زمان ارتفاع صفة الإطلاق ، بل لقاعدة الطهارة ، وسيأتي مزيد توضيح وتحقيق لأمثال هذه الموارد في مسألة من تيقَّن الطهارة والحدث وشكَّ في المتأخَّر

ولو تغَيَّر بعض الجاري بحيث انقطع عمود الماء بواسطة المتغيَّر ، فهل حكم ما يلي المتغيَّر كحكم ما يلي المادَّة في عدم انفعال قليله ؟ وجهان من أنَّ تغَيَّر البعض لا يخرجه عن صدق اسم الجاري عليه ، ومن أنَّ المستفاد من الأدلَّة المتقدمة إنَّما هو اعتصامه في غير المرص ؛ لأنَّ صحيحة ابن بزيع^(١) لا تدلُّ إلا على اعتصام ما اتصل بالمادَّة كما هو ظاهر

(١) تقدَّمت الإشارة إلى مصادرها في صفحة ٣٦ ، الهامش (٢)

وأما إطلاقات ما دلّ على أنّ الجاري لا ينجس فهي مصروفة عن مثل الفرص ؛ لأنّ المسوق إلى الدهن منها ليس إلا الماء الجاري عن نبع ، وما يلي المتغير وإن لم يكن منفصلاً عن المادة حقيقة إلا أنّه نظر العرف بحكم المنقطع حيث لا يرون فرقاً بين انقطاعه بحائل أو بالتغير ، فما يلي المتغير بنظرهم ليس إلا كالمنقطع ، فهو بحكم الراكد ، وهذا الوجه هو الأقوى .

(و) هل (يظهر) الجاري المتغير بزوال تغيره مطلقاً ، أم يعتبر امتزاجه بماء معتصم كالكرّ وماء الغيث وما يخرج من مادّته ؟ وجهان .

ظاهر المصنف - رحمه الله - وكلّ من عبّر كعبارة حيث أناط الحكم (بكثرة الماء الطاهر) الجاري من مادّته (عليه متدافعاً حتى يزول التغير) هو الثاني ، بل في طهارة شيخنا المرتضى - رحمه الله - نسبة إلى المشهور بين من تقدّم على الشهيد^(١) ، بل لم يعرف منهم قائل بكفاية مجرد زوال التغير .

وطاهر الشهيد في اللمعة وأكثر من تأخر عنه - على ما حكى عنهم - هو الأول^(٢) ، وسيُضح لك تحقيق الحال في مبحث كيفية تطهير الماء القليل إن شاء الله .

نعم قد يقال : إنّ وإن قلنا باعتبار الامتراج في تلك المسألة ولكنه لا يلزم به هنا ؛ لأنّ مقتضى التعليل في صحيحة ابن بزيع : كفاية المادة في

(١) كتاب الطهارة . ٨

(٢) راجع كتاب الطهارة للشيخ الأنصاري : ٧ ، واللمعة الدمشقية : ١٥ .

طهارة ماء البئر بعد زوال تغيره ، والأمر بالنزح في الصحيحة - على ما يشهد به سياقها - ليس إلا لزوال الريح وطيب الطعم ، فالأمر به ليس إلا لكونه سبباً عادياً لزوال التغير ، فيكون مفاد الصحيحة - كما عرفت في م سبق - أن ماء البئر في حد ذاته واسع لكونه ذا مادة ، وأنه لا يفسده شيء إلا أن يتغير ، فإذا أزيل تغيره يعود إلى ما كان بمقتضى طبيعته .

وليه : أن غاية ما يستفاد منها : أن ماء البئر في غير حال التغير طاهر ، ومادام متغيراً نجس ، وأما أن ارتفاع النجاسة العارضة له بواسطة التغير عند زوال تغيره مسبب عن نفس زوال التغير من حيث هو من غير أن يكون للامتزاج بالماء الجديد الذي يخرج من المادة مدخلة في ذلك فلا يكاد يفهم منها ، حيث إن كون زوال التغير بالنزح مستلزماً لذلك في العادة لا يحتاج بيانه إلى قيد زائد ، فلا يمكن نفي شرطية الامتزاج بأصالة الإطلاق .

ودعوى : شهادة سياق الرواية بأن الأمر بالنزح ليس إلا مقدمة لزوال التغير من حيث هو ، مع أنه عارية عن الشاهد غير مجدية بعد تسليم كون النزح سبباً عادياً في إزالة التغير عن البئر ؛ إذ غاية الأمر أنه تدل على أن الأمر بالنزح ليس إلا لأجل زوال التغير ، وأما أن الطهارة تنفزع على زوال التغير من حيث هو من دون مدخلة شيء آخر ملزوم له عادة فلا .

نعم لو عاد التعليل إلى القضية المتصيدة من الكلام ، المتمزعة على الفقرة الثانية - أعني حدوث الطهارة بعد زوال التغير - لكان للاستدلال به للمدعى وجه ؛ نظراً إلى ظهوره في كون المادة بنفسها علّة له ، لكنك عرفت أن الأظهر رجوعه إلى الفقرة الأولى .

وكيف كان فالقول بكفاية مجرد روال التغير استناداً إلى هذه الصحيحة في غاية الإشكال .

(وبلحق به) أي بالجاري في الأحكام المذكورة: ماء الغيث حال نزوله ، و (ماء الحمام إذا كان له مادة) .

أمّا ماء الغيث : فيجىء البحث فيه عند تعرض المصنف - رحمه الله - له في المظهرات إن شاء الله .

وأمّا ماء الحمام : فالمراد به في المقام : الماء القليل الذي في الحياض الصفار المعدة للاستعمال في رفع الحدث والخبث ، المعمولة في أغلب الحمامات المتعارفة في بلاد العامة ، مستمدة من موادها .

وأما هو بحكم الجاري إذا اتصل بمادته ، والتقييد بوجود المادة - كما في المتن وغيره - لبيان اشتراط اعتصامه باتصاله بها ، وألا فاصل وجودها في الحمامات التي يتعارف الاستعمال فيها من مثل هذه الحياض مما لا بدّ منه في تحقق مهية الحمام .

ويدلّ على أنّه بحكم الجاري : صحيحة داود بن سرحان ، قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام : ما تقول في ماء الحمام ؟ قال عليه السلام : « هو بمنزلة لماء الجاري »^(١) .

ورواية ابن أبي يعفور عن أبي عبدالله عليه السلام ، قال : قلت أحسري

(١) التهذيب ١ / ٣٧٨ - ١١٧٠ ، الوسائل ، الباب ٧ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ١ ،

وفيها عن أبي عبدالله عليه السلام

عن ماء لحَمَّام يغتسل منه الجنب والصبي واليهودي والنصراني والمجوسي ؟ فقال عليه السلام : «إِنَّ ماء الحمام كماء النهر يطهر بعضه بعضاً»^(١).

وفي تشبيهه بالجاري والنهر دون الكثر إشعار بل دلالة على أنَّ اعتصامه إنما هو لأجل اتصاله بماء طاهر قاهر، فالمشبه إنما هو ماء الحياض حال استمداده من موادها لا حين انقطاعه عنها.

ومما يؤيد إرادة ذلك من الروايتين رواية بكر بن حبيب عن أبي جعفر عليه السلام ، قال : «ماء الحمام لا بأس به إذا كان له مادة»^(٢).

وعن الفقه الرضوي : إِنَّ ماء الحمام سبيله سبيل الجاري إذا كان له مادة^(٣). فيها وبغيرها ممّا دلّ على انفعال الماء القليل يقيد إطلاق قوله عليه السلام في رواية قرب الإسناد : «ماء الحمام لا ينجسه شيء»^(٤).

وهو يعتبر في مادّة الحمام بلوغها كراً، أم يكفي مطلقاً أو يشترط الكثرة في رفع النجاسة لا دفعها، فيكفي مطلقاً في الدفع، أو يشترط كونها مع ما في الحياض كراً ؟ وجوه بل أقوال، أقواها وأشهرها : الأول، بل في الحدائق. إنّه هو المشهور بين الأصحاب^(٥)، وفي المسالك : هو

(١) الكافي ٣ ١٤/١، الوسائل، الباب ٧ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٧

(٢) الكافي ٢ ١٤/٢، التهذيب ١ ٣٧٨/١١٦٨، الوسائل، الباب ٧ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٤

(٣) أورده صاحب الحدائق فيها ١ ٢٠٣، وراجع الفقه المسبوق للإمام الرضا عليه السلام ٨٦

(٤) قرب الإسناد ٣٠٩/١٢٠٥، الوسائل، الباب ٧ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٨

(٥) الحدائق الناصرة ١ : ٢٠٤

إطلاق كلامهم أنه بمنزلة الجاري ليس لبيان عدم اشتراط الكرية في المادة، بل قد عرفت عن الحدائق أن اشتراط كرية المادة هو المشهور بين الأصحاب، فكيف يمكن استكشاف عدم الاشتراط من إفرادهم له بالذكر، أو إطلاق قولهم: إنه بمنزلة الجاري!

وكيف كن فالمتبع إنما هو ظواهر الأدلة.

فنقول: قد يستدل بإطلاق قوله ^{عليه السلام} : «ماء الحمام كماء النهر وأنه بمنزلة الجاري» وأنه. «لا بأس به إذا كان له مادة» على اعتصامه مطلقاً، وعدم اشتراطه بالكرية لا في الدفع ولا في الرفع، إلا أن يثبت الإجماع على اعتبارها في الرفع، أو على بلوغ المجموع كراً في الدفع أيضاً.

وفيه: أن الإطلاقات منزلة على ما هو المتعارف، ومن المعلوم أن الماء الموجود في المادة بمقتضى العادة في الحمامات التي يتعارف استعمالها حال الاستعمال أزيد من عشرين كراً فضلاً عن كراً واحداً، كيف مع أن وضع الحمامات المتعارفة إنما هو على وجه لو أضيف إلى الماء الموجود في موادها لدى الحاجة كراً و أزيد لا يؤثر في تبريد مائه.

ومن قال بأن زيادتها على الكثر إنما تتعارف في أوائل الأخذ في الاستعمال، وأما بعده فلا، فكأنه غفل عن وضع الحمام وبناء الحمامي، وتحيل أن مادة الحمام كالمنابع المصنوعة لتطهير الحياص ونحوه، فيمتلئونها تارة وبفرغونها أخرى، وغفل عن أن وضع الحمام على أن يكون في خزائنه بالفعل مقدار من الماء يفي بقضاء حاجة عامة أهل البلد لو احتاجوا إليه، والحمامي لا زال يراقب أمرها بحيث لو نقص من مائه

شيء يعينه بماء جديد، ولا يتقوم أمر الحمام إلا بأن يكون الماء الحار الموجود في الخزانة بمقدار لو زيد عليه كُرَّ أو كُرَّان لاستهلك، فالعادة قاضية باستحالة وجود حمام لا يكون الماء الموجود في خزائنه في أزمة تعارف استعماله مقدار الكرَّ.

ربما ذكرنا ظهر لك أنه لولا الإجماع على عدم اعتبار ما راد عن الكرَّ في عاصمة المادة، لأشكل استفادة كفايتها من هذه الأخبار.

نعم، لو فرض اتصال ما في الحيض الصفار بما في المادة على وجه يعد في العرف مجموع المائين ماءً واحداً - كما لو كان الحوص والمادة بمنزلة غدِيرين موصولين بساقية - لتعين القول بكفاية بلوغ المجموع كُرّاً في دفع النجاسة، لا لهذه الأخبار بل لعموم قوله عليه السلام: «إذا كان الماء قدر كرٍّ لا ينجمه شيء»^(١) إلا أن وضع الحمامات المتعارفة ليس كذلك، ضرورة أن حكمة إفراز الحوض الصغير إنما هي صيانة ما في مادته عن أثر الاستعمال، وهذا ينافي اتحادهما.

فما اعترضه صاحب الحقائق وغيره على من اشترط كُرّية المادة في الحمام - بأن مقتضاه أن الحكم في الحمام أغلظ، حيث إنهم لم يعتبروا ذلك في الغديرين المتواصلين^(٢)، مدفوع: بأن اشتراطهم الكُرّية إنما هو في الحمامات المتعارفة التي لا يجري الماء في حياضها إلا من جهة الفوق

(١) التهذيب ١: ١٠٩/٤٠٩، الاستبصار ١: ٢/٦٠١، الوسائل، الباب ٩ من ابواب الماء

المطلق، الحديث ٢.

(٢) الحقائق الناصرة ١: ٢٠٨، ومشارك الأحكام ١: ٢٥.

بأنبوية ونحوها، لا ما كان حياضها كالعديرين المتواصلين المتساويين في السطح، فإن هذا بحسب الظاهر مجرد فرض لا تحقق له في الخارج.

نعم هذا ينافي القول بتقوي الماء السفلى بالعالي في غير الحمام إذا كان مجموعهما كراً، إلا أن القائل باشتراط كزية المادة بحسب لظاهر لا يلتزم بهذا القول وإن أوهمه إطلاق عبارته في العديرين الموصولين بساقية.

والحاصل: أن غاية ما يمكن استفادته من هذه الأخبار - بضميمة الإجماع على عدم اشتراط كون المادة أزيد من الكر - أن ماء الحمام الموجود في حياضه الصغير حال جريان الماء فيها من مواد التي لا تنقص عن الكر حكمه حكم الجاري.

ولا يبعد استفادة هذا الحكم لغير الحمام أيضاً من هذه الأخبار؛ لبعد تنزيل هذه الأخبار على بيان حكم تعدي في خصوص الحمام؛ فإن الظاهر أن هذه الفقرات في هذه الروايات - أعني تنزيله منزلة الجاري وتشبيهه بماء النهر وتعليقه بالمادة وغيرها من المبالغات الواردة في طهارة ماء الحمام - إنما سقت لرفع استبعاد السائلين حيث كثرت الريبة في قلوبهم لأجل ماء الحمام، لكونه ماءً قليلاً يتوارد عليه النجاسات باغتسال اليهودي والنصراني والمجوسي والجنب، فمن المستبعد جداً أن يكون مقصود الإمام عليه السلام حين شبهه^(١) بماء النهر أو الجاري مجرد بيان عدم انفعاله تعدياً، بل الظاهر أن مراده عليه السلام حين سأله عن أن ماء الحمام

(١) في الطبعة الحجرية: تشبيهه.

يتوارد عليه هذه النجاسات بيان وجه الاعتصام تقريباً لأذهابهم ، فكأنه عليه السلام قال في جوابهم : كما أنَّ ماء النهر والجاري لا يفسده توارده مثل هذه الأمور ؛ لانتصاله بماء طاهر قاهر فكذا ماء الحمام ، فهذه التقريبات إنما تؤثر في رفع ما اختلج في أذهانهم من الريبة في خصوص الحمام ، لا أنه يستفاد منها أنَّ لماء الحمام من حيث كونه في الحمام حكماً خاصاً تعدياً .

هذا ، مع أنه قد يقال : إنَّ إطلاق تنزيله منزلة الجاري والنهر - مع قطع النظر عن بُعد إرادة الخصوصية في خصوص المورد - يقتضي عموم المصلحة ، أي : التشبيه التام ، ومقتضاه أن تكون علّة اعتصامه تقوية بالماء الطاهر القاهر الذي يخرج عن مادته ، بل قوله عليه السلام : « يطهر بعضه بعضاً » كالتصريح بأنَّ علّة الاعتصام اتصال بعضه ببعض ، وهذا ينافي مدخلة الخصوصية .

هذا ، مضافاً إلى أنَّ المناسبة بين عاصمية المادّة وكثرة الماء بانتظام بعضه إلى بعض وبين عدم الانفعال تجعلهما من الوجوه الظاهرة التي ينصرف إليها التشبيه ولو لم نقل بعموم المنزلة .

وقد يتوهم أنَّ مقتضى التشبيه بالجاري اعتبار الكثرة في مادته حتى تكون عاصمةً لنفسها ، كما في الجاري ، فيتم التشبيه .

وفيه نظر ؛ لأنَّ التشبيه إنما وقع بين العامين والأحكام اللاحقة لمادتهما حيث هي خارجة عن طرفي التشبيه .

وبإزاء هذا التوهم توهم أنَّ مقتضى التشبيه التام عدم اعتبار كثرة المادّة ، كما في الجاري ، أو كفاية بلوغ المجموع كراً في الدافعية ، كما في النهر .

وقد عرفت دفعه : بأنَّ المشبَّه إنّما هو المياه الموجودة في الحمامات المتعارفة ، فكرية المادّة مأخوذة في مهية العشب ، فلا يراد من التشبيه نفى اعتبارها ، بل قد يقال : إنّ غزارة الماء وكثرته ولو بالاستعداد الذاتي - كما في الجاري - معتبرة في مفهوم المادّة .

وأما التشبيه بالنهر فلا يقتضي إلا كون بعض ماء الحمام كبعض ماء النهر علّة لا اعتصام بعرضه ، وأما أنّ أيّ مقدار من العرض يكون كافياً في الاعتصام على تقدير انفصاله عن سائر الأجزاء فهو أمر فرضي لا مدخلية له بجهات المشبَّه به ، كما لا يخفى على المتأمل .

وكذا يظهر من تعليق نفى البأس عن ماء الحمام - في رواية بكر بن حبيب^(١) - على وجود المادّة : علّيّتها للاعتصام ، لا لظهور القضية الشرطية في كون الشرط سبباً منحصراً للأجزاء ؛ ضرورة أنّ الشرطية لا تدلّ إلا على سببية خصوص الشرط لأجزائه لا سببية نوع الشرط لنوع الأجزاء ، فقولك : إن جاءك زيد فأكرمه ، لا يدلّ إلا على سببية مجيء زيد لإكرامه لا مجيء كلّ أحد لإكرامه ، بل لما أشرنا إليه من أنّ وجود المادّة للحمامات التي يتعارف الاستعمال من حياضها الصغار من لوازم مهيتها ، فلا يراد من الشرطية تعليق الحكم على وجود الشرط ، فهي إمّا مسوقة لبيان اشتراط الاتصال بالمادّة ، كما وجّهنا به عبارة العلماء ، أو أنّها مسوقة لبيان علّة الحكم ، نظير ما لو كانت عالميّة زيد عندك وعند المحاطب مسلّمة ، فتقول : زيد يجب إكرامه إذا كان عالماً ، فإنّ المتبادر من هذا الكلام في

(١) تقدّمت الإشارة إلى مصادرها في صفحة ٦١ ، الهامش (٢)

مثل هذا المقام ليس إلا أنه يجب إكرامه لأجل علمه ، فتدل الرواية على هذا التقدير أيضاً على اشتراط الاتصال بدلالة تبعية .

وهذا المعنى أنسب بسوق العبارة ؛ إذ لو كان مراد الإمام عليه السلام بيان مجرد اعتبار الاتصال ، لكان الأنسب أن يقول : إذا اتصل بمادته .

هذا ، مع أنه على هذا التقدير أيضاً لا يخلو عن الإشعار .

هذا كله ، مع أن لنا أن نقول : يستفاد تقوي السافل بالعالي الكثير من مطلق أخبار ماء الحمام حتى من قوله عليه السلام : « ماء الحمام لا ينجسه شيء »^(١) لأن العرف لا يساعد على أخذ الأوصاف الإضافية التي لا مدخلية لها في قوام ذات الموضوع قيداً لموضوعيته ، بل هي بنظر أهل العرف معرّفات للموضوع لا مؤثرات في موضوعيته ، فلا فرق في ما يتفاهم عرفاً بين قوله عليه السلام : « ماء الحمام لا ينجسه شيء » وبين قولك : الماء المعهود لا ينجسه شيء ، والخصوصيات التي يحتمل مدخليتها في الحكم بنظر العرف ليست إلا ما تتعلق بأوصاف الماء كمّاً وكيفاً .

وأما الاعتبارات اللاحقة له بالإضافة إلى الأمور الخارجية - ككونه واقعاً في البستان ، أو في البيت ، أو في الحمام ، أو كونه قريباً من المسجد ، إلى غير ذلك من الأوصاف الإضافية - فلا ، من دون فرق بين أن يؤخذ شيء من هذه العناوين موضوعاً في الأدلة للحكم الشرعي كما لو قال : الماء المتصل بدار زيد لا ينجسه شيء ، وبين أن يعلق الحكم على نفس الماء بأن يقول : هذا الماء لا ينجسه شيء

(١) تقدّمت الإشارة إلى مصادره في صفحة ٦٦ ، الهامش (٤)

أترى أنَّ أهل البلاد التي يتعارف عندهم استعمال ماء الحمام بحيث صار طهرته واعتصامه مغروساً في أذهانهم، هل ينخطر ببال عوامهم انقلاب الحكم لو انهدم سقف الحمام بحيث ارتفع عنه اسم الحمامية وبقي مع ذلك مأواه على ما كان عليه كمّاً وكيفاً؟

هذا، مع أنّه لم يبلغهم إلا أنَّ ماء الحمام لا ينجسه شيء، فكيف لو ضمّ إليه سائر الفقرات المذكورة في الأخبار المشعرة بعلىّة تكاثر الماء من المدة، أو الظاهرة فيها، كتعليق عدم الانفعال على وجود المادّة، أو التصريح بأنّه حال جريه من المادّة بمنزلة الجاري، وأنّه مثل ماء النهر يظهر بعضه بعضاً، فلا يبقى حيثلٌ مجال احتمال مدخلة الوصف العنواني في موضوعية الموضوع.

ومما يؤيد ذلك بل يدلّ عليه: تعليل طهارة ماء البئر في صحبة ابن بزيع^(١) بالمادّة؛ إذ الظاهر أنَّ إطلاقها على مادّة الحمام والجاري ليس على سبيل الاشتراك، بل المناط في الصدق بحسب الظاهر كون المنبع مستعدّاً للجري استعداداً ذاتياً، كما في الجاري، أو عرضياً، كما في مادّة الحمام، فتأمل.

ويؤيده أيضاً: عدم معروفية الخلاف في تقوّي السافل بالعالي الكثر، بل عن غير واحد دعوى الاتفاق عليه، بل يظهر من بعض كونه من المسلّمات عندهم.

وكيف كان، فلا ينبغي الإشكال في ذلك، وإنّما الإشكال في كفاية

(١) تقدّمت الإشارة إلى مصادرها في صفحة ٣٦، الهامش (٢)

بلوغ المجموع كراً حيث إن هذه الأدلة قاصرة عن إثباتها، فلا بد له من دليل آخر، وسيُتضح لك تحقيقه في مبحث الكَرّ إن شاء الله

فَتَحْصُلُ لَكَ أَنَّ الْأَقْوَى أَنَّهُ لَا خُصُوصِيَّةَ لِمَاءِ الْحَمَّامِ تَقْتَضِي إِفْرَادِهِ بِالذِّكْرِ إِلَّا مُتَابَعَةَ النَّصِّ ، وَاللَّهُ الْعَالِمُ .

(و) اعلم أن الماء مطلقاً جارياً كان أم غير جارٍ (لو مازجه) جسم (طاهر فغيره) عما هو عليه من الأوصاف (أو تغير من قبل نفسه لم يخرج من كونه مطهراً مادام إطلاق اسم الماء باقياً عليه) بلا إشكال ولا خلاف .
ويدل عليه مضافاً إلى الأصل والإجماع : إطلاقات الأدلة .

(وَأَمَّا) الْمَاءُ (الْمُحَقَّقُونَ) أَي : الْمَحْبُوسُ ، وَالْمُرَادُ بِهِ مَا يَحْمِلُ السَّائِلَ لَا عَنْ نَبْعٍ ، فِي مُقَابِلِ الْجَارِي ، وَمَا بِحُكْمِهِ ، وَمَاءُ الْبَرِّ (لَمَّا كَانَ مِنْهُ دُونَ) مَقْدَارِ (الْكَرِّ) الَّذِي سَتَعْرِفُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ (فَبِأَنَّهُ يَنْجَسُ بِمِلَاقَاةِ النِّجَاسَةِ) وَبِالْمُتَنَجِّسِ عَلَى الْمَشْهُورِ ، بَلْ عَنْ الشَّيْخِ وَالشَّهِيدَيْنِ وَجُمْلَةِ مَنْ أَسَاطِينِ عُلَمَائِنَا دَعَا إِلَى الْإِجْمَاعِ عَلَيْهِ مُسْتَشْنِئاً بَعْضُهُمْ ابْنَ أَبِي عَقِيلٍ ^(١) .
ويدل عليه الأخبار المستفيضة بل المتواترة على ما قيل ^(٢) .

وفي الرياض : إنه قد جمع بعض الأصحاب منها مائتي حديث ^(٣) .

وفي طهارة شيخنا المرتضى رحمته الله : قيل : إنها تبلغ ثلاثمائة ^(٤)

(١) كما في جواهر الكلام ١ : ١٠٥ وكتاب الطهارة للشيخ الأنصاري : ٩ .

(٢) كما في كتاب الطهارة للشيخ الأنصاري : ٩ .

(٣) رياض المسائل ١ : ٥ .

(٤) كتاب الطهارة : ٩ .

منها : صحيحة إسماعيل بن جابر ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الماء الذي لا يتنجسه شيء ، قال : «كَرَّ» قلت : وما الكرّ؟ ^(١) الخبير .

ولي مصححة أخرى له : عن الماء الذي لا يتنجسه شيء ، قال : «ذراعان عمقه في دراع وشبر سعتة» ^(٢) .

فإنه يستفاد منهما أن انقسام الماء إلى ما يتفعل وإلى ما لا يتفعل كان مركزاً في أذهان الرواة .

ومنها : الاخبار المستفيضة المشتملة على قوله عليه السلام : «إذا كان الماء قد ركز لا يتنجسه شيء» ^(٣)

والمناقشة في دلالتها على العموم بما مرّ غير ضائرة لما نحن بصدده في المقام .

ومنها : صحيحة الباق ، الواردة في سور الكلب ، قال عليه السلام : «إنه رجس نجس لا تتوضأ بفضله ، واصيب ذلك الماء واغسله بالتراب أول مرة ، ثم بالماء» ^(٤) .

(١) الكافي ٣ : ٧/٣ ، التهذيب ١ : ١١٥/٤١ ، الاستبصار ١ : ١٣/١٠ ، الوسائل ، الباب ٩ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ٧ .

(٢) التهذيب ١ : ١١٤/٤١ ، الاستبصار ١ : ١٢/١٠ ، الوسائل ، الباب ١٠ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ١ .

(٣) الكافي ٣ : ١/٢ و ٢ ، الفقيه ١ : ١٢/٨ ، التهذيب ١ : ٢٩ - ١٠٧/٤٠ - ١٠٩ ، الاستبصار ١ : ٢/٦ و ٣ ، الوسائل ، الباب ٩ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ١ و ٢ و ٦ .

(٤) التهذيب ١ : ٦٤٦/٢٢٥ ، الاستبصار ١ : ٤٠/١٩ ، الوسائل ، الباب ١ من أبواب

وصحيفة علي بن جعفر في خنزير يشرب من إناء ، قال : « يغسل سبع مرّات »^(١).

وصحيفة محمد بن مسلم : عن الكلب يشرب من الإناء ، قال : « اغسل الإناء »^(٢).

وصحيفة البرنظي : سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يدخل يده في الإناء وهي قدرة ، قال : « يكفي »^(٣) الإناء^(٤).

وصحيفة ابن مسكان عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام : عن الرجل الجنب يجعل الركوة^(٥) أو التور^(٦) فيدخل إصبعه فيه ، فقال : « إن كانت يده قدرة فليهرقه ، وإن كان لم يصبها قدر فليغتسل منه ، هذا ممّا قال الله عزّ وجلّ : « ما جعل عليكم في الدين من حرج »^(٧) »^(٨) إلى غير ذلك من الأخبار الكثيرة التي سيجيء التعرّض لذكر بعضها .

ولا يخفى على المتأمل فيها أنّه يستفاد من مجموعها استفادة قطعية

== الأسار ، الحديث ٤ .

(١) التهذيب ١ : ٢٦١ / ٧٦٠ ، الوسائل ، الباب ١ من أبواب الأسار ، الحديث ٢ .

(٢) التهذيب ١ : ٢٢٥ / ٦٤٤ ، الاستبصار ١ : ١٨ / ١ ، الوسائل ، الباب ١ من أبواب الأسار ، الحديث ٣ .

(٣) كماء : كنه وقلبه . المقاموس المحيط ١ : ٢٦ والمراد إراقة ماء الإناء .

(٤) التهذيب ١ : ٣٩ / ١٠٥ ، الوسائل ، الباب ٨ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ٧ .

(٥) الركوة : إناء صغير من جلد يشرب فيه الماء . النهاية لابن الأثير ٢ - ٢٦١ .

(٦) التور : إناء من صفر أو حجارة كالاجانة ، وقد يتوضأ منه . لسان العرب ٦ : ٩٦ .

(٧) سورة الحج ٢٢ : ٧٨ .

(٨) التهذيب ١ : ٣٨ / ١٠٣ ، الاستبصار ١ : ٢٠ / ٤٦ ، الوسائل ، الباب ٨ من أبواب الماء

المطلق ، الحديث ١١ .

أن الماء في الجملة قابل للاتفعال بشيء من النجاسات ولو مثل الخمر والنبذ وولوج الكلب والخزير، فلا حاجة إلى إطناب الكلام في مقابل من يقول بالسلب الكلي استناداً إلى استبعادات ضعيفة - كما سنشير إليها إن شاء الله - وعمومات قابلة للتخصيص:

مثل قوله ﷺ: «خلق الله الماء طهوراً لا ينجسه شيء»^(١).

واطلاقات منصرف أغلبها في حد ذاتها عن الماء القليل، كالأخبار البالغة من الكثرة نهايتها الواردة في حكم الماء الغدير والنقيع الذي يمر به المسافر في أثناء الطريق، أو يكون في ناحية القرية ترددها الكلاب والسباع، أو فيه جيفة، أو يغتسل فيه الجب، ويستنجي فيه الإنسان. ومن المعلوم أن ما كان هذا شأنه من العذران يزيد ماؤه غلباً عن أضعاف الكثر، فلا مجال لتوهم القلة فيها حتى يكون ترك الاستفعال في مثله مفيداً للعموم.

مع أنها على تقديره قابلة للتخصيص كغيرها من المطلقات النافية للبأس، أظهرها دلالة: حسنة محمد بن ميسر، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل الجنب يتهي إلى الماء القليل في الطريق ويريد أن يغتسل منه وليس معه إناء يغترف به ويداه قذرتان؟ قال: «يضع يده ويتوضأ ثم يغتسل، هذا مما قبل الله تعالى: ﴿ما جعل عليكم في الدين من حرج﴾»^(٢)،^(٣).

(١) السرائر ١: ٦٤، المعتمد ١: ٤١، الوسائل، الباب ١ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٩.

(٢) سورة الحج ٢٢: ٧٨.

(٣) الكافي ٣: ٢/٤، التهذيب ١: ١٤٩/٤٢٥، الاستبصار ١: ١٢٨/٤٢٨، الوسائل

وفيه - بعد منع الحقيقة الشرعية في القليل - أنها مطلقة قابلة للتقييد ، خصوصاً بعد ملاحظة أن أغلب المياه التي ينتهي إليه في الطريق إما ذو مادة ، أو مياه الغدران التي قلما تكون أقل من كثر ، تسميتها قليلاً ربما تكون بالإضافة إلى المياه التي يمكن الارتماس فيها .

وإن أبيت إلا عن ظهورها في الماء القليل الذي لم يبع الكثر ، فلا بد من طرحها ؛ لقصورها عن مكافئة الأخبار المتقدمة التي لا يضرها خصوصية المورد في أكثرها بعد عدم القول بالمصل .

هذا ، مع أن الأمر بالتوضؤ مع غسل الجبابة مما يقرب حملها على التقية كما في الوسائل^(١) .

اللهم إلا أن يراد به معاها اللفظي وهو التظيف ، وأمره به لكونه مقدمة للغسل .

هذا ، ولكن الإنصاف ظهور الحسنة في إرادة الماء القليل وحكومتها على أدلة الانفعال ؛ فإنه لو كان موردها الكثر ، لم يكن هذا مما قال الله تعالى : ﴿ ما جعل عليكم في الدين من حرج ﴾ بل كان مما ورد فيه ﴿ إن الماء إذا كان كراً لا ينجسه شيء ﴾ فالرواية بمدلولها اللفظي تدل على أن موردها مما كان من شأنه الانفعال ووجوب التحرر عنه ، ولكنه رفع عنه هذا الحكم لمكان الضرورة والحرج ، فهي حاكمة على الأدلة المطلقة الدالة على الانفعال ، ومقتضاها التفصيل بين حالتي الاختيار والضرورة ،

= الباب ٨ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ٥ .

(١) الوسائل ، الباب ٨ من أبواب الماء المطلق ، ذيل الحديث ٥

لمحالتها حال رواية قرب الإسناد الآتية، ومتعرف الجواب عنها.

ومما يستدل به لابن أبي عقيل القائل بعدم انفعال الماء القليل بملاقاة النجاسة: أخبار خاصة معارضة في خصوص موردها بما هو أقوى دلالة، وأكثر عدداً، وأرجح سنداً واعتضاداً بعمل الأصحاب:

منها: ما عن قرب الإسناد وكتاب المسائل لعلي بن جعفر، قال: سألت عن جنب أصاب يده جنابة فمسحه بخرقة، ثم أدخل يده في غسله قبل أن يغسلها، هل يجزئه أن يغسل من ذلك الماء؟ قال: «إن وجد ماء غيره فلا يجزئه أن يغسل، وإن لم يجد غيره أجزاء»^(١).

ويعارضه - كالخير السابق - في خصوص موردهما: الأخبار المستفيضة الدالة على عدم جواز الاغتسال إذا أدخل الجنب يده القدرة في الإناء:

مثل: رواية شهاب ابن عبد ربه عن أبي عبد الله عليه السلام: «عن الرجل الجنب يسهو فيغمس يده في الإناء قبل أن يغسلها، قال: «لا بأس إذا لم يكن أصاب يده شيء»^(٢).

وموثقة سماعة: «إذا أدخلت يدك في الإناء قبل أن تغسلها فلا بأس إلا أن يكون أصابها قدر بول أو جنابة، فإن أدخلت يدك في الماء وفيها شيء من ذلك فاهرق ذلك الماء»^(٣).

(١) قرب الإسناد ١٨٠/٦٦٦، مسائل علي بن جعفر ٤٥٢/٢٠٩.

(٢) الكافي ٣: ١١/٣، الوسائل، الباب ٨ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٣.

(٣) الكافي ٣: ١١/٦، الوسائل، الباب ٨ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٤، وفيهما

وموثقة سماعة أيضاً: «إذا أصاب الرجل جنباً، فدخل يده في الإناء، فلا بأس إذا لم يكن أصاب يده شيء من المني»^(١).

وموثقة الأخرى، «وإن كان أصابه جنباً فدخل يده في الماء، فلا بأس به إن لم يكن أصاب يده شيء من المني، وإن كان أصاب يده شيء، فدخل يده في الماء قبل أن يفرغ على كفيه، فليهرق الماء كله»^(٢) إلى غير ذلك مما ورد في هذا المعنى.

ورواية قرب الإسناد - كالحسنة السابقة - وإن كانت سالحة - على تقدير صحتها وسلامتها عن المعارض - لتقييد مثل هذه الأخبار، خصوصاً ما ليس فيه الأمر بالإهراق، المشعر بخروجه عن المالية بصورة الاختيار، إلا أنه بحسب الظاهر لا قائل بالفرق في جواز الاغتسال منه وعدمه بين الحالتين، فهي في الحقيقة غير معمول بها بظاهرها.

مع أنه يعارضها من هذه الجهة: الموثق عن رجل معه إنداءان وقع في أحدهما قدر لا يدري أيهما هو وليس يقدر على ماء غيره، قال: «بهريقهما جميعاً ويتيمم»^(٣).

وعن عمار الساباطي مثله، إلا أنه قال: «قد حضرت الصلاة وليس

«من سماعة عن أبي بصير».

(١) التهذيب ١، ٩٩/٢٧، الاستبصار ١، ١٤٤/٥٠، الوسائل، الباب ٨ من أبواب الماء

المطلق، الحديث ٩

(٢) التهذيب ١، ١٠٢/٢٨، الوسائل، الباب ٨ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١٠.

(٣) التهذيب ١، ٧١٣/٢٤٩، الاستبصار ١، ٤٨/٢١، الوسائل، الباب ٨ من أبواب

الماء المطلق، الحديث ٢.

يقدر»^(١) الخبر.

وهذا صريح في عدم جواز الاستعمال حتى حال الاضطرار ولو في صورة الاشتباه، فالمتجه حمل رواية قرب الإسناد على التقية، لكون مضمونها مذهب كثير من العامة على ما قيل^(٢)، والله العالم.

ومنها: رواية أبي مريم الأنصاري، قال: كنت مع أبي عبدالله عليه السلام في حائط له فحضرت الصلاة، فنزح دلواً للوضوء من ركني له، فخرج قطعة من عذرة يابسة فأكفأ رأسه وتوضأ بالباقي^(٣).

قال شيخنا المرتضى عليه السلام: بعد نقل الرواية -: وظهورها في عدم الانفعال لا ينكر بناءً على ظهور العذرة في عذرة الإنسان، إلا أن أحداً لا يرضى أن يتوضأ الإمام عليه السلام من هذا الماء، مع ما علم اهتمام الشارع في ماء الطهارة بما لا يهتم في غيره، ومع ذلك فهي معارضة بما دل على عدم جواز التوضؤ بمثل هذا الماء، قال: كنت مع أبي عبدالله عليه السلام في طريق مكة، فصرنا إلى بئر، فاستقى علام أبي عبدالله عليه السلام دلواً، فخرج فيه فأرتان، فقال له أبو عبدالله: «أرقه» فاستقى آخر فخرج فيه فأرة، فقال أبو عبدالله: «أرقه» فاستقى الثالث فلم يخرج فيه شيء، فقال له:

(١) التهذيب ١: ٧١٢/٢٤٨ و ١٢٨١/٤٠٧، الوسائل، الباب ٩ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١٤.

(٢) راجع: الحقائق الناضرة ١: ٣٠٠.

(٣) التهذيب ١: ١٣١٣/٤١٦، الاستبصار ١: ١١٩/٤٢، الوسائل الباب ٨ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١٢.

«صَبَّه فِي الْإِنَاءِ» فَصَبَّه فِي الْإِنَاءِ^(١)، فَإِنَّ الْأَمْرَ بِالْإِرَاقَةِ لَا يَكُونُ إِلَّا مَعَ النِّجَاسَةِ^(٢). انْتَهَى كَلَامُهُ رَفَعَ مَقَامَهُ.

أقول : وضوح الحال في مثل هذه الروايات وعدم مكافئتها للأخبار المتواترة القطعية الدلالة على انفعال الماء القليل في الجملة ، المقتضية للحكم بالانفعال في سائر أنواع النجاسات بعدم القول بالفصل ، أغشانا عن التكلم في دلالة الرواية ، والتكلم في خصوص ما ذكره من المعارض في صلاحيته للمعارضة .

هذا ، مع أنَّ في الرواية ما فيها ، وقد أشار إليه شيخنا المرتضى رحمته الله - في كلامه المتقدم حيث أومأ إلى أنَّ هذا الفعل منشأ لتنفّر الطبع ، فلا ينبغي صدوره عن أئمة الجماعة والجمعة ، فكيف يعقل صدوره عن إمام الأمة ؟!

مضافاً إلى أنَّ مرجوحيته مقطوع بها ؛ إذ لو لم نقل بالنجاسة فلا أقل من الكراهة الشديدة ، فصدوره بعيد عن ساحتهم بمراتب .

واحتمال صدوره عنهم لإرشاد العباد إلى جوازه ، مدفوع : بأنَّ هذا في ما إذا لم يكن البيان القولي وافيّاً بتمام المراد ، فيعرض للفعل جهة حسن تكفي مرجوحيته الذاتية ، وأمّا إذا كان القول أوفى - كما في مانحن فيه - فلا ، خصوصاً مثل هذا الفعل الموجب لتنفّر الطباع ، فالمتعين

(١) التهذيب ١ : ٦٩٣/٣٣٩ ، الاستبصار ١ : ١١٢/٤٠ ، الوسائل ، الباب ٣ من أبواب

الماء المطلق ، الحديث ٨ .

(٢) كتاب الطهارة : ١٠ .

في مثل المقام تخطئة الراوي في زعمه أنها عذرة، أو تكذيبه، والله العالم .
ومنها : خبر زرارة عن أبي جعفر عليه السلام ، قلت له : راوية من ماء
سقطت فيها فأرة أو جرذ^(١) أو صعوة^(٢) ميتة ، قال : «إن تفسخ فيها فلا
تشرب من مائها ولا تتوضأ وصيتها ، وإن كانت غير منفسخة فاشرب منه
وتوضأ واطرح الميتة إذا أخرجتها طرية ، وكذلك الجرة وحَب الماء والقربة
وأشباه ذلك من أوعية الماء»^(٣) .

ويعارضه في خصوص مورده : الأخبار المستفيضة ، مثل : موثقة
سعيد الأعرج ، قل : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الجرة تسع مائة رطل من
الماء تقع فيها أوقية من الدم ، أتوضأ منه وأشرب ؟ قال : «لا»^(٤) .
ولكن يمكن حمل هذه الموثقة على التغير .

وخبر أبي بصير : «ما يبيل الميل ينجس حَباً من ماء»^(٥) .

وخبر عمر بن حفظة في المسكر ، وفيه : «لا قطرة قطرت منه في

(١) الجرذ : ضرب من الفأر . الصحاح ٢ : ٥٦٦ «جرذ» .

(٢) الصعوة : طائر من صفار المصافير أحمر الرأس . مجمع البحرين ١ : ٢٦٢ «صعا» .

(٣) التهذيب ١ : ١١٢ / ١٢٩٨ ، الاستبصار ١ : ٧ / ٧ ، الوسائل ، الباب ٢ من أبواب لعاء
المطلق ، الحديث ٨

(٤) التهذيب ١ : ١١٨ / ١٣٢٠ ، الاستبصار ١ : ٢٣ / ٥٦ ، الوسائل ، الباب ٨ من أبواب
الماء المطلق ، الحديث ٨

(٥) الكافي ٦ : ١١٣ ديل الحديث ١ ، الوسائل ، الباب ٢٨ من أبواب البحاسات ،
الحديث ٦ والباب ٢٠ من أبواب الأشربة المحرمة ، الحديث ٢

حَبَّ إِلَّا أَهْرِيقِ ذَلِكَ الْحَبَّ»^(١).

ورواية قرب الإسناد عن حَبِّ ماء تقع فيه أوقية بول، هل يصلح شربه أو الوضوء منه^(٢)؟ قال: «لا يصلح»^(٣).

ومؤنفة عَمَّار عن الصادق عليه السلام في ماء شرب منه باز أو صقر أو عقاب أو دجاجة، فقال: «كل شيء من الطير يتوضأ بما يشرب منه إلا أن ترى في منقاره دمًا، وإن رأيت في منقاره دمًا فلا تتوضأ منه ولا تشرب»^(٤) إلى غير ذلك.

وقيل في الانتصار لهذا القول: اعتبارات ضعيفة ورجوه هيئة:

منها: لو كان ينجس الماء بملاقاة الجاسة لما جاز إزالة النجاسة بشيء منه بوجه؛ لأن النجس منجس، فلا يكون مطهرًا.

ومنها: أن اشتراط الكربة مثار الوسواس، ولأجله شق الأمر على الناس، وكيف يصنع أهل مكة والمدينة؟ إذ لا يكثر فيهما الميه الجرية ولا الراكد الكثير، ومن أول عصر النبي صلى الله عليه وآله إلى آخر عصر الصحابة لم تنقل واقعة في الطهارات، ولا سؤال عن كيفية حفظ المياه من الجاسات، وكانت أواني شربهم مثلاً يتعاطاها الصبيان والنساء والإماء، الذين لا

(١) لكافي ٦ ١١٠/١٥، التهذيب ٩ ١١٢/٤٨٥، الوسائل، الباب ١٨ من أبواب الأشرية المحرمة، الحديث ١، وفيها: «تقطر» بدل «قطرت».

(٢) زيادة من المصدر.

(٣) مائت علي بن حمزة ١٩٧/٤٢٠، الوسائل، الباب ٨ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١٦، ولم نجدها في قرب الإسناد.

(٤) الكافي ٣ ٥/٩، الوسائل، الباب ٤ من أبواب الأسر، الحديث ٢.

يتحرّرون عن السجاسات بل الكفار، إلى غير ذلك من المقرّبات .

ويدفعها : الأخبار الصحيحة الصريحة التي لا مجال للمناقشة فيها ورفع اليد عنها بمجرد هذه الاستبعادات ، بل وأصعاف أصعافها .

هذا ، مع أن الأول منها يرد عليه النقض : بحجر الاستنجاء ، والأرض التي تُظَهَّر باطن النعل .

وحلّه بالمقايضة إلى القذارات الصورية التي يتفعل بغسلها الماء ويطهر المحلّ .

وأما الإجماع على أن النجس منجّس أو أنه ليس بمظهر فإثما هو في ما إذا لم تكن النجاسة مكتسبة من الملاقة حال التطهير ، وأما لو كانت مكتسبة عنها حين التطهير فلا إجماع ، بل الإجماع على خلافه .

وأما استبعاده الناشئ من تعاطي الصبيان والنساء والإماء أو اني شربهم ، فإثما يرتفع بالمقايضة إلى أواني أكلهم : المرق وغيره من المانعات المضافة التي تنفعل بملاقة النجاسة بلا خلاف فيه على الظاهر .

ودعوى : أنه لم تنقل واقعة في الطهارات ، يدفعها الأخبار المتقدمة الكاشفة أغلبها عن كون الانفعال في الجملة مفروماً في أذهانهم

وكيف كان ، فهذا القول - خصوصاً بعد مخالفته لإجماع العلماء خلفاً عن سلف ، إلا من شدّ منهم - من الضعف بمكان لا ينبغي الإلتفات اليه بمثل هذه الاعتبارات ، والله العالم .

وعن الشيخ - رحمه الله - في الاستبصار القول بعدم انفعال الماء القليل

بما لا يدركه الطرف من الدم^(١).

وفي محكي المبسوط: ما لا يمكن التحرز عنه، مثل: رؤوس الإبر من الدم وغيره، فإنه معفو عنه؛ لأنه لا يمكن التحرز عنه^(٢). انتهى.

وفي استدلاله منع ظاهر.

وربما يعلل في خصوص الدم: بصحبة علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام في رجل رعف فامتخط فصار الدم قطعاً صغاراً فأصاب إناء، هل يصح الوضوء منه؟ فقال عليه السلام: «إِنْ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ يَسْتَبِينُ فِي الْمَاءِ فَلَا بَأْسَ، وَإِنْ كَانَ شَيْئاً يَتَنَأَّى فَلَا يَتَوَضَّأُ مِنْهُ»^(٣).

وفيه: أن ظاهر السؤال أنه لم يعلم إلا إصابة الإناء، وحيث إن وصول شيء من تلك القطع إلى الإناء لا ينفك غالباً عن إصابة الماء أيضاً تحير السائل في حكمه، وأجابه الإمام عليه السلام بنفي البأس ما لم يظهر شيء من الدم في الماء، وعلى تقدير كون كلمة «شيء» منصوبة - كما عن بعض السخ - فمعناه أيضاً يؤول إلى ذلك، كما لا يخفى على المتأمل.

ومعلوم أنك لو سألت المجتهد عن مثل الفرض، يُجيبك بمثل جواب الإمام عليه السلام؛ لاحتصار طريق حصول القطع بإصابة الماء في مفروض السؤال بظهور أثر الدم في الماء؛ لأن ما عداه من الأمارات -

(١) الحاكي عنه هو العاملي في مفتاح الكرامة ١: ٧١، والشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة: ١١، وراجع: الاستبصار ١: ٢٣.

(٢) حكاة عنه الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة: ١١، وراجع: المبسوط ١: ٧.

(٣) الكافي ٣: ١٦/٧٤، التهذيب ١: ١٢٩٩/٤١١، الاستبصار ١: ٥٧/٢٣، الوسائل،

الباب ٨ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١.

كإصابة الإنباء أو تفرق أجزاء الدم أو تحوج الماء - لا يورث إلا الظن
بالإصابة ، فلا يلتفت إليها .

وبما أشرنا إليه من أن إصابة الإنباء أمانة ظنية - في مثل الفرض -
لإصابة الماء ، ظهر لك اندفاع ما قيل من أن عدم المناسبة بين إصابة الإنباء
والسؤال عن حكم الماء - خصوصاً من مثل علي بن جعفر - قرينة على أن
المراد إصابة الماء .

ثم لو سلم ظهور الرواية في أن المراد إن لم يكن الدم الواقع في
الماء شيئاً يستبين فيه ، فنقول : إن هذا الظاهر لا ينطبق إلا على مذهب
العماني ؛ إذ لا ملازمة بين عدم استبانته في الماء وكونه ممّا لا يدركه
الطرف قبل وقوعه في الماء ؛ إذ ربما يكون قبل وقوعه في الماء بيتاً ،
وبوصوله إلى الماء يستهلك ، فيجب حمل الرواية على ما لا يتنافى الأدلة
المتقدمة ، والله العالم .

وقد ظهر لك أن الأقوى ما عليه المشهور ، وهو انفعال الماء القليل
بمطلق النجاسة قليلها وكثيرها .

وهل ينفع الماء القليل مطلقاً بمجرد ملاقاته النجس ، أم يشترط
ورود النجاسة على الماء ، فلو ورد الماء على النجس لا ينجس مطلقاً ، أو
بشرط استعمال الماء الوارد في التطهير ، أو أن المستعمل في التطهير لا
ينفع مطلقاً وارداً أم موروداً لو قلنا بجوازه ؟ وجوه بل أقوال ، أشهرها بن

عن المشهور^(١) الأول ، خلافاً لما نسب^(٢) إلى السيد والحلي من عدم نجاسة الماء الوارد .

وعن جملة من الأصحاب : طهارة ما يستعمل في التطهير مطلقاً ، أو خصوص الغسلة المطفرة^(٣) .

واختار طهارته مطلقاً بعض مشايخنا^(٤) - عليه السلام - ولكنه اعترى في جوازه ورود الماء على الجس ، وسيأتي الكلام في تحقيقه في مبحث الغسالة إن شاء الله .

وأما القول المحكي عن السيد والحلي فلا يعد دعوى مخالفته بإطلاقه للإجماع ، بل عن غير واحد من الأساطين دعوى الإجماع على خلافه في بعض جزئيات المسألة .

ومنشأ النسبة إليهما ما ذكره السيد في الناصريات ، وقواه الحلي بعد نقله .

قال - في محكي السرائر في باب إزالة الجاسات - : إن أصحابه من الماء الذي يغسل به الإناء من الولوغ ، فإن كان من الغسلة الأولى ، وجب غسله ، وإن كان من الغسلة الثانية أو الثالثة ، فلا يجب غسله . ثم ذكر

(١) راجع مفتاح الكرامة ١ : ٩٠ .

(٢) كما في مفتاح الكرامة ١ : ٩١ ، وراجع المسائل الناصرية (صم الجوامع لفقهية) ١٢٥ ، المسألة ٤ ، والسرائر : ١ : ١٨١ .

(٣) المصوط ١ : ٣٦ ، الخلاف ١٧٩ ، المسألة ١٣٥ ، و ١٨١ ، المسألة ١٣٧ ، لوسيلة

٧٤ ، وراجع - مفتاح الكرامة ١ : ٩٠ -

(٤) جواهر الكلام ١ : ١٣٣

الخلافاً في ذلك، ثم قال : وما اخترناه هو المذهب .

وقد السيد المرتضى في الناصريات قال الناصر ولا فرق بين ورود الماء على النجاسة وبين ورود النجاسة على الماء .

قال السيد المرتضى : وهذه المسألة لا أعرف فيها نصاً لأصحابنا ولا قولاً صريحاً .

والشافعي يعزق بين ورود الماء عليها وورودها عليه ، فيعتبر القلتين^(١) في ورود النجاسة على الماء ولا يعتبرهما في ورود الماء على النجاسة ، وخالفه سائر الفقهاء في هذه المسألة .

والذي يقوي في نفسي عاجلاً إلى أن يقع التأمل فيه صحة ما ذهب إليه الشافعي .

والوجه فيه ، أنا لو حكمنا بنجاسة الماء القليل الوارد على النجاسة لأدى ذلك إلى أن الثوب لا يظهر من النجاسة إلا بإيراد كُرٍّ من الماء عليه ، وذلك يشق ، فدلَّ على أن الماء الوارد على النجاسة لا يعتبر فيه القلة والكثرة ، كما تعتبر في ما يرد عليه النجاسة

قال محمد بن إدريس : وما قوي في نفس السيد هو الصحيح المستمر على أصل المذهب وفتاوى الأصحاب^(٢) . انتهى

أقول . لا يبعد أن يكون مراد الحلّي طهارة ما يستعمل في التطهير

(١) القلة: الحب العظيم. النهاية - لابن الأثير - ١٠٤ : ١

(٢) السرائر ١ : ١٨٠ - ١٨١

بعد إزالة عين التجسس ، ولذا فرق بين الغسلة الأولى وما بعدها ، وإلا فالقول بعدم انفعال الوارد مطلقاً - كما هو ظاهر عنوان السيد - لا يجتمع مع انقول بنجاسة الماء في الغسلة الأولى .

والاعتذار عنه : بأن النجاسة في الأولى لأجل امتزاجه بالتراب المتنجس إنما يقبل إذا إلتزم بنجاسة الماء الوارد في الفرض ، وهو يتنافى الإطلاق .

ولعله استظهر من عبارة السيد : طهارة ما يستعمل في التطهير بعد إزالة العين لا مطلقاً ؛ اقتصاراً على ما يقتضيه دليله ، فقواه ونسبه إلى فتوى الأصحاب وإن كان في السعة أيضاً ما ستعرف .

وكيف كان فهذا القول أضعف من قول العماني ؛ إذ لا مستند له عندما خطر في نفس السيد عاجلاً قبل التأمل ، أي : الملازمة بين طهارة الثوب وعدم انفعال الماء الوارد .

وفيه - مع ابتناء كفايته لعموم المدعى على بعض الدعوي الغير المسلمة - ما سيجيء في مبحث الفسالة .

وقد استدلل له أيضاً : بقاعدة الطهارة ، بعد دعوى أنه ليس له عموم يثبت انفعال الماء مطلقاً حتى يعم مثل الفرض ؛ لأن أغلب أدلته أخبار خاصة موردها صورة وقوع النجاسة على الماء^(١) ، وما كان من قبيل قوله عليه السلام : وإذا كان الماء قدر كثر لا ينجسه شيء^(٢) فلا يستفاد منه إلا انفعال الماء

(١) راجع : الوسائل ، الباب ٨ من أبواب الماء المطلق

(٢) تقدمت الإشارة إلى مصادره في صفحة ٦٤ ، الهامش (١)

القليل في الجملة ، والقدر المسلّم منه غير مثل الفرض .

وليه : أن منع عموم المفهوم لا يجدي لهذا القول ، كما أن عمومه لا يضره ؛ لما أشرنا في صدر العنوان أن خلاف السيد - رحمته - ليس في نفع الماء القليل وعدمه حتى يضره العموم ؛ لأنّ انفعال كلّ فرد من أفراد الماء القليل بوقوع النجاسة فيه مسلّم عند السيد ، وعموم المفهوم على تقدير تسليمه لا يقتضي أزيد من ذلك ؛ لأنّ كون الماء وارداً أم موروداً من أحوال الفرد لا من أفراد العام ، فالمصرّ بحال السيد إنّما هو ما لو كان في شيء من الأدلة ما يقتضي بإطلاقه - ولو بالنسبة إلى فرد - انفعاله في صورة وروده على النجس .

إذا عرفت ذلك ، فنقول : الإنصاف أنّه لا إجمال ولا إهمال في شيء من الأدلة ؛ لأنّ كيفية الانفعال موكولة إلى ما هو المعروف في أذهان المتشرعة إمّا لوصولها إليهم من صاحب الشرع ، أو لمعرفتها لديهم بتشبيه النجاسات بالقذارات الصورية المقتضية لتفريق الطاع عما يلاقيها .

وكيف كان فالواسطة في انفعال الأحسام القابلة للانفعال ، جامداً كان أم مانعاً ، ماءً أو غير ماء - على ما هو المعروف في أذهان أهل الشرع - ليست إلا وصول النجس إليه وملاقاته برطوبة مسرية من دون أن يكون لكيفية الملاقاة . ككون النجس وارداً أم موروداً ، أو كون الملاقاة مباشرة السطح الأعلى من النجس أو الأسفل ، إلى غير ذلك من الكيفيات - دخل في الحكم .

الآن ترى لو قيل للمقلّد - بعد سؤاله عن أنّه وقع على ثوبه قطرة بول - .

لا تصل فيه ، لا يتوقف في حكم الثوب الملطخ بالبول بوقوعه عليه .
وكذا لو قيل له إجمالاً : إن الماء القليل أو المائع المضاف ينجسه
العدرة و غيرها من النجاسات ، لا يتأمل في نجاسة ماء رأى فيه النجس ؛
لجهله بكون الماء وارداً أم موروداً .

هذا ، مع أن في الأدلة ما يستفاد منه عدم الفرق بين الورودين وكونه
مغروساً في الأدهان ، كرواية عمر بن حنظلة ، قال قلت لأبي عبد الله
عليه السلام : ما ترى في قدح من مسكر يصب عليه الماء حتى يذهب عاديته
وسكره ؟ فقال عليه السلام : « لا والله ، ولا قطرة قطرت في حب إلا أهرق ذلك
الحب »^(١)

فإن المراد من الجواب المبالغة في أمر المسكر ، وأن قطرة منه تُفسد
لحب من الماء ، فلو كان حكم الماء الوارد على القطرة مخالفاً لحكم
القطرة الواردة على الماء ، لم يكن للجواب وقع كما لا يحصى

وهل يتوهم من سمع من الإمام عليه السلام : « أن ما يبلى الميل ينحس حناً
من الماء »^(٢) اختصاص الحكم بصورة وقوعه على الحب ، وعدم نجاسة
ماء أريق في حنّ ملطخ بالبيذ مع نقاء مقدار معتد به منه في الحنّ ؟

فدعوى إهمال الأدلة من هذه الجهة فاسدة جداً ، ولذا لم ينشئ
السيد الذي هو الأصل في تأسيس هذا القول بإهمال الأدلة ، وإنما اعتمد

(١) الكافي ٦ / ١٥ / ٤١٠ ، التهذيب ٩ / ٤٨٥ / ١١٢ ، الوسائل ، الباب ٨ من أبواب الماء

المطلق ، الحديث ١٦ ، وفيها « تقطر » بدل « قطرت »

(٢) تقدّم الإشارة إلى مصادره في صفحة ٧٩ ، للهامش (٥)

على الدليل المخصص ، وإنما بشأ نوهَم من توهَم الإهمال لأجل الشبهات المفروسة في دهنه ، ومن المعلوم أن مثل هذه الشبهات لا يوجب التشكيك في المحكمات العرفية .

ومما يؤيد المطلوب : الهى عن غسالة الحمام ، المجتمعة من غسالة الجنب والناصب وغيرهما ، مع أن الغالب فيها ورود الماء على النجس .

وكذا يؤيد بل يدل عليه ما في رواية الأحول عن الصادق عليه السلام ، بعد أن نعى الأس عن ماء الاستنجاء ، قال عليه السلام : «أو تدري لم صار البول لا بأس به ؟ قلت : لا والله ، فقال عليه السلام : «إن الماء أكثر من القدر»^١ فإن سؤاله وجوابه يدلان على أن القاعدة الأولية المفروسة في أذهانهم كانت مقتضية لسجاسة ماء الاستنجاء ، مع كونه وارداً على النجس ، إلى غير ذلك من الشوهد والمؤيدات التي تورث القطع بأن المناط في أعمال الماء القليل كغيره من المانعات ليس إلا ملاقات النجس ، فعلى لنا في إقامة البرهان على التخصيص ، كما أن من يدعي طهارة الغسالة عليه إثباته بالدليل ، وأنى لهم بذلك .

نعم ، قد تخصصت هذه القاعدة نصاً وإجماعاً بماء الاستنجاء ، كما سيصبح لك في محله إن شاء الله .

وقيل : قد تخصصت أيضاً إجماعاً بالنسبة إلى الماء العالي الذي

(١) علل لشرائع ١/٢٨٧ ، الوسائل ، الباب ١٣ من أبواب الماء المضاف والمنسحق الحديث ٢

لاقي جزؤه السافل للنجس حال جريانه .

أقول : أمّا عدم سراية النجاسة إلى العالي فمما لا شبهة فيه ، وأمّا كونه تخصيصاً لهذه القاعدة ففيه تأمل ، بل مع ؛ إذ لا يستفاد من لأدلة المتقدمة إلا كون وصول النجس إلى الماء - كغيره من الأجسام الطاهرة - سبباً لنجاسة الماء في الحاملة ، أمّا كونه مقتضياً لنجاسة مجموع أجزائه ، أو بعضها ، أو حصوص الجزء الملاقي للنجس - كما في الأجسام الجامدة - فلا يكاد يستفاد من شيء من هذه الأخبار بالنظر إلى مدلولها اللغطي من حيث هو ؛ إذ لا فرق من حيث اللفظ بين قولك : الثوب يتنجس بالبول ، ولماء يتنجس بالبول ، إلا أن بينهما فرقاً في ما يتفاهم منهما عرفاً ، حيث إن كل جزء من أجزاء الثوب لجموده موضوع مستقل للانفعال بنظر العرف ، وأمّا الجسم المائع فمجموع أجزائه موضوع واحد عرفاً ، فلا يلاحظ كـ جزء جزء بحالته معروضاً للانفعال ، وقد أشرنا في ما سبق إلى أن كيفية الانفعال أمرها موكل إلى ما هو المخروس في أدهان عرف المنشوعة ؛ إذ ليس لنا في الأدلة الشرعية ما كان مسوقاً لبيان كيفية التنجيس ، فلا بد من أن يرجع في تشخيص الموضوع إلى ما يفهمه العرف من الخطاب .

إذ عرفت ذلك ، فنقول : إن أهل العرف لا يتعلّلون سراية النجاسة إلى العالي ، ولا يفهمونها من الخطابات الشرعية ، فكما لو جرى لماء العالي على شيء من القدرات الصورية التي يتفرّط طاعهم عن ملاقيها لا يستقذرون هذا الماء العالي ، فكذلك لا يحتملون سراية النجاسة إليه ،

ولعلّه لذا ذكر في محكي الروص : أن سراية النجاسة إلى العالي غير معقولة^(١) ، ضرورة أن ثبوتها تعبدًا معقول ، إلا أن العرف لا يتعلّق بها ولا يفهمون نجاسة العالي من حكم الشارع بأن الماء يجس بملاقاة النجس ، فتصح لك أن الحكم بنجاسة ما عدا الجزء الملاقي يتوقّف على شهادة العرف بكونه معروضاً للنجاسة ، أو قيام دليل تعدي ، وحيث انتهى الأمران - كما في ما نحن فيه - فالأصل طهارته ، وليس حكم العرف بنجاسة سائر أجزاء الماء دائراً مدار وحدة الماء عرفاً ؛ إذ ربما يلتزمون بوجوده الماء بحيث يتقوّى بعضه ببعض ، كما في ماء النهر . ولكنهم لا يتعلّقون سراية النجاسة إلى الجزء العالي بملاقاة السافل .

فتقرّر لك أنّه لا حاجة لما في إثبات طهارة العالي إلى التشبّه بالإجماع ، حتى يشكل الأمر في بعض مراتب العلوّ ، التي لا يعلم بدخولها في مراد المجمعين ، فلا وجه لتردّد بعض الأعلام في حكم الجزء العالي ممّا عدا الماء من المانعات ؛ لرعمه احصار المدرك في الإجماع ، وعدم ثبوته في ما عدا الماء من المانعات^(٢) .

هذا . مع أن الظاهر أن تردّده في انعقاد الإجماع في غير محلّه ويلحق بالعالي في الحكم المساوي بل السافل أيضاً إذا كان بهما دفع وقوّة ، كالقربة التي يخرج من ثقبها الماء بحدّة ، ويتّصل بالسطح المجس ، فإنّ ما فيها يبقى على طهارته بلا إشكال ؛ لعين ما ذكر ، والله

(١) الحاكي هو الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة ١١ ، وراجع روص الجناد ١٣٦

(٢) جواهر الكلام ١ : ١٣٥

العالم

ثم إنهم قد ذكروا في توجيه سراية النجاسة إلى سائر الأجزاء وجوهاً لا تخلو عن نظر.

منها : كون الحكم تعدياً محضاً قد ثبت بالإجماع والأخبار الأمرة بإراقة مجموع الماء الذي وقع فيه النجس .

ويدفعه : أن العرف أعدل شاهد على عدم كون الحكم من هذه الجهة تعدياً ، فإنهم يحكمون بنجاسة مجموع أجزاء الماء الملاقى للعدرة بعد علمهم بنجاسة العدرة وقابلية الماء للانفعال من دون التفاتهم إلى قاعدة تعدية ، فالأولى التشبث في ذلك بحكم العرف بكون مجموع أجزاء الأجسام المائعة موضوعاً واحداً للحكم بالانفعال كما عرفته ما

ومنها : أن الوجه في نجاسة ما عدا الجزء الملاقى سراية هذا الجزء هي سائر الأجزاء ، فيفعل الجميع لأجل السراية ، فكل جزء في حد ذاته يعرضه الانفعال لأجل ملاقاته للنجس أو المتنجس .

وفيه بعد تسليم الدعوى والعرض عن بعض ما يتوجه عليه أن لازمه حصول النجاسة تدريجاً ، وهو مخالف للإجماع ، وهذا لوجه أيضاً على تقدير تماميته كسابقه في وجوب الاقتصار في الحكم بالنجاسة على القدر لمتيقن ، والرجوع إلى قاعدة الطهارة في ما عداه

ومنها : أن الوجه فيها هو السراية من حيث الحكم

ببانه أن الجزء الملاقى يفعل بملاقاة النجس ، والجزء المتصل بهد

الجزء ينعكس بملاقائه للمتجسس ، وهكذا فنجاسة كل جزء مسببة عن نجاسة الجزء السابق عليه مآصاله به ، ولكنه لما كان الاتصال بين الأجزاء حاصلًا قبل الملاقاة لا يتوقف تنجس الجزء الأخير على تحلل رمان ، كما هي الوجه السابق ، وإنما التأخر في حكم الأجزاء على هذا الوجه دائي لا زمني ، ولا محذور فيه .

ويتوخى عليه أن كون مجموع الأجزاء موضوعات عديدة بحيث تكون نجاسة الجزء السابق علّة لانفعال لاحقه لا يتم إلا على القول بكون الجسم مركباً من أجزاء لا تتجزأ ، وهو باطل كما تقرر في محله

وأما على القول بأن الجسم متصل واحد وأنه قابل لانقسامات لا تنتهي - كما عيه المحققون - فكل ما يعرض جزءاً أولاً فهو قابلاً للتجزئة ، فيتصور بالنسبة إليه سابق ولاحق ، ولا يعقل أن يكون الحكم الفعلي محمولاً على موضوع تقديري .

والحوالة على العرف في تشخيص الجزء الأول - وهو ما يقرب من النجس - هدم لهذا البيان ورجوع إلى حكم العرف في تشخيص موضوع النجاسة ، ومعه لا حاجة إلى هذا التكلف ؛ ضرورة أن المجموع موضوع واحد للحكم بالنجاسة في نظر العرف ، فلا عتية ولا ترتب بين الأجزاء عندهم .

هذا ، مع أن المتصل بالنجس ليس إلا السطح الملاقي له من الجزء لمتصل به ، وأما الطرف الآخر المتصل بالجزء المنفصل فلا ، والآن تحدث الأطراف ، وهو باطل بديهياً ، فالجزء المنفصل ليس ملاقياً للنجس ولا

للمتنجس ، وهذا هو الوجه في عدم سراية النجاسة إلى ما عدا الجزء الملاقي في الأجسام الرطبة ، وكذا إلى العالي المتصل بالسافل النجس ودعوى أن النجاسة أمر شرعي غير مبتبة على هذه التدقيقات ، ومعرضها نفس الأجزاء لا سطحها المتصل بالنجس - كما يشهد عليه الفهم العرفي - مرجعها إلى تشخيص الموضوع بحكم العرف ، وقد عرفت منافاته لهذا التوجيه ، وأن مقتضاء الاقتصار في الحكم بالنجاسة على ما يشهد العرف بنجاسته ، وهو ما عدا الجزء العالي في المانعات وخصوص الجزء الملاقي في الجامدات الرطبة .

هذا كله ، مع أنه لو تم هذا الوجه أوجب الحكم بالسراية في الأجسام الرطبة ، بل وكذا في العالي المتصل بالسافل النجس ، إلا أن يتثبت في التفصي عن ذلك الإجماع .

وفيه : أن الإجماع يكشف عن بطلان الدعوى لا عن تخصيص المدعى ؛ لأن لما أن يدعى الإجماع على نجاسة كل جزء من أجزاء الأجسام الرطبة كباطن البطيخ والخيار ونحوهما ، وكذا العالي الجاري إلى السافل على تقدير ملاقاته لعين النجس أو المتنجس ، فالإجماع على عدم نجاسة الجزء المفصل دليل على عدم ملاقاته للنجس ولا للمتنجس ، وأن الحاسة محتصة بطرف الجزء المتصل بعين النجس لا المفصل عنه ، فلاحظ وتدبر .

واعلم أنه لا خلاف نصاً وفتوى في أن الماء المتنجس قابل للتطهير ، وأنه

ليس كأعيان النجاسات مما لا يقبل الطهارة إلا بالاستحالة وتبدل موضوعها ، بل يطهر مطلقاً بإشاعته في ماء غير قابل للانفعال مزيل لتغيره لو كان متغيراً ، من دون فرق بين إلقائه على الماء العاصم أو عكسه أو تلاقيهما بلا خلاف فيه ظهراً (و) إن كان ربما يوهمه تعبير المصنف - رحمته - كالعلامة ^(١) وغيره ^(٢) - بأنه (يطهر بإلقاء كثر عليه فما زاد دفعة) لإشعاره باعتبار علو المطهر ، ولكنه ينبغي القطع بعدم إرادتهم الانحصار ، كما سيوضح لك في ما بعد إن شاء الله ، فتعبرهم بإلقاء الكثر جارٍ مجرى العدة في مقابل من يقول بكفاية إتمامه كراً .

نعم عن العلامة في التذكرة أنه ذكر قول الشافعي بطهارة النجس بالنبع من تحته ، وردّه بأننا نشترط في المطهر وقوع الكثر دفعة ^(٣) .

والظاهر أن مقصوده بيان اشتراط ملاقة الكثر دفعة ، وعدم كفاية النبع من الأرض تدريجاً ، لا بيان اشتراط علو المطهر ، ولذا ذكر في محكي المتن في ردّ هذا القول : أن النابع ينجس بملاقة النجاسة ^(٤)

ولكنك خير بأن ما ذكره لا ينافي ما نحن بصددده ؛ لأنّ مآله إلى بيان ما هو شرط في اعتصام الماء لا في مطهريّة الماء المعتصم وكيف كان فمما يدلّ على أنّ الماء يطهر في الجملة ، ولا يعتبر فيه الاستهلاك كما يعتبر ذلك في النجاسات العينية الواقعة في الماء صحيحة

(١) انتهى المطلب ١ : ١١ ، تحرير الأحكام ١ : ٤ .

(٢) المعتبر ١ : ٥١ ، الدروس ١ : ١١٨ .

(٣) حكاه عنه العامل في معتلح الكرامة ١ : ١٠٠ ، وراجع تذكرة الفقهاء ١ : ٢١ .

(٤) الحاكي هو صاحب الجواهر فيها ١ : ١٣٧ ، وراجع ، انتهى المطلب ١١٠١ .

ابن بزيع ، المتقدمة^(١) الدالة على طهارة ماء البئر بعد زوال تغيره ، معللة بأن له مادةً ، والأخبار النافية للباس عن ماء الحمام ، خصوصاً قوله في بعض تلك الروايات : «ماء الحمام كماء النهر يظهر بعضه بعضاً»^(٢) .

ويدل عليه أيضاً : عموم ما أرسله في محكي المختلف عن بعض العلماء عن أبي جعفر عليه السلام مشيراً إلى غدير من الماء «إن هذا لا يصيب شيئاً إلا وطهره»^(٣) .

وعموم رسالة الكاهلي في ماء المطهر «كل شيء يراه ماء المطر فقد طهر»^(٤) فإن مقتضى عمومها طهارة الماء الذي يصيبه الكثر أو ماء المطر ، وليس عدم طهارة المانع المتنجس إلا بعد صيرورتها ماءً مطلقاً منافياً لعموم المستفاد من الروايتين ؛ لأن إصابة ماء المطر والكر بوصف الإطلاق لكل جزء من أجزاء المانع المتنجس لا تتحقق إلا بعد صيرورته ماءً مطلقاً ، وليس مقتضى عمومها إلا طهارة الجزء الذي يصيبه ماء المطر والكر مادام اتصافهما بالوصف العنواني ، وهذا لا يتحقق بالنسبة إلى سائر الأجزاء إلا بعد ارتفاع صفة الإضافة .

وبهذا ظهر لك أنه لا يصح الاستشهاد بهاتين الروايتين على كفاية مجرد الاتصال بالكر وإصابة المطر من دون اعتبار الامتزاج ؛ لأن إصابة جميع الأجزاء تتوقف على الامتزاج ، وإصابة البعض لا تكفي إلا في

(١) تقدمت في صفحة ٣٦ .

(٢) لكافي ٣ / ١٤٠ ، الوسائل ، الباب ٧ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ٧

(٣) الحاكمي هو الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة ١٦ ، وراجع مختلف الشيعة ١ / ١٥

(٤) الكافي ٣ / ١٣٠ ، الوسائل ، الباب ٦ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ٥

طهارة هذا البعض دون غيره الذي لم يصبه .

ودعوى : أنه يصدق عرفاً على ماء الحوض الذي أصاب سطحه ماء المطر أو الكرّ أنه رأى المطر وأصاب الكرّ فيطهر ؛ مدفوعة ، بأن الاستعمال مبني على المسامحة والتأويل ، ألا ترى أنه يصح سلب الرؤية عرفاً عن سائر الأجزاء ، فإسنادها إلى المجموع مبني على نحو من الاعتبار ، ولا يدور مداره الحكم بعد صحة سلب الرؤية عن سائر الأجزاء ، ولذا لا يفهم عرفاً من هاتين الروايتين طهارة المائعات المضافة بمجرد إصابة المطر والاتصال بالكر ، وليس إسناد الرؤية إلى المجموع إلا كإسناد رؤية المطر إلى الثوب والبدن وغيرهما إذا أصاب المطر سطحه الظاهر ، مع أن أحداً لا يتوهم طهارة باطنة بمجرد إسناد الرؤية إليه بوقوعه على سطحه الظاهر .

ودعوى : أن مجموع أجزاء الماء بنظر العرف موضوع واحد لطهارة والتجاسة ، فكما يفهم عرفاً من قول الشارع : الماء ينجس بالبول ، نجاسة مجموع أجزائه ، كذلك يفهم من قوله : إنه يطهر بماء المطر أو الكرّ ، طهارة مجموعه بوصوله إليه في الجملة ، مدفوعة : بمنع كون مجموعه بنظر العرف موضوعاً واحداً للطهارة ، ولا أقل من الشك في ذلك .

وتنظيرها بالنجاسة - مع كونه قياساً - غير صحيح ، حيث إنه لا مدخل للعرف في معرفة كيفية تطهير الماء ، وليس في أدهان أهل العرف أمر يقضي بكفاية مجرد الاتصال ، بل لعلى أهل العرف يستنكرون

ويستبعدون طهارة ماء نجس إذا كان في إناء ضيق القم ، وغمس في الكر من دون أن يحصل الامتزاج ، وهذا بخلاف ما لو كان ماء الإناء طاهراً وغمس في البول ، فإن أهل العرف يشهدون بنجاسته .

إن قلت : هب إن مجموعه ليس موضوعاً واحداً للطهارة ، ولكن الروايتين دللتا على طهارة الجزء الذي يصيبه الكر أو ماء المطر ، فهذا الجزء يصير جزءاً من الماء العاصم فيطهر ما يلاقيه ، وهكذا ، فيطهر الجميع من دون أن يتوقف على الامتزاج ، بل لا يحتاج إلى تخلل زمان أيضاً ؛ لأن الاتصال بين أجزاء الماء النجس كان حاصلاً قبل إصابة الماء العاصم ، فيطهر الجميع في زمان واحد ، وإنما التأخر بين الأجزاء ذاتي لا زمني .

قلت : مرجعه إلى السراية الحكيمة وقد عرفت في كيفية سراية النجاسة ضعفها بما لا مزيد عليه ، فراجع .

وقد ظهر لك أيضاً ضعف الاستدلال لهذا القول : بقوله عليه السلام : « ماء الحثام كماء النهر يطهر بعضه بعضاً »^(١) لأن المتبادر منه كون بعضه مطهراً للبعض الذي يصل إليه لا البعض الذي يتفصل عنه ، ووصوله إلى جميع الأجزاء موقوف على الامتزاج .

هذا ، مع أن طهارة بعض ماء النهر ببعض لا يكون عادة إلا بالامتزاج ؛ لأن نجاسته لا تكون إلا بالتغير ، فكفاية مجرد الاتصال لا

(١) تقدمت الإشارة إلى مصادره في صفحة ٩٦ ، الهامش (٢) .

تستفاد من الرواية لا في المثبته ولا في المثبته به ، كما لا يخفى .

هذا كله بعد الإغماض عما ربما يقال من أن المراد من الرواية تشبيه ماء الحمام حال جريانه بماء النهر في عدم الانفعال ، فمعنى قوله **عَلَيْهِ** : « يطهر بعضه بعضاً » أن بعضه يحفظ طهارة بعض ، لا أنه يطهره بعد أن كان نجساً ، نعم يستفاد حكم الرفع من عموم التشبيه ، وعلى هذا فالاستدلال ساقط من أصله .

وكذا لا يجوز الاستدلال لهذا القول بسائر أخبار ماء الحمام ؛ لأن غاية مفادها أن ماء الحمام حين اتصاله بالمادة كالجاري في عدم الانفعال ، وفي أن الجريان من المادة موجب لطهارة ما في الحياض الصفار في الجملة ، وحيث إن جريان الماء من مادة الحمام يستلزم عادةً تمويج ماء الحياض الصفار ، واختلاط بعض أجزائه ببعض ، وإشاعة الماء الطاهر أو المتطهر في سائر الأجزاء ، خصوصاً حال الاستعمال لا يمكن استفادة كفاية مجرد الاتصال من مطلقات تلك الأخبار ، كما لا يخفى .

وقد يستدل لطهارة الماء المنتجس الممتزج بالماء العاصم : بما يدل على طهارة أعيان النجاسات بعد استهلاكها في الماء الكثير ، كقوله **عَلَيْهِ** في رواية العلاء بن فضيل بعد السؤال عن الحياض التي يقال فيها : «لأناس إذا غلب لون الماء لون البول»^(١) .

وتقريب الاستدلال : إما بدعوى الأولوية القطعية ، أو بدعوى أن

(١) التهذيب ١-١٣١١/٤١٥ ، الاستبصار ١: ٥٣/٢٢ ، الوسائل ، الباب ٣ من أبواب

الماء المطلق ، الحديث ٧

وقوع البول في الماء يستلزم تغيير ما حوله أولاً ، ثم يعتزج الماء المتغير في ما عداه فيذهب صفته .

ويتوجه على التقريب الأول : ما أشرنا إليه في صدر العنوان من أن طهارة أعيان النجاسات في الفرض مسببة عن استحالتها وانتفاء موضوعها عرفاً بالاستهلاك ، فلا يقاس عليها الماء المتنجس المحكوم بطهارته لأجل الامتزاج ، فضلاً عن أن يكون أولي ؛ لأن حصول الاستهلاك بالنسبة إليه إما غير مسلم بعد اتحاد المعتزجين نوعاً ، أو مستلزم لخروجه عن موضوع مسألتنا ؛ لأن الكلام في قابلية الماء المتنجس للتطهير ، وهذا فرع بقاء موضوعه عرفاً ، وإلا فيؤول الكلام إلى أن الكثر إذا استهلك فيه ماء متنجس هل ينعمل أم لا ، وهذا خارج عما نحن فيه ، ويعلم حكمه بديهياً مما دل على أن الماء الكثير لا ينعمل إلا إذا تغير بالنجس .

وأما تشبث الشيخ رحمته بالأولوية مستدلاً على طهارة الكثير المتنجس بالتغير إذا ورد عليه من الكثير ما يربل تغيره حيث قال في محكي خلافة إن الماء الوارد لو وقع فيه عين النجاسة لم ينجس ، والماء المتنجس ليس بأكثر من عين النجاسة^(١) ، فإنما غرضه بيان عدم انفعال الماء الوارد .

وأما حكم الماء المورود الذي هو المقصود بالأصالة فيستفاد من ذلك بضميمة مقدمة مسلمة عندهم ، وهي : عدم اختلاف ماء واحد في سطح واحد في الحكم من حيث الطهارة والنجاسة .

(١) المحكي هو الشيخ الاتصاري في كتاب الطهارة : ١٤ ، وراجع الخلاف ١ ١٩٣

وكيف كان فقد ظهر لك ممّا ذكرنا إمكان المناقشة في التّقرير الثاني أيضاً، لجواز أن يكون نفي البأس عن الماء لأجل استهلاك الجرم المتغيّر في ما عداه .

ولكنه يدفعها: أنّ معاد الرواية ليس إلّا اعتبار اضمحلال لون لؤل المستلزم لاستهلاكه عرفاً، وهو أعمّ من استهلاك الماء المتلون به

فأنّضح لك أنّ تطهير الماء المتنجّس لا يتوقّف على الاستهلاك واضمحلاله في الماء الطاهر، بل يكفي فيه امتزاجه بشيء قليل من ماء المعتصم مزيل لتغيّره لو فرض متغيّراً بأول مرتبة التغيّر، التي تكاد تتحقّق بالعدم؛ لانعقد الإجماع على كفايته في التطهير في الجملة، بل صحيحة ابن بزيغ بمنزلة النصّ في كفاية هذا المقدار؛ لصراحتها في طهارة ماء البئر بعد زوال تغيّره بالنزح، ونجاسته مادام متغيّراً، فالمؤثر في طهارته ليس إلّا اتصاله بالمادة بعد زوال تغيّره أو امتزاجه بالماء العاصم الذي لا يتغيّر به، ويزيل تغيّره عند إشرافه على الزوال .

وكذا يستفاد من الصحيحة أنّ لا يعتبر في التطهير علو المطهر، بل يكفي وصوله إليه ولو من أسفله أو بعض نواحيه، كما هو الغالب في مادة البئر والجاري، مضافاً إلى إطلاق مطهريّة بعض ماء البئر بعضاً، وإطلاق المرسلة المتقدّمة^(١)، بل قد عرفت أنّ الظاهر عدم الخلاف فيه على تقدير حصول الامتراج، بل عن بعض^(٢) دعوى الإجماع عليه .

(١) تقدّمت في الصفحة ٩٦

(٢) راجع كتاب الطهارة . للشيخ الأنصاري - ١٥٠، وكشف اللثام ١ ٣٣

وبعضدها القاعدة المعروفة من أنَّ الماء الواحد في سطح واحد لا يختلف حكمه من حيث الطهارة والنجاسة، وحيث إنَّ المفروض اعتصام الماء المطهر لكونه كراً أو ذا مادة فيجب إمَّا طهارة الجس وهو المطلوب، أو بقاء كلِّ منهما على حكمه، وهو خلاف القاعدة المسلَّمة. وقد استدلَّ كاشف اللثام بهذه القاعدة على كفاية مجرد الاتصال^(١)

وفيه: أنَّها غير مسلَّمة على تقدير امتياز المائين، وإنَّما المسلَّم وحدة الحكم في صورة الامتزاج، كيف وقد صرَّح بعضهم^(٢) بعدم كفاية الاتصال وبقاء كلِّ من المائين على حكمه في الغديرين الموصولين بساقية؛ معللاً بامتنياز النجس عن الطاهر.

نعم لا اعتبار علو المطهر أو مساواته على تقدير القول بكفاية الاتصال وجه، وهو: أنَّ السافل لا يدفع النجاسة عن العالي، فلا يرفع النجاسة عنه.

ولكنك خير بأنَّ هذا الوجه أخصَّ من المدعى؛ لاختصاصه بما إذا كان العالي النجس جارياً إلى السافل ولم نقل بتقوِّي العالي بالسافل، وإلا كان الماء واقفاً أو قلنا بتقوِّي العالي بالسافل مطلقاً، فلا يتمُّ هذا الوجه. وقد يوجَّه اعتبار العلوِّ بموافقته للأصل؛ لأنَّ طهارة الماء على تقدير إلقاء الكرِّ عليه دفعة إجماعية، كما وقع التعبير به في الفتاوي ومعاقد إجماعاتهم، وأمَّا طهارته بغير هذا الوجه فغير معلومة.

(١) كشف اللثام ١: ٢٣

(٢) راجع المعنير ١: ٥٠، والذكرى: ٩، وتلكره الفقهاء ١: ٢٣.

فستصحب نجاسته .

وفيه : أنه إن أريد اشتراط العلوّ مع الامتزاج ، فقد عرفت أنّ طهارة الماء النجس على تقدير امتزاجه بالماء العاصم ممّا لا خلاف فيه ظاهراً ، بل لا يبعد دعوى كونها في بعض صور الامتزاج - كطهارة الكثير والجاري المتغير بعضه إذا امتزج بما عداه ، أو القليل المتنجّس الملقى في الكثر والجاري - من الضروريات .

وإن أريد اشتراطه على تقدير الاتصال وعدم حصول الامتزاج ، فيكون الشرط في الطهارة أحد الأمرين : إمّا حصول الامتزاج أو علوّ المطهر ، كما يظهر من بعضهم^(١) ، فيتوجّه عليه : أنّه لا إجماع على الطهارة ما لم يمتزج ، عالياً كان المطهر أم سافلاً ، كيف وقد استظهر شيخنا الميرتضى^(٢) اعتبار الامتزاج من أكثر من تعرّض لهذه المسألة ، كالشيخ في الخلاف^(٣) والمصنّف في المعبر^(٤) والعلامة في التذكرة^(٥) ، والشهيد في الذكرى^(٦) .

ودعوى : اختصاص اعتبار الامتزاج عند مشروطيه في غير صورة علوّ المطهر نظراً إلى إطلاق قولهم : إنّ الماء المتنجّس يطهر بإلقاء كثر عليه

(١) راجع ٠ روض الجنان : ١٣٤ .

(٢) كتاب الطهارة : ١٣ .

(٣) الخلاف ١ : ١٩٤ ، المسألة ١٤٩ .

(٤) المعبر ١ : ٥١ .

(٥) تذكرة الفقهاء ١ : ٢٣ .

(٦) ذكرى الشيعة . ٩ .

دفعه ، غير مسموعة ؛ لقوة احتمال جري الإطلاق مجرى الغالب من حصول الامتراج إذا كان الماء المتنجس قليلاً ، وأما إذا كان كثيراً فاشتراط كون المطهر مزيداً لتغيره يغني عن التصريح باعتبار الامتراج .

وفرض كونه كثيراً وقد أزيل تغيره قبل إلقاء الكرّ عليه فرض نادر ليس إطلاق كلامهم مسوقاً لبيان حكمه على الإطلاق .

فالإنصاف أنه لا وجه لاعتبار علو المطهر أصلاً ، سواء اعتبرنا الامتراج أم قلنا بكفاية الاتصال ، والله العالم .

ثم إن المصنّف - كغيره - قيد إلقاء الكرّ بكونه دفعهً ، فإن عَنُوا بِهِ التحرز عما لو أُلقي عليه مقدار الكرّ دفعات ، كما يؤيده مقابلتها بقول من يقول بكفاية إتمامه كرّاً ، فوجه اعتبارها ظاهر ، إلا أن ذكر الدفعة بهذا المعنى بعد فرض كون ما أُلقي عليه كرّاً مستدرك .

وإن أرادوا بها ما يقابل التدريب ، ففي اعتبارها تأمل .

قال كاشف اللثام في شرح القواعد بعد قول العلامة رحمته الله : «أما القليل فإنما يطهر بإلقاء كرّ دفعهً عليه» : أو إلقائه في الكرّ وبالحملة بإتصاله واتحاده به دفعهً لادفعتين أو دفعات بأن يلقى عليه مرة نصف كرّ ثم نصف آخر ، أو يلقى في نصف كرّ ويلقى عليه نصف آخر ، أو يلقى عليه نصفاً كرّ ولو دفعهً ، فلا يطهر بشيء من ذلك ، وأما الدفعة بالمعنى الذي اعتره جمع من المتأخرين فلا دليل عليها^(١) . انتهى .

(١) كشف اللثام ١ : ٣٣ .

وتحقيق المقام : أنا إن قلنا تقوّي السافل بالعالي مطلقاً ، فلا راحة لاعتبار الدفعة في مقابل التدريب أصلاً ، لأننا إن التزمنا بكفاية الاتصال بالماء العاصم فمقتضاه طهارة الماء النجس بمجرد اتّصاله بأول جزء من الماء الذي يلتقى عليه ، فلو انقطع بعد ذلك لا يضرّه فضلاً عما لو بقي عليه جميعه تدريجاً ، وإن اعتبرنا الامتزاج فيجب أن لا ينقطع بعض أحرار الكرّ عن بعض قبل تمام الامتزاج بحيلولة الماء النجس أو حائل خارجي ، والأفينجس من دون فرق بين إلقاء الكرّ تدريجاً أو دفعةً .

وإن قلنا بعدم تقوّي السافل بالعالي ، فلا بدّ حينئذٍ من اعتبار الدفعة لعرفية على تقدير اختلاف سطح الماءين كي يبقى الماء على وحدته واعتصامه دون ما إذا اتّحد سطحهما .

واختلاف سطوح الماء الناشئ من إلقائه على النجس دفعةً عرفية غير ضائر ، لأنّ منع تقوّي السافل بالعالي على تقدير الالتزام به إنما هو في مثل مدّة الحمام وما في الحياض الصغار ممّا يمكن فيه دعوى تعدّد الماءين عرفاً ، لا في مثل العرض ؛ فإنّه لا شبهة في كون المجموع ماءً واحداً في العرف ، فيتقرّئ بعصه ببعض ، بل وينبغي تخصيص اعتبار الدفعة العرفية بما إذا لم يكن الماء العالي متراكماً بعصه على بعض ، مثل ماء النهر الجاري على أرض مسرحة ، خصوصاً إذا كانت قريةً من الاستواء ، فإنّه لا ينبغي التأمّل في مثل هذه الموارد في تقوّي بعض الماء بعض ، كما سيّصح لك تفصيله في ماسياتي

وحينما عرفت في مبحث ماء الحمام عموم تقوّي السافل بالعالي

وعدم اختصاصه بالحمام علمت عدم اعتبار الدفعة العرفية، وكفاية التدرج في غير الحمام أيضاً، إلا أنك عرفت في ذلك المسح أن القدر المتيقن الذي يمكن استعادته من تلك الأدلة إنما هو تقوي السافل بالعالي في ما إذا لم يكن العالي في حد ذاته أقل من الكر، فعلى هذا يعتبر بقاؤه على صفة الكرية إلى أن يحصل الاتصال أو الامتزاج على القول باعتباره، ولا يكفي بلوغه مع ما يجري من الساقية كراً فصلاً عن بلوغه مع ما يمتزج مع النجس؛ لقصور الأدلة المتقدمة عن شمول مثل الفرض، اللهم إلا أن يدل على كفايته دليل آخر، وسيصح لك تحقيقه في ما بعد إن شاء الله.

تنبيه: صرح الشهيد في محكي الذكرى^(١) بعدم اعتبار الدفعة، وكفاية إلقاء كره عليه تدريجاً.

واعترضه المحقق الثاني بأن فيه تسامحاً؛ لأن وصول أول جزء منه إلى النجس يقتضي نقصانه عن الكر فلا يظهر، ولورود النص بالدفعة، وتصريح الأصحاب بها^(٢).

وفي المدارك بعد نقل اعتراضه قال وهو غير جيد؛ فإنه يكفي في الطهارة بلوغ المطهر الكر^(٣) حال الاتصال إذا لم يتغير بعضه بالنجاسة وإن نقص بعد ذلك، مع أن مجرد الاتصال لا يقتضي النقصان، كما هو

(١) الحاشية هو المحقق الثاني في جامع المقاصد ١/ ١٢٣، وراجع. ذكرى الشيعة ٨

(٢) جامع المقاصد ١/ ١٢٣.

(٣) في ١ ص ١٠١ كراً

واضح .

وما ادّعه من ورود النصّ بالدفعه منظور فيه ؛ فإنّا لم نقف عليه في كتب الحديث ، ولا نقله ناقل في كتب الاستدلال^(١) .

أقول : مذهب المحقق - علي ما حكى^(٢) عنه ويظهر من عبرته المتقدمة - إنّما هو تقوي السافل بالعالي إذا كان العالي بنفسه كراً فما زاد ، كما اخترناه بالنظر إلى ما يستفاد من الأدلة المتقدمة ، فغرضه من مسامحة لشهيد اقتصاره على الكرّ وعدم اعتبار الزيادة في صورة إلقائه تدريجاً ، مع أنّ كفاية إلقاء كراً غير رائد مشروطة بأن يصدق عرفاً على الماء المقتنى عليه أنّ هذا الماء كراً ، وهو إنّما يتحقق في ما لو ألقي دفعة ، وأمّا لو ألقي تدريجاً كما لو أجري الماء من الساقية التي لمادة الحمام فيشكل الصدق العرفي ، فيكون إلقاء الكرّ بهذه الكيفية بمنزلة إلقاء أجزاء الكرّ دفعات .

ومراد المحقق من النصّ الوارد بحسب الظاهر : الأخبار الدالة على اعتصام الكرّ ، الطاهرة في اعتبار كونه كراً حال الإلقاء ، لا ما سيصير كراً بعده ، ومجرد اتصال ما يجري من الساقية بالكرّ لا يجعله مصداقاً لنكر عرفاً بحيث يشار إليه بأنّ هذا الماء كراً ، وليس مراده من النصّ الوارد نصّاً خاصّاً مصرّحاً باعتبار الدفعه ؛ لقضاء العادة بامتناع اطلاعه على نصّ خاص معتبر لم يطلع عليه غيره .

وأما فتوى الأصحاب بكفاية إلقاء الكرّ في التطهير فهي مقيدة بكونه

(١) مدارك الأحكام ١ : ٤٠

(٢) الحاكي هو الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة ٢٢.

دعوةً ، وأما الالتزام بمطهرية الماء المتقوى بالعالي الكرّ فإنّما هو لأجل ما استفدناه من الآلة السابقة من أنّه بمنزلة الجاري ، فهو خارج عن موضوع الكرّ الذي حكموا بكفاية إلقائه في التطهير .

فأتضح لك أنّ الاعتراض على المحقّق بما في المدارك ممّا لا وقع له ، وسيُتّضح أنّ ما حقّقه هو الذي يقتضيه التحقيق .

وقد ظهر لك ضعف ما قد يتوهم من أنّ شهادة المحقّق بورد النصّ في قوّة إرساله ، فينجبر ضعفه بمتوى الأصحاب .

هذا ، مع أنّ في كون دعوى ورود النصّ في قوّة إيراد نصّ مرسلاً وفي كون فتاوى الأصحاب مطابقة لمضمون الخبر من دون انكالهم عليه ، جابرة لضعف السدّ فضلاً عن نقل الإجماع أو الشهرة منعاً طاهراً .

ثمّ إنّنا قد أوّمانا في مطاوي كلماتنا المتقدمة إلى عمدة ما يمكن أن يستدلّ به للقول بكفاية مجرد الاتصال ، وأوضحنا ما فيها من الضعف

وربما يستدلّ له : بصحيحة ابن بزيع ، المتقدمة^(١) بدعوى ظهوره في كون الاتصال بالمادة من حيث هو سبباً لطهارة ماء البئر بعد روال تعيره . وفيه ما عرفت في مسح الماء الجاري من مع دلالتها على المدعى ، وعلى تقدير التسليم يختص حكمه بما إذا اتصل الماء لحسن بماله مادة دون غيره ، ولذا فصل بعض مشايخنا^(٢) بين الاتصال لجاري

(١) تقدّمت في صفحة ٣٦ .

(٢) حواهر الكلام ١ : ١٤٩ - ١٥٠ .

وما بحكمه وبين الاتصال بالكرّ، فاعتبر الامتزاج في الثاني دون الأول

واستدل له أيضاً: بالأصل .

وفيه : أنه يقتضي النجاسة .

وبأنّ الاتصال يوجب اختلاط بعض أجزاء الكرّ ببعض أجزاء المتنجّس ، فإما أن ترتفع النجاسة من النجس ، أو يتنجّس جزء الكرّ ، أو يبقى كلّ منهما على حكمه ، والثالث مخالف للقاعدة المسلّمة من عدم اختلاف ماء واحد في الطهارة والنجاسة ، والثاني محال لأدلة عدم انفعال الكرّ، فتعيّن الأول ، فإذا طهر الجزء ، طهر الجميع ؛ للقاعدة المتقدمة

وفيه ما عرفت - في ما سبق - من منع مسلمية القاعدة المذكورة في غير صورة الامتزاج ، فلتزم في الفرص بطهارة الجزء الممتزج دون غيره ، فيكون حكم غير الممتزج حكم الجزء المتغير من الماء الكثير

وقيل^(١) في تضعيف اعتبار الامتزاج : وجوه ، ملخصها : أنّ المراد إمّا امتزاج الكلّ بالماء الطاهر العاصم ، أو امتزاج بعضه ، والأول إمّا غير ممكن الحصول أو غير ممكن الاطلاع عليه ولو بمقتضى الغالب ، والثاني تحكّم صرف .

وبأنّ الماء العاصم يفصل بعض أجزائه عن بعض بانتشاره في النجس ، فينقص عن الكرّ ، فينجس على تقدير بقاء النجس على نجاسته ، وهو خلاف الإجماع ، إلى غير ذلك من الموهات .

(١) راجع جواهر الكلام ١ / ١٤٦ ، وكتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ١٦

ويتوجّه على الجميع بعد تسليم جميع المقدمات أن القدر المتيقن الذي يمكن إثباته بالنص والإجماع إنما هو طهارة الماء النجس المختلط بالماء لعاصم احتلاطاً يوجب روال تغيره لو فرض كونه متغيراً بلون ضعيف في غاية الضعف بحيث لا يقوى على تغيير الماء العاصم حتى ينجسه ، وهذا النحو من الامتزاج يحصل بتمويج الماء في الجملة ، ولا يتوقف على تداخل أحد الجسمين في الآخر حتى يدعى استحالته أو امتناع الاطلاع عليه .

والحاصل : أننا لا نحتاج إلى إثبات اعتبار امتزاج الكل ، أعني جميع أجزائه الحكمية حتى يدعى استحالته ، ولا يجب علينا الالتزام بكيفية البعض حتى يقال : إنه تحكّم ، بل نقول : لا شبهة في أنه لو أريق ماء مثلون في ماء صاف وتموّج الماء الصافي واحتلط أحد الماءين بالآخر يظهر لون المثلون في مجموع أجزاء الماء ، وهذا المقدار من لامتزاج سهل الحصول ويمكن الاطلاع عليه ، ولا يستحيل عقلاً أن يكون له مدخلة في تطهير النجس وإلا لكتنا قاطعين بالعدم ، وليس في الأدلة الشرعية ما ينهي هذا الاحتمال ، فلنستصحب السجاسة إلى أن يتحقّق المزيل ، والله العالم .

(ولا يظهر) الماء النجس (بإتمامه كراً) سواء كان المتمم ماءً طاهراً أو نجساً فضلاً عن غيره من الأجسام الطاهرة بالدات أو النجسة التي تستهلك في الماء (على الأظهر) كما عن الشيخ وابن الجنيد وأكثر المتأخرين^(١) ،

(١) حكاه عنهم العامل في مدارك الأحكام ١ ٤١ ، وراجع . الخلاف ١ ١٩٤ ، المسألة

بل في طهارة شيخنا المرتضى رحمته الله عن المشهور ^(١) .

وعن السيد وابن إدريس ويحيى بن سعيد : القول بالطهارة ^(٢) ، بل
عن المحقق الثاني بسببه إلى أكثر المحققين ^(٣) .

ولعمري أن المقام مما لا مدخلية للتحقيق في تنقيحه ؛ لأن عمدة
مستنده هي الرواية الآتية ، والمعتمد فيها هو الظهور العرفي ، فقول غير
المحققين أولئ بالقبول .

ونقل عن ابن إدريس التصريح بعدم الصرق بين إتمامه بالطاهر
والنجس ^(٤) .

وعن الشهيد حاكياً عن بعض الأصحاب اشتراط الإتمام بالطاهر ^(٥) .
وهذا أولى بالاعتبار في بادي الرأي ؛ لبعد الالتزام بطهارة ماء نجس
استهلك فيه بول متمم لكرّيته ، ولكن الأول أوفق بما تقتضيه أدلتهم .

احتج السيد - على ما في المدارك ^(٦) - بأن البلوغ يستهلك الجسة .

١٥٠ = ومختلف الشيعة ١ : ١٦ ، المسألة ٢ .

(١) كتاب الطهارة : ١١٧

(٢) كما في مدارك الأحكام ١ : ٤١ ، ومفتاح الكرامة ١ : ١٠٠ ، وراجع رسائل الشريف
المرتضى ٢ : ٣٦١ ، والسرائر ١ : ٦٣ ، والجامع للشرائع : ١٨

(٣) لحاكي عنه هو العاملي في مفتاح الكرامة ١ : ١٠٠ ، وصاحب الجواهر فيها ١ : ١٥ .
وراجع : جامع المقاصد ١ : ١٣٣

(٤) حكاه عنه العاملي في مفتاح الكرامة ١ : ١٠٠ ، وكما في مدارك الأحكام ١ : ٤١ .
وراجع : السرائر ١ : ٦٣ .

(٥) حكاه عنه العاملي في مدارك الأحكام ١ : ٤١ - ٤٢ ، وراجع الذكرى ٩

(٦) مدارك الأحكام ١ : ٤٢

فيستوي ملاقاتها قبل الكثرة وبعدها، وبأنه لولا الحكم بطهارة مع البلوغ لما حكم بطهارة الماء الكثير إذا وجد فيه نجاسة؛ لإمكان سبقها على كثرته.

واحتج ابن إدريس أيضاً: بعموم قوله عليه السلام: (إذا بلغ الماء كراً لم يحمل خبثاً)^(١) فإن الماء متناول للطاهر والنجس، والخبث نكرة في سياق النفي فتعم، ومعنى (لم يحمل خبثاً): لم يظهر فيه، كما صرح به جماعة من أهل اللغة^(٢)، وقال: إن هذه الرواية مجمعة عليها عند المخالف والمؤلف^(٣).

قال في المدارك بعد نقل استدلالهما: والجواب عن الأول: أن تسويته بين الأمرين قياس مع الفارق بقوة الماء بعد البلوغ، وضعفه قبله. وعن الثاني: بأن إمكان سبق لا يعارض أصالة الطهارة.

وأجاب المصنف رحمته في المعبر عن حجة ابن إدريس بدفع الحر، قال: فإنما لم نروه مستنداً، والذي رواه مرسلأ المرتضى والشيخ أبو جعفر وأحاده ممن جاء بعده، والمحرر المرسل لا يعمل به، وكتب الحديث عن الأئمة عليهم السلام خالية عنه أصلاً، وأما المخالفون فلم أعرف به عاملاً سوى ما يحكى عن ابن حنبل، وهو زيدي منقطع المذهب، وما رأيت أعجب ممن يدعي إجماع المخالف والمؤلف في ما لا يوجد إلا نادراً، وذن الرواية

(١) عوالي اللآلي ١: ١٥٦/٧٦

(٢) النهاية لابن الأثير ١: ٤٤٤، القاموس المحيط ٣: ٣٦٢

(٣) السرائر ١: ٦٣

ساقطة . انتهى .

وأجاب المحقق الشيخ علي عليه السلام عن جميع ذلك - بأن ابن إدريس رحمته الله نقل إجماع المخالف والمؤلف على صحتها ، والإجماع المنقول بحبر الواحد حجة وهو ضعيف^(١) . انتهى كلام صاحب المدارك .

أقول : ويتوجه على الاستدلال بالرواية - مضافاً إلى ضعف السند - قصور الدلالة ؛ لأن المتبادر إلى الذهن من الرواية أنه إذا بلغ الماء قدر كثر لا يتجدد فيه حمل الخبث ، لا أنه لا يكون حاملاً للخبث ، نظير قولك : إذا بلغ الماء كراً لم يحمل لون الدم ، فإن المتبادر منه أن كثرته تعصمه عن الاستقذار ، لا أنه لو كان قذراً يرفعه عن نفسه .

وإن آيت إلا عن ذلك فاعرض الرواية على العرف ، ثم سلّم عن حكم الماء المتمم بالبول أو المياه النجسة المجمعة .

هذا ، مع معارضتها بما دلّ على نجاسة ما يجتمع في الحمام من المياه النجسة ، كموثقة ابن أبي يعفور عن الصادق عليه السلام قال : « وإياك أن تغتسل من عسالة الحمام ففيها يجتمع غسالة اليهودي والنصراني والمجوسي والناصب لنا أهل البيت وهو شرهم ، فإن الله تعالى لم يخلق خلقاً أنجس من الكلب ، وإن الناصب لنا أهل البيت لأنجس منه »^(٢) .

نعم لو صحّ سندها وتمّت دلالتها لا يعارضها في ما لو تمّم بماء

(١) مدارك الأحكام ١ - ٤٢ - ٤٣ ، وراجع : المعبر ١ - ٥٢ - ٥٣ .

(٢) علل الشرائع ٢٩٢ ، الباب ٢٢٠ ، الحديث ١ ، الوسائل ، الباب ١١ من أبواب لماء

المصاف والمستعمل ، الحديث ٥

ظاهر بالنسبة إلى المتمم - بالكسر - عموم مادّ على انفعال القليل^(١) ، كما توهّم^(٢) ؛ لأنّ الماء المتمم حال الملاقة غير قليل ، وحال قلّته غير ملاقي للنجس ؛ إذ بالملاقة يتبدّل موضوعه ، ويندرج في موضوع الكرّ ، فليتملّ .

وأما حكمهم بطهارة الماء الكثير الذي وجد فيه نجاسة : فوجهه استصحاب طهارة الماء وعدم ملاقاته للنجاسة إلى زمان صيرورته كرّاً .

ولا يعارضه أصالة عدم بلوغه كرّاً إلى زمان الملاقة ؛ إذ لا يحرز بها كون الملاقة قبل الكرّية إلا على القول بحجّية الأصول المثبتة ، ولا نلتزم بها ، كما سيّضح لك وجهه في مسألة من توضّأ وشكّ في وجود الحاجب إن شاء الله .

وعلى تقدير تسليم معارضة أصل العدم في كلّ من الحادّين ، فالمرجع إنّما هو استصحاب طهارة الماء مع العلم بحالته السابقة ، وإلاّ فإلى قاعدة الطهارة .

وربما يقال : أنّ المتعيّن حيث إنّ الحكم بالنجاسة ؛ لكون الملاقة مقتضية للتنجيس ، والكرّية مانعة عنه ، فما لم يثبت المانع بحكم بالنجاسة .

وفيه . أنّ مجرد إحراز المقتضي لا يكفي في الحكم بثبوت النجاسة

(١) راجع - الوسائل - الباب ٨ من أبواب الماء المطلق .

(٢) راجع - كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ١٨٠

ما لم يحوز عدم المانع ولو بالأصل ، وأصالة عدم المانع على إطلاقها متى لا أصل لها وأصالة تأخر كزيتها عن الملاقاة قد عرفت ما فيها .

هذا ، مع أن كون الملاقاة مقتضية لتنجيس الماء مطلقاً غير مسلم ، بل المسلم كونه مقتضية لتنجيس الماء القليل ، لا لدعوى أن لوصف القلة مدخلية في التأثير حتى يقال : إن وصف القلة مرجعه إلى عدم الكرية ، ولا معنى لكون الأمر العدمي دخيلاً في التأثير ، فمرجعه إلى مانعية الكرية ، بل لدعوى أن الملاقاة لا تصلح إلا لتنجيس هذا المقدار من الماء نظير القذارات الصورية ، فإن قطرة من الدم مثلاً تُغَيَّر مثقالاً من الماء ، ولا تُغَيَّر رطلاً ، لا لكون الكثرة في الثاني مانعة عن التغير ، والألما تَغَيَّر بالدم الكثير أيضاً ، بل لأن هذا المقدار من الدم لا يصلح لتغيير هذا المقدار من الماء ، وكذا مجرد ملاقاة النجس لضعفها في التأثير لا تصلح إلا لتنجيس الماء القليل المنقطع عن أصله .

واناطة عدم انفعال الماء بكونه كراً في الأخبار المستفيضة ، وكذا استثناء الحوض الكبير عما يفعل بملاقاة النجس لا تدل إلا على انفعال ما عدا الكر ، وأما أن الملاقاة مقتضية للتنجيس والكرية مانعة عن فعلية أثره - كما نعية الصبغ الأحمر الطاهر عن ظهور وصف الدم في الماء - فلا ، والله العالم .

وقد يتخيل جواز الاستدلال لهم : بقاعدة الطهارة في ما لو كان المتمم ماءً طهراً بدعوى أننا نعلم إجمالاً بأن مجموع الماء البائع حد الكر إتما طاهر أو نجس ؛ لانعقاد الإجماع على عدم اختلاف ماء واحد ممزوج

بعضه ببعض في الطهارة والنجاسة، فاستصحاب نجاسة الماء يعارضه استصحاب طهارة المتمم، فيتساقطان، ويرجع إلى قاعدة الطهارة.

وتوهم عدم جريان استصحاب الطهارة بالنسبة إلى الماء المتمم؛ لوجود الدليل الاجتهادي، وهو: عمومات الانفعال، قد عرفت دفعه؛ بإمكان المناقشة في شمول أدلة الانفعال لمثل هذا الفرد المستلزم ملاقاته للنجس خروجه عن موضوع تلك الأدلة.

ويدفعه: حكومة استصحاب النجاسة على استصحاب طهارة المتمم؛ لأن من آثار بقاء النجاسة تنجيس ملاقيه، وأما تطهير الماء النجس فليس من آثار بقاء طهارة الماء القليل؛ إذ ليس من أحكام الماء القليل الطاهر تطهير الماء النجس، وإنما نشأ الشك في طهارته من احتمال كون الكربة الحادثة سبباً شرعياً لارتفاع النجاسة، فلا يلتفت إليه في رفع اليد عن النجاسة المتبقية؛ لأن اليقين لا ينقضه الشك

وأما رفع اليد عن طهارة الماء المتمم فليس نقضاً لليقين بالشك؛ إذ لا شك في انفعاله على تقدير بقاء النجاسة وعدم كون الكربة سبباً لرفعها؛ لأن الشك في بقاء الطهارة أيضاً مسبب عن احتمال سببية الكربة للرفع، فحيث لا يعتنى بهذا الاحتمال وجب الحكم ببقاء النجاسة وتنجيس الماء الملاقي له.

وإن شئت قلت: إن الشك في بقاء نجاسة الماء النجس وطهارة الماء الطاهر كليهما مسيبان عن الشك في سببية الكربة للرفع، والأصل عدمها، ومرجع هذا الأصل عند التحقيق إلى استصحاب النجاسة والالتزام

بثرت أحكامها الشرعية عليها ، ولتتميم الكلام مقام آخر ، والله العالم

(وما كان منه) أي من الماء المحقون (كرأ فصاعداً لا ينجس) شيء من النجاسات (إلا أن تُغَيَّر النجاسة) أو المتنجس المتغير به بصفته المكتسبة من النجس (أحد أوصافه) الثلاثة أي : الطعم والريح واللون ، فينجس المتغير بلا خلاف فيهما نصاً وإجماعاً عدا ما نسب^(١) إلى المفيد وسَلار من اختصاص الحكم الأول بما عدا ماء الأواني والحياض ، وسيُتضح لك ضعفه إن شاء الله .

وأما الماء الغير المتغير المتصل بالمتغير فإن كان عالياً جارياً ، لا ينجس مطلقاً ؛ لما عرفت - في ما تقدم - من أن النجاسة لا تسري إلى العالي .

وإن كان مساوياً أو أسفل ، فإن لم يكن بنفسه كراً ولا متقوياً بماء آخر ، ينجس ؛ لكونه ماءً قليلاً ملاقياً للنجس .

وإن كان بنفسه كراً أو متقوياً بماء آخر ، اختصت النجاسة بالمتغير ؛ للأخبار الكثيرة الدالة على جواز الاستعمال من الناحية التي لم تتغير ، مضافاً إلى عدم الخلاف فيه .

وإنما الإشكال في تعيين موضوع الحكم كماً وكيفاً ، أعني تشخيص الماء الذي يتقوى بعضه ببعض ، ولا يتفعل بملاقاة النجاسة أو بالاتصال بالجزء المتغير ، أما من حيث الكم فسيأتي الكلام فيه ، وأما من حيث

(١) الناسب هو صاحب الجواهر فيها ١ . ١٥٤ و ١٨٥ - ١٨٦ ، وراجع المقنعة ٦٤

الكيف فهل يعتبر فيه تساوي السطوح ، أم يكفي مجرد اتّصل ببعضه ببعض مطلقاً ، أو في الجملة ؟ فقد اضطرب فيه كلمات الأعلام غاية الاضطراب .

ومنشؤه بحسب الظاهر : إناطة الاعتصام بكون الماء البالغ حدّ الكر بنظر العرف ماءً واحداً ، وصدق الوحدة في أفراد الماء المتّصل على سبيل التشكيك حتى أنّه ربما لا يساعد العرف على إطلاق الماء الواحد على سبيل الحقيقة في بعض صور الاتّصال ، كما لو انصبّ الماء من إسريق ونحوه واتّصل بماء سافل اتّصالاً ضعيفاً ، ولعلّ من هذا القبيل اتّصال الحياض الصغار في الحمام بموادها .

وربما يختفى الصدق في بعض الموارد ، فيصرف عنه إطلاقات الأدلّة ، وربما يشك في الانصراف وعدمه .

وكيف كان فكون مجموع الماء بنظر العرف ماءً واحداً بالغاً حدّ الكر ممّا لا بدّ منه .

والعجب ممّن أنكر ذلك زاعماً أنّه لا دليل على اعتبار الوحدة العرفية ، فلا وجه لتقييد إطلاقات أخبار الكرّ بما إذا كان الماء متّحداً عرفاً ؛ إذ غاية الأمر أنّه ثبت اعتبار اتّصال بعض الأجزاء ببعض ، وأمّا صدق الوحدة العرفية فلا .

وفيه : أنّ اعتبار الاتّصال أو الاتّحاد العرفي ليس تقييداً لتلك المطلقات ؛ إذ ليس المراد من قوله **طَيِّبٌ** : «إذا كان الماء قدر كُرٍّ لا ينجسه

شيء»^(١) أنّه إذا كان جميع المياه الموجودة في العالم كرّاً لا ينجسه شيء ، بل المراد منه ليس إلّا أنّ الماء الذي يصيبه النجس إن كان هو في حدّ ذاته كرّاً لا يفعل بالنجاسة ، فلا بدّ من إطلاق الكرّية على الماء الملاقي للنجس ، وهو فرع اتّصال أجزائه بعضها ببعض ، وكونه مع ما يتمّ كرّيته ماءً واحداً ، بل لنا أن نقول : إنّ مجرد إطلاق الوحدة على مجموع الماء المتّصل لا يكفي في اندراجهِ في موضوع تلك الأدلّة ، بل لا بدّ من إطلاق الكرّية عليه بلحاظ جزئه الملاقي للنجس بحيث يصح عرفاً أن يشار إلى ما لاقي النجس بقولنا : هذا الماء كرّ ، ولا ملازمة بينه وبين إطلاق الوحدة والكرّية على المجموع ببعض الاعتبارات .

توضيحه : أنّه إذا كان ماء إناء أو راوية كرّاً ، فصبّ تدريجاً في حوض خالٍ ، فربّما إذا راجعنا وجدّنا لا نستبعد إطلاق الكرّية على الماء الجاري في الهواء الواصل بين الطرفين لشدة اتّصاله وارتباطه بهما ، وكذا لا نتحاشى عن عدّ الماء العالي من أجزاء السافل وإطلاق الكرّية على السافل بلحاظ كونه متمّماً بالعالي ، بل نرى ارتباط العالي بالجزء السافل الملاقي للنجس لقاهريته على السافل ، وميله إليه أشدّ من ارتباط بعض الماء الواقف ببعض ، وهذا بخلاف الماء العالي ، فإنّ ما ينزل منه يضعف ارتباطه به ، فكأنّه منفصل عنه ، فلا يساعد أذهاننا على إطلاق الكرّية عليه ، فلا يبعد دعوى أنّه يفهم عرفاً من مثل قوله عليه السلام : «إذا كان الماء كرّاً

(١) الكافي ٣ / ٢ ، التهذيب ١ / ٢٩٧ ، الاستبصار ١ / ١١٠ ، الوسائل ، لباب ٩ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ١ .

لا ينجسه شيء» أن السافل يتقوى بالعالي .

وأمّ العالي فلا يفهم من مثل هذه الأدلة تقويه بالسافل جزءاً ؛ لما أشرنا إليه من أن العرف لا يساعد على كون السافل جزءاً منه بحيث يصدق عليه أنه كَرٌ، فضلاً عن أن ينصرف إلى الذهن بحيث يفهم حكمه من الإطلاق ، بل يصح سلب الكثرة عنه عرفاً من دون مسامحة .

ألا ترى أنه إذا وقع نجاسة في إبريق اتصل ماؤه بكثير سافل لو قيل : إن ماءه ينجس ؛ لكونه ماءً قليلاً ملاقياً للنجس ، لا يعدّ مستكراً ، ولو قيل في حقّ السافل أيضاً كذلك ، لا لتزمتنا بعدم التقوى فيه أيضاً ، ولكنّا ادّعينا الفرق بينهما ولو في الجملة ، فلا يقاس أحدهما بالآخر .

وكيف كان فهذا في ما إذا لم يكن العالي مع السافل ، كماء النهر الجاري على أرض منحدرية بحيث يكون بعضه متراكماً على بعض ، وإلا فلا ينبغي التأمل في تقوى بعضه ببعض ؛ إذ لا يتأمل العرف في وحدة الماء في مثل الفرض .

والى بعض ما قرّرناه أشار العلامة والشهيد .

قال في محكي التذكرة^(١) : لو وصل بين الغديرين بساقية ، اتّحدا إن اعتدل الماء ، وإلا ففي حقّ السافل ، فلو نقص الأعلى من كَرٍ انفصل بالملاقاة ، ولو كان أحدهما نجساً ، فالأقرب بقاؤه على حكمه مع الاتصال ، وانتقاله إلى الطهارة مع الممازجة .

(١) المحكي هو صاحب الجواهر فيها ١ . ١٥٦ . وراجع : تذكرة الفقهاء ١ : ٢٣ .

وفي الدروس : لو اتصل الواقف بالجاري ، اتّحدا مع مساواة سطحيهما أو كون الجاري أعلى ، لا العكس ، ويكفي في العلوّ فوران الماء من تحت الواقف^(١) . انتهى .

وجه كفاية فوران الماء : كونه حيثيّ بمنزلة العالي في كونه مستولياً على الواقف ومتوجّهاً إليه ، ومعدوداً من أجزائه عرفاً .

وكيف كان ، فقد اعترض^(٢) عليهما : بأنّ اتّحاد السافل مع العالي يلزمه العكس ؛ لأنّه إن صدق على المجموع أنّه ماء واحد ، يجب الالتزام بتقوّي كلّ منهما بالآخر ، وإلا فلا ، فالتفصيل ممّا لا وجه له ، إلّا أن يلتزم بتعدّد الماءين ، ويتشّبث في تقوّي السافل بالعالي بالإجماع أو الأخبار المتقدّمة في ماء الحمام ، وهذا ينافي تعبيرهما باتّحاد الماءين في الصورة المفروضة .

وقد يوجّه كلامهما^(٣) بإرادة الاتّحاد من حيث الحكم لا الموضوع . أقول : وأوجه منه في دفع الاعتراض : منع الملازمة ؛ إذ ليس الاتّحاد عقلياً حتى يمتنع الانفكاك ، وقد عرفت إمكان دعوى أنّ العرف حيثما يلاحظون الماء السافل يعدّون الماء العالي المستولي عليه من أجزائه ، ويشهدون بكونه كراً ، وحيثما يلاحظون العالي يرونه مستقلاً ، ولا يعدّون الجزء النازل منه المعترض عنه من أجزائه ، ولذا لا يتوهّمون

(١) الدروس ١ : ١١٩ .

(٢) راجع : جواهر الكلام ١ : ١٥٨ - ١٥٩ .

(٣) في الطبعة الحجرية : كلاهما .

سراية الحاسة إليه ، فالقول بتقوى السافل بالعالي مطلقاً من غير عكس غير بعيد وإن كان الالتزام به في ما إذا لم يكن العالي بنفسه كراً لا يحلو عن إشكال ، والله العالم بحقيقة الحال .

وهل يحكم في موارد يشك في اندراجها في موضع أخبار الكرّ أو أدلة الانفعال بأنه ينجس بملاقاة النجاسة ؛ أو أنه لا ينجس ؛ لأصالة الطهارة وعموم «خلق الله الماء طهوراً»^(١) إلى آخره ، ولكنه لا يترتب عليه الآثار المخصوصة بالكرّ كطهير الثوب بإلقائه فيه ؟ وجهان ، قد يقال بالأول ؛ نظراً إلى أن المستفاد من النص والفتوى كون الملاقاة مقتضية لتشجيس ، والكرية مانعة عنه ، فما لم يحذر المانع يبنى على عدمه .

وفيه - بعد تسليم استفادة عموم الاقتضاء من الأدلة ، والإغماض عن المناقشة المتقدمة - ما أشرنا في ما سبق من أن إحراز المقتضي لا يكفي في الحكم بثبوت المقتضي ما لم يحرز عدم المانع ولو بالأصل . وأصالة عدم المانع على إجمالها ممّا لا أصل لها ، كما تقرر في الأصول .

وأصالة عدم كون هذا الماء كراً جامعاً لشرائط الاعتصام غير جارية . أمّ في ما لو كان مسوقاً بالكثرة العاصمة : فواضح ؛ إذ لو جرى الأصل ، لاقتضى ما نعيته ، وكذا لو كان قليلاً فكثير ولكن شك في اعتصامه ، لاحتمال مدخلية تساوي السطوح في العاصمية ؛ إذ بعد صيرورة

(١) أورده المحقق في المعتبر ١ - ٤١ ، وراجع : الوسائل ، الباب ١ من أبواب الماء المطلق ، المحطّث ٩

القليل كثيراً لا مجال لتوهم استصحاب القلة وعدم الكثرة .

وأما لو بلغ الماء القليل إلى حدّ يشكّ في كثرته ؛ لوقوع الخلاف في أنّ هذا المقدار كثر أم لا ، كسبعة وعشرين شبراً ، فقد يتوهم جريان استصحاب القلة ، وعدم الكثرة ، بناءً على المسامحة العرفية في إحراز موضوع المستصحب .

ويدفعه : أنّه لا معنى للمسامحة العرفية بعد العلم بمقدار الماء ، وصيرورته مصداقاً لموضوع وقع الخلاف في حكمه ، نظير ما لو وقع الشكّ في أنّ البقية ربع الرطل أو خمسة ، ومن المعلوم أنّ في مثل هذا المقام كلّ جزء يفرض ولو أقلّ قليل إذا أثر في اندارجه تحت الموضوع الذي يشكّ في حكمه بنظر العرف أيضاً كالعقل منشأ لتبدّل الموضوع ، فلا يرون المجموع عين الموضوع الذي حكموا في السابق بأنّه ليس بوقية ، والمسامحة العرفية إنّما هي في ما لو زيد على الماء مقدار لا يعتد به عرفاً فشكّ في بلوغه إلى حدّ معين ، لا في أنّ هذا الحدّ المعين كثر أم ليس بكثر .

ومرجع الأول إلى تشخيص الموضوع الخارجي ، والثاني إلى تعيين الموضوع الشرعي ، وليس للعرف بالنسبة إلى الثاني مسامحة أصلاً ، ولذا يتوقّفون في حكمه ، ولا يفهمونه من إطلاق الحكم الذي علموه للماء قبل بلوغه إلى هذا الحدّ ولو بعد علمهم بحجّة الاستصحاب في الشريعة . فأتضح لك أنّ الالتزام بكون الملاقة مقتضيةً للتنجيس ممّا لا أثر له في المقام .

نعم لو التزمنا بأنه لو استفيد عموم الاقتضاء من الأدلة اللفظية لكن الشك في ماعية شيء مرجعه إلى الشك في تخصيص العام بالتقريب الذي سنوضحه في مبحث الماء المضاف ، لأتجه القول بالانفعال في الشبهات الحكمية ، كما في ما نحن فيه ، ولكن الالتزام به في غاية الإشكال .

(ويظهر) الماء الكثير النجس بمطهر القليل ، فيظهر بأئصاله بالجري وما بحكمه ، أو (بالقاء كز) فما زاد (عليه) بشرط بقاء المطهر على صفة الاعتصام إلى أن يزول تغير الماء النجس بأن لا يتغير الكز أو بعصه ، أو ينقطع بعض أجزائه عن بعض قبل أن يزول التغير .

فإن تغير الكز الملقى عليه كله أو بعضه بحيث يسجن به (فكر) آخر وهكذا (حتى يزول التغير) .

والكلام في اعتبار الامتزاج والدفعة العرفية وعلو المطهر هو الكلام الذي عرفته في ما سبق ، فراجع .

(ولا يظهر بزوال التغير من) قبل (نفسه ، ولا بتصفيق الرياح ولا بوقوع أجسام ظاهرة فيه تُزيل عنه التغير) استصحاباً للنجاسة إلى أن يثبت المزيل لها .

وربما يناقش في الاستصحاب بتبدل الموضوع ، فإن الحكم بنجاسة الماء بعد زوال تغيره إسراء حكم من موضوع إلى موضوع آخر متحد مع الأول في الدات ، مخالف له في الصفات

ويدفعها : أن معروض النجاسة - على ما يساعد عليه العرف ، ويستفاد من ظواهر الأدلة - إنما هو نفس الماء ، وتغيره علة لانفعاله ، والشك إنما نشأ من احتمال أن بقاء النجاسة أيضاً كحدوثها مسبب عن فعلية التغير بحيث تدور مداره ، أو أن التغير ليس إلا هلة لحدوث النجاسة ، فبقاؤها مستند إلى اقتصائها الذاتي ، فلا يجوز في مثل المقام نقض اليقين بالشك ، ورفع اليد عن النجاسة المتيقنة الثابتة لهذا الماء الموجود بمجرد احتمال أن يكون زوال التغير مؤثراً في إزالتها

وقد يتوهم أن الشك في بقاء النجاسة في المقام مسبب عن الجهل بمقدار اقتضاء التغير للتأثير من أنه يقتضي تنجيس الماء مطلقاً أو تنجيسه مادام التغير ، فالاستصحاب فيه ليس بحجة ، كما تحقق في محله .

ويدفعه : أن الطهارة والنجاسة كالملكية والزوجية والحرية والرقبة من الأمور القارّة التي لا ترتفع بعد تحققها إلا برفع ، ولذا لا شك في بقاء نجاسة الكر المتغير لو صار قليلاً قبل زوال تغيره ، والشك في المقام إنما نشأ من احتمال كون الكرّية بنفسها رافعةً للنجاسة عن الماء ، ككونها دافعةً عنه ، ولأصل يقتضي بقاءها ما لم تثبت رافعية الكرّ

إن قلت : إن القطع ببقاء النجاسة بعد زوال التغير عند صيرورته أقل من كرّ لا يكشف عن أن الشك مسبب عن الشك في رافعية الكرّ ؛ لجواز أن يكون تغير الكرّ مقتضياً لانفعاله مادام الوصف وتغير القليل ، كملاقاته للنجس مقتضياً لنجاسته مطلقاً ، فبعد فرض صيرورته قليلاً يدرج في الموضوع الذي يتأثر مطلقاً بالتغير .

قلت : نفرض زوال تغير بعض الكرّ قبل انفصاله ، فيستكشف من

بقاء نجاسته بعد الانفصال إلى أن يرفعه رافع من غير أن يتجدد فيه سبب يقتضي البقاء كونه كذلك أيضاً قبل انفصاله ؛ إذ لا يعقل أن يكون للانفصال دخل في صيرورته كذلك ؛ لأنه أمر عديم يمتنع أن يكون من أجزاء علة الموحود ، كما تقرّر في محلّه ، وسنشير إليه في مبحث المضاف ، فيكشف ذلك عن أن كلّ جزء من أجزاء الكرّ بعروض وصف التغيّر يتأثر أثراً لو حلّي الجزء ونفسه (وانفصل عن غيره من الأجزاء)^(١) لبقى ذلك الأثر ، وإنما نشأ الشك في بقائه حين انضمامه مع سائر الأجزاء عند زوال وصف التغيّر عن المجموع من احتمال أن للاجتماع وتقوي بعض الأجزاء ببعض الذي هو صفة وجودية تأثيراً في رفع ذلك الأثر ، وهذه عبارة أخرى عما ذكرنا من أن الشك في بقاء النجاسة بعد زوال التغيّر مسبّب عن الشك في رافعية الكرّ ، فليتأمل .

ومن الأصحاب من نفى حجّية الاستصحاب مطلقاً ، ولكنه تشبّث به في المقام بدعوى أن مرجعه إلى عموم الأدلة الدالة على نجاسته بالتغيّر ؛ فإنّها شاملة لتلك الحالة وما بعدها ، فيقف زوالها على ما عدّه الشارع مطهراً .

وليه : أنّه لا إطلاق لتلك الأدلة بالنسبة إلى أحوال الفرد ، ففي موارد الشك يجب الرجوع إلى الأصول ، فمن لم يقل بحجّية الاستصحاب يلزمه القول بالطهارة ؛ لقاعدتها .

وقد يستدل للطهارة بقوله عليه السلام : « إذا بلغ الماء كراً لم يحمل حبّاً »^(٢)

(١) ما بين القوسين مطلوب عليه في ص ١ ، ٢٢ .

(٢) عوالي اللآلي ١ : ٧٦ / ١٥٦ .

بالتقريب الذي عرفته في مسألة إتمام الماء كراً من دعوى ظهوره في أن كون الماء كراً مانع عن كون الخبث محمولاً عليه مطلقاً، وقد ثبت تقييده بما إذا لم يكن الماء متغيراً بالنجاسة، وأما في سائر الأحوال فلا، فيجب الاقتصاد في رفع اليد عن الإطلاق على القدر الثابت.

وفيه: أن الاستدلال بالرواية بعد قبول سندها مبني على تسليم دلالتها على المدعى، وقد عرفت منع دلالتها إلا على ما يدل عليه قوله عليه السلام: «إذا كان الماء كراً لا ينجسه شيء»^(١) أعني ظهورها في عدم حدوث النجاسة فيه لا في الأعم منه ومن الرفع، فراجع.

ثم إنه قد تكاثرت الأخبار وتظافرت في تقدير الكثرة المعتبرة في عدم انفعال الماء بكونه كراً.

(والكر) في الأصل مكبال معروف، وقد غلب استعماله في عرف الشارع والمتشرعة في الماء الذي وزنه (ألف ومائتا رطل) على المشهور، بل في محكي الغنية الإجماع عليه^(٢)، وعن ظاهر المعتبر والمتنهي وصريح غيرهما عدم الخلاف فيه^(٣).

ويدل عليه ما رواه ابن أبي عمير عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «الكر من الماء الذي لا ينجسه شيء ألف ومائتا رطل»^(٤)

(١) الكافي ٢/٢-٣، الفقيه ١: ١٢/٨، الاستبصار ١: ١/٦ و ٤٥/٢٠، الوسائل، الباب ٩ من أبواب الماء المطلق، الأحاديث ١ و ٢ و ٦.

(٢ و ٣) المحكي عنها الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة، ٢٣، وراجع: العنية (ضمن الجوامع الفقهية) ٤٨٩، والمعتبر ٤٧، ١، ومتنهي المطلب ٧: ١.

(٤) التهذيب ١: ١١٣/٤٦، الاستبصار ١: ١٥/١٠، الوسائل، الباب ١١ من أبواب الماء

والمراد من الرطل هو الرطل الموصوف (بالعراقي على الأظهر) الأشهر، بل في الحدائق^(١) نسبته إلى المشهور؛ لأنه هو الذي يقتضيه الجمع بين المرسله التي تلقاها الأصحاب بالقبول، وبين صحيحة محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «والكرّ ستمانة رطل»^(٢).

بيان: ذلك: أنه يستفاد من تتبع الأخبار أن الرطل العراقي كان عياراً متعارفاً لأهل المدينة وإن كان لهم عيار مخصوص متعارف في ما بينهم، وهو الرطل المدني، كما يفصح عن ذلك إطلاقه عليه في حديث الكلبي النسبة لما سأل عن الشن^(٣) الذي ينبذ فيه النمر للشرب والوضوء، وكم كان يسع من الماء؟ قال: «ما بين الأربعين إلى الثمانين إلى فوق ذلك» قلت بأيّ الأبطال؟ قال: «بأبطال مكيال العراقي»^(٤) لظهور الحال في اعتماد الإمام عليه السلام على الإطلاق لو لم يسأل الراوي عنه، مع أن مراده العراقي، فيستفاد من ذلك أن إطلاقه عليه كان شائعاً بحيث يستعمل فيه بلا قرينة، كما أنه يستفاد من استفهام السائل حيث قال: بأيّ الأبطال؟ أن الأبطال المتعارفة بينهم كانت متعددة؛ إذ لو لم يكن لهم إلا رطل خاص لكان الاستفهام مستهجنًا.

«المطلق، الحديث ١.

(٥) الحدائق الناضرة ٦: ٢٥٤.

(٦) التهذيب ١: ٤١٤/١٣٠٨، الاستبصار ١: ١٧/١١، الوسائل، الباب ١١ من أبواب

الماء المطلق، الحديث ٢.

(٣) الشن: القرية الخلق. مجمع البحرين ٦: ٢٧٢.

(٤) الكلبي ٦: ٤١٦/٣، التهذيب ١: ٦٢٩/٢٢٠، الاستبصار ١: ٢٩/١٦، الوسائل،

الباب ٢ من أبواب الماء المضاف والمستعمل، الحديث ٢.

نعم لو كان السائل من أهل بلد آخر واحتمل أن يكون مراده ^{طهارة} الرطل بلدهم - وإن كان خلاف الظاهر - لكان للاستفهام وجه .

ولكن التعبير في مثل هذه الصورة لا يقع بصيغة الجمع المعروف ، بل ينبغي حينئذ أن يقول : أبرطل بلدنا أو بلدكم ؟

والحاصل : أن هذا التعبير ظاهر في كون الأبطال المتعارفة في المدينة متعددة .

ومجرد تسمية الرطل عراقياً لا تدل على اختصاصه بأهل العراق لو لم يكن فيها إشعار بالعدم ؛ لقضاء العادة بشيوع مثل هذا العيار الشائع في تمام نواحي العراق مع كثرة سوادها واختلاف بلادها في جميع البلاد التي ينتقل غالب أمتعتهم فيها أو إليها تسهياً للضبط والمحاسبة .

ألا ترى أن عيار التجار والعطارين وغيرهم من المعاملين الذين يشتغلون ببيع أمتعة البلاد النائية متحدة غالباً مع عيار تلك البلاد وإن كان لكل بلد عيار خاص ، فكذا في عصر الأئمة ^{عليهم السلام} ، والظاهر أن العيار المتعارف المشترك في عصرهم هو العيار العراقي وإن كان لأهل كل بلدة وناحية حتى نواحي العراق عيار خاص بهم .

والحاصل : أن من تتبع الآثار والأمارات لا يكاد يرتاب في أن الرطل العراقي كان شائعاً متعارفاً في المدينة في تلك الأزمنة ، والغرض من الاستشهاد برواية الشنّ ليس إلا إثبات ذلك ، فلا وقع للمعارضة باستعمال الرطل في غير واحد من الأخبار في الرطل المدني ؛ لأن استعماله في المدني معلوم لا يحتاج إلى الاستدلال بالروايات الواردة ،

وإنما المقصود جواز إرادة العراقي كالمعنى من مطلقات الأخبار ، فرواية الشئ كاهية في إثبات المطلوب ؛ إذ ليس المقام بعد ثبوت أصل المعنى في الجملة ممّا يتمشى فيه أصالة عدم الاشتراك أو أنّ المعجاز حير من الاشتراك وغير ذلك كما لا يخفى وجهه .

وحيث نقول : إذا ورد لفظ «الرحل» في رواية فهو في حد ذاته مردّد بين معيّن ، بل معاني لو احتملنا كون المكي أيضاً شائعاً في المدينة كما يساعد عليه الاعتبار .

ويؤيده صيغة الجمع في كلام السائل في الرواية السابقة .

أر احتملنا كون الإمام عليه السلام حال صدور الرواية منه في مكة المشرفة زاد الله شرفها ، فلا بدّ في تعيين بعض الاحتمالات من معيّن ، وليس في الأصول المعتمدة ما ينفع في تعيين شيء من الاحتمالات .

أمّا بالنسبة إلى العراقي ؛ فلما حرّلت .

وأمّا بالنسبة إلى المكي ؛ فلاته لو سلّم اعتبار أصالة هدم شيوعه في المدينة فأصالة عدم كون الإمام عليه السلام في مكة غير أصيلة ، والظاهر أنّ عرف البلد مقدّم على غيره في مقام الدوران ، خصوصاً إذا كان موافقاً لعرف المتكلّم أو المخاطب ، ومن المعلوم أنّه ليس شيء من الأصول المعتمدة وافياً بتعيين مكان الإمام عليه السلام حال صدور الرواية .

فتحصّل من مجموع ما ذكرنا : أنّ كلّ واحد من المرسل والصحيح مجمل في حد ذاته ، قابل لإرادة كلّ من المعاني الثلاثة ، وضمّ كلّ منهما

إلى الأحر قرية معينة للمراد منهما بشهادة العرف ، كما لو كان لفظ «المن» مشتركاً بين مقدار ونصفه ، وبين مقادير أخرى، وقال القائل : إن جاءك زيد فأعطه مئاً من الحنطة ، ثم قال : إن جاءك زيد فأعطه مئتين ، يرفع كل واحد مهم الإجماع عن الآخر ، ويتعين المراد من بين سائر المعاني وإن كانت كثيرة ، ووجهه واضح ، فيجب بمقتضى الجمع بين الرويتين حمل الصحيح على الرطل المكي ، والمرسل على العراقي .

ويؤيد هذا الحمل : كون محمد بن مسلم - على ما قيل^(١) - من أهل الطائف وهو من توابع مكة ، كما أن كون المرسل عراقياً لا يخلو عن تأييد ؛ لقوة احتمال سماعه من مشايخه الذين هم من أهل العراق ، أو احتمال كونه تفسيراً باصطلاحهم وكونه كذلك ممّا يقرب إرادة هذا لمعنى ، لا أنه دليل حتى يتوجه عليه المساقفة في صغراه : بأن المرسل غير المخاطب ، وفي كبراه : بأن عرف البلد مقدّم .

هذا ، مع أن حمل الرطل في الصحيح على المكي متعين ؛ لأنّ حمله على المدني أو العراقي يستلزم طرحه ؛ لمخالفته للإجماع على ما صرح به غير واحد^(٢) .

ولمعارضته برواية علي بن جعفر^(٣) ، الواردة في انفعال ألف رطل من الماء وقع فيه أوقية من البول .

(١) اختيار معرفة الرجال : ١٦٤ ديل الرقم ٢٧٧ ، وجامع الرواة ٢ . ١٩٣

(٢) راجع مدارك الأحكام ١ . ٤٧ ، الوسائل ، الباب ١١ من أبواب الماء المطلق ، ذيل

الحديث ٣

(٣) مسائل علي بن جعفر ١٩٧ / ٤٢٠ ، الوسائل ، الباب ٨ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ١٦

بل وكذا حمله في المرسل على العراقي متعين ؛ إذ لو حمل على
المكي أو المدني يستلزم أن لا يكون الماء البالغ ثلاثاً وأربعين شبراً كراً ،
فينافيه الأخبار الآتية ، فهي قريبة معينة لإرادة الرطل العراقي ، كما سيوضح
لك تقريره عند التعرض للجمع بين التقديرين إن شاء الله

وأما الرطل العراقي : فالمشهور - كما في الحدائق^(١) وغيره^(٢) - أنه
مائة وثلاثون درهماً ثلثا المدني ، والدرهم نصف مثقال شرعي وخمسه ،
فكل عشرة دراهم حيثيذ سبعة مثاقيل ، والمثقال الشرعي ثلاثة أرباع
الصيرفي ، فهو حيثيذ مثقال وثلاث شرعي .

وقد صرح بجميع ذلك جملة من أعظم الأصحاب^(٣) ، ولم ينقل
الخلاف في شيء منها عدا ما عن المتهنئ والتحرير من تفسير الرطل
العراقي في زكاة الغلات بأنه مائة وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع
درهم^(٤) .

ولكن عن الأول في المقام والثاني في زكاة الفطرة موافقة
المشهور^(٥) ، والظاهر أن مستنده تصريح بعض اللغويين بذلك :

(١) الحدائق الناصرة ١ : ٢٥٤ .

(٢) الشقيح الرائع ١ : ٤١ - ٤٢ ، مبارك الأحكام ١ : ٤٧ ، جواهر الكلام ١ : ١٦٨ .

(٣) راجع : الحدائق الناصرة ١ : ٢٧٨ .

(٤) حكاية البحراني في الحدائق الناصرة ١ : ٢٥٤ ، وراجع : متهنئ المطلب ١ : ٤٩٨ ،
وتحرير الأحكام ١ : ٦٢ .

(٥) حكاية صاحب الجواهر فيها ١ : ١٦٨ ، وراجع : متهنئ المطلب ١ : ٧ ، وتحرير
الأحكام ١ : ٧٢ .

قال في المجمع حاكياً عن المصباح : الرطل معيار يوزن به ، وكسره أكثر من فتحه ، وهو بالبغدادي : اثنتا عشرة أوقية ، والرطل تسعون مثقالاً ، وهي مائة درهم وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم^(١) .

ولكنك حبير بأنه لا يجوز ردّ شهادة جُلّ الفقهاء لأجل تصريح بعض اللعويين ، خصوصاً في ما لا اختصاص لهم بمعرفته .

هذا ، مع أنّه لا مانع عن صيرورته في زمان صاحب المصباح كذلك ، فضلاً عن أنّه يستفاد ما عليه المشهور من مكاتبة جعفر بن إبراهيم بن محمد الهمداني ، قال : كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام على يدي : إني جعلت فذاك إن أصحابنا اختلفوا في الصّاع ، بعضهم يقول : الفطرة بصاع المدني ، وبعضهم يقول : بصاع العراقي ، قال : فكتب إليّ الصّاع ستة أرطال بالمدني وتسعة أرطال بالعراقي ، قال : وأخبرني أنّه يكون بالوزن ألفاً ومائة وسبعين وزنة^(٢) .

الوزنة - بالكسر - مفسرة بالدرهم ، فيكون الرطل العراقي - الذي هو تسع المجموع - مائة وثلاثين درهماً .

وقيل في تقريب الاستدلال : وجه آخر ، وهو : أنّ الرواية صريحة في كون الرطل العراقي ثلثي رطل المدني ، ولا خلاف ظاهراً في أنّ المدني مائة وخمسة وتسعون درهماً ، وثلثاه مائة وثلثون درهماً ، والله

(١) مجمع البحرين ٥ - ٢٨٤ ، وراجع : المصباح المنير : ٢٧٩

(٢) الكافي ٤ - ١٧٢ / ٩ ، التهذيب ٤ - ٢٤٣ / ٨٣ ، الوسائل ، الباب ٧ من أبواب ركة الفطرة ، الحديث ١ .

لعالم .

وأما الرطل المكي فقد صرح غير واحد بأنه ضِعْف العراقي ، كما يشهد بذلك جمعهم بين الروایتين : بحمل الصحيح على المكي ، والمرسلة على العراقي ، فالرطل العراقي واحد وتسعون مثقالاً شرعياً وثمانية وستون وربع المثقال الصيرفي ، فالكرّ على المشهور يبلغ مائة ألف وتسعة آلاف ومائتين مثقالاً شرعياً ، وبالمناقل الصيرفية يبلغ واحداً وثمانين ألفاً وتسعمائة مثقالاً ، وبالمَنّ التريزي المتعارف في بلاد إيران ، الذي هو عبارة عن مئمة وأربعين مثقالاً صيرفياً يبلغ مائة وثمانية وعشرين مثلاً إلا عشرين مثقالاً صيرفياً .

(أو) الماء الذي يملأ من المكان (ما كان كلّ واحد من طوله و عرضه وعمقه ثلاثة أشبار ونصفاً) بأن يكون مجموع مساحة لماء اثنين وأربعين شبراً وسبعة أثمان شبر ، على الأظهر الأشهر ، بل المشهور ، بل عن الغية دعوى الإجماع عليه^(١) .

ويدلّ عليه ما رواه في الاستبصار عن الحسن بن صالح الثوري عن أبي عبد الله عليه السلام : «إذا كان الماء في الركيّ كراً لم ينجسه شيء» قلت : وكم الكرّ؟ قال : «ثلاثة أشبار ونصف طولها في ثلاثة أشبار ونصف عمقها في ثلاثة أشبار ونصف عرضها»^(٢) .

(١) حكاه عنه العامل في معتنع الكرامة ١ . ٧١ . وراجع الغية (ضمن الجوامع الفقهية) : ٤٨٩ .

(٢) الاستبصار ١ - ٢٣ / ٨٨ ، الوسائل ، الباب ٩ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ٨ .

ونرقش فيها: بضعف السند، واضطراب المتن، وقصور الدلالة، واشتمالها على ما لا يقول به أحد، أو شدّ القائل به، وهو اعتبار الكرّية في عدم انفعال البشر.

ويدفعها، أمّا ضعف السند - فبعد تسليمه والإغماض عن تصريح بعض الثقات بأنها موثقة - فغير ضائر في مثل هذه الرواية المقبولة التي اشتهر الأخذ بها، وشدّ من يطرحها، خصوصاً إذا كان مستند الطرح ترجيح المعارض، كما هو الشأن في المقام.

وأما اضطراب المتن من حيث كون الرواية مروية في الكافي^(١) بحذف «ثلاثة أشبار ونصف طولها» ففيه: أن احتمال السقط من الكافي أقوى من احتمال الزيادة في الاستبصار، فلا يتكافئان حتى يرفع اليد لأجله عن ظهور هذه الفقرة:

مضافاً إلى دلالة رواية الكافي أيضاً على المطلوب؛ لوجوب تقدير البعد الثالث بقريئة المذكور.

قال في الوسائل بعد نقل الرواية كما في الكافي: ذكر العرض يغني عن ذكر الطول؛ لأنه لا بدّ أن يساويه أو يزيد عليه^(٢)

وقد صرح جملة من الأعظم بكون البعد الثالث - أعني مقدار الطول في هذه الرواية، بل في سائر الروايات الواردة في هذه الباب - مقدراً بقريئة المذكور، مستشهدين لذلك بموارد كثيرة من نظائر المقام.

(١) الكافي ٣ / ٤٠٢، الوسائل، الباب ٩ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٨.

(٢) الوسائل، الباب ١٠ من أبواب الماء المطلق دليل التحديث ٥.

أقول : لا حاجة إلى التقدير المخالف للأصل ، بل الظاهر المتبادر إلى لدهن من العرض في مثل المقام . مجموع سعته وسطحه الظاهر ، لا خصوص تغلٍ معين بحيث يكون قسيماً للطول ، كما أنَّ المتبادر من قولك شبر من الماء وزنه كذا : ما كان جمع أبعاده شبراً .

وأما المناقشة في دلالتها : فتقريبها أنَّ موردها الركن ، وهي مستديرة غالباً ، فالمراد من عرضها البعد المفروض في وسطها الذي هو بمنزلة القطر من الدائرة ، وطولها ما يقابل العرض ، وهو البعد الآخر المارَّ على قطب لدائرة القائم على البعد الأول ، ومجموع مساحة الماء على هذا يقرب من ثلاث وثلاثين شبراً ونصف شبر وخمسه ، فلا تدلُّ الرواية على مذهب المشهور ، ويؤيد إرادة ذلك عدم ذكر مقدار الطول في رواية الكافي ، فالمراد من العرض - على ما في الكافي - مجموع سعته ، فلا يتوقف على الحذف والتقدير ، ولا ارتكاب مخالفة الظاهر فيها أصلاً .

وما يقال من أنَّ معرفة مساحة الشكل المستدير ممَّا يختص بمهارة من الحساب ، فلا يناسب تحديد الكثر الذي ينتمي به عمدة المكلفين بما يتوقف عليها ، منقوص : بأنَّ معرفة مضروب ثلاثة ونصف في ثلاثة ونصف في مثلها أيضاً ممَّا لا يعرفه أغلب الناس ، وكون الأول أدقَّ من الثاني عند أهله لا يصلح فارقاً ، كما هو ظاهر .

وحلّه : أنَّ المقصود تعيين موضوع الكثر ببيان شكله ومقداره بحيث يدخل في أدهان العوام على وجه يميّزون مصاديقه بالحدس والتحمين ، فليس تحديد الكثر بماء نثر يكون عمقها ثلاثة أشبار ونصف ، وسعتها

كذلك إلا كتحيده بالحَبِّ والقلَّتين .

غاية الأمر أن الأول محتص بحزب فائدة ، وهي : أن الحواص يعرفون منه مهية الموضوع حقيقة دون الثاني ، فهو أولى بالصدور من الإمام عليه السلام .

وتندفع المناقشة من أصلها بحيث يتَّضح وجه عدم التصريح بذكر مقدار الطول هي سائر أخبار الباب : بما يتروَّف توضيحه على رسم مقدَّمة ، وهي : أن العرض - الذي هو قسيم للطول عرفاً ولغة - عبارة عن أقصر البُعدين اللذين يحدُّ بهما السطح ، والطول أطولهما .

وإطلاقه على البُعْد المتصوَّر في السطح المستدير أو المربَّع الغير المستطيل ليس باعتبار كونه قسيماً للطول ، بل إنما يراد منه بيان مقدار سعة السطح مطلقاً من دون أن يتعلَّق الغرض بإرادة بُعْدٍ دون بُعْدٍ ، فليس للشكل المستدير والمربَّع طولٌ بنظر العرف .

وم يقال : من أن البُعْد الذي يتصوَّر أولاً هو العرض والبُعْد المتصوَّر ثانياً هو الطول ممَّا لا يساعد عليه العرف واللغة ، بل العرض في لسطح المستطيل أقصر البُعدين ، والطول أطولهما من دون أن يكون للتصوَّر في ذلك مدخلة .

وأما السطح المستدير والمربَّع فحيث لا طول لهما إنما يراد من عرصهما حين الإطلاق نفس مسافتهما من حيث هي من دون تقييدها بطرف مخصوص ، كما في المستطيل ، فلو أمر المولى عبده بحفر حفرة عرضها ثلاثة أشبار في ثلاثة أشبار عمقها ، أو قال : احفر حفرة سعتها

ثلاثة أشرار في ثلاثة أشرار عمقها، يفهم منه عرفاً أن المأمور به غير مستطيل، والآ لكان عليه بيان مقدار طوله، ويعلم من إطلاق «ثلاثة أشرار» أنه غير مستدير؛ لأن الظاهر من الإطلاق أن تكون سعته على الإطلاق ثلاثة أشرار من أي ناحية تقرر، والمدور ليس كذلك؛ إذ ليس ما عدا البعد المفروض في وسطه كذلك، فالمدور تنصف سعته بكونها ثلاثة أشرار في الجملة لا مطلقاً.

وان آيت عفا ادعياء من ظهور العبارة في إرادة المربع فمُرَّ عبدك بحصر حميرة عمقها شبر في شبر عرضها فما فهمه من كلامك هو المعيار في استكشاف مراد الشارع من أخبار الباب.

وما ذكرناه هو السرّ في فهم جُلّ العلماء من جميع هذه الأخبار مقدار البعد الثالث، مع أنه لم يرد التنصيص عليه في شيء منها، عدا رواية الحسن بن صالح على ما في الاستبصار، ومرسلة الصدوق، التي هي بحسب الظاهر تفسير بالمعنى.

وفي الحدائق بعد أن ذكر الإيراد على الاستدلال بالروايات لمذهب المشهور، قال: وبالجمله فهذه الأخبار كلّها مشتركة في عدم عدّ الأبعاد الثلاثة، ولم أجد لها راداً من هذه الجهة، بل ظاهر الأصحاب قديماً وحديثاً الاتفاق على قبولها، وتقدير البعد الثالث فيها؛ لدلالة سرق الكلام عليه^(١). انتهى.

وقد أشرنا إلى أن استفادة البعد الثالث من هذه الأخبار ليس من قبل

(١) الحدائق الناضرة ١: ٢٦٢.

الحذف والإضمام، بل من قِيل استفادة مجموع الأبعاد من قولك : شر من الماء وزنه كذا، فالمتبادر من قول القائل : ماء عرضه ثلاثة أشبار وعمقه كذلك، ليس إلا ما كان سطحه من كلّ ناحية كذلك.

ولكن الإنصاف أن غلبة استدارة الركي لو سلّمت فهي ماعة عن هذا الظهور، فلو قال : إحفر بشراً عمقها كذا وعرضها ثلاثة أشبار، لا ينسب إلى الذهن إلا الكيفية المتعارفة.

ودعوى : أن المقصود من الرواية فرض كون ماء الركي بالعمق هذا الحدّ، لا توصيف الماء الموجود بكونه كذلك، وحيث إن الموضوع فرضي لا مانع عن فرض كون الماء مربّعاً وإن كان الماء الموجود بالفعل على صفة الاستدارة، مدفوعة : بأن استدارة الماء الموجود ماعة عن ظهور المطلق في الإطلاق حتى نحتاج إلى فرض كون الماء مربّعاً، فالمناقشة قوية جدّاً، ولكن بالنظر إلى الرواية على النحو المروي في الكافي.

وأما على ما في الاستبصار من التنصيص على الطول فلا؛ لما عرفت من أنه ليس للمستدير وكذا المربع العير المستطيل طوله، ولكنه ربما يذكر الطول تنصيهاً على إرادة تساوي الأبعاد، كما يقال في المثال السابق : إحمر حفيرة يكون عرضها شبراً وطولها شبراً وعمقها كذلك، من دون أن يراد من العرض أو الطول بُعد معيّن، ولا يقال مثل ذلك لو أراد كونها مستديرة، بل لو قال : إحفر بشراً عرضها كذا وطولها كذا، يفهم منه إرادة المربع وإن كان خلاف المتعارف.

والحاصل : أن ظهور الرواية المروية في الاستبصار، المشتعلة على

الأبعاد الثلاثة في ما عليه المشهور غير قابل للإثكار.

وأما ظهورها على ما في الكافي ففي غاية الإشكال، إلا بضميمة لإجماع على عدم كون ثلاثة أشبار ونصف في الشكل المستدير حداً للكر، فيكون الإجماع كاشفاً عن أن المراد من الرواية كون الماء مقداراً يكون سطحه من كل ناحية ثلاثة أشبار ونصفاً، والله العالم

وأما المناقشة في الرواية باشتمالها على اعتبار الكرية في البئر، فيدفعها. أن غاية ما يلزمنا في المقام رفع اليد عن ظهور الشرطية في السسية المحصورة لأجل الأدلة الدالة على كون المادة عاصمة عن الانفعال، ولا محذور فيه، وسيأتي التبيه على ما يصلح أن يكون نكتة للتقييد في أحكام البئر، مضافاً إلى أن عدم إمكان الأخذ بظاهر الرواية من بعض الوجوه لا يقتضي طرحها بالمرّة.

وبدل على المشهور أيضاً. رواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: «إذا كان الماء ثلاثة أشبار ونصفاً في مثله ثلاثة أشبار ونصف في عمقه من الأرض فذلك الكر من الماء»^(١).

ولمناقشة في دلالتها بما تقدّم، مدفوعة بما تقدّم، وليس كون الكر في الأصل مكيالاً مستديراً على تقدير تسليمه صالحاً لصرف ظهور المصدر في إرادة المربع لكون المصدر مفسراً للمراد من الكر من الماء، فظهوره هو المحكم في مثل المقام، خصوصاً مع سبق ذكر المفسر، فقوله: «ذلك

(١) الكافي ٣ / ٥٠٣، التهذيب ١ / ١١٦ / ٤٢، الاستبصار ١ / ١٤ / ١، الوسائل، الباب

١٠ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٦

الكرّ من الماء « إشارة إلى ما فهم من الصدر ، فلا يجوز أن يكون استدارة الكرّ في أصله صارفاً له عن ظهوره .

والمراد من الرواية - والله العالم - أن الماء إن كان سعته مطلقاً أي من جميع جوانبه ثلاثة أشبار ونصفاً حال كون هذه المسافة ثابتة في تمام عمقه الذي هو أيضاً ثلاثة أشبار ونصف ، فذلك الكرّ من الماء .

ويمكن أن يناقش في دلالتها : بأنه ليس في هذه الرواية تصريح بكون ثلاثة أشبار ونصف عرضه حتى يقال إن ذكره يُغني عن ذكر لطول ، فمن الجائز أن يكون المراد من هذه الرواية مجموع مسطح ثلاثة أشبار ونصف بأن كان مثلاً عرضه شبراً وطوله ثلاثة أشبار ونصف ، فيكون مجموع مكعبه اثني عشر شبراً وربيع شبر .

ويدفعها : وجوب تقييد هذه الرواية بكون ثلاثة أشبار ونصف عرض مسافة الماء ، للرواية المتقدمة وغيرها من الأخبار .

مضافاً إلى الإجماع على عدم كون هذه المقدار حداً للكرّ ، الكاشف عن عدم كون ثلاثة أشبار ونصف على إطلاقها مقصودة بالرواية ، بل المتأمل في نفس الرواية وغيرها من القرائن الداخلية والخارجية لا يكاد يرتاب في عدم إرادة ذلك .

وكيف كن فهذه الخبران نصّان في زيادة النصف على الثلاثة فيرجحان على رواية إسماعيل بن جابر ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الماء الذي لا ينجسه شيء ، فقال : « كرّ » قلت : وما الكرّ ؟ قال : « ثلاثة أشبار في ثلاثة أشبار »^(١) لاحتمال سقوط لفظ النصف فيها ، وعدم احتمال

(١) الكافي ٣ / ٧ ، التهذيب ١ : ١١٥ / ٤١ ، الوسائل ، الباب ٩ من أبواب المياه

زيادته في الروايتين ، مع اعتضادهما بالشهرة والإجماع المنقول وغيرهما من المؤيدات التي سنشير إلى جملة منها .

وربما يقال في ترجيح رواية إسماعيل : بأن هذه المسافة أقرب إلى ما ورد من التحديد بالقلتين والحث وأكثر من رواية :

ففي رواية عبد الله بن مغيرة عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « إذا كان الماء قلّتين لم ينجسه شيء »^(١) .

وفي مرسلته الأخرى عن بعض أصحابه عنه عليه السلام ، قال : « الكر من الماء نحو حُتي هذا » وأشار إلى حب من تلك الحباب التي تكون بالمدينة^(٢) .

وفي رواية زرارة عن أبي جعفر عليه السلام ، قال : قلت له : رواية من ماء سقطت فيها فأرة أو جرد أو صعوة ميتة ، قال عليه السلام : « إذا تفسخ فيها فلا تشرب من مائها ولا تتوضأ وصبها ، وإن كان غير متفسخ فاشرب منه وتوضأ واطرح الميتة إذا أخرجتها طرية ، وكذلك الجرّة وحب الماء والقربة وأشياء ذلك من أوعية الماء »^(٣) .

= المطلق ، الحديث ٧ =

(١) التهذيب ١ / ١٣٠٩ / ٤١٥ ، الاستبصار ١ / ٦ / ٧ ، الوسائل ، الباب ١٠ من أبواب

الماء المطلق ، الحديث ٨

(٢) الكافي ٣ / ٨ / ٣ ، التهذيب ١ / ١١٨ / ٤٢ ، الاستبصار ١ / ٥ / ٧ ، الوسائل ، الباب ١٠

من أبواب الماء المطلق ، الحديث ٧

(٣) التهذيب ١ / ١٢٩٨ / ٤١٢ ، الاستبصار ١ / ٧ / ٧ ، الوسائل ، الباب ٣ من أبواب الماء

المطلق ، الحديث ٨

وفي الجميع نظر ظاهر؛ إذ لا امتناع عادة في أن تسع الحباب الكبار المتعارفة في أزمتهم ألعاً ومائتي رطل بالعراقي .
وأما القلتان فهما الجزتان العظيمتان .

وقد قيل^(١) : إنهما من قلال هجر ، وكان بسع كل واحدة منها ثلاث قرب أو أربع إلى خمس أو ست قرب من الماء .
ويدل على كون القلة المتعارفة في أزمتهم كذلك : الروايتان الآتيتان .
وأما الرواية الأخيرة فلا يمكن الأخذ بظاهرها ، بل لا بد من رد علمها إلى أهله ؛ إذ بعد توجيه التفصيل بين المتفسخة وغيرها بدعوى ورودها مورد الغالب من كون المتفسخة موجبة لتغير الماء في الغالب دون غيرها ، فهي من أدلة القائلين بعدم انفعال الماء القليل بملاقاة النجس ، فيعارضها جميع الأدلة المتقدمة في محلها ، ولا يمكن تقييد إطلاق القرينة وأشباهاها من أوعية الماء بما إذا كان ماؤها كرّاً ؛ لأنه تقييد بما لا يحتمل إرادته من الإطلاق ، كما لا يخفى .

نعم يؤيدها ما أرسله الصدوق في المجالس حيث قال : روي أن الكرّ هو ما يكون ثلاثة أشبار طولاً في ثلاثة أشبار عرضاً في ثلاثة أشبار عمقاً^(٢) .

ولكن يضعف المؤيد والمؤيد - مضافاً إلى قصورهما عن مكافئة

(١) راجع : جمهرة اللغة ١ : ١٦٤ .

(٢) أمالي الصدوق : ٥١٤ .

الروایتین المتقدّمتین المعمول بهما لدى الأصحاب - مخالفتهما لرواية علي بن جعفر في كتابه عن أخيه ، قال : سأله عن جرّة ماء فيها ألف رطل وقع فيه أوقية بول هل يصلح شربه أو الوضوء منه ؟ قال عليه السلام : « لا يصلح »^(١) فإن ألف رطل - على ما اعتبره بعضهم - يقرب من ثلاثين شبراً ، فلا معنى للحكم بانفعاله لو كان كزراً ، وحمله على التغيّر بالأوقية من البول ، التي هي نصف السدس من الرطل كما ترى .

نعم يمكن ارتكاب الحمل على تغيّر ما ينقصه عن الكرّ في رواية سعيد الأعرج في الجرّة تسع مائة رطل من الماء تقع فيها أوقية من دم أشرب منه وأتوضأ ؟ قال : « لا »^(٢) فإن التسعمائة أيضاً وإن كانت تبلغ سبعة وعشرين شبراً في الغالب إلا أن أوقية من الدم تُغيّر لا محالة مقداراً من الماء يقطع بسببه نقصان غير المتغيّر عن كونه كزراً ، فتخرج هذه الرواية عن كونها شاهدة للمدعى .

وقد ظهر لك ممّا ذكرنا مخالفتهما أيضاً لما هو مقتضى التحديد بالوزن المذكور سابقاً المتيقّن اعتباره بالنص والإجماع ، فإنّ ألعاً ومائتي رطل بالعراقي على ما اعتبروه ربما يبلغ إلى ما يقرب من أربعين شبراً ،

(١) مسائل علي بن جعفر : ١٩٧ / ٤٢٠ . الوسائل ، الباب ٨ من أبواب الماء المطلق ،

الحديث ١٦

(٢) التهذيب ١ - ٤١٨ / ١٣٢٠ ، الاستبصار ١ - ٥٦ / ٢٣ ، الوسائل ، الباب ٨ من أبواب

الماء المطلق ، الحديث ٨ وأيضاً الباب ١٣ من تلك الأبواب ، الحديث ٢ ، ولا يخفى

أن كلمة « تسع » فعل مضارع ، و « مائة » معوله ، وليس السؤال عن جرّة فيها تسعمائة

رطل من الماء ، فلاحظ

فلا يجتمع مع هذا التحديد ، فلا بدّ من طرح الروایتين أو تأويلهما بما لا ينافي الأرطال .

فأتّضح لك ممّا قرّرناه ضعف القول بكون الماء البالغ سبعة وعشرين شبراً كراً ، كما هو مذهب القمّيين على ما في الحدائق ، وقد سبّه إلى اختيار جماعة من المتأخّرين ، منهم : العلامة في المختلف والشهيد الثاني في الروضة والروض ، والمولّى الأردبيلي والمحقّق الشيخ علي في حواشي المختلف^(١) .

توضيح ضعفه : أنّ هذا التقدير - مضافاً إلى استلزامه طرح الأخبار المعتبرة المعمول بها - لا يجتمع مع اعتبار كون وزن الماء ألماً ومائتي رطل بالعراقي ، وسيأتي لذلك مزيد توضيح عند التعرّض للجمع بين التقديرين إن شاء الله .

قال السيّد في المدارك : وأوضح ما وقفت عليه في هذه المسألة من الأخبار متناً وسنداً : ما رواه الشيخ - في الصحيح - عن إسماعيل بن جابر ، قال ، قلت لأبي عبد الله عليه السلام : الماء الذي لا ينجسه شيء ، قال : « ذراعان عمقه في ذراع وشبر سمته »^(٢) إذ معنى اعتبار الذراع والشبر في السعة اعتبارهما في كلّ من البعدين

(١) الحدائق الناضرة ١ - ٢٦١ ، وراجع : مختلف الشيعة ١ : ٢٢ ، المسألة ٤ ، والروضة البهية ١ : ٢٥٧ ، وروض الجنان : ١٤٠ ، ومجمع الفائدة والبرهان ١ : ٢٦٠ .

(٢) التهذيب ١ - ١١٤ / ٤١ ، الاستبصار ١ : ١٢ / ١٠ ، الوسائل ، الباب ١٠ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ١

ويظهر من المصنّف عليه السلام في المعتبر الميل إلى العمل بهذه الرواية، وهو متّجه ^(١) . انتهى .

والظاهر أنّ مراده من العمل بالصحيحة القول بكون الكثر ما بلغ مجموع مكثره ستة وثلاثين شبراً، الحاصلة من ضرب الذراعين - اللتين هما أربعة أقدام، كما يظهر في باب المواقيت ^(٢) - في ذراع وشبر عرضاً وفي ذراع وشبر طولاً .

وفي محكي المتهم: أنّه لم يقل أحد بهذا المقدار، واستجود حمل الشيخ لها على ما إذا بلغ الحدّ بالأرطال ^(٣) .

ويؤيّده ما عن المحدث الاسترآبادي من أنّا اعتبرنا الكثر بالوزن، فوجدناه قريباً من هذا المقدار ^(٤) .

والذي يقوى في نفسي عدم التنافي بين هذه الصحيحة وبين ما عليه المشهور، بل هي في الحقيقة راجعة إليه؛ لأنّ الذراع أطول من شرين بمقدار يسير، كما أنّ القدمين أيضاً كذلك، وهذا ظاهر بالعيان، فلا يحتاج إلى البرهان، فيبلغ مجموع مساحتها ما يقرب من المساحة المشهورة جداً بحيث لا يبقى بينهما فرق إلا بالمقدار الذي يحصل

(١) مدارك الأحكام ١ : ٥١، وراجع: المعتبر ١ : ٤٦

(٢) راجع: الوسائل، الباب ٨ من أبواب المواقيت، الحديث ٣ و ٤

(٣) حكاة الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة ٢٤، وراجع: متهم المطلب ١ : ٧

(٤) حكاة عنه البحراني في المحقائق الناضرة ١ : ٢٧٦، وكما في جواهر الكلام ١ : ١٧٨،

وكتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٢٤ .

التفاوت به في الأشبار المتعارفة ؛ لأن المتعارفة معها أيضاً في غاية الاختلاف ؛ إذ قلما يوجد شبران لا يكون بينهما اختلاف في مجموع مكسرهما ، فكل ما نلتزمه في دفع الإشكال هناك نلتزمه هنا ، فعلى هذا تصير هذه الصحيحة أيضاً من أدلة المختار .

ثم إن في المقام أقوالاً أخر لا يخفى ضعفها بعد الإحاطة بما مر منها : ما نقل عن القطب الراوندي من أنه ما بلغ أبعاده الثلاثة : عشرة ونصفاً^(١) .

والظاهر أن مراده بلوغ أبعاده الثلاثة هذا الحد على تقدير تساويها لا مطلقاً ، فليس مخالفاً للمشهور ، وإلا لكفى في بطلانه أنه لم نجد له مستنداً يمكن الاستدلال به ، مضافاً إلى شذوذه وشدة اختلاف مصاديقه . وعن شارح الروضة أنه استدلل له : برواية أبي بصير^(٢) بجعل « في » بمعنى « مع » فلا يعتبر الضرب^(٣) . وفيه ما لا يخفى .

ومنها : ما حكى عن الإسكافي من أنه ما بلغ مكسره مائة شبر^(٤) .

(١) حكاه عنه العلامة الحلبي في مختلف الشريعة ١ : ٢٢ ذيل المسألة ٤ . والمحقق الثاني في جامع المقاصد ١ : ١١٦ .

(٢) الكافي ٣ : ٥ / ٣ ، التهذيب ١ : ١١٦ / ٤٢ ، الاستبصار ١ : ١٠ / ١٤ ، الوسائل الباب ١٠ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ٦ .

(٣) حكاه عنه الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة : ٢٥ .

(٤) حكاه عنه العلامة الحلبي في مختلف الشريعة ١ : ٢١ ، المسألة ٤ .

ولم يظهر مستنده .

ومنها : ما عن ابن طاووس - رحمته - من العمل بكل ما روي ^(١) .
وفيه بعد تسليم إمكانه ، أنه طرح لكل ما روي لا عمل بكلها ،
وروحه ظاهر .

بقي في المقام إشكال ، وهو : أن الوزن على ما اعتبروه لا يبلغ
المساحة المذكورة غالباً ، خصوصاً بالنظر إلى أشار السابطين ، التي يغلب
على العن أطوليتها نوعاً بالنسبة إلى أشار أهل هذه الأعصار ، فكيف
التوفيق بين التحديدين ، مع أن التحديد بالأقل والأكثر في موضوع واحد
غير معقول ؟ !

هذا ، مع أن الأشار في حد ذاتها لا انضباط لها حتى في المتعارف
مها فكيف يمكن أن تجعل حداً لموضوع واقعي ؟ !

وحل الإشكال يتوقف على رسم مقدمة ، وهي : أنه لا إشكال في
جعل كل من الوزن والمساحة حداً لمعرفة شيء واحد لو كانا متساويين
في الصدق ، وكذا لا إشكال في جعل مجموعهما حداً لو كان بينهما عموم
من وجه ، فيكون المدار على اجتماع الأمرين ، كما أنه لا إشكال في جعل
كل منهما في هذه الصورة منفرداً ، فيكون التحديد بكل منهما مشروطاً
بعدم الآخر ، فيؤول الأمر إلى كفاية كل من الوزن والمساحة في إحراز
ذلك الشيء .

(١) حكاه عنه الشهيد في الذكرى : ٨ .

هذا إذا أمكن التخلف ، وإلا بأن كان أحدهما أخص مطلقاً من الآخر فلا يعقل التحديد بهما بوجه من الوجوه ، بل لا بد من أن يكون الحد الحقيقي هو الأعم لا غير .

نعم يعقل أن يجعل ما هو الأخص طريقاً ؛ للعلم بوجود الأعم ، فلو دل دليل على كون كلٍ منهما حدّاً ، فلا بدّ إمّا من طرح أحدهما أو جعل الأخص طريقاً ؛ للعلم بوجود المحدود بعد مساعدة القرينة ؛ لما عرفت من عدم إمكان العمل بظاهرهما ولو بتقييد كلٍ منهما بعدم الآخر ، كما في الصورة السابقة .

إذا عرفت ذلك ، فنقول : نفس الأشبار في حدّ ذاتها مع قطع النظر عن كونها أخص مطلقاً - كما قيل - لا تصلح أن تكون حدّاً حقيقياً لمعرفة الكر الذي هو موضوع واقعي لا يختلف باختلاف الأشخاص ، وليس مثل الوجه في مسألة الضوء الدائر مدار دوران الأصابع بالنسبة إلى كل مكلف ؛ لأن الموضوع بالنسبة إلى كل مكلف هو وجهه المختص به ، فلا امتناع في جعل أصابعه كاشفة عن حدّ وجهه ، وهذا بخلاف الكر الذي هو موضوع واقعي ، وله حدّ واقعي يخرج عنه بنقصان قطرة ، فكيف يمكن أن تنطبق عليه أشبار كل من هو مستوى الخلقة من دون زيادة قطرة ونقصانها ، فكل ما ورد من التحديد لمثل هذه الأمور بمثل الأشبار والقلتين والحبّ فإنما هي كواشف عن تحقق الموضوع الواقعي عند حصول هذه الأشياء ، لا أنها حدّ حقيقي للموضوع النفس الأمري بحيث لا يزيد عليه أصلاً في شيء من مصاديقه .

وهذا المعنى وإن كان خلاف ظاهر الحدّ إلا أنّ نفس جعل هذه الأمور حدّاً قرينة قطعية على ذلك ؛ إذ من المعلوم الذي لا يعتربه شك أنّه لو كان مصداق من الماء يبلغ المساحة المعتبرة بشبر من هو من مستوى الخلقة وينقص عنها بمقدار رطل بشبر آخر ممّن هو أيضاً من مستوى الحلقة مع فرض اتّحاد حكمهما في هذا الموضوع لا يعقل أن يجعل الشارع شبر كلّ منهما حدّاً لهذا الموضوع .

هذا في الأشبار وأشباهها ، وأمّا الأرطال فالظاهر كونها تحديداً حقيقياً .

أمّا أولاً : فلعدم الداعي على صرف أدلتها عن ظواهرها ؛ لكونها عياراً مضبوطاً في حدّ ذاتها لا يقبل الريادة والنقصان .

وثانياً : فلأنّ في نفس التحديد بالأرطال إشارة إلى كونها بياناً للموضوع الواقعي ؛ لمسر معرفتها بالاختيار ، فلا يناسب أن تجعل طريقاً ظاهرياً لمعرفة ما هو الموضوع النفس الأمري ، وحيث إنّ الأرطال التي هي حدّ واقعي للكّر من الماء لا يمكن معرفتها لغالب الناس بل لجميعهم في أغلب موارد حوائجهم كالبراري والصحاري ، يجب على الشارع الحكيم أن يرشدهم إلى ما يعرفهم مقدار الكّر بحيث يسهل عليهم معرفته ، فتارة أرشدهم إلى حبة وأخرى إلى غيره من التقريبات التي يسهل تناولها في مقام الحاجة ، ولا بدّ من أن يراعي الشارع الحكيم حال إرشادهم إلى طريق من هذه الطرق بعلمه المحيط بجميع شتات المصاديق ، ويدلّهم على معرفّ يكون حاوياً للكّر في تمام المصاديق المتعارفة ، سواء كان الماء خفيفاً أو ثقيلاً ، والشبر قصيراً أو طويلاً ، فما

وجدوه بالاعتبار من كون الأبطال أقل من أربعين شبراً فليس مدياً
للتحديد بثلاثة أشبار ونصف؛ لما عرفت من وجوب مراعاة أحف الأفراد
من المياه وأقصر الأشبار من الأشخاص المتعارفة في نصبه طريقاً إلى
معرفة الكثرة وألا تتخلف في كثير من الموارد.

والحاصل: أن تخلف الأبطال عن الأشبار بأن تكون الأبطال أعم
وجوداً غير ضائر بعد ما عرفت من أن الأشبار طريق تقريبي، بل الإنصاف
أنه مؤكّد للوثوق بهذه الرواية بحيث لو كان لها معارض مكافئ من
جميع الجهات مطابق لما وجدوه من الأبطال، لكان العمل بهذه الرواية
عندي أرجح؛ لما ذكرت من امتناع تحديد الكثرة حقيقةً بالأشبار بحيث
يدور مدارها وجوداً وعدماً، فلا بدّ من كونها كاشفة عن وجود الكثرة،
فيجب حينئذٍ مراعاة أخفّ مصاديق الماء وأقصر الأشبار المتعارفة،
 واجتماع كلا الوصفين في مورد اختيارهم مظلون العدم، والله العالم.

(ويستوي في هذا الحكم) أي في عدم نجاسة الكثرة، بل وغيره
من الأحكام المتقدمة (مياه الغدران والعياض والأواني على الأظهر) بل
الظاهر كما هو المشهور شهرة كادت تكون إجمالاً؛ لعموم الحكم المستفاد
من إطلاقات الأدلة الدالة على عدم انفعال الكثير بالملاقاة، بل المتأمل فيها
لا يكاد يرتب في عدم اختصاص الحكم المستفاد منها بمورد دون آخر

مضافاً إلى ما في بعضها من التصريح بعدم انفعال الحوص الكبير
بولوغ الكلب^(١)، وفي بعضها التمثيل للكثرة من الماء بالحب الموجود

(١) الكافي ٣: ٢٢٢، التهذيب ١: ١٠٧/٣٩، الاستبصار ١: ١/٦٠١، الوسائل، الباب ٩

وكيف كان فلا شبهة في ضعف القول باختصاص الحكم بالغدران دون الأواني والحياض ، كما عن المفيد في المقنعة^(٢) ، وسلار في ما حكى^(٣) عنه .

واستدل لهم : بإطلاق النهي في الأخبار المستفيضة - التي كادت تكون متواترة - عن استعمال الأواني التي أصابها يد قذرة أو قطرة بول أو خمر أو دم^(٤) .

وفيه : أنها في حد ذاتها منصرفة عما إذا كان ماؤها كراً ، وعلى تقدير الشمول لا بد من تقييدها بما دل على عدم انفعال الكر ؛ لكونها أظهر في شمول مورد الاجتماع من هذه الأخبار لو لم نقل بأنها نص في العموم .
(وأما ماء البئر) وهي من المفاهيم الميئة لدى العرف ، والأصل وظاهر قاضيان بعدم طروء عرف جديد ، فايكال معرفتها إلى العرف أسلم من التحديد ببعض ما ذكره مما لا يكاد يسلم عن الخدشة .

نعم قد يشك في الصديق العرفي بالنسبة إلى بعض الموارد ، كالأبار المتواصلة الجاري ماؤها من بعض إلى بعض ما لم يتجه ماؤها إلى سطح

= من أبواب الماء المطلق ، الحديث ١

(١) الكافي ٢ / ٨ ، التهذيب ١ / ١١٨ ، الاستبصار ١ / ٥٧ ، الوسائل ، الباب ١٠

من أبواب الماء المطلق ، الحديث ٧ .

(٢) حكاة عنه العاملي في منارک الأحكام ١ / ٥٢ ، وراجع المقنعة ٦٤

(٣) كما في منارک الأحكام ١ / ٥٢ ، وراجع : المراسم ٣٦

(٤) راجع الوسائل ، الباب ٨ من أبواب الماء المطلق .

الأرض ، فإن صحة السلب على هذا التقدير ظاهرة ، وكذا العيون الواقعة
الواصل مؤها إلى فمها ولا يتعداها ؛ لضعف مادتها ، فإن إطلاق البثر عيها
- كساقته - على الإطلاق خفى إلا أنه لا خفاء في انصراف إطلاقات الشر
عن كلا العرصين ، فلا يعتما حكما ، بل سيلها سيل الجاري في
الاعتصم إن قسا بكفاية المادة في ذلك ، كما هو الأقوى ، وألا فالوقفه
منها بحكم الراكد ، والله العالم .

وأما حكمها (فإنه) أي ماء البشر كغيره من المياه (ينجس بتغيره
بالنجاسة) على النحو الذي عرفته في الجاري والكثير نصاً و (إجماعاً) .

(وهل ينجس) وإن كان كراً فما زاد (بالملاقاة ؟) كالقليل الراكد
(فيه تردد ، والأظهر) لدى أكثر قدماء أصحابنا ^(١) ؛ بل عن جماعة دعوى
إجماعهم عليه ^(٢) : (التنجس) .

ولكن الأقوى ما اشتهر بين المتأخرين حتى انعقد إجماعهم عيه -
كما ادّعه العلامة الطباطبائي - من أنه لا ينجس بالملاقاة .

وعن الشيخ أبي الحسن محمد بن محمد البصري من قدماء
أصحابنا : التفصيل بين كونه كراً فلا ينجس ، وعلمه فينجس ^(٣) .
وربما ألزم العلامة بهذا التفصيل حيث التزم به في الجاري ^(٤) .

(١) راجع معناه الكرامة ١ : ٧٨ ، وكتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٢٥ .

(٢) راجع معناه الكرامة ١ : ٧٨ ، وأيضاً : الانتصار : ١١ ، والغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : ٤٨٩ .

(٣) كما في معناه الكرامة ١ : ٨٠ ، ونقله عنه الشهيد في غاية المراد ١ : ٧٢ .

(٤) راجع : تذكرة الفقهاء ١ : ١٦ - ١٧ ، المسألة ٣ .

وفي لروم التزامه به تأمل -

وعن الجعفي : التفصيل بين ما إذا كان الماء ذراعين في الأبعاد الثلاثة فلا ينجس ، أو لم يكن فينجس^(١) .

ولعلّ مرجعه إلى التفصيل السابق ، وخلافه في مقدار الكرّ لا في أصل التفصيل ، والله العالم .

احتج المتأخرون للقول بالطهارة - بوجوه من الأدلة عمدتها : الأخبار الصحاح التي يتعدّر ارتكاب التأويل فيها ، فلا بدّ إمّا من طرحها أو الأخذ بمفادها ، وارتكاب التأويل في ما يافىها بظاهرها ، كما سيّضح لك تفصيله إن شاء الله .

وأما سائر الوجوه فقلّما تسلم عن الحداثات ، والأولى نقلها كي يراها المتأمل فيها ما فيها .

منها : استصحاب الطهارة وقاعدتها في كلّ شيء وفي خصوص الماء .

وفيه : أنّ الأصل إنّما يصرّ إليه بعد المناقشة في أدلة الطرفين عمومها وخصوصها ، فلا يحسّ ذكره في عداد الأدلة .

ومنها . عموم الآيات الدالة على طهورية الماء المنزل من السماء ، بضميمة مادّل على أنّ مياه الأرض من السماء .

وفيه - بعد الإغماض عن قصور دلائلها ، ومنع تسليم كون الطهورية

(١) حكاه عنه الشهيد في الذكرى : ٩ .

معناها عدم قابليته للانفعال بملاقاة النجس حتى يمكن الاستدلال بها في مثل المقام - أنها عمومات يجب تخصيصها بما دل على نجاسة البثر على تقدير سلامته عن المعارض .

ومنها : عموم قوله ﷺ : «خلق الله الماء طهوراً لا ينجسه شيء إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه»^(١) .

وفيه : أنه يجب تخصيصه بما دل على انفعال البثر على تقدير سلامته عن المعارض .

اللهم إلا أن يدعى أنه نص في البثر ؛ لكونها مورداً له حيث إن النبي ﷺ - على ما روي - لما ورد بثر بضاعة^(٢) قال : «أتوني بوضوء» فقالوا : يا رسول الله إنه بأرض الخنا، قال ﷺ : «خلق الله الماء طهوراً»^(٣) إلى آخره .

ولكنه يدفعها ما عن المتهن^(٤) من أن بثر بضاعة كان جارياً مذهباً سائلاً في البساتين .

ومعروفيتها بالشرية غير مجدية بعدما عرفت من انصراف دلة الانفعال عن الأبار التي يجري ماؤها، وقد حكى عن قيم الشر أن أكثر ما يكون فيها الماء إلى العانة، وإذا نقص دون العورة^(٥)، فمورد الرواية إنما

(١) المعتبر ١ : ٤٠ ، الوسائل ، الباب ١ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ٩

(٢) بثر بضاعة هي معروعة بالمدينة . النهاية - لابن الأثير - ١ : ١٣٤

(٣) راجع مستدرک الوسائل ، الباب ١٣ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ٤

(٤) متهن المطلب ١ : ٨

(٥) متن أبي داود ١ : ١٨ ذيل الحديث ٦٧

هو الكثير الجاري ، فلا مانع من تقييدها بما لا يباهي الأخبار الخاصة

ومنها : لروم الحرج الشديد والعسر الأكيد على تقدير الالتزام
بنجاسة الشر بمجرد العلاقات ، خصوصاً في البلاد التي ينحصر ماؤها في
الشر ، لأنّ الغالب نجاسة أطراف البشر وحواشيها في أغلب الأوقات ، وقلم
تمكّك الشر عن ملاقات الحلّ النجس والترشّحات الواقعة فيها من أطرافها ،
ولذا قد كاشف العطاء - في ما حكى ^(١) عنه - ما حاصله ، أنّ مرّ لا حظ
ذلك لم يحتج إلى النظر في الأخبار خاصّها وعامّها ، ونعم ما قال .

فالإنصاف أنّ هذا الوجه مؤيد قويّ للقول بالطهارة .

ومها : أنّه انعقد إجماع المتأخّرين في هذه الأعصار ممّا يقرب من
ثلاثمائة سنة ، فإجماعهم حجّة ، ولا يعارضه إجماع القدماء على النجاسة ،
لأنّه بالسنة إلينا منقول ، فلا اعتماد عليه ، خصوصاً مع العثور على
المخالف .

وفيه - بعد الإغماص عن أنّ هذا الإجماع أيضاً كإجماع القدماء
بالسنة إلينا منقول - أنّ حجّة الإجماع لدينا إنّما هي لكشفه عن قول
بحجّة ، ولا ملازمة بين إجماع المتأخّرين وبين صدور الحكم عن الحجّة
بلا بقاعدة اللطف ولا نقول بها .

وقد ذكروا وجوهاً أخر مرجعها إلى ترجيح أخبار الطهارة ، لموافقتها
سكّات والسنة ، ومخالفتها للعامة ، وعدم إمكان الأخذ بظواهر أخبار

(١) الحاكمي هو الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة ٢٧٠ . وراجع كشف العطاء : ١٩٣

لنجاسة ؛ لمعارضة بعضها لبعض على وجه لا يمكن ارتكاب التصرف فيها إلا بحمل الأمر الوارد في تلك الأخبار على الاستحباب ، وتبرير الاختلاف على اختلاف المراتب ، أو حملها على التقية ؛ إذ لا يكاد يوجد في أحد السرح على كثرتها رواية مشتملة على عدة أحكام سليمة عن المعارض أو عن مخالفة الإجماع .

ولكنك خير بأن مثل هذه الأمور إنما يحسن ذكره في مقام التكتم في مفاد الأخبار وترجيح بعضها على بعض ، لا في مقام تعداد الأدلة . فتوضح لك أن المعتمد في المقام إنما هو الأخبار الخاصة ، وأما ما عداها من الوجوه فلا يصلح إلا للتأييد .

وأما الأخبار التي يستدل بها للطهارة فمنها . صحيحة ابن بزيع ، الواردة بطرق عديدة عن أبي الحسن الرضا عليه السلام .

ففي بعضها قال عليه السلام : « ماء البشر واسع لا يفسده شيء إلا أن يتغير »^(١)

وفي بعضها قال : « ماء الشر واسع لا يفسده شيء إلا أن يتغير ريحه أو طعمه فينزح حتى يذهب الريح ويطيب طعمه لأن له مادة »^(٢) .

وفي بعضها قال : كتبت إلى رجل أسأله أن يسأل أبا الحسن الرضا عليه السلام ، فقال : « ماء البشر واسع لا يفسده شيء إلا أن يتغير ريحه أو طعمه فينزح

(١) الكافي ٣ : ٢ / ٥ ، التهذيب ١ : ١٢٨٧ / ٤٠٩ ، الوسائل ، الباب ١٤ من أبواب الماء لمطلق ، الحديث ١ .

(٢) الاستبصار ١ : ٨٧ / ٣٣ ، الوسائل ، الباب ١٤ من أبواب الماء لمطلق ، الحديث ٦ .

منه حتى يذهب الريح ويطيب طعمه لأن له مادة»^(١)

وعن الاستبصار: أنه وجه الصحيحة بأن المراد أنه لا يفسده شيء إفساداً لا يستفيع بشيء منه إلا بعد نزح جميعه إلا ما يغيره، لأنه إذا لم يتغير يزح منه مقدار ويستفيع بالباقي^(٢).

أقول: إنما التجأ إلى مثل هذا التوجيه الذي يتوجه عليه وجوه من الاعتراض بعد التزامه بالنجاسة لترجيح أخارها فراراً عن طرح مثل هذه الصحيحة المشهور نقلها عن ابن بزيع، ولعمري أن طرح الرواية ورد علمها إلى أهله أولى من إبداء هذا النحو من الاحتمالات العقلية التي لا يكاد يحتمل المحاطب إرادتها من الرواية، خصوصاً في جواب المكاتبه. وأضعف من ذلك احتمال أن يكون مراده عليه السلام من الإفساد: القذارة والكثافة، لا النجاسة؛ إذ لا يعقل تزيل كلام الإمام المبين للأحكام في جواب من سأل عن حكم البشر مكاتباً أو مشافهةً على هذا المعنى الذي لا يشبهه على أحد من العوام، فضلاً عن أن يستدل له بقوله عليه السلام. «لأن له مادة».

فالإنصاف أن الصحيحة صريحة في المطلوب بحيث يتعذر ارتكاب التأويل فيها، فلا بد من طرحها على تقدير وجود معارض يكافئها من حيث الدلالة، ويترجح عليها من حيث الصدور أو جهة الصدور

(١) التهذيب ١. ٢٢٤ / ٦٧٦. الوسائل، الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٧.

(٢) حكاه عنه العامل في مدارك الأحكام ١: ٥٦. وصاحب الجواهر فيها ١: ١٩٤.

وراجع الاستبصار ١. ٢٢ ذيل الحديث ٨٧

ومنها : صحيحة علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام ، قال : سأله عن بثر ماء وقع فيها زنبيل من عذرة رطبة أو يابسة ، أو زنبيل من سرقين أبصلح الوضوء منها ؟ قال : « لا بأس »^(١) .

ونظيرها ما رواه عمار ، قال : مثل أبو عبد الله عليه السلام عن البشر يقع فيها زنبيل عذرة يابسة أو رطبة ، فقال : « لا بأس إذا كان فيها ماء كثير »^(٢) فإن الكثرة العرفية غير معتبرة في الماء إجماعاً ، فهي للتحفظ عن التغير ، ولم تثبت الحقيقة الشرعية في لفظ الكثير حتى تكون الرواية دليلاً للقول باعتبار الكثرة في البشر .

وما أجيب به من حمل العذرة على عذرة غير الإنسان أو أن وصول الزنبيل إلى الماء لا يستلزم وصول العذرة ، أو أن المراد نفي البأس بعد النزع المقدر ، ففيه ما لا يخفى .

ومنها : صحيحة معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام ، قال : سمعته يقول : « لا يغسل الثوب ولا تعاد الصلاة مما وقع في البشر إلا أن يتن ، فإن اتن غسل الثوب وأعاد الصلاة ونزحت البشر »^(٣) .

ومنها : صحيحة الأخرى عن الصادق عليه السلام أيضاً في الفأرة تقع في

(١) التهذيب ١ : ٧٠٩/٢٤٦ ، الاستبصار ١ : ١١٨/٤٢ ، الوسائل ، الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ٨ .

(٢) التهذيب ١ : ١٣١٢/٤١٦ ، الاستبصار ١ : ١١٧/٤٢ ، الوسائل ، الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ١٥ .

(٣) التهذيب ١ : ٦٧٠/٢٣٢ ، الاستبصار ١ : ٨٠/٣٠ ، الوسائل ، الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ١٠ .

البشر فيتوضأ الرجل ويصلي وهو لا يعلم أبعاد الصلاة ويغسل ثوبه ؟ قال :
« لا يعيد الصلاة ولا يغسل ثوبه »^(١).

ونظيرها موثقة أبان بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : سئل عن
الفأرة تقع في البئر لا يعلم بها إلا بعد ما يتوضأ منها ، أيعاد الوضوء ؟
فقال : « لا »^(٢).

ونظيرها أيضاً رواية جعفر بن بشير عن أبي عبيدة عن أبي عبد الله عليه السلام ،
قال : وسئل عن الفأرة تقع في البئر فلا يعلم بها أحد إلا بعد أن يتوضأ
منها ، أيعيد وضوءه وصلاته ، ويغسل ما أصابه ؟ فقال عليه السلام : « لا ، قد
استعمل أهل الدار ورقوا »^(٣).

ومنها : موثقة أبي أسامة عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « إذا وقع في
الشتر الطير والدجاجة والفأرة فانرح منها سبع دلاء » قلنا فما نقول في
صلاتنا ووضوئنا وما أصاب ثيابنا ؟ فقال عليه السلام : « لا بأس به »^(٤).

وهذه الرواية يستفاد منها أن الأمر بالنزع للتنزيه لا للتنجاسة ، فهي -

(١) التهذيب ١ : ٢٢٣ / ٦٧١ ، الاستبصار ١ : ٨١ / ٣١ ، الوسائل ، الباب ١٤ من أبواب
اماء المطلق ، الحديث ٩ .

(٢) التهذيب ١ : ٢٢٣ / ٦٧٢ ، الاستبصار ١ : ٨٢ / ٣١ ، الوسائل ، الباب ١٤ من أبواب
الماء المطلق ، الحديث ١١ .

(٣) التهذيب ١ : ٢٢٣ / ٦٧٣ ، الاستبصار ١ : ٨٣ / ٣١ ، الوسائل ، الباب ١٤ من أبواب
الماء المطلق ، الحديث ١٣ .

(٤) التهذيب ١ : ٢٢٣ / ٦٧٤ ، الاستبصار ١ : ٨٤ / ٣١ ، الوسائل ، الباب ١٤ من أبواب
الماء المطلق ، الحديث ١٤ .

كـبعض الأخبـار المتقدّمة والآتية التي سنشير إليها - قرينة للتصرّف في الأخبـار الأمـرة بالنزح التي يستظهر منها النجاسة .

ومنها : مؤثقة أبي بصير ، قال ، قلت للصادق عليه السلام : بئر يستقى منها ويتوضأ به وغسل به الثياب وعجن به ثم علم أنّه كان فيها ميت ، قال : « لا بأس ولا يغسل الثوب ولا تعاد الصلاة »^(١) .

وما أجيب به عن هذه الطائفة من الأخبـار من حمل نفي البأس عن الوضوء وسائر الاستعمالات على ما لو احتمل حصولها قبل وقوع النجاسة في البئر ، ففيه ما لا يخفى ؛ إذ الأسئلة الواقعة في هذه الروايات بأسرها كادت تكون صريحة في إرادة حكم الاستعمالات الواقعة عقيب وقوع النجاسة في البئر .

ومنها : ما رواه الحسين بن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال ، قلت له : شعر الخنزير يجعل حبلاً ويستقى به من الشرا التي يشرب منها أو يتوضأ منها ، فقال : « لا بأس به »^(٢) .

ظاهر الرواية سؤاله عن ماء البئر الملاقي للحبل النجس ، فلا وجه للمناقشة بعدم العلم بملاقاة الحبل للماء .

هذا ، مع أنّ انفكاك ماء البئر عن ملاقات الحبل الذي يتعارف استعماله فيها - كما هو ظاهر السؤال - ممتنع عادة .

(١) التهذيب ١ : ٦٧٧/٢٣٤ ، الاستبصار ١ : ٨٥/٢٢ ، الوسائل ، الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ٥ .

(٢) الكافي ٦ : ٣/٢٥٨ ، الوسائل ، الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ٣ .

نعم لو كان السؤال عن الماء الذي يستقى بهذا الحبل ، لتعين حمله على صورة الجهل بتقاطر الماء من الحبل النجس على الدلو بعد الالتزام بعدم نجاسة ماء البئر بملاقاته ، وهذا الحمل ليس بعيداً ؛ لأن عدم التقاطر بالنسبة إلى كل دلو دلو ليس بخلاف المتعارف .

وعليه يُحمل ما رواه زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : سألته عن شعر الخنزير يستقى به الماء من البئر هل يتوضأ من ذلك الماء ؟ قال : « لا بأس » ^(١) إلى غير ذلك من الأخبار الكثيرة التي يمكن استفادة المطلوب منها ، ولا حاجة إلى استقصائها ؛ لأن في ما ذكرناه غنى وكفاية .

حجة القائلين بالنجاسة أمور :

الأول : الأخبار المستفيضة التي يدعى ظهورها في النجاسة :

منها : صحيحة محمد بن إسماعيل بن بزيع : قال كتبت إلى رجل أسأله أن يسأل أبا الحسن الرضا عليه السلام في البئر تكون في المنزل للوضوء فتقطر فيها قطرات من بول أو دم أو يسقط فيها شيء من العذرة كالبعرة ونحوها ، ما الذي يطهرها حتى يحل الوضوء منها ؟ فوقع عليه السلام بخطه في كتابي « ينزع منها دلاء » ^(٢) .

وتقريب الاستدلال بها من وجهين :

(١) الكافي ٣ : ١٠ / ٦ ، التهذيب ١ : ١٢٨٩ / ٤٠٩ ، الوسائل ، الباب ١٤ من أبواب الماء المصنوع ، الحديث ٢ ، وفيها : « سألته عن الحبل يكون من شعر الخنزير يستقى ... »
(٢) الكافي ٣ : ١٠ / ٥ ، التهذيب ١ : ٧٠٥ / ٢٤٤ ، الاستبصار ١ : ١٢٤ / ٤٤ ، الوسائل ، الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ٢٦ .

أحدهما : ظهور الأمر بالنزع - في مثل المقام - في الوجوب الشرطي الكاشف عن نجاسة ماء البشر .

وثانيهما : تقرير الإمام عليه السلام بضميمة أصالة عدم الخوف في الردع بالكتابة .

ويتوجه على الأول : أن إطلاق الدلاء قرينة على إرادة الاستحباب من الجملة الخبرية ؛ إذ لو حملت على الوجوب لوجب إمّا الالتزام بكفاية مطلق الدلاء لكل واحد من الأشياء المذكورة في الرواية ، وهو مخالف للإجماع والأخبار الواردة في ما ينزع لكلٍ منها بالخصوص ، وإمّا الالتزام بإهمال الرواية من هذه الجهة ، فتكون الرواية مسوقة لبيان أن مطهر البشر إنما هو من جنس النزع ، وهو خلاف ظاهر الرواية ؛ لأن ظاهرها كونها مسوقة لبيان ما يطهر البشر بحيث يحل الوضوء منها ، لا لبيان نوع ما يطهر البشر .

وأما لو حملت على الاستحباب ، فلم يتوجه شيء من هذه المحاذير ؛ لأن الاختلاف بين الأخبار على هذا التقدير منزه على اختلاف مراتب الفضل ، وهذا أي : الاختلاف بين الأخبار الواردة في تعيين مقدار ما ينزع للنجاسات - من أقوى الشواهد على عدم انفعال البشر بمجرد الملاقة .

ويتوجه على التقريب الثاني أولاً : عدم ثبوت تقريره عليه السلام ، لم لا يجوز أن تكون المسامحة في الجواب بإطلاق الدلاء ردعاً له عما اعتقده ؟ بل لم لا يجوز أن تكون صحيحته السابقة - التي هي نص في عدم

النجاسة - ردعاً له ، خصوصاً لو كانت تلك الصحيحة أيضاً واقعة في حوَاب هذا الكتاب الذي كتبه ابن بزيح إلى رجل أن يسأل أبا الحسن الرضا عليه السلام كما هو المظنون بالنظر إلى ما في الكافي حيث إنه بعد نقل هذه الصحيحة أردفها بالصحيحة المتقدمة ، فقال : وبهذا الإسناد قل : « ماء البئر واسع » ^(١) إلى آخره ، فعلى هذا التقدير لا يبقى للسائل مجال لتوهم النجاسة .

وثانياً : أن وقوع النجاسة في البئر وإن لم نلتزم بأنه سبب لـنجاسة مائها إلا أنه لا محيص عن الالتزام بكونه مؤثراً في حدوث مرتبة من القذارة بكره لأجلها الاستعمال ، ويستحب التنزه عنه إلا بعد نزع المقدّر ، كما يفصح عن ذلك الأخبار الكثيرة الآتية .

ووجوب الردع في مثل المقام ممّا لا يترتب على جهل السائل مفسدة عملية في العالب غير مسلم ، خصوصاً مع احتمال أن يكون مراد السائل من الطهارة : النظافة المطلقة ، لا ما يقابل النجاسة ، ومن حلّ الوضوء : الحلية بمعناها الأخصّ ، لا ما يقابل الحرمة .

وثالثاً : أن أصالة عدم الخوف أو عدم أمر آخر مقتضين لحسن إبقاء السائل على جهله لا تكافئ الأدلة الدالة على الطهارة ، خصوصاً مع وجود ما يقتضي إظهار خلاف الواقع ، وهو التقية من العامة الذاهيين إلى النجاسة ، والحاصل : أن التقرير لا يزاحم التنصيص على الخلاف .

ومنها : صحيحة علي بن يقطين عن أبي الحسن موسى عليه السلام ، قل :

سألته عن الشريقع فيها الحمامة والدجاجة والفأرة والكلب والهرة، فقال عليه السلام: «يجزئك أن تنزح منها دلاء، فإن ذلك يطهرها إن شاء الله»^(١).

والجواب عنها: ما في سابقتها من أن إطلاق الدلاء دليل على كون الحكم تنزيهياً، وأن المراد من الطهارة: النظافة المطلقة لا ما يقبل الجاسة.

قال شيخ مشايخنا المرتضى طاب ثراه: إن الأمر بنزح الدلاء في هذه الصحيحة أظهر في الاستحباب من سابقتها من حيث كونه أظهر في مقام البيان فيعد جداً حملها على بيان نوع المطهر، وإحالة تفصيل كل واحد من النجسات إلى مقام آخر، فالأولى حمل لفظ التطهير هنا على إرادة إزالة القذارة والنفرة الحاصلة من وقوع تلك الأشياء^(٢). انتهى.

أقول: أظهرية هذه الصحيحة من حيث كونها في مقام بيان تمام الحكم إنما هي بالنظر إلى مجرد الجواب، وإلا فالصحيحة الأولى أيضاً بعد ضمّ جواب الإمام عليه السلام إلى سؤال السائل كهذه الصحيحة من حيث الإيلاء عن حملها على بيان نوع المطهر؛ لأن السائل إنما سأله عما يطهر البئر حتى يحلّ الوضوء منها، ولا شبهة أنه لو كتب مقت في جواب من استفتاه بهذا السؤال: أن مطهر البئر من جنس النوح، لكان من القبح بمكان، فلا يجوز تنزيل كلام الإمام عليه السلام على هذا المعنى المجمل الذي لا

(١) التهذيب ١: ٢٣٧/٦٨٦، الاستبصار ١: ١٠١/٢٧، الوسائل، الباب ١٧ من أبواب

الماء المطلق، الحديث ٢.

(٢) كتاب الطهارة: ٢٦.

يُصَدِّقُ فِي مَقَامِ الْعَمَلِ أَصْلًا خُصُوصًا بَعْدَ مَلَا حَقَّةِ أَنَّهَا كِتَابَةٌ ، وَأَنَّ السَّائِلَ لَا يَتِمَكَّنُ مِنَ الْوُصُولِ إِلَى الْإِمَامِ عليه السلام ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ الْجَوَابُ فِي مِثْلِهَا شَافِيًا كَافِيًا .

وَكَيْفَ كَانَ فَلَا يُمْكِنُ تَنْزِيلُ شَيْءٍ مِنَ الصَّحِيحَتَيْنِ عَلَى إِرَادَةِ هَذَا الْمَعْنَى ، بَلْ لَا بُدَّ إِمَّا مِنَ الْقَوْلِ بِالِاسْتِحْبَابِ وَتَنْزِيلِهِمَا عَلَيْهِ ، أَوْ طَرَحِهِمَا ، أَوْ الْإِتِّزَامَ بِكَفَايَةِ مُطْلَقِ نَزْحِ الدَّلَالَةِ لِلْمَذْكُورَاتِ .

وَلَكِنَّكَ قَدْ عَرَفْتَ أَنَّ الْأَحْيَرَ مُخَالَفٌ لِلْإِجْمَاعِ وَالْأَخْبَارِ الْوَارِدَةِ فِي تَقْدِيرِ هَذِهِ الْأُمُورِ ، وَالثَّانِي مَوْقُوفٌ عَلَى عَدَمِ إِمْكَانِ الْعَمَلِ بِهِمَا ، وَهُوَ مُمْكِنٌ بِحِمْلِ الْجُمْلَةِ الْخَبَرِيَّةِ عَلَى الْاسْتِحْبَابِ ، وَالطَّهَارَةِ عَلَى مَعْنَاهَا اللَّغَوِيَّةِ ، كَمَا يَسَاعِدُ عَلَيْهِ أَفْهَامُ الْعَرَفِ بَعْدَ إِطْلَاعِهِمْ عَلَى عَدَمِ الْوُجُوبِ ، فَالصَّحِيحَتَانِ اللَّتَانِ هُمَا عَمْدَةٌ أَدْلَتْهُمَ عَلَى خِلَافِ مَطْلُوبِهِمْ أَدَلُّ .

وَمِنْهَا : صَحِيحَةُ ابْنِ أَبِي يَعْفُورٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام : « إِذَا أَتَيْتَ الْبِشْرَ وَأَنْتَ جَنْبٌ فَلَمْ تَجِدْ دَلْوًا وَلَا شَيْئًا تَغْتَرِفُ بِهِ فَتَيْمَّمْ بِالصَّعِيدِ فَإِنَّ رَبَّ الْمَاءِ رَبَّ الصَّعِيدِ ، وَلَا تَقْعُ فِي الْبِشْرِ وَلَا تَفْسُدْ عَلَى الْقَوْمِ مَا هُمْ » ^(١) .

وَيَتَوَجَّهُ عَلَى الْاسْتِدْلَالِ بِهَا : أَنَّهُ يَفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ عليه السلام : « وَلَا تَقْعُ فِي الْبِشْرِ » إِلَى آخِرِهِ : أَنَّ حَلَّةَ النَّهْيِ عَنِ الْاِغْتِسَالِ إِفْسَادُ الْمَاءِ عَلَى الْقَوْمِ ، لَا فُسَادُ الْغَسْلِ فِي حَدِّ ذَاتِهِ بِحَيْثُ لَوْلَا هَذَا الْمَحْذُورُ لَجَازَ الْاِغْتِسَالُ مِنْهَا ، وَهَذَا يَنَافِي نَجَاسَةَ الْمَاءِ بِوُقُوعِهِ فِيهِ ، ضَرُورَةٌ أَنَّ نَجَاسَتَهُ تَسْتَلْزِمُ لَغْوِيَّةً

(١) الكافي ٣ / ٦٥ ، التهذيب ١ : ٤٢٦ / ١٨٥ ، الاستيعار ١ : ٤٣٥ / ١٢٧ .

الوسائل ، الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ٢٢ .

غسله ، ونجاسة بدنه ، فكان التعليل بها أولى من التعليل بالإفساد الموهوم لجواز الاغتسال منها عند انتفاء هذا المحذور ، كما إذا لم تكن البئر ممّا يحتاج إليها العير ، أو لم يكن للغير حقّ في استعمالها ، بل ربما يستشعر من قوله ﷺ : « فَإِنَّ رَبَّ الْمَاءِ رَبُّ الْمَعِيدِ » كون الحكم رخصة بحيث لو اغتسل لكان غسله صحيحاً ، كالاغتسال بالماء البارد الذي يشقّ تحمّله عادةً من دون أن يتضرّر به ، فيكون حراماً إن قلنا بصحة الغسل ، كما هو الأظهر ، فلا بدّ من أن يراد من الإفساد معنى آخر غير النجاسة ، كاستفاد القوم ذلك بمقتضى طبائعهم ، أو لإثارة الوحل من البئر ، أو لصيرورة مائها مستعملاً في رفع الحدث .

ويؤيده : ترك التفصيل بين نجاسة بدنه وعدمها .

نعم لو قيل بنجاسة البئر تعبدّاً باغتسال الجنب فيها عند خلوّ بدنه عن النجاسة الخبثية ، ونزّل الرواية عليه ، ثم تمّم القول في ما لو وقع في البئر شيء من النجاسات بعدم القول بالفصل ، لم يتوجّه عليه هذا المحذور ، ضرورة صحّة غسله إذا ارتمس فيها وإن تنجّس بدنه بالخروج ، ولكن بشرط أن يكون الغسل لغاية غير مشروطة بطهارة البدن كالصوم ، وإلا فلا يصحّ غسله أيضاً ؛ لعدم الأمر به ؛ لما سيأتي من أنّ مراعاة طهارة البدن أولى عند الدوران من الطهارة المائية ، فلا يتعلّق الأمر بطهارة تنعّفها نجاسة المدن .

ولكنك ستعرف ضعف هذا القول ، فلا يصح تنزيل الرواية عليه ، فضلاً عن تقيدها بما لو أراد الاغتسال للصوم ونحوه .

وحاصل الكلام : أنه لا شاهد على إرادة السجاسة من الإفساد في هذه الصحيحة ، بل الشواهد على خلافها ، ولا يقاس بها صحة ابن بزيع ، المتقدمة ^(١) في أدلة الطهارة ؛ لوضوح الفرق بين الصحيحتين ، فلاحظ .

ومنها : حسنة زرارة وأبي بصير ومحمد بن مسلم ، قالوا . قلنا له . بئر يتوضأ منها يجري البول قريباً منها ، أي نجسها ؟ قال ، فقال : « إن كانت البئر في أعلى الوادي والوادي يجري فيه البول من تحتها فكان يسهما قدر ثلاثة أدرع أو أربعة أدرع لم ينجس ذلك شيء ، وإن كان أقل من ذلك نجسها » قال : « وإن كانت البئر في أسفل الوادي ويمر الماء عليها وكان بين البئر وبينه تسعة أدرع لم ينجسها ، وما كان أقل من ذلك فلا تتوضأ منه » قال زرارة : قلت له : فإن كان مجرى البول بلصقها وكان لا يلبث على الأرض ؟ فقال : « ما لم يكن له قرار فليس به بأس وإن استقر منه قليل فإنه لا يثقب الأرض ولا قعر له حتى يبلغ البئر ، وليس على البئر بأس ، فتوضأ منه ، إنما ذلك إذا استنقع ^(٢) كله » ^(٣) .

وعن علي بن إبراهيم مثلها إلا أنه أسقط قوله : « وإن كان أقل من ذلك نجسها » ^(٤) .

وأجيب عنها أولاً : بقصورها عن معارضة الأخبار المتقدمة

(١) تقدمت في ص ١٥٧ .

(٢) استنقع لبت واجتمع وطال مكثه مجمع البحرين ٤ : ٢٩٩

(٣) الكافي ٣ : ٧ - ٢/٨ ، الوسائل ، الباب ٢٤ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ١

(٤) التهذيب ١ : ٤١٠ / ١٢٩٣ ، الاستبصار ١ : ١٢٨ / ٤٦ ، الوسائل ، الباب ٢٤ من أبواب

الماء المطلق ، ذيل الحديث ١ .

المتضدّة بالأصل ومطابقة الكتاب والسنة، ومخالفة جمهور العامة،
 فيتعين تأويلها بحمل النجاسة على مجرد الاستقذار، والهي عن التوضؤ
 على الكراهة، أو حملها على ما إذا أثر تكاثر ورود النجاسة على البشر في
 تغييرها، كما يؤيده ما في ذيلها وإنما ذلك إذا استنقع الماء كله» .

ويؤيده أيضاً: رواية محمد بن القاسم عن أبي الحسن عليه السلام في
 البشر يكون بينها وبين الكنيف خمس أذرع أو أقل أو أكثر يتوضأ بها ؟
 قال: «ليس يكره من قُرب ولا من بُعد، يتوضأ بها ويغتسل ما لم يتغير
 الماء»^(١) .

وثانياً: بمخالفة ظاهرها للإجماع؛ لأنّ القائلين بالنجاسة أيضاً لا
 يقولون بحصول التنجيس بمجرد التقارب بين البشر والبالوعة، فلا بدّ من
 تأويلها بحمل النجاسة على غير معناها الشرعي .

وناقش في الجواب الثاني شيخنا المرتضى رحمته الله بقوله: «والإنصاف أنّ
 هذه الحسنة وإن لم تحمل على طاهرها من حيث عدم انفعال البشر بمجرد
 قرب المبل إلا أنها ظاهرة في الانفعال عند العلم بوصول البول إليها»^(٢) .
 انتهى .

أقول: إنّما يفهم منها - بعد الإغماض عن حملها على صورة التغير -
 أنّ مناط نجاسة البشر بالمعنى الذي أريد من الرواية إنّما هو وصول البول

(١) الكافي ٣ / ٨١، التهذيب ١ / ٤١١ - ٤١٢، الاستبصار ١ / ١٢٩، الوسائل، كتاب

١٤ و ٢٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٤ و ٧ .

(٢) كتاب الطهارة: ٢٦ .

إليها ، فلو علم عدم الوصول فلا بأس ، وأمّا إذا لم يعلم عدم الوصول وكان بين البثر ومجرى البول أقل من الثلاثة أذرع أو التسعة أذرع فهي محكومة بالنجاسة تعبدًا ، فيستفاد من ذلك أنّ قرب المبال الذي هو أمانة طيبة قد جعله الشارع طريقاً تعبدياً لا استكشاف الوصول ونجاسة الماء ، ولما ثبت بالنصر والإجماع أنّ النجاسة بمعناها المصطلح لا تثبت بهذا الطريق وجب أن يكون المراد منها معنى آخر ، كمطلق القذارة التي يكره لأجلها الاستعمال ، فالنجاسة بهذا المعنى هي التي يهم من الرواية تحققها عند العلم بالوصول ، لا النجاسة المصطلحة .

ودعوى : لزوم إبقاء لفظ النجاسة على طاهرها وارتكاب التقييد في الرواية بحملها على صورة العلم بالوصول بقرينة الإجماع ، يدفعها : أنّ التقييد بصورة العلم يستلزم كون التحديد بثلاثة أذرع وتسعة أذرع لغواً ؛ لكون الحكم على هذا التقدير دائراً مدار العلم .

ودعوى : أنّ التحديد مالثلاثة والتسعة جار مجرى العالب ؛ إذ الغالب حصول العلم بالوصول إذا كان الفصل أقل منها ، مجازفة من القول .

والحاصل : أنّ الأمر دائر بين رفع اليد عن طاهر التحديد أو ظاهر لفظ النجاسة ، ولا أولوية للأول لو لم نقل بأنّ الثاني هو المتعين .

ومنها : رواية ابن مسكان عن أبي بصير « وكل شيء يقع في البشر ليس له دم مثل العقرب والخنافس وأشياء ذلك فلا بأس »^(١) .

(١) الكافي ٣ / ٦ / ٦ ، الوسائل ، الباب ١٧ من أبواب الماء المطلق ، المحرر ١١

وفيه : أنَّ ثبوت البأس أعمّ من النجاسة .

الأمر الثاني من أدلة القائلين بنجاسة البشر : استفاضة الأخبار بالنزح للنجاسات ، وعمل الطائفة بها قديماً وحديثاً .

وأجيب عنها : بأنَّ الأمر بالنزح لا يدلُّ على النجاسة ؛ لجواز كون النزح مستحباً أو واجباً تعبدياً .

وفيه : أنَّ احتمال الاستحباب لا ينافي الظهور في الوجوب ، واحتمال كونه واجباً تعبدياً بعيد في الغاية ، كما سيُتَّضح لك في ما بعد إن شاء الله ، فالصواب في الجواب عنها - بعد الإغماض عن شهادة القرائن الداخلية الموجودة في نفس هذه الأخبار الدالة على كون النزح مستحباً ، مثل الحكم بصحة الوضوء والصلاة الواقعتين قبل النزح ، كما في موثقة أبي أسامة ، المتقدمة ، وكشدة الاختلاف الواقع بينها على وجه يستعذر الجمع بينها إلا بالحمل على مراتب الاستحباب ؛ إذ لو بني فيها على إعمال قاعدة التراجع ، للزم طرح أكثر الأخبار التي يجد المنصف من نفسه القطع بصدور أغلبها - أنَّ غاية الأمر ظهور هذه الأخبار في نجاسة البشر ، فلا بدَّ من رفع اليد عن هذا الظاهر بالأخبار المتقدمة الدالة على الطهارة ؛ لأنَّ الظاهر لا يعارض الأظهر ، فضلاً عما هو نصُّ في الخلاف .

وبهذا طهر لك الجواب عن جميع الأخبار التي تمسك بها القائلون بالنجاسة ؛ إذ بعد تسليم الدلالة في الجميع ، غايتها الظهور في نجاسة البشر ، فيجب رفع اليد عن هذا الظاهر بالنص .

وأما التشبُّث بعمل العلماء : فإنَّ أريد منه إجماعهم على النجاسة ،

فسباني الكلام فيه .

وإن أريد منه ترجيح هذه الطائفة من الأخبار على معارضتها ، ففقيه :
أن عمل العلماء بها لا يجعلها نصاً في النجاسة حتى تكافيء أخبار
الطهارة ، وقد تقرّر في محله أن تأويل الظاهر بالنص من الجمع المقبول ،
ولا يجوز الرجوع مع إمكانه إلى المرجحات الخارجية ، وعمل العلماء لا
يصلح إلا لترجيح السند ، أو جبره ، أو جبر دلالة الخبر لو كان فيها قصور
على إشكال في الأخير ، ولا يجعله نصاً بحيث يعارض النص الدال على
خلافه .

نعم لو كن عملهم بهذه الأخبار مشوّه عدم الاعتناء بالأخبار
المخالفة وإعراضهم عنها لعلّوهم على خلل فيها من جهة من الجهات ،
لكان ذلك من الموهنات الموجبة لخروج تلك الأخبار عن مرتبة الحجية
بحيث لو لم يكن لها معارض أصلاً لما جاز العمل بها ، ولكن كون المقام
من هذا القبيل غير مسلم ، كما سنوضحه في ما بعد إن شاء الله .

الأمر الثالث من أدلة القائلين بالنجاسة : الإجماعات المنقولة
المعتصدة بالشهرة المحققة بين القدماء .

فعن الأمالي : أنه من دين الإمامية ^(١) .

وعن الانتصار والغنية وظاهر التهذيب ومصريّات المصنّف
الإجماع عليه ^(٢) .

(١) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٢٥٠ ، وراجع : أمالي الصدوق ٥١٤

(٢) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٢٥ ، وراجع : الانتصار ١١ ، والعبية

وعن السرائر: نفي الخلاف فيه^(١).

وعن شرح الجمل: الإجماع عليه^(٢).

وعن كاشف الرموز: أن عليه فتوى الفقهاء من زمن النبي ﷺ إلى يومنا هذا^(٣).

وفي الروضة: كاد أن يكون إجماعاً^(٤).

مضافاً إلى المؤيدات القوية، مثل: إعراض القدماء عن أخبار الطهارة مع وجودها في ما بأيديهم ووصولها إلينا بواسطتهم، فلو لم يكن فيها خلل لعملوا بها، فإنهم أبصر بمعاني الأخبار وبالقرائن المقترنة بها، فطرحهم هذه الأخبار مع وضوح دلالتها وكونها بمرئى منهم ومسمع كاشف عن قصور فيها خفي على المتأخرين، مع أن المتأخرين الذين خالفوهم لم يأتوا بسلطان مبين غير ما عندهم وأعرضوا عنه.

ويتوجه على الجميع: أن الإجماع المحصل في مثل المقام مما علم مستند المجمعين، وضعفه مما لا يرجع إلى محصل، فكيف الظن بمنقوله أو الشهرة المحققة؛ إذ المدار في حجية الإجماع والشهرة لدينا على

= (ضمن الجوامع الفقهية): ٤٨٩، والتهذيب ١: ٢٤٠، والاستبصار ١: ٣٦ ذيل

الحديث ٩٦، والرسائل الشخ: ٢٢١.

(١) حكاها الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة ٢٥، وراجع السرائر ١: ٦٩.

(٢) حكاها الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة: ٢٥، وراجع شرح جمل العدم والعمل، ٥٥ - ٥٦.

(٣) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٢٥، وراجع: كشف الرموز ١: ٤٨ - ٤٩.

(٤) الروضة البهية ١: ٢٥٨.

استكشاف قول المعصوم عليه السلام ، أو دليل معتبر واصل إليهم مختلف عنا ،
وأما إذا لم يكشف عن شيء منهما فليس بحجة .

واحتمال اعتمادهم على دليل آخر غير واصل إلينا مع بُعده في حد ذاته غير نافع ما لم يتَّه إلى حد الوثوق ، كيف والمطلوبون - لو لم يكن مقطوعاً به - عدمه ؛ إذ من الممتنع عادة وجود دليل معتبر أو قرينة معتبرة بحيث يكون حجة عند جميع العلماء في ما بأيديهم واصل إلى جميعهم واحتفي عن جميع المتأخرين ، مع أنَّ العادة قاضية بأنه لو كان لهم دليل آخر غير ما واصل إلينا لظهر .

هذا ، مع معارضة إجماعاتهم المنقولة والشهرة المحققة بما هو أقوى منها في إفادة الوثوق ، وهي الشهرة بين المتأخرين ونقل إجماعهم عليه ؛ لأن إعراضهم عن طريقة القدماء وهدمهم ما أسسوه مع شدة اعتمادهم في تصحيح مطالب السابقين كاشف عن أنَّ بنيانهم ليس على أصل أصيل .

وأما طرحهم الأخبار المعارضة فلم يكن إلا عن اجتهادهم ، فلا يكون حجة على من تأخر عنهم ، ويكشف عن ذلك كونها معمولاً بها لدى جملة من القدماء وجميع المتأخرين ، كيف مع أنَّنا نرى أنَّ جملة ممن طرحها تصدَّى لتوجيهها ، فهذا يكشف عن صحتها لديهم واشتبارها في ما بينهم ، ولكنهم التجأوا إلى تأويلها ؛ لأرجحية الأخبار المعارضة لديهم ، أو لاعتقادهم كون المسألة إجماعية ، فلم يستطيعوا مخالفة الإجماع لأجل هذه الأخبار ، ولعمري لو لا اشتغال القول بالطهارة في هذه

الأعصار، لكان الالتزام بها مع قوتها من حيث المدرك في غاية الجرئة، فشكر الله معي السابقين حيث إنهم هَوَّنُوا الخطب علينا، فجزاهم الله عنا خيراً.

ولعل هذا هو السر في بقاء القول بالنجاسة - على شهرتها في الأعصار السابقة - في الأزمنة المتطاولة، لا لأجل تقليد آحاد العلماء أسلافهم حتى يكون ذلك قدحاً فيهم، حاشاهم عن ذلك، بل لأجل عدم إعجاب كلٍ منهم برأيه، فيرى تطابق آراء الفحول واتحاد كلمتهم على ترجيح القول بالنجاسة دليلاً قطعياً على صحته، فيظن ما يسبح بخاطره من ترجيح أخبار الطهارة شبهة في مقابلة الضرورة، خصوصاً لو كان بناؤه على حجية اتفاق العلماء في عصر واحد بقاعدة اللطف، كما هو ظاهر كثير من علمائنا، فإن اتفاق كلمة أهل عصره على هذا التقدير عنده دليل قطعي على وجوب طرح أخبار الطهارة أو تأويلها.

ويؤيد ذلك : أنه بعد أن شاع القول بالطهارة لم ينكروا على قتله، بل أتدوه إلى أن اتفقت الكلمة واجتمعت الفرقة على خلاف ما كانوا عليه من قبل، والله العالم بحقائق الأمور ومكنونات السرائر.

حجة القول باعتبار الكرية في البثر المنقول عن البصروي : عموم ما دلَّ على انفعال القليل^(١)، ولا يعارضه عموم أدلة طهارة البثر^(٢)؛ لانصراف الإطلاق فيها إلى ما يبلغ الكثرة؛ لأنه الغالب في الآبار.

(١) راجع : الوسائل، الباب ٨ من أبواب الماء المطلق

(٢) راجع : الوسائل، الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق

ويُدلّ عليه أيضاً: رواية الحسن بن صالح الثوري عن الصادق عليه السلام، قال: «إذا كان الماء في الركبي كراً لم ينجسه شيء»^(١).

وفي الفقه الرضوي «وكل بشر عمق مائتها ثلاثة أشبار ونصف في مثلها فسيلها سيل الجاري»^(٢).

وقد يستدلّ له أيضاً: بموثقة حمّار، قال: سألت الصادق عليه السلام عن البثر يقع فيها زنبيل عذرة يابسة أو رطبة، قال: «لا بأس به إذا كان فيها ماء كثير»^(٣) بحملها على الكثير الشرعي.

ويؤيده: كونه وجهاً للجمع بين الأخبار.

ويتوجه عليه - بعد تسليم انصراف المطلقات وعدم كون النسبة بينها وبين ما دلّ على انفعال القليل عموماً من وجه حتى يتحقّق التعارض بينهما - أنّه إنّما يمكن دعوى الانصراف في ماعدا صحيحة ابن بزيع، الدالة على عدم انفعال البثر؛ معللاً بأنّ لها مادة.

وأما الصحيحة: فقد عرفت في مبحث الجاري حكومتها على جميع أدلة الانفعال، فراجع.

وأما الروايتان فمع ضعف سندهما ودلالتهما وإعراض الأصحاب

(١) الكافي ٣ ٤/٢، التهذيب ١: ١٢٨٢/٤٠٨، الاستبصار ١ ٨٨/٣٣، الوسائل، الباب ٩ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٨.

(٢) الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام: ٩١.

(٣) التهذيب ١ ١٣١٢/٤١٦، الاستبصار ١: ١١٧/٤٢، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١٥، وفيها: مثل أبو عبد الله عليه السلام.

هنهما ، يعارضهما صحيحة ابن بزيع^(١) ، التي هي مع صحة سندها أقوى منهما دلالة ؛ لأنّ التعليل أظهر في إفادة المفهوم من الجملة الشرطية أو الوصفية .

ولا يبعد أن تكون الكفة في تقييد الموضوع بالكربة - التي هي وصف غالبي في الشر - دفع استيعاش العامة القائلين بنجاسة البشر ، فإنّ كون الكربة سبباً للاعتصام في الجملة غير منكر لديهم على الظاهر ، فحيثما علّق الإمام عليه السلام عدم انفعال البشر بها لا يستكرونها ، بل ربما يلتزمون به . هذا ، مع ما فيه من التنبيه على إطلاق الحكم حثي في صورة الانقطاع عن المادة .

وأما الموثقة فظاهرها اشتراط الكثرة العرفية ولا قائل به ، فاعتبارها بحسب الظاهر لأجل صيانة ماء البشر عن التغير بزنبيل من العذرة .

وأما توهم كون هذا القول جامعاً بين الأخبار : ففيه - مضافاً إلى ما عرفت من عدم انطباق الصحيحة عليه - عدم إمكان حمل أخبار النجاسة - بعد تسليم الدلالة كما هو المفروض - على إرادة ما لو كان ماء البشر أقلّ من كثر ؛ لكونه الفرد النادر ، كيف وقد ورد في بعضها الأمر بنزوح كثر من الماء^(٢) ، أو خمسين دلواً^(٣) ، أو تراوح أربعة رجال^(٤) .

(١) التهذيب ١ : ٢٢٤ / ٦٧٦ ، الاستبصار ١ : ٨٧ / ٢٣ ، الوسائل ، الباب ٣ و ١٤ من أبواب الماء المطلق ، الأحاديث ١٢ و ٦ و ٧ .

(٢) راجع : الوسائل ، الباب ١٥ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ٥ .

(٣) راجع : الوسائل ، الباب ٢٠ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ١ و ٢ .

(٤) راجع : الوسائل ، الباب ١٥ من أبواب الماء المطلق ، الأحاديث ١ و ٤ و ٦ والباب ١٥

وقد يتوهم إمكان الاستدلال لهذا القول : بسقوط الأخبار من الطرفين لأجل التعارض ، فيرجع إلى القاعدة الشرعية الثابتة في الماء من انفعال قليله بملافاة النجاسة دون كثيره .

وفيه - بعد الإغماض عما عرفته مفصلاً من عدم المكافئة بين الأخبار - أن السبب بين ما دل على اعتصام الكرّ وأخبار النجاسة ، وبين ما دل على انفعال القليل وأخبار الطهارة إنما هي بالعموم من وجه ، فلا يصلحان للمرجعية ، وإنما يرجع في مثل المقام - على تقدير التساقط لو قلنا به - إلى عموم «خلق الله الماء طهوراً»^(١) ولو أغمض عنه ، فالمرجع أصالة الطهارة ، والله العالم !

واعلم أن المشهور بين القائلين بالطهارة : استحباب النزع ، وقد عرفت في ما سبق أن هذا هو الذي يلتأم به شتات الأخبار ، ويشهد به القرائن الموجودة فيها ، بل قد عرفت أنه يستفاد منها كراهة الاستعمال قبل النزع ، فليس استحباب النزع تعبدياً محضاً ، بل إنما هو لدفع القذارة الحاصلة وإن لم تبلغ مرتبة النجاسة الموجبة لحرمة الاستعمال .

وقد نسب إلى الشيخ في التهذيب ، والعلامة في المستهين القول بالطهارة ووجوب النزع تعبداً^(٢) .

١ - ٢٣ من تلك الأبواب ذيل الحديث ١ .

(١) أورده المحقق في المختار ١ : ٤٠ .

(٢) الناسب هو العاملي في منار الأحكام ١ : ٥٤ . وراجع التهذيب ١ - ٢٣٢ . ومستهين

المطلب ١ : ١٢ .

فإن عنوا به الوجوب النفسي ، ففيه ما لا يخفى من البعد عن ظاهر الروايات ، خصوصاً ما كان منها مشتملاً على أن النزع يطهرها ، كيف ولو كان واجباً نفسياً لكان على الإمام عليه السلام بيان متعلق الوجوب من أنه يجب على المالك أو على عامة المكلفين كفاية .

وكيف كان فلا شبهة في فساد هذا الاحتمال وعدم استفادة الوجوب النفسي من الأوامر في مثل هذه الموارد ، ولذا لا يتوهم أحد بعد استماع تلك الأوامر عدم جواز طمّ الآبار النجسة ، ووجوب حفظها مقدّمة لامثال الواجب المطلق ، أصني النزع .

وإن أرادوا الوجوب الشرطي لاستعماله في ما يشترط فيه الطهارة من المأكول والمشروب والطهارة الحدثية والخبثية ، فمرجهه إلى القول بالنجاسة إلا أن يفرّق بينهما في ما يلاقيه بعد الجفاف .

ولكنك خير بعدم إمكان تنزيل أخبار الطهارة النافية للبأس عن مائها على إرادة نفي البأس عن ملاقيه بعد الجفاف .

وإن أريد اشتراطه لاستعماله في التطهير عن الحدث والخبث ، فيردّ التصريح في جميع الأخبار المتقدّمة الدالة على الطهارة - ما عدا صحيحة ابن بزيع - بنفي البأس عن الوضوء منها أو عدم وجوب إعادته ، فراجع . وهل يطهر ماء البشر - على القول بنجاسته - بمطهر مسائر المياه النجسة ، أم ينحصر مطهره في النزع ؟ قولان ، ولا يهتأ التعرّض لتحقيقه بعد البناء على كون البشر كالجاري في عدم الانفعال ، كما أنه لا يهتأ

التدقيق في تحقيق مقدار ما يجب نزحه لكلٍ من النجاسات على القول بالوجوب، وكذا تنقيح ما يتبع الماء في الطهارة من الآلات وحواشي البشر وما يغتفر من القطرات النازلة من الدلو والرشحات الواقعة في البشر إلى غير ذلك من الفروع الخفية التي لا بدّ من تحقيقها على القول بالنجاسة.

وحيث إنك عرفت في صدر الكتاب أنّ أدلة السنن تتحمل من المسامحة ما لا تتحملها أدلة العزائم، فالأولى على ما اخترناه من استحباب النزح هو الاقتصار في المقام على نقل الروايات الواردة وغيرها ممّا يصلح أن يكون مدركاً لإثبات الاستحباب، وقد أشرنا - في ما سبق - أنّ أحسن وجوه الجمع بين الأخبار المختلفة حملها على اختلاف مراتب الاستحباب، والله العالم.

ولمّا رجّح المصنّف رحمه القول بالنجاسة قال: (وطريق تطهيره بنزح جميعه إن وقع فيها مسكر).

والمراد بالمسكر هنا: ما كان مائعاً بالأصالة، وإطلاق العبارة يقتضي عدم الفرق بين قليله وكثيره، وبه صرح المتأخرون على ما في المدارك^(١).

ويدلّ عليه صحيحة معاوية بن عمّار عن أبي عبدالله عليه السلام: في البثر يبول فيها العبيّ أو يصبّ فيها بول أو خمر، فقال: «ينزح الماء كلّهُ»^(٢).

(١) مدارك الأحكام ١: ٦٢.

(٢) التهذيب ١: ٦٩٦/٢٤١، الاستبصار ١: ٩٤/٣٥، الوسائل، الباب ١٥ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٤.

وصحیحة عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام ، قال : «إن سقط في البشر دابة صغيرة أو نزل فيها جنب تُزح منها سبع دلاء ، فإن مات فيها ثور أو نحوه أو صبّ فيها خمر تُزح الماء كله» ^(١) .

وصحیحة الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام ، قال : «إذا سقط في البشر شيء صغير فمات فيها فانزح منها دلاء» قال : «فإن وقع فيها جنب فانزح منها سبع دلاء ، وإن مات فيها بعير أو صبّ فيها حمر فليزح» ^(٢) .

وفي رواية كردويه عن أبي الحسن عليه السلام بعد أن سأله عن البشر يقع فيها قطرة دم أو نبيذ مسكر أو بول أو خمر ، قال : «ينزح منها ثلاثون دلواً» ^(٣) .

ويمكن الجمع بينهما بحمل الصحاح على إرادة الكثير ، كما يؤيده التعبير فيها بلفظ «الصبّ» .

وروى زرارة عن أبي عبدالله عليه السلام : في بئر قطرت فيها قطرة دم أو خمر ، قال : «الدم والحمر والميت ولحم الخنزير في ذلك كله واحد ، ينزح منه عشرون دلواً ، فإن غلب الريح نزحت حتى تطيب» ^(٤) .

(١) التهذيب ١ : ٦٩٥/٢٤١ ، الاستبصار ١ : ٩٣/٣٤ ، الوسائل ، الباب ١٥ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ١ .

(٢) الكافي ٣ : ٧/٦ ، التهذيب ١ : ٦٩٤/٢٤٠ ، الاستبصار ١ : ٩٢/٣٤ ، الوسائل ، الباب ١٥ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ٦ .

(٣) التهذيب ١ : ٦٩٨/٢٤١ ، الاستبصار ١ : ٩٥/٣٥ ، الوسائل ، الباب ١٥ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ٢ .

(٤) التهذيب ١ : ٦٩٧/٢٤١ ، الاستبصار ١ : ٩٦/٣٥ ، الوسائل ، الباب ١٥ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ٣ .

وهذه الرواية وإن كان مورد السؤال فيها القليل إلا أن الجواب بظاهره يعم الكثير أيضاً، كما لا يخفى.

واعلم أن النصوص إنما تضمنت نزح الجميع في الخمر إلا أن معظم الأصحاب - كما في المدارك^(١) - لم يفرقوا بينها وبين سائر المسكرات، محتجين عليه بإطلاق الخمر في كثير من الأخبار على كل مسكر، فيثبت له حكمها.

وفيه تأمل، كما قد يتأمل في ثبوت حكم الخمر - أعني نزح الجميع - لو وقع فيها عصير عنب بعد اشتداده ما لم يذهب ثلثاه إن قلنا بنجاسته (أو) وقع فيها (فقاع) لو لم نقل بنزح الجميع لغير المنصوص. ولكن عن الشيخ ومن تأخر عنه إلحاق الفقاع بالخمر في الحكم المذكور^(٢)، بل عن الغنية الإجماع عليه^(٣).

وهو كافٍ في المقام بعد البناء على المسامحة، خصوصاً مع اعتضاده بما في الروايات من «أنه خمرة مجهولة»^(٤) أو «خمرة استصغرها الناس»^(٥) ولولا تبادر الحرمة من وجه الامتعارة، لكان ما في الروايات

(١) مدارك الأحكام ١: ٦٣.

(٢) حكاه عنهم العملي في مدارك الأحكام ١: ٦٤، وانظر: النهاية ٦، والمبسوط ١: ١١، والمراسم ٣٤-٣٥، والمهذب - لابن البراج - ١: ٢١، والسرائر ١: ٧٠.

(٣) كما في جواهر الكلام ١: ٢١١، وانظر: الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) ٤٩٠.

(٤) الكافي ٣: ١٥/٤٠٧، التهذيب ١: ٨٢٨/٢٨٢، الاستبصار ٤: ٣٧٣/٩٦، الوسائل، الباب ٣٨ من أبواب النجاسات الحديث ٥.

(٥) الكافي ٦: ٩/٤٢٣، التهذيب ٩: ٥٤٠/١٢٥، الاستبصار ٤: ٣٦٩/٩٥، الوسائل، الباب ٢٨ من أبواب الأشربة المحرمة، الحديث ١، وفيها: «خميرة» بدل «خمرة».

حجة معتبرة ، فليتأمل .

والفقاع في القاموس : كرمّان ، هذا الذي يشرب ، سمّي به لما يرتفع
في رأسه من الزبد^(١) .

وعن الانتصار : أنّه الشراب المتخذ من الشعير^(٢) .

(أو) وقع فيها (مني) من إنسان أو غير إنسان ممّا له نفس سائلة .
وقيل : باختصاصه بالإنسان^(٣) .

واعترف جماعة بعدم العثور على نصّ فيه^(٤) ، ولكنّه قد يحتجّ عليه
بما عن السرائر والغنية من دعوى الإجماع عليه^(٥) .

وقد نصّ في محكي السرائر بعدم الفرق في معقد إجماعه بين
المني من سائر الحيوانات^(٦) .

(أو) وقع فيها (أحد الدماء الثلاثة) : الحيض والاستحاضة
والنفاس (على قول مشهور) بل عن السرائر والغنية الإجماع عليه^(٧) .

(١) القاموس المحيط ٣ : ٦٤ .

(٢) حكاه عنه العاملي في مدارك الأحكام ١ . ٦٤ ، وانظر : الانتصار ١٩٩ .

(٣) كما في مدارك الأحكام ١ . ٦٥ ، وجواهر الكلام ١ . ٢١١ .

(٤) كما في مدارك الأحكام ١ . ٦٥ ، وجواهر الكلام ١ . ٢١١ .

(٥) حكاه عنهما العاملي في مفتاح الكرامة ١ . ١٠٥ ، وانظر : السرائر ١ . ٧٠ ، والغنية
(ضمن الجوامع الفقهية) : ٤٩٠ .

(٦) حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ١ . ٢١١ ، وانظر : السرائر ١ . ٧٠ .

(٧) حكاه عنهما العاملي في مفتاح الكرامة ١ . ١٠٥ ، وانظر : السرائر ١ . ٧٠ والغنية
(ضمن الجوامع الفقهية) : ٤٩٠ .

وعن المصنف - عليه السلام - في المعتبر بعد نسبة هذا القول إلى الشيخ وأتباعه ، واعتراؤه بعدم الوقوف على نص في هذه الدماء بالخصوص ، قال : ولعلَّ الشيخ نظر إلى اختصاص دم الحيض بوجوب إزالة قليله وكثيره من الثوب ، فعَلَّظ به حكمه في البئر ، وألحق به الدمين الآخرين ، لكنَّ هذا التعليل ضعيف ، فالأصل أنَّ حكمه حكم بقية الدماء ؛ عملاً بالأحاديث المطلقة^(١) . انتهى .

وربما نوقش في وجود أحاديث مطلقة في حكم الدم ؛ لأنَّ أغلب أخباره وردت في موارد خاصّة مثل دم الطير والشاة ودم الرعاف ، ومعداها يمكن دعوى انصرافها إلى ما عدا الدماء الثلاثة .

أقول : دعوى الانصراف قابلة للمنع ، فالقول بالتسوية بين الدماء وجيه .

وأوجه منه الالتزام بكون نزع الجميع أفضل ؛ استناداً إلى الإجماعين المنقولين ، والله العالم .

(أو مات فيها بغير) إجماعاً ، كما عن غير واحد نقله . ويدلُّ عليه صحيحة الحلبي ، المتقدمة^(٢) ، بل وكذا صحيحة ابن سنان حيث قال فيها : « وإن مات فيها ثور أو نحوه أو صت فيها خمر فلينرح »^(٣) لكون البعير

(١) حكاها عنه العاملي في مناركَ الأحكام ١ : ٦٥ ، وانظر المعتبر ١ - ٥٩ .

(٢) تقدّمت في ص ١٨٦ .

(٣) التهذيب ١ - ٦٩٥ / ٢٤٦ ، الاستبصار ١ - ٩٣ / ٢٤ ، الوسائل ، الباب ١٥ من أبواب

الدماء المطلق ، الحديث ١

نحو الثور ، والأظهر بالنظر إلى هذه الصحيحة كون الثور وأشباهه كالبعير في هذا الحكم .

وتعير المصنف - رحمه الله - كغيره - بموت البعير فيها إنما هو لأحسن متابعة النص ، ووروده في النص - على الظاهر - لأجل جريه مجرى العادة ، فلأظهر ثبوت هذا الحكم لها لو وقع فيها البعير بعد موته ، والله العالم .

(فإن تعذر استيعاب مائها) لغلبته وكثرته في نفسه ، أو لتجدد السبع لا لأمر آخر اقتصاراً على ما يتبادر إلى الذهن من النص (تراوح عليها أربعة رجال كل اثنين دفعة يوماً إلى الليل) بلا خلاف فيه ظاهراً .

ويدل عليه رواية عمار الساباطي عن الصادق عليه السلام ، وهي طويلة ، قال في آخرها : وسئل عن بثر وقع فيها كلب أو فأرة أو خربر ، قال : «ينزف كلها ، فإن غلب عليه الماء فلتنزف يوماً إلى الليل ثم يقام عليها قوم يتراوحن اثنين اثنين فينزفون يوماً إلى الليل وقد طهرت»^(١) .

وعن كاشف اللثام مرسلأ إلى أبي الحسن الرضا عليه السلام «فإن تغير الماء وجب أن ينزح الماء ، فإن كان كثيراً وصعب نرحه فالواجب عليه أن يكتري أربعة رجال يستقون منها على التراوح من العدة إلى الليل»^(٢) .

(١) التهذيب ١ - ٨٣٢/٢٨٤ ، الوسائل ، الباب ٢٣ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ١

(٢) حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ١ - ٢١٥ ، ونسخر كشف اللثام ١ - ٣٥ ، وابعثه

ونوقش فيهما بضعف السند، وفي الأولى مضافاً إلى أنها ضعيفة السند متروكة الطاهر متهافئة المتن، ومع ذلك فموردها أعيان مخصوصة، فلا تصلح مستنداً لإثبات الحكم على وجه العموم

أقول: أمّا المناقشة في الرواية الأولى بضعف السند، فهي مدفوعة: بأنها موثقة، وقد حقق في محله حجية خبر الثقة، خصوصاً مثل عمّار الذي ادّعى الشيخ في محكي العدة^(١) إجماع الإمامية على العمل بروايته ورواية أمثاله، ولا سيما في مثل هذه الرواية المشهورة بين الأصحاب.

وأما تهافت متنها من حيث إقحامه لفظة «ثم» فهو غير مقتضى لطرح الرواية المعتبرة، وترك العمل بها، خصوصاً بالنسبة إلى مالا تهافت فيه، وهو كون التراواح موجباً للتطهير في الجملة.

وربّما وجهوا التهافت بوجوه جلّها بل كلّها لا يخلو عن بُعد، كقراءة «ثم» بفتح الراء، أو تقدير «قال» بعدها، أو كونها للترتيب الذكري، أو أنها بمعنى الماء، فيكون تفرّيعاً على الكلام السابق، أو كونها من زيادات حصار.

وكيف كان فلا يهتّمنا معرفته بعد انعقاد الإجماع على عدم اعتناز أمر آخر زائد على التراواح في يوم.

هذا، مع أنّها على ما رواها في الوسائل خالية عن هذا التهافت، فإنّه رواها هكذا: وسئل عن بئر يقع فيها كلب أو فأرة أو خنزير، قال: «ينزف كلّها» قال الشيخ: يعني إذا تعيّر الماء. ثم قال أبو عبد الله عليه السلام:

(١) حكه عنها المصنّف في المعتبر ١ - ٦٠، وانظر: عدة الأصول ١ - ٢٨١

«فإن غلب عليه الماء فلينزف يوماً إلى الليل يقام عليها قوم»^(١) إلى آخره. وأما مهجورية ظاهرها من حيث إيجابها نزح الجميع للأشياء المذكورة فيها مع مخالفته للإجماع فغير ضائرة بالنسبة إلى سائر فقراتها. خصوصاً مع عمل الأصحاب بها.

ولو نوقش بمثل ذلك في أخبار البشر، فلا يكاد توجد رواية سالمة عنها، وهي من أقوى شواهد الاستحباب، وقد حملها الشيخ على صورة تغير البشر بالأمور المذكورة^(٢).

ولكنك خبير بأن حملها على الاستحباب، والالتزام بمفادها أولى من تقييد إطلاق موت العارة بما إذا تغير مثل هذه البشر بها.

ثم إن مقتضى الجمود على ظاهر النص وفتاوى الأصحاب اعتسار كونه في اليوم، فلا يكفي مقداره من الليل أو الملق منها، وكذا اشتراط كون النزح أربعة رجال دون النساء والصبيان والخثاني، فضلاً عن أن ينزح ماؤها بالدواب وإن لم يقصر نزحها عن نزح الرجال.

وأما اشتراط عدم كونهم أريد من الأربعة فلا يفهم من الرواية والفتاوى؛ لأن الظاهر سوقها لبيان أقل ما يجزئ، خصوصاً مع عدم التنصيص على الأربعة في رواية عمّار التي هي عمدة ما يستند إليها في هذا الباب، فلا ينافيها قيام قوم كثيرين يشتغلون بالنزح اثنين اثنين، بل

(١) الواسط، الباب ٢٣ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١، واسطر التهذيب ١

(٢) لتهذيب ١: ٢٤٢.

الظاهر حواز نرحهم ثلاثة ثلاثة أو أزيد لو لم تكن كثرتهم موجبةً للتعطيل .

نعم ظاهرها عدم كفاية ما لو تراوح ثمانية رجال في نصف يوم بأن تُرسل دلوان في البئر .

وربما تخطئ بعضهم عن مورد النص ، فقوى عدم اعتبار ما لا مدخلية له في زيادة النرح .

وربما صرح بعض بعدم اعتبار بعض هذه الأمور ، ككونهم رجالاً لو لم يقصر نرح غير الرجال عن نرحهم^(١) .

وقال بعض مشايحننا رحمهم الله : والتحقيق أخذ كل ما يحتمل فيه أن له دخلاً في التطهير من زيادة القوة وعدم البطؤ ونحو ذلك دون الباقي ؛ للعلم بأنه ليس المدار على التعبد المحض ، فحيث لا يكتفى بلواحد والاثنين من الرجال أو النساء والصبيان ، بل الدوات أيضاً لو لم يقصر نرحها عن الأربعة رجال ، ولا يكتفى مثلاً بنرح الثمانية في نصف يوم وإن لم يقصر عن نرح الأربعة ؛ لاحتمال المدخلية في طول الزمن في التطهير^(٢)

ولا يخفى عليك أن ما ذكره إنما يتم بعد العلم بعدم مدخلية بعض الحصصيات وكون إحراج هذا المقدار من الماء في طول يوم سبباً للتطهير ، ودعوى العلم بذلك عهدتها على مدعيه .

(١) انظر - مدارك الاحكام ١ : ٦٨

(٢) صاحب النواهر فيها ١ : ٢١٧ - ٢١٨

والأحوط هو الاقتصار على أربعة رجال بأن يشتغل اثنان منهم بالنزح على سبيل التبادل من أول طلوع الفجر إلى الليل .

وقيل : من أول طلوع الشمس إلى الغروب^(١) ، كما تؤيده الرواية الثانية^(٢) ؛ لأنه هو يوم الأجير ، بل لعلة هو الذي ينسب إلى الذهن من لأولى^(٣) أيضاً ، والأول أحوط ، كما أن الأولى والأحوط تهيئة المقدمات القرية فصلاً عن العيدة قبل اليوم ، وكذا إلحاق حره مما قبل اليوم وما بعده به من باب المقدمة العلمية .

وهو يعتبر اشتغال الاثنين بإخراج الدلو من البئر بأن يعين كل منهما الآخر في ذلك كما صرح به بعضهم^(٤) ، أم يكفي اشتغالهما في الجملة ولو بإخراج أحدهما للدلو وتفريق الآخر ماءه ؟ وجهان .
ولو قيل يلزم اشتغالهما في كل بئر على ما يتعارف فيها ويناسبها ، لكان أوفق بإطلاق النص والعناوى .

وقيل : ينزل أحدهما في البئر فيملأ الدلو ويخرجها الآخر^(٥) . وفيه : أنه خلاف المتعارف ، فلا ينسب إلى الذهن من الإطلاق . وكيف كان فليس لهم ترك النزح واشتغالهم جميعاً بعمل ، كما هو ظاهر .

(١) انظر كشف لثام ١ - ٢٥

(٢) الرسالة المتقدمة في ص ١٨٥ .

(٣) أي : رواية عمار ، المتقدمة في ص ١٨٥ .

(٤) ابن إدريس في السرائر ١ : ٧٠ .

(٥) الشهيد الثاني في روض الجنان : ١٤٨ .

وقيل بجوار اجتماعهم في مثل الصلاة والأكل ممّا قصت العادة
باجتماعهم فيه^(١).

وفيه : أنَّ العادة غير قاضية بالاجتماع في الأكل والصلاة في مثل
المقام ممّا لا بُدَّ من اشتغال بعضهم بالعمل .

وقيل - يجوز لهم الصلاة جماعةً دون سائر الأعمال أو الصلاة
فرادى^(٢) .

ولعل وجه عموم أدلة استحباب الجماعة

وفيه مالا يخفى ؛ لأنَّ عموم الاستحباب لا ينافي شرطية النزع في
يوم كامل لطهارة البشر ، ولو بُني على تخصيصها بمثل هذه العمومات ،
لجاز لهم ارتكب جميع المستحبات من النوافل وغيرها ، كشيع الجوائز
وزيارة المؤمنين وقضاء حوائجهم ، ولساده ظاهر

(و) طريق تطهيره بالمعنى الأعم من الطهارة المصطلحة أو النظافة
المطلقة حتى يناسب كلا القولين (ينزع كُرَّ إن مات فيها دابة) .

والمراد منها هنا على الظاهر خصوص الفرس والبغل ، لا مطلق
المركوب أو مطلق ما يدب على الأرض ، بل يظهر ممّا حكاه في المجمع
عن المصباح أنَّ هذا المعنى هو الذي يراد منها عرفاً عند الإطلاق ، قل :
وأما تخصيص الفرس والبغل بالدابة عند الإطلاق فعرف طارئ ، وتطلق

(١) من قال به الشهيد في الذكرى : ١٠ .

(٢) من قال به السيوري في التقيح الرائع ١ . ٤٩ ، والشهيد الثاني في الروضة البهية ١ .

على الذكر والأنثى^(١).

(أو حمار أو بقرة).

ويذكر عليه رواية عمرو بن سعيد بن هلال، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام: عما يقع في البئر ما بين الفأرة والسنور إلى الشاة، قال: فقال كل ذلك يقول: «سبع دلاء» قال: حتى بلغت الحمار والجمل، فقال: «كُرَّ من ماء»^(٢)

قال: «وأقل ما يقع في البئر عصفور ينزح منها دلو واحد»^(٣).

وعن موضع من التهذيب قال: حتى بلغت الحمار والجمل والبغل، فقال: «كُرَّ»^(٤).

ويظهر من سوق الرواية كونها مسوقة لبيان حكم أصناف لحيوانات، فيستفاد منها حكم كل حيوان هو شبه الحمار والبغل والجمل من حيث الجثة، مثل الفرس والبقرة والثور ونحوها.

ولا يافيها ما تقدم^(٥) من نزح الجميع للبعير والثور - على المختار

(١) مجمع البحرين ٢ ٥٥ «دب» وانظر: المصباح السير ١ ٢٢٧ «دب»

(٢) التهذيب ١ ٦٧٩/٢٣٥، الاستبصار ١ ٩١/٣٤، الوسائل، الباب ١٥ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٥.

(٣) التهذيب ١ ٢٤٥-٢٤٦ عن عمرو بن سعيد الملائني عن مصدق بن صدقة عن عمار الساباطي عن الصادق عليه السلام، الوسائل، الباب ١٥ من أبواب الماء المطلق دليل الحديث ٥

(٤) كما في جوهر الكلام ١: ٢٢٠، وأورده المحقق في المعتمد ١ ٦٠ نقلاً عن الشيخ الطوسي، ولم سجده في التهذيب.

(٥) تقدمت في ص ١٨١ صحيحنا عبدالله بن ستان والحلي.

من استحباب النزع - وتنزيل الاختلافات الواقعة في الأخبار على اختلاف مراتب الفصل .

نعم على القول بالوجوب لا بُدَّ من طرح هذه الرواية بالنسبة إلى الجمل ونحوه أعني الثور؛ لصحبحتي الحلبي وابن سنان المتقدمين^(١)، كما أنه على هذا القول لا يمكن الاتكال على ما ادَّعياه من الظهور، أعني استفادة حكم أصناف الحيوانات من هذه الرواية؛ لمخالفته لما عليه بناء العلماء، ومعارضته لكثير من الأخبار التي ستمرَّ عليك ممَّا ورد في السُّور والكلب وشبهه، بل الإتيان أنه لا بُدَّ على القول بالنجاسة من طرح هذه الرواية؛ لكونها مع قصور سندها معارضة في جل فقراتها بما هو أقوى منها دلالةً، والاقتصار في العمل بها على ما أفتى الأصحاب بمضمونه مع أنهم طرحوها في أكثر فقراتها ليس في الحقيقة إلا الاعتماد على عمل الأصحاب؛ إذ لا يبقَى مع هذه الموهنات ولوُق بمثل هذه الرواية .

وفي صحيحة الفضلاء عن أبي جعفر عليه السلام وأبي عبدالله عليه السلام . في البشر يقع فيها الفأرة والذئبة والكلب والطير فيموت ، قال : لا يخرج ثم ينزع من البشر دلاء ثم اشرب وتوضأ^(٢) .

ووجه الجمع على المختار ما عرفت ، وعلى القول بالوجوب لا بُدَّ

(١) تقدّمتا في ص ١٨١ .

(٢) التهذيب ١ - ٢٢٦ - ٢٨٢/٢٣٧ ، الاستبصار ١ - ٩٩/٣٦ ، الوسائل ، الباب ١٧ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ٥

من الالتزام بإجمال الدلاء ، وكون سائر الأخبار رافعا لإجمالها ، والله العالم .
وعن المصنف في المعبر : أنه استشكل في إلحاق الفرس والبقرة
بالحمار ، وقرب إلحاقهما بما لا نص فيه .

قال - فيما حكى عنه - بعد أن ذكر الفرس والبقرة ، ونسب إلحاقهما
بالحمار إلى المشايخ الثلاثة ، وطالبهم بدليل الإلحاق : فإن احتجوا برواية
ابن سعيد ، قلنا : هي مقصورة على الحمار والبغل ، فإن قالوا : هما مثلهما
في العظم ، طالبناهم بدليل التخطي إلى المعائل من أين عرفوه ؟ ولو سغ
البناء على المماثلة في العظم لكانت البقرة كالثور ، ولكان الجاموس
كالجمل ، وربما كان الفرس في عظم الجمل .

ثم قل : ومن المقلدة من لو طالبته بدليل المسألة لادعى الإجماع ؛
لوجوده في الكتب الثلاثة ، وهو غلط وجهالة إن لم يكس تجاهلا ،
فالأوجه أن يجعل الفرس والبقرة في قسم ما لم يتناوله نص على
الخصوص^(١) . انتهى .

واعترض عليه بظهور رواية ابن سعيد في كون الحيوانات المذكورة
فيها من قبيل الأمثال بشهادة قوله : حتى بلغت الحمار والجمل والبغل بعد
سؤاله عما يقع في البئر ما بين الفأرة والسنور والشاة ، بأن مقصود السائل
لم يكن إلا معرفة حكم الحيوانات بترتيب جثتها ، فيفهم منها حكم البقرة
والفرس .

(١) حكاه عنه الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة : ٣٠ ، وانظر للمعبر : ٦١ و ٦٢

وفيه ما عرفت من عدم جواز الاعتماد على هذا الظاهر على القول بالوجوب، ولذا لم يعتمد العلماء على هذه الرواية بأن يجعلوها أصلاً كلياً في هذا الباب، مع أنه على هذا التقدير يفهم منها حكم أغلب الحيوانات، بل جميعها إلا ما شذّ ونذر، كما لا يخفى.

واعترض عليه أيضاً بدخولهما في مفهوم الدابة المنصوص على حكمها في صحيحة الفضلاء، فلا وجه لإلحاقهما بما لا نص فيه.

وفيه ما عرفت من أن من لوازم القول بالوجوب الالتزام بإجمال الدلاء الواردة في الصحيحة، فهي غير مُجدية في عدّ مطلق ما يعمّه لفظ الدابة ممّا ورد فيه النص بالخصوص؛ إذ ليس المقصود من ورود النص فيه إلا استفادة حكمه منه، لا مجرد ورود نص مجمل فيه.

اللّهمّ إلا أن يدعى - بعد الالتزام بنزع الجميع لما لا نص فيه - ظهور الرواية في عدم وجوب نزع الجميع لمطلق الدابة، وهذا لا ينفي إحتمالها بالنسبة إلى تعيين مقدار النزع، فيفهم منها إحتمالاً أنه لا يجب للفرس والبقرة نزع الجميع، فيتم القول بنزع الكرّ لهما بعدم القول بالفصل إن تمّ، فتأمل.

(وينزع سبعين إن مات فيها إنسان) إجماعاً، كما عن الغنية والمتنّين وظاهر غيرهما^(١).

ومستنده رواية عمّار الساباطي، قال: مثل أبو عبدالله عليه السلام: عن

(١) حكاه عنهما وعن ظاهر غيرهما العاملي في مفتاح الكرامة ١: ١٠٩، وانظر العتبة (ضمن الجوامع الفقهية): ٤٩٠، ومتنّين المطلب ١: ١٣.

رجل دبح طيراً فوق بدمه في البئر، فقال: «ينزح منها دلاء، هذا إذا كان دكياً فهو هكذا، وما سوى ذلك ممّا يقع في بئر الماء يموت فيه فأكبره الإنسان يروح منها سبعون دلوّاً وأقلّه العصفور ينزح منها دلو واحد، وما سوى ذلك فيما بين هذين»^(١).

وعن المصنّف في المعتبر: أنّ هذه الرواية رواها ثقات، وهي معمول بها بين الأصحاب^(٢)، انتهى.

ولا يبعد أن يكون مراد الإمام عليه السلام من قوله: «أكبره الإنسان» ما هو أكبر بحسب الجثة، فتكون الرواية منزلة على الغالب؛ إذ وقوع مثل الجمل وأشباهه في البئر نادر، فلا ينافيها وجوب نزح الجميع لها، وعلى هذا يستفاد من هذه الرواية حكم كلّ ما يموت في البئر، ولا تكون جثته أكبر من الإنسان.

ويحتمل أن يكون المراد من قوله عليه السلام: «أكبره الإنسان» كونه أكبر بالنسبة إلى حكم النزع بمعنى أنّ مقدّره أكثر من غيره.

لكن يضافه عدم استعادة الأصحاب منها ذلك، كما يفصح عن ذلك نراهم في أنّ الفرس والبقرة وأشباههما ممّا لا نصّ فيه، فلو فهموا من هذه الرواية هذا المعنى، لجعلوه أصلاً متبعاً في حكم كلّ ما يموت في البئر بحيث لا يرفع اليد عنه إلا بما هو أخص منه، كما لا يخفى.

ثم إنّ ظاهر الرواية - كغيرها من الأخبار الواردة في بيان ما ينزح

(١) التهذيب ١ - ٦٧٨/٢٣٤، الوسائل، الباب ٢٦ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٢

(٢) كما في جواهر الكلام ١ - ٢٢٧، وانظر: المعتبر ١: ٦٢.

لموت سائر الحيوانات في البئر - في يادئ النظر : اختصاص الحكم بما لو وقع فيها حيّاً فمات ، ولكنه قد أشرنا - فيما سبق - أنّ المتفاهم من مثل هذه الروايات - بواسطة ما هو المفروس في الأذهان من نجاسة الميتة - ليس إلا أنّ هذا المقدار من النزح هو الذي يقتضيه انفعال البئر بملاقاة هذه النجاسة من دون أن يكون لوقوعه حيّاً وزهاق روحه فيها مدخلية في الحكم ، فالتعبير بوقوعه في البئر وموته فيها جارٍ مجرى الغالب ، نظير قوله تعالى : ﴿وَرَبَّائِكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾^(١) فعلى هذا لا فرق بين ما لو مات في البئر أو وقع فيها ميتاً .

نعم يتوجه التفصيل حيث يبين المسلم والكافر لو مات فيها ، بخلاف ما لو وقع فيها حيّاً ، كما عن المحقق والشهيد الثانيين^(٢) ، فإنه لو وقع الكافر فيها حيّاً فمات ليس انفعال البئر مستنداً إلى ميت الإنسان ؛ لأنّ البئر انفعلت قبل الموت ، فلا مانع حيث يبين عن الالتزام بوجوب نزح الجميع لو قلنا بذلك فيما لا نص فيه ، وأما لو وقع فيها ميتاً فمقدّره سبعون ؛ لأنّ الإنسان يعمّ المسلم والكافر ، كما يعمّ الصغير والكبير ، والذكر والأنثى .

نعم لو قلنا بأنّ الرواية مسوقة لبيان حكم ما لو وقع الإنسان في البئر حيّاً فمات بأن يكون وقوعه حيّاً من قيود الموضوع ، فالأوجه عدم التفصيل بين المسلم والكافر ؛ لعموم النص .

ودعوى انصرافه إلى المسلم ممنوعة .

(١) سورة النساء ٤ : ٢٣ .

(٢) كما في جواهر الكلام ١ : ٢٢٩ ، وانظر : جامع المقاصد ١ : ١٤٠ ، وروض الجنان ١٤

وما يقال : من أنَّ وقوع الكافر وخروجه حيّاً يوجب نزح الجميع ؛ لكونه ممّا لا نصّ فيه ، فلا يجوز أن يكون موته بعد الوقوع موحاً لتقليل مقدّره بتوجّه عليه أنّه احتشاد في مقابل النصّ ، مع أنَّ المتّجه على تقدير تسليم المدّعى قلب الدليل بأن يقال : إنّه يفهم من عموم الرواية حكم ما لو مات الكافر فيها ، ولا يجوز أن يكون خروجه حيّاً موجباً لزيادة مقدّره ، فيخرج بذلك عن كونه ممّا لا نصّ فيه .

لا يقال : إنّ الرواية موقوفة لبيان ما ينزح لأجل موته فيها ، فنجاسة كفره ليس إلّا كنجاسة حارجيّة ملاصقة بثوبه أو بدنه ممّا لم يرد فيها نصّ بالخصوص كالمنيّ .

لأنّا نقول : إنّ نجاسة كفره من الأعراض اللازمة لهذا الصنف ، فإذا عمّه الدليل فكأنّه نصّ على أنّه لو وقع الكافر في الشر فمات ينزح منها سبعون دلوّاً ، وحيث إنّ الجهتين متلازمتان لا يصحّ تنزيل الحكم على إرادته من جهة دون أخرى ، نظير ما لو نفى البأس عن الصلاة نسياً في الثوب المتلطّخ بخره الكلاب ، فإنّه لا يمكن أن يدّعى أنّ الحكم بالصحة من جهة نجاسته لا من جهة كونه فضلة غير المأكول .

هذا ، ولكن لقائل أن يقول بوضوح الفرق بين التنصيص على حكم الفرد وبين إرادته في ضمن العام ؛ فإنّ إطلاق نفي البأس عن الصلاة في عذرة الكلب المنسيّة وإرادة نفي البأس من حيث نجاستها قبيح ، وأمّا إرادته في ضمن العام كما لو قيل : لا بأس بالصلاة في النجاسة المنسيّة ، فلا قبح فيها أصلاً ، ولتمام الكلام مقام آخر ، والله العالم .

(و) يظهر (ينزح خمسين إن وقعت فيها عذرة فذابت) هي
فصلة الإنسان، قيل: سميت بذلك؛ لأنها كانت تلقى في العذرات وهي
أفية الدور^(١).

والمراد بالذوبان: تفرق الأجزاء وشيوعها في الماء.

ومستنده رواية أبي بصير، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام: عن العذرة
تقع في البئر، قال: «ينزح منها عشر دلاء، فإن دابت فأربعون أو خمسون
[دلواً]^(٢)».

(و) إنما أوجب الخمسين مع أن (المروي أربعون أو خمسون)
لاحتمال كون التردد من الراوي، فلا يحصل اليقين بزوال أثر الملاقة إلا
بالخمسين فيتمسح، ولكن احتمال كونه من الإمام عليه السلام أوفق بظاهر
الرواية، فالقول بكماية الأربعين وحمل الزائد على الفضل أظهر.

وفي صحيحة علي بن جعفر، المتقدمة^(٣) نفى أخوه عليه السلام البأس
عن الوضوء بماء بشر وقع فيها زنبيل [من]^(٤) عذرة رطبة أو يابسة، وهي
عادة لا تنفك عن الذوبان.

(و) يظهر أيضاً بنزح خمسين إن وقع فيها (كثير الدم ك) دم

(١) انظر الذكرى: ١١، والمصباح ٢: ١٧٢٨ ح ٤.

(٢) التهذيب ١: ٧٠٢/٢٤٤، الاستبصار ١: ١١٦/٤١، الوسائل، الباب ٢٠ من أبواب

اماء المطلق، الحديث ١، وما بين المتوفيين من المصدر.

(٣) تقدمت في ص ١٥٩.

(٤) أضفتها من المصدر.

(ذبح الشاة) على المشهور، بل عن الغنية دعوى الإجماع عليه^(١)، ولم يظهر مستنده.

(والمروى) صحيحاً عن علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام : في رجل ذبح شاة فضطربت فوقعت في بئر ماء وأوداجها تشخب دماً، قل : «ينزح منها ما بين الثلاثين إلى الأربعين»^(٢). وعن جملة من القدماء والمتأخرين العمل بما في الصحيح، فهو الأقوى.

والمتبادر من مثل هذا التحديد دخول الطرفين في المحدود، كما يتبادر ذلك من قوله عليه السلام في الرواية الآتية^(٣) : سألته عما يقع في البئر ما بين الفأرة والسنور إلى الشاة. فالحدثة فيما ذكره المصنف - عليه السلام - في معنى الرواية (من ثلاثين إلى أربعين) في غير محلها. وعن المفيد : أنه ينزح للدم الكثير عشر دلاء^(٤).

واستدل له : بصحيفة ابن بزيع، عن البئر تكون في المنزل فتقطر فيها قطرات من بول أو دم - إلى أن قال - فوقع بحطه في كتابي. «ينزح منها دلاء»^(٥) بتقريب : أن أكثر عدد يضاف إلى هذا الجمع عشرة، فيجب

(١) كما في حواهر الكلام ١/ ٢٣٢، وحكاها عنها العاملي في مناهج الكرامة ١/ ١١٠، وانظر : النعمية (ضمن الجوامع الفقهية) : ٤٩٠.

(٢) التهذيب ١/ ٤٠٩، الاستبصار ١/ ٢٢٣/٤٤، الوسائل، الباب ٢١ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١.

(٣) كنز، وتقدمت في ص ١٩١.

(٤) حكاها عنه ابن إدريس في السرائر ١/ ٧٩، وانظر - المقتمة - ٦٧.

(٥) الكافي ٣/ ١٠٥، التهذيب ١/ ٢٤٤ - ٧٠٥/٢٤٥، الاستبصار ١/ ٢٤٤/٤٤.

أن يؤخذ بها؛ إذ لا دليل على ما دونها.

وفيه - بعد الإغماض عن أن موردها قليل الدم - مناقشة ظاهرة.

وروى زرارة عن أبي عبدالله عليه السلام : في بشر قطرت فيها قطرة دم أو خمر، قال : «الدم والخمر والميت ولحم الخنزير في ذلك كله واحد ينزح منه عشرون دلواً، فإن غلب الريح نزحت حتى تطيب»^(١).

وظاهر الجواب : عدم الفرق بين قليله وكثيره، والله العالم.

(و) يظهر (ينزح أربعين إن مات فيها ثعلب أو أرنب أو خنزير أو سنور أو كلب وشبهه).

واستدل له : برواية سماعة عن الصادق عليه السلام، قال : «إن كان سنوراً أو أكبر منه نزحت ثلاثين دلواً أو أربعين»^(٢).

ورواية القاسم عن علي عن أبي عبدالله عليه السلام، قال : «والسنور عشرون دلواً أو ثلاثون أو أربعون دلواً، والكلب وشبهه»^(٣).

وعن المعتمر : أنه نقل الرواية عن كتاب الحسين بن سعيد من غير

= الوسائل، الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٢١.

(١) التهذيب ١ : ٦٩٧/٢٤١، الاستبصار ١ : ٩٦/٣٥، الوسائل، الباب ١٥ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٣.

(٢) التهذيب ١ : ٦٨١/٢٣٦، الاستبصار ١ : ٩٨/٣٦، الوسائل، الباب ١٧ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٤.

(٣) التهذيب ١ : ٦٨٠/٢٣٥، الاستبصار ١ : ٩٧/٣٦، الوسائل، الباب ١٧ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٣.

ترديد هكذا: سألته عن السنور، فقال: «أربعون دلوًا، وللكلب وشبهه»^(١).
وروي - في الصحيح - عن زرارة ومحمد بن مسلم ويزيد بن معاوية العجلي عن أبي عبدالله وأبي جعفر عليهما السلام: في البئر تقع فيها الدابة والفأرة والكلب والخنزير^(٢) والطير فتموت، قال: «تخرج ثم يتزح من البئر دلاء ثم اشرب وتوضأ»^(٣).

وفي الصحيح عن علي بن يقطين عن أبي الحسن موسى عليه السلام، قال: سألته عن البئر تقع فيها الحمامة والدجاجة أو الفأرة أو الكلب أو الهرة، فقال: «يجزئك أن تتزح منها دلاء، فإن ذلك يطهرها إن شاء الله»^(٤).
وفي الصحيح عن أبي أسامة عن أبي عبدالله عليه السلام: في الفأرة والسنور والدجاجة والكلب والطير، قال: «إذا لم تنفتح أو يتغير طعم الماء فيكفيك خمس دلاء، فإن تغير الماء فخذ منه حتى يذهب الريح»^(٥).
وفي رواية [عمرو]^(٦) المتقدمة^(٧) «ما بين الفأرة والسنور إلى الشاة

(١) حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ١/ ٢٢٤، وانظر المحتبر ١: ٦٦.

(٢) كلمة. «والحرير» لم ترد في «خ» و«الاستبصار».

(٣) التهذيب ١/ ٢٢٦، الاستبصار ١/ ٩٩، الوسائل، الباب ١٧ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٥.

(٤) التهذيب ١/ ٢٢٧، الاستبصار ١: ١٠١/٢٧، الوسائل، الباب ١٧ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٢.

(٥) الكافي ٢/ ٣٠٥، التهذيب ١/ ٢٢٧، الاستبصار ١/ ١٠٢/٢٧، الوسائل، الباب ١٧ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٧.

(٦) في النسخ المحطية والحجيرية: أبي عمر، وما أثبتناه من المصدر هو الصحيح، وهو عمرو بن سعيد.

(٧) تقدمت في ص ١٩١.

سبع دلاء».

وعن أبي مريم، قال: حدثنا جعفر قال: «كان أبو جعفر عليه السلام يقول: إذا مات الكلب في البئر نرحته، وقال أبو^(١) جعفر عليه السلام: إذا وقع فيها ثم أخرج منها حيّاً نزع منها سبع دلاء»^(٢).

وفي رواية أبي بصير «فإن سقط فيها كلب فقدرت أن تزع ماءها فافعل»^(٣) وهذا ظاهره الاستحباب.

وفي رواية إسحاق بن عمار «فإذا كانت شاة وما أشبهها فتسعة أو عشرة»^(٤).

والإنصاف أنه لو لم يكن للقول بالطهارة دليل إلا اختلاف الأخبار، لكفاهم شاهداً؛ إذ كيف يعقل الطرح أو التأويل في مجموع هذه الأخبار التي نقطع إجمالاً بصدور أغلبها، مع وضوح دلالتها على المراد بحيث لا يتطرق فيها شائبة إجمال وإهمال حتى يرتكب فيها التأويل؟! فلا بُدَّ من أن يكون منشأ الاختلاف إما التفتية ونحوها، أو كون الحكم مستحباً قابلاً للاختلاف باعتبار المراتب أو الموارد، والله العالم.

(١) كلمة «أبو» لم ترد في التهذيب والاستبصار.

(٢) التهذيب ١: ٢٣٧ - ٢٣٨/٦٨٧، الاستبصار ١: ١٠٢/٢٨، الوسائل، الباب ١٧ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١.

(٣) الكافي ٣: ٦/٦، التهذيب ١: ٦٦٦/٢٣٠، الوسائل، الباب ١٧ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١١.

(٤) التهذيب ١: ٢٣٧/٦٨٣، الاستبصار ١: ١٠٥/٢٨، الوسائل، الباب ١٨ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٣.

(ولبول الرجل) أيضاً أربعون دلواً؛ لرواية علي بن أبي حمزة عن أبي عبدالله عليه السلام في بول الرجل، قال: «ينزح منها أربعون دلواً»^(١) وعن الحلبي في السرائر دعوى تواتر الأخبار عن الأئمة الطاهرين عليهم السلام بأن ينزح لبول الإنسان أربعون دلواً^(٢).

وفي رواية كردويه المتقدمة^(٣) «ينزح منها لقطرة بول أو دم ثلاثون دلواً».

وفي صحيحة ابن بزيع المتقدمة^(٤) «ينزح منها لقطرات البول دلاء». وفي رواية عمّار عن أبي عبدالله عليه السلام في البشر يبول فيها الصبي أو يصب فيها بول أو خمر، قال: «ينزح الماء كله»^(٥).

(و) يظهر (ينزح عشر) دلاء (للعذرة الجامدة) أي ما لم تنفك أجزائها، رطبة كانت أم يابسة.

ومستنده رواية أبي بصير، المتقدمة^(٦).

(و) لـ (قليل الدم كدم) ذبح (الطير والرفاف اليسير) أيضاً عشر دلاء.

(١) التهذيب ١ / ٢٤٣ / ٧٠٠، الاستبصار ١ / ٣٤٠ / ٩٠، الوسائل، الباب ١٦ من أبواب أسماء المطلق، الحديث ٢

(٢) حكاة عنه صاحب الجواهر فيها ١ / ٢٢٧، وانظر السرائر ١ / ٧٨

(٣) تقدّمت الإشارة إلى مصادرها في ص ١٨٦.

(٤) تقدّمت في ص ١٩٩

(٥) التهذيب ١ / ٢٤١ / ٦٩٦، الوسائل، الباب ١٥ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٤.

(٦) تقدّمت في ص ١٩٨

وفي محكي السرائر حدّ أكثر القليل : ما نقص عن دم الشاة^(١).

ولم يعلم مستنده كأصل الحكم بالعشرة فيه .

نعم عن الحلّي نسبته إلى روايات أصحابنا^(٢).

(و) لا يبعد أن يكون منشأ النسبة استفادته ذلك من (المروئي)

مستفيضاً في الصحيح وغيره : في البئر الواقع فيها الطير المذبوح أو قطرة

دم أو قطرات من الدم «أنه ينزح منها دلاء»^(٣) إمّا بدعوى عدم كون مثل

هذه الصيغة حقيقة فيما دون العشرة ، فيحمل على أقل ما به تتحقّق

الطبيعة ، وينفى الزائد بالأصل ، أو بتقريب : أن العشرة أكثر عدد يضاف

إلى هذا الجمع ، فيجب أن يؤخذ بها ؛ إذ لا دليل على ما دونه

وريتوجه على التقريب الأول : عدم التسليم .

وعلى الثاني : أنه لا مجال للتمسك بالأصل مع إطلاق الدليس

المقتضي لكفاية المسمى في الامتثال خصوصاً مع أنه عليه في رواية علي

ابن جعفر قال : «ينزح منها (دلاء يسيرة)»^(٤) ففي التوضيف تنصيص

على عدم إرادة أكثر ما يمكن إرادته من هذه الصيغة .

(و) يطهر (بنزح سبع) دلاء (لموت الطير) للأخبار المستفيضة :

منها : مضمرة سماعة عن الفأرة تقع في البئر والطير ، قال عليه السلام : «إن

(١) و (٢) حكاة عن صاحب الجواهر فيها ١ ٢٢٩ ، وانظر السرائر ١ ٧٩

(٣) الكافي ٣ ١/٥ ، التهذيب ١ ٢٤٤ - ٧٠٥/٢٤٥ ، الاستبصار ١ ١٢٤/٤٤ ،

الوسائل ، الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ٢١ .

(٤) التهذيب ١ ١٢٨٨/٤٠٩ ، الوسائل ، الباب ٢١ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ١ .

أدركته قبل أن يتن نزح منها سبع دلاء»^(١).

ورواية يعقوب بن عثيم «إذا وقع في البئر الطير والدجاجة والفأرة فانزح منها سبع دلاء»^(٢).

ورواية علي بن أبي حمزة: عن الطير والدجاجة تقع في البئر، قال: «سبع دلاء»^(٣).

وروي عن أبي عبدالله عليه السلام في بعض الصحاح المتقدمة «للطير والدجاجة خمس دلاء»^(٤).

وعن إسحاق بن عمار عن أبي عبدالله عليه السلام عن أبيه عليه السلام أن علياً عليه السلام كان يقول: «الدجاجة ومثلها تموت في البئر ينزح منها دلوان أو ثلاثة، فإذا كانت شاة أو ما أشبهها فتسعة أو عشرة»^(٥).

(و) كذا يظهر بنزح سبع دلاء لموت (الفأرة إذا تفسخت) على المشهور (أو انتفخت) بناءً على كون الانتفاخ من مراتب التفسخ؛ لأن الانتفاخ يوجب تفرق الأجزاء وإن لم تنقطع في الحس.

(١) التهذيب ١: ٦٨١/٢٣٦، الاستبصار ١: ٩٨/٣٦، الوسائل، الباب ١٨ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١، وفيها: ٥... نزحت منها... ١.

(٢) التهذيب ١: ٦٧٤/٢٣٣، الاستبصار ١: ٢١ - ٨٤/٣٢، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١٢.

(٣) التهذيب ١: ٦٨٠/٢٣٥، الاستبصار ١: ٩٧/٣٦، الوسائل، الباب ١٧ و ١٨ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٣ و ٢.

(٤) تقدمت رواية أبي أمامة عن الصادق عليه السلام في ص ٢٠١.

(٥) التهذيب ١: ٦٨٣/٢٣٧، الاستبصار ١: ١٠٥/٣٨ و ١٢٢/٤٣، الوسائل، الباب ١٨ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٣.

وفيه نظر، ولكنه عن العنية دعوى الإجماع على كونه بحكم التفسخ^(١).

وكيف كان فمستند أصل الحكم رواية أبي سعيد المكاربي : «إذا رقت الفأرة في البئر فتسلخت فانزح منها سبع دلاء»^(٢).

وفي خبر أبي عينة : «إذا خرجت فلا بأس، وإن تفسخ فسبع دلاء»^(٣).

فيقيد بمفهوم هاتين الروايتين إطلاق الأمر بالسبع لموت الفأرة، كمضمة سماعة ورواية يعقوب بن المتقديين^(٤).

كما أنه يتقيد بمنطوقهما رواية [معاوية بن] ^(٥) عمار عن أبي عبدالله ^(عليه السلام) : «عن الفأرة والوزغة تقع في البئر، قال ^(عليه السلام) : «ينزح منها ثلاث دلاء»^(٦) فتحمل هذه الرواية على ما إذا لم تفسخ.

وفي رواية أبي خديجة عن أبي عبدالله ^(عليه السلام) في الفأرة تقع في

(١) حكاها عنها العاملي في مفتاح الكرامة ١ : ١١٤، وكما في جواهر الكلام ١ : ٢٤٨، وانظر الفية (ضمن الجوامع الفقهية) : ٤٩٠.

(٢) التهذيب ١ : ٢٣٩/٦٩١، الاستبصار ١ : ٣٩/١١٠، الوسائل، الباب ١٩ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١.

(٣) التهذيب ١ : ٢٣٣/٦٧٣، الاستبصار ١ : ٣١/٨٣، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١٣.

(٤) تقدمتا في ص ٢٠٤ - ٢٠٥.

(٥) أضفناها من المصدر.

(٦) التهذيب ١ : ٢٣٨/٦٨٨ و ٢٤٥/٧٠٦، الاستبصار ١ : ٣٩/١٠٦، الوسائل، الباب ١٩ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٢.

الطهارة / منزوحات البشر ٢٠٧

البشر، قال عليه السلام : «إذا ماتت ولم تتن فأربعين دلواً وإذا استنخت فيه أو نكتت نزح الماء كله»^(١).

وعن مسائل علي بن جعفر «ينزح عشرون إذا تقطعت»^(٢).

وفي موثقة عمار، المتقدمة^(٣) «نزح الجميع».

وفي غير واحد من الأخبار الصحيحة المتقدمة : «يجزئك أن تنزح منها دلاء»^(٤).

وفي بعضها التصريح «بأن ذلك يطهرها إن شاء الله»^(٥).

(و) كذا يظهر بنزح سبع دلاء (لبول الصبي الذي) يأكل الطعام (لم يبلغ) لرواية منصور بن حازم عن عدة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : «ينزح منه سبع دلاء إذا بال فيها الصبي أو وقعت فيها فأرة أو نحوها»^(٦).
وإنما قُتِدوا الصبي بأكل الطعام ؛ لرواية علي بن أبي حمزة ، الآتية^(٧)
المحمولة على الصبي الذي لم يأكل الطعام .

(١) التهذيب ١ : ٢٣٩/٦٩٢ ، الاستبصار ١ : ١١١/٤٠ ، الوسائل ، الباب ١٩ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ٤

(٢) مسائل علي بن جعفر ٤٢٣/١٩٨ ، الوسائل ، الباب ١٩ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ١٤ .

(٣) تقدمت في ص ١٨٥ .

(٤ و ٥) تقدم في ص ٢٠١ .

(٦) التهذيب ١ : ٢٤٣/٧٠١ ، الاستبصار ١ : ٨٩/٣٣ ، الوسائل ، الباب ١٦ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ١ .

(٧) تأتي في ص ٢١٤ .

وفي رواية معاوية بن عمار «ينزح الماء كله لبول الصبي»^(١)

وقد حملها الشيخ على حصول التغير به^(٢).

وفيه من البعد مالا يخفى.

(ولاغتسال الجنب) الخالي بدنه عن النجاسة فيه، أي: ماء البشر؛

للأخبار المستفيضة التي تقدم بعضها.

وهل يختص الحكم باغتساله فيها، كما هو ظاهر المتن وغيره، أم

يعمّ مطلق مباشرة الجنب، كما هو صريح المحكي عن جماعة^(٣)؟

وجهان: من إطلاق بعض الأخبار، كصحيفة ابن مسلم: «إذا دخل الجنب

البشر ينزح منها سبع دلاء»^(٤) ورواية عبدالله بن سنان: «إن سقط في البشر

دابة صغيرة أو نزل فيها جنب فأنزح منها سبع دلاء»^(٥) ومن إمكان دعوى

انصراف الإطلاق إلى الاغتسال فيها.

ثم إن مقتضى إطلاق النصوص: عدم الفرق بين ما لو اغتسل

ارتماساً أو ترتيباً.

ودعوى انصرافها إلى الأول حرية عن الشاهد، بل ربما يظهر من

(١) لتهذيب ١ ٦٩٦/٢٤١، الاستبصار ١ ٩٤/٣٥، الوسائل، الباب ١٥ و ١٦ من

أبواب الماء المطلق، الحديث ٤ و ٧ بتصريف

(٢) التهذيب ١ ٢٤١ ذيل الحديث ٦٩٦، الاستبصار ١ ٢٥٠ ذيل الحديث ٩٤

(٣) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري -: ٣٣.

(٤) لتهذيب ١ ٧٠٣/٢٤٤، الوسائل، الباب ٢٢ من أبواب الماء المطلق، لحديث ٢

(٥) التهذيب ١ ٦٩٥/٢٤١، الاستبصار ١ ٩٢/٢٤، الوسائل، الباب ١٥ من أبواب

ماء المطلق، الحديث ١

السؤال في رواية أبي بصير إرادة الغسل الترتيبي .

قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام : عن الجنب يدخل البئر فيغتسل فيها ،

قال : « ينزح سبع دلاء »^(١) .

ثم على القول بنجاسة البشر بملاقاة النجس هل النزح في المقام
لنجاسة البئر تعبدًا ، أم لسلب الطهورية ، أم أنه تعبد شرعي ؟ صرح الشهيد
الثاني بالأول ، ونفى عنه البعد بعد ورود النص^(٢) ، وانفعال البئر بما لا
ينفعل به غيرها .

وعن ظاهر المعبر والمختلف : الثاني^(٣) .

وعن بعض : الثالث^(٤) .

ويضعف الأول : بأنه لا يمكن استفادة مثل هذا الحكم الذي
يستبعده الذهن من مجرّد الأمر بالنزح الذي لم يعلم انحصار سببه في
النجاسة ، وإنما يفهم النجاسة في سائر الموارد ، لأجل القرائن الخارجية
والمناسبات المفروسة في الأذهان المتفتحة كلّها في فرض طهارة الملاقى ،
ولذا لا يظنّ بأحد من القائلين بالنجاسة أن يقول بنجاسة البئر بموت
العقرب والرزغة وسام أبرص مع ورود الأمر بالنزح لها .

(١) التهذيب ١ : ٧٠٢ / ٢٤٤ ، الوسائل ، الباب ٢٢ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ٤

(٢) مسالك الأفهام ١ : ١٥

(٣) حكاة عنهما العاملي في مدارك الأحكام ١ : ٨٨ ، وانظر : المعتمد ١ : ٧٨ ، ومختلف

الشريعة ١ : ٥٥ ذيل المسألة ٢٩ .

(٤) حكاة عن جماعة ، العاملي في مدارك الأحكام ١ : ٨٨ .

والحاصل : أنه لا يمكن إثبات مثل هذا الحكم إلا بنص صريح في أن الشر تنجس بهذا الشيء الذي ليس بنجس ، وإلا فلو ورد التنصيص على النجاسة من دون أن يصرح بكونها مسيئة عن نفس الاغتسال لا يسبق إلى الذهن إلا نجاستها لأجل ملاقة ما في بدن الجنب من النجاسة العرضية كما هو العالب ، نظير الأمر بإراقة الإناء الذي أدخل الجنب يده فيه قبل غسلها ، فإنه لا يفهم من إطلاق ذلك نجاسة يد الجنب قبل الغسل تعبدًا أو نجاسة الماء الملاقي لها بالتعبد الشرعي ، بل المناسبات المفروسة في أذهان المشرعة تصرف الإطلاق إلى ما لو كانت اليد قدرة ، وقد تقدّم نظير ذلك في مبحث انفعال الماء القليل .

وبذلك ظهر لك ضعف الاستدلال لهذا القول بقوله عليه السلام في رواية ابن أبي يعفور ، المتقدمة ^(١) في أدلة القول بالنجاسة : « ولا تقع في البشر ، ولا تفسد على القوم ماءهم » إذ بعد تسليم ظهور الإفساد في إرادة النجاسة ، والإغماض عما ذكرناه فيما سبق ، أن الرواية على هذا التقدير منصرفة إلى ما إذا اشتمل بدنه على النجاسة ، فالأوفق بالقواعد كون النزع لسلب الظهورية إن قلنا به في الماء المستعمل في رفع الحدث ولم نقل بالتفصيل بين القليل الراكد وغيره ما لم يستهلك ، ولو لم نقل بذلك ، فالأوفق هو الالتزام بكراهة الاستعمال وكون النزع مستحبًا في خصوص المقام ونظائره ، مثل : موت العقرب والوزغة وسام أبرص وإن قلنا بنجاستها في سائر الموارد ؛ إذ لا ملازمة بين المقيمين ، والله العالم .

(١) تقدّم في ص ١٦٦

(ولوقوع الكلب وخروجه حيًّا) كما عن المشهور^(١)؛ لرواية أبي مريم، قال: حدثنا جعفر، قال: «كان أبو جعفر عليه السلام يقول: إذا مات الكلب في البشر نزحت» وقال عليه السلام: «إذا وقع فيها ثم خرج حيًّا^(٢) نرح منها سبع دلاء»^(٣).

١ (وبنزح خمس) دلاء (لذرق الدجاج الجلال) كما عن المعيد والديلمي والحلي^(٤).

وعن الشيخ في جملة من كتبه إطلاق لفظ الدجاج^(٥)، ولعله بآء منه على نجلسته.

وكيف كان فلم يظهر لنا مستندهم في الحكم، والله العالم.

(وبنزح ثلاث) دلاء (لموت الحية) على المشهور، بل عن السرائر نفي الخلاف فيه^(٦).

وفي محكي المعتبر^(٧) أنه يمكن الاستدلال عليه برواية الحلبي «إذا

(١) نسبة إلى المشهور الشهيد في الذكرى: ١١.

(٢) في المصدر: «ثم أخرج منها حيًّا».

(٣) التهذيب ١: ٢٢٧-٢٢٨/٢٨٧ و٤١٥/١٣١٠، الاستبصار ١: ١٠٣/٢٨، الوسائل،

الباب ١٧ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١.

(٤) حكاة عنهم العاملي في مفتاح الكرامة ١: ١١٧، وانظر المقنعة ٦٨، والمراسم ٣٦، والسرائر ١: ٧٩.

(٥) حكاة عنه العاملي في مدارك الأحكام ١: ٩٢، وانظر -النهاية: ٧، والمبسوط ١.

(٦) حكاة عنه صاحب الجواهر فيها ١: ٢٥٦، وانظر -السرائر ١: ٨٣.

(٧) الحاكي عنه هو صاحب الجواهر فيها ١: ٢٥٦، وانظر: المعتبر ١: ٧٥.

مات في البئر حيوان صغير فانزح دلاء^(١).

ولكنه في رواية ابن مسنان «للدابة الصغيرة سبع دلاء»^(٢).

وعن ابن بابويه أنه أفتى بذلك^(٣)، وحكي عنه أيضاً أنه أوجب دلواً واحداً^(٤).

وعن المفيد إلهاق الوزغة بالحية في نزح الثلاث^(٥)، كما عن الشيخ أيضاً إلهاقها مع العقرب^(٦).

وعن أبي الصلاح إلهاق العقرب حسب، وفي الوزغة دلو واحد^(٧).

ومستند الثلاث للوزغة: صحيحة معاوية بن عمار، الآتية^(٨).

وأما العقرب: ففي رواية منهل: أنه ينزح لها عشر دلاء، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: العقرب تخرج من البئر ميتة؟ قال: «استق منها عشر دلاء» قال، قلت: فغيرها من الجيف؟ قال: «الجيف كلها سواء إلا جيفة قد أجيفت، فإن كانت جيفة قد أحييت فاستق مائة دلو، فإن غلب عليها

(١) الكافي ٣: ٧/٦، التهذيب ١: ٦٩٤/٢٤٠، الاستبصار ١: ٩٢/٣٤، الوسائل، الباب ١٥ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٦.

(٢) التهذيب ١: ٦٩٥/٢٤١، الاستبصار ١: ٩٣/٣٤، الوسائل، الباب ١٥ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١.

(٣) حكاه عنه العلامة في المختلف ١: ٤٩، المسألة ٢٤.

(٤) حكاه عنه المحقق في المختبر ١: ٧٤.

(٥) حكاه عنه المحقق في المختبر ١: ٧٤، وانظر: المقحة: ٦٧.

(٦) حكاه عنه المحقق في المختبر ١: ٧٤، وانظر: النهاية: ٧، والميسوط: ١: ١٢.

(٧) حكاه عنه المحقق في المختبر ١: ٧٤، وانظر: الكافي في الفقه ١٣٠.

(٨) ستاني.

الريح بعد مائة دلو فانزحها كلها»^(١).

(و) كذا ينرح الثلاث لموت (الفأرة) إذا لم تتفسخ أو تتفخ؛
لصحيحة معاوية بن عمار، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام: عن الفأرة
والوزغة تقع في البئر، قال: «ينرح منها ثلاث دلاء»^(٢).

وقيدوها بغير المتفسخة، جمعاً بينها وبين الأخبار السابقة.

وحكي القول بوجوب السبع لها عن بعض^(٣)؛ لبعض الإطلاقات
المتقدمة.

وعن ابن بابويه دلو واحد^(٤)

(وينرح دلو) واحد (لموت المصفور وشبهه) لقول الصادق عليه السلام
في رواية عمار، المتقدمة^(٥) «وأقله المصفور ينرح منها دلو واحد».
ويستفاد حكم ما هو شبه المصفور بالتقريب المتقدم.

(وبول الصبي الذي لم يفتد بالطعام) كما عن الشيخين وابن
البراج^(٦).

(١) التهذيب ١، ٦٦٧/٢٣١، الاستبصار ١، ٧٠/٢٧، الوسائل، الباب ٢٢ من أبواب
الماء المطلق، الحديث ٧.

(٢) التهذيب ١، ٦٨٨/٢٣٨، الاستبصار ١، ١٠٦/٢٩، الوسائل، الباب ١٩ من أبواب
الماء المطلق، الحديث ٢.

(٣) حكاه عن مصباح السيد المرتضى، المحقق في المختار ١، ٧١.

(٤) حكاه عنه المحقق في المختار ١، ٧١، وانظر: المقنع (ضمن الجوامع الفقهية) ٤،
والفقيه ١: ١٢.

(٥) تقدمت في ص ١٩٤-١٩٥.

(٦) حكاه عنهم العاملي في مبارك الأحكام ١، ٩٤، وانظر: المقنعة ٦٧، والبهية ٧،

واستدل عليه في محكي التهذيب : برواية علي بن أبي حمزة عن أبي عبدالله عليه السلام ، قال : سأله عن بول الصبي الفطيم يقع في الشر ، قال «دلو واحد»^(١)

والاستدلال بها مبني على حملها على المشرف على العظام ، لعدم العامل بها في غير ذلك .

وعن المهذب البارع : أن الرضيع هو المعبر عنه في الروايات بالفطيم^(٢) .

وربما وجه الاستدلال بدلالة الرواية على المدعى بالأولوية .

ونوقش : بعدم جواز الأخذ بالمعهوم بعد كون المنطوق غير معمول به عند الأصحاب .

وعن أبي الصلاح وابن زهرة وجوب الثلاث^(٣) . ولم يظهر مستندهما .

وفي رواية منصور بن حازم المتقدمة^(٤) إطلاق نرح السبع لبول

«والمبسوط ١ : ١٢ ، والمهذب ١ : ٢٢ .

(١) التهذيب ١ : ٢٤٣ / ٧٠٠ ، الاستبصار ١ : ٢٤ / ٩٠ ، الوسائل ، الباب ١٦ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ٢ .

(٢) حكاه عنه العاملي في مفتاح الكرامة ١ : ١٢٠ ، وانظر : المهذب البارع ١ : ١٠٢ .

(٣) حكاه عنهما العاملي في مذكرك الأحكام ١ : ٩٤ ، وانظر . الكافي في الفقه ١٣٠ ، والفية (ضمن الجوامع الفقهية) : ٤٩٠ .

(٤) تقدمت في ص ٧-٢٠ .

النسبي ، كما أنه قد ورد الأمر بنزح الجميع مطلقاً لبول النسبي في رواية معارية بن عمّار^(١) ، والله العالم .

(وفي) رواية كردويه عن أبي الحسن عليه السلام في بثر يدخلها (ماء المطر وفيه البول والعذرة) وأبوال الدواب وأرواثها (وغيره الكلاب) ، قال : «ينزح منها (ثلاثون دلواً)»^(٢)

وقد اشتهرت الرواية بين الأصحاب ، وأفتوا بمضمونها بحيث عبروا في فتاويهم بألفاظ الرواية ، فلا يلتفت إلى ضعف كردهيه لجهالة ، خصوصاً على المختار من استحباب النزح ، والله العالم .

(و) اعلم أن مقتضى إطلاقات الأخبار : أن (الدلو التي ينزح بها) ليس لها حدّ مضبوط ، بل المدار فيها على (ما جرت العادة بامتثالها) في الأبار ، أعني الدلاء المتعارفة التي يبيعونها في الأسواق للاستقاء ، ولم تكن من المصاديق التي ينذر استعمالها صغراً أو كبيراً .

ودعوى انصراف إطلاقات الأخبار إلى ما كانت متعارفة في عصر الأئمة وبلدهم عليهم السلام مسموعة لولا قضاء العادة بكثرة الاختلاف بين الدلاء المتعارفة في كل عصر ، وكون مثل هذه الدلاء المتعارفة في هذه الأعصار متعارفة في الأعصار السابقة أيضاً .

(١) التهذيب ١ - ٦٩٦/٢٤١ ، الاستبصار ١ - ٩٤/٢٥ ، الوسائل ، الباب ١٥ من أبواب

الماء المطلق ، الحديث ٤ .

(٢) التهذيب ١ - ١٣٠٠/٤١٣ ، الاستبصار ١ : ١٢٠/٤٣ ، الوسائل ، الباب ١٦ من أبواب

الماء المطلق ، الحديث ٣ .

وكون أهالي الأعصار السابقة نوعاً أشدّ قوّةً وأعظم جثّةً لا يقتضي عدم كون مثل هذه الدلاء - التي يتقضى بها عمّة حوائجهم - متعارفة لديهم ، بل الاعتبار يقتضي تعارفها ، فيفهم من الإطلاق وترك التعرّض لبيان مقدار الدلو في شيء من الأخبار مع شدّة اختلاف الدلاء أنّ المدار على العدد المعين لا على مقدار الماء الذي ينزح من البئر .

نعم قد يتوهم انسباق الدلو المتعارفة المعتادة في كلّ بئر بالنسبة إلى خصوص هذه البئر من الإطلاقات .

ويدفعه : أنّ الانصراف في مثله بدويّ منشؤه أنس الذهن ؛ والّا فبعد الالتفات إلى أنّ الدلو ربما تبدّل أو تنخرق أو تنعدم لا يثبت في الذهن خصوصية للدلو التي جرت العادة باستعمالها في خصوص البئر التي ينزح منها ، ولذا لا يتوهم أحد حال اشتغاله بنزح المقدّر عدم كفاية إتمام المقدّر بدلو أخرى لو تلفت دلوه في الأثناء ، أترى هل يتوقّف أحد بعد أن سمع من الإمام عليه السلام أنّه ينزح سبع دلاء لموت الفأرة في حكم البئر التي حفرها فوجد فيها فأرة قبل أن يستعملها ، أو أنّه ينزح منها سبع دلاء بأيّ دلو تحصل ^(١) بيده ؟

نعم الأحوط في زماننا هذا اختيار ما كان من الدلاء المتعارفة أكبرها ، ولعلّه لا يخلو عن قوّة ؛ إذ لا وثوق بكون الصغار المتعارفة في هذه الأزمنة متعارفة في عصرهم ، والله العالم .

(١) في ص ١١ : حصلت .

(فروع ثلاثة) :

(الأول : حكم صغير الحيوان في النزع حكم كبيره) بعد صدق الاسم الذي تعلق به الحكم في عناوين الأدلة .

وانسباق كبيره إلى الذهن عند الإطلاق ليس على وجه يعتد به في صرف الأدلة عن إطلاقها .

(الثاني) : إذا وقعت في البشر أسباب متعددة للنزع ، فهل يوجب تعددها تضعف النزع مطلقاً أم لا مطلقاً ، فيتداخل الكل في فرض اتحاد مزيلها ، ويدخل الأقل تحت الأكثر في فرض الاختلاف ، أو يفضل بين (اختلاف أجناس النجاسة) وتمائلها ، فيقال بأن التعدد في الأول (موجب لتضعف النزع) ؟ وجوه ، بل أقوال ، أقواها - على ما يقتضيه الجمود على ظواهر الأدلة التعبدية - هو : الأول ؛ لأن مقتضى دليل كل نوع سببية وقوعه لانفعال البشر ، وإيجاب نزع المقدّر أو استحبابه ، وتقيد سببته بما إذا لم يكن مسبوقاً أو مقارناً لسبب آخر تصرف في ظواهر الأدلة التعبدية من دون دليل .

ودعوى انصراف أدلة كل نوع في حد ذاتها إلى ما لو حدث انفعال البشر بذلك النوع دون ما لو وقع في البشر بعد انفعالها بسبب آخر مع

أخصيتها عن المدعى - إذ الأسباب المتعددة قد توجد دفعة - يدفعها : أن مقتضاها عدم ثبوت الحكم المقدر لهذا النوع لو سبقه نجاسة أخرى مقدرها أقل من مقدره ، مع أنه لا يقول به أحد .

اللهم إلا أن يدعى أن مغروسية أحكام النجاسات الخبيثة واتحاد آثارها في الجملة وتداخل أخفها في أشدها تصرف هذه الإطلاقات إلى مالا ينافيها . وفيها تأمل .

والحاصل : أن مقتضى إطلاق دليل كل نوع : عموم تأثيره في جميع مصاديقه ، وتوقف زوال أثره على نزع مقدره المنصوص .

نعم مقتضى الأصول العملية عند الشك في تأثير السبب الثاني في إيجاب النزع : عدمه ، إلا أن إطلاقات الأدلة حاکمة على الأصول ، وبعد إحراز التأثير بالإطلاقات فالأصل أيضاً يقتضي بقاء ذلك الأثر إلى أن يحصل القطع بالمزيل .

مثلاً : لو قال المولى لعبده : إن جاءك زيد فأعطه درهماً ، وإن صلتين ركعتين فأعطه درهماً ، فاتفق حصول السببين في الخارج ، فمقتضى إطلاق القضيتين : وجوب إعطاء درهمين ؛ إذ لو لم يجب إلا درهم واحد ، للزم أن لا يكون كل منهما سبباً مستقلاً بأن يكون مجموعهما سبباً واحداً على تقدير وجودهما دفعةً ، أو يكون الأول سبباً لا غير على تقدير ترتبهما في الوجود ، وهو خلاف ظاهر القضية الشرطية ؛ لأن ظاهرها كون الشرط سبباً مستقلاً للجزاء ، فلا يعقل تواردهما على معلول واحد شخصي .

وما يقال : من أنَّ العلل الشرعية معرّفات ، فلا يمتنع تواردها على معلول واحد ، ممّا لا محصل له .

ولا يقاس المقام بما لو اختلفت الجزاءات مهيةً ، وتصادقت على فرد حيث نلتزم بكفاية إيجاد الفرد الجامع للعناوين في امثال الجميع ، كما لو قال : إن جاءك زيدٌ فأكرم فقيراً ، وإن جاءك عمرو فأكرم هاشمياً ، فإنّه يجوز له في الفرض الاقتصار في امثال كلا الأمرين على إكرام فقير هاشمي ؛ لأنَّ اختلاف الطبيعتين ذاتاً كافٍ في إمكان كون كلّ منهما معروضاً للوجوب في حدّ ذاته ، وإطلاق الطلب في كلّ منهما يقتضي جواز امثاله في ضمن أي فرد من أفراد كلّ من الطبيعتين ، فلا مانع من إيجاد كلتا الطبيعتين بوجود واحد في ضمن الفرد الجامع بقصد امثال الجميع ، وأمّا بعد فرض اتّحاد مهية الجراء - كما فيما نحن فيه - فيمتنع تعلّق حكّمين متضادين أو متماثلين بها إلاّ بلحاظ وجوداتها المتكرّرة .

وسيجيء للمقام مزيد توضيح وتحقيق في مبحث الوضوء عند تعرّض المصنّف - رحمه الله - لتداخل الأغسال .

وكذا لا يقاس بما لو قال القائل : إن زنى زيد فاقتلوه ، وإن سرق فاقتلوه ، وإن ارتدّ فاقتلوه ، في أنّ توارد الأسباب لا يوجب إلاّ تأكيد الوجوب لا تعدّد الواجب ؛ لأنَّ عدم تأثير كلّ من الأسباب في إيجاب مستقلّ في المثال منشؤه عدم قابليّة المحلّ للتأثير ، لا فصور السبب عن التأثير ، ومن المعلوم أنّ قابليّة المحلّ من شرائط التأثير عقلاً ، فالكلام في مسألة التداخل إنّما هو فيما إذا أمكن التأثير .

نعم نظيره فيما نحن فيه : ما إذا توارد أسباب متعددة لنزح الجميع ، وهذا خارج عن موضوع المبحوث عنه ، وإنما الكلام فيما إذا أمكن تضاعف النزح بتعدد أسبابه ، وحيث إن المفروض إمكان تضاعف النزح وتعمية السبب في إيجابه بمقتضى ظواهر الأدلة ، فيجب أن يتعدد بتعدد الأثر ، ويتضاعف النزح ، فعلى الخصم إما إقامة الدليل على أن الأثر الحاصل من هذه الأسباب المختلفة المقتضية لإيجاب النزح - أعني انفعال البشر بهذه الأمور - أمر وحداني بسيط غير قابل للتعدد والاستداد ، كالحدث الأصغر الحاصل من أسباب مختلفة ، وكنجاسة الثوب الحاصلة من ملاقة البول أو غيره ، فلا يكون تعدد الأسباب إلا مؤكداً لوجوب نزح المقدار المعين المزيل لهذا الأثر الخاص بحكم العقل ، وأما إثبات أن نزح الأربعين مثلاً رافع لمطلق الأثر الحاصل في البشر مما لا يزداد نزحه على الأربعين ، واحداً كان الأثر أم متعدداً ، لا سبيل له إلى الأول ، خصوصاً بعد ملاحظة اختلاف المقدرات الكاشف عن مغايرة مقتضياتها .

وأما الثاني فقد يستدل له بإطلاق الأمر بالجزاء ؛ لأنه إذا قل الشارع : إذا اغتسل الجنب في البئر فانزح سبع دلاء ، وإذا ماتت الفأرة فيها فانزح سبع دلاء ، فمقتضاه كفاية نزح سبع مطلقاً لكل من السبيين ، وإلا للزم تقييد إطلاق السبع بما عدا السبع التي نزحت أولاً من دون دليل .

وفيه - أن كونه تقييداً في الجملة مسلم ، ولكن الدليل عليه هو إطلاق الشرط بضميمة حكم العقل باستحالة تعلق وجوب آخر بتلك الطبيعة إلا بلحاظ تحققها في ضمن فرد آخر ، فمعنى التثبيت بإطلاق الجزاء

رفع اليد عن إطلاق الشرط ، وتقييد سببته بما إذا لم يسبقه سبب آخر ، فأين يبقى حيثُ جزء حتى يتشَبَّث بإطلاقه ؟ وتتمام التحقيق في مسألة التداخل .

نعم للخصم أن ينكر إطلاقات الأدلة بأن يقول : عمدة المستند في الباب هي الإجماعات المحكيّة أو المحقّقة ، ومن المعلوم أنّها في محلّ الكلام غير مجدّية .

وأما الأخبار فأغلبها وردت جواباً عن الأسئلة التي ظاهرها الاستفهام عن حكم البشر التي تجلّدت نجاستها بما وقع فيها ، وما عداها من الأخبار المطلقة فأغلبها غير معمول بها بظاهرها ، فلا يبقى فيها ما يمكن الاستدلال بإطلاقها إلّا أقلّ قليل ، وقد أشرنا فيما سبق إلى أنّ دعوى الانصراف فيها أيضاً غير بعيدة ، إلّا أنّه لا بُدّ من التأمل التأمّ في كلّ واحد واحد من أخبار الباب ، وحيث إنّنا قوياً طهارة البشر واستحباب النزع ، فلا يهْمُنَا مثل هذه التدقيقات بعد البناء على المسامحة ، ووضوح رجحان الاحتياط . فتلخّص لك أنّ الأوفق بالقواعد مع وجود دليل لفظي صالح لأنّ يتمسك بإطلاقه إنّما هو تضاعف النزع .

(و) لكن مع ذلك أيضاً (في تضعيفه^(١) مع التماثل) بأن تقع في البشر أفراد متعدّدة من نوع واحد من النجاسات ولو تدريجاً بحيث يعدّ في العرف كلّ وقعة مصداقاً مستقلاً للطبيعة (تردّد) لإمكان دعوى القطع بأنّه لا يفهم عرفاً من إطلاقات الأخبار ولو لأجل الأمور المغروسة في أذهانهم

(١) في الشرائع : تضاعفه .

إلا كونها مسوقة لبيان كيفية تطهير البشر إذا انعملت بملاقاة النجاسة الموحودة فيها من دون أن يكون لكيفية حدوثها في البشر - كوقوعها دفعة أو دفعات - مدخلية في الحكم ، فمعنى قوله : إذا وقعت العذرة في البشر فانزح عشر دلاء - على ما يساعد عليه الفهم العرفي - أن الشر المنفعة بهذه النجاسة مطهرها عشر دلاء ، وهذا المعنى وإن كان مقتضاه تحصيص التأثير بالفرد الأول والغاء الشرطية بالنسبة إلى ما عداه من الأفراد إلا أنه لا ضير فيه بعد مساعدة العرف عليه ، بل لنا أن نقول : إن المتبادر من قوله - إذا وقعت العذرة في البشر فانزح عشر دلاء ، أو إذا اغتسل الجنب فانزح سبع دلاء ، إنما هو سببية طبيعة الشرط - أعني ملاقات العذرة أو اغتسل الجنب - من حيث هي بلمحظ تحققها في الخارج لثبوت الجزاء من دون أن يكون لخصوصياتها الشحصية مدخلية في ثبوت الحكم ، ومعلوم أن الطبيعة من حيث هي لا تقبل التكرّر ، وإنما المتكرّر أفرادها التي لا مدخلية لخصوصياتها في الحكم ، وقصية كون السبب هي الطبيعة عند تحققها في ضمن أفراد متدرّجة إنما هي حصول المسبب بتحقيقها في ضمن الفرد الأول ، وكون سائر الأفراد أسباباً شأئية ، فيكون تحققها في ضمن الفرد الثاني بمنزلة بقائها في ضمن الفرد الأول بعد حصول المسمي ، فكما أن عدم تأثيرها ثانياً في الفرض الثاني ليس منافياً لظاهر الدليل كذلك في الفرض الأول .

وأنصاف ملاقات العذرة - مثلاً - التي هي السبب بالوحدة عند استدامتها إلى الزمان الثاني ، وبالتعدد عند تجددتها في ضمن الفرد الثاني

إنما يصلح فارقاً إذا كان الحكم معلقاً على الأفراد دون الطبيعة ، ضرورة أن المؤثر في الفرض الثاني إنما هو حصول المسمى ، سواء تفرّد العرد بالفردية أم لا ، فعند تحقق مسمى الطبيعة ينتج التكليف بالجزاء ، ويكون بقاء الطبيعة في ضمن العرد الأول كحدوثها في ضمن العرد الثاني مما لا مدخلية له في التأثير .

نعم هي سبب شأني فاندتها منع النزح عن التأثير في التطهير ، دام وجودها .

فظهر لك أن عدم التضاعف هو الأقوى وإن كان (أحوطه التضعيف) .

ولو حصل من تعاقب الأفراد حيوان مقدّره أكثر من مقدّر العنوان الذي حصل أولاً - كما إذا وقع في البشر دمان قليلان متعاقبان بحيث صدق على المجموع الدم الكثير - يجب نزح مقدّر الكثير بلا إشكال على القول بعدم التضاعف ؛ لإطلاق ما دلّ على سبب الدم الكثير لنزح خمسين

ودعوى انصراف دليله إلى ما لو وقع المجموع دفعة غير مسموعة بعد ما أشرنا إليه مراراً من أن المدار - على ما يتفاهم عرفاً من هذه الأدلة - إنما هو على وحوادث كل من هذه النجاسات في البشر ، وملاقاة مائها لها من دون أن يكون لكيفية حدوثها مدخلية في الحكم ، ولذا لم نفرّق بين ما لو مات حيوان في البشر أو وقع فيها ميتاً .

وأما لو قلنا بالتضاعف ، ففي وجوب أكثر الأمرين أو الجمع بين

مقدّر الجميع والمجموع من حيث المجموع أو ضمّ مقدّر ما عدا الجزء الأخير الموجب لحدوث العنوان الطارئ، وجوه لا يخلو أخيرها عن قوة، ولكنه صرح شيخنا المرتضى - رحمته - بأن الأقوى هو الأول، ولم يتعرض للوجه الأخير أصلاً.

قال في توضيح ما قوّاه : إنّ الوقوعين بملاحظة مجموعهما سبب واحد للخمسين، وبملاحظة كلّ منهما منفرداً سببان للعشرة يوجبان عشرين، ولا يحكم هنا بالسبعين بثبوتهم اقتضاء المجموع خمسين وكلّ منهما عشرة؛ لأنّ مغايرة المجموع لكلّ واحد مغايرة اعتباريّة، فلا تعدّد في الخارج فالمؤثر الوقوعان بأحد الاعتبارين، فالموجود في الخارج على سبيل البذل إمّا أسباب متعدّدة للعشرة، وإمّا سبب واحد للخمسين، فلا وجه لإلغاء تأثير مصداق السبب الموجب للأكثر، وأمّا الموجب للأقلّ فلا يتنفى تأثيره، لكنّه يتداخل في الأكثر؛ لما ذكرنا من عدم الجمع بين مقتضاهما ليحكم بالسبعين.

والحاصل : أنّه بعد البناء على تداخل مقتضى المصداقين؛ لوجودهما على سبيل البذل بأحد الاعتبارين، فلا معنى لتداخل الأكثر في الأقلّ إلا إسقاط الرائد مع وجود سببه، وهو طرح لإطلاق دليله من غير تقييد، بخلاف تداخل الأقلّ في الأكثر، فإنّه لا يوجب إلغاءه، فلو فرضنا أنّ التعدّد يقتضي أزيد من خمسين، كما إذا وقع القليل سبع مرات فصار بالثامن كثيراً، فإنّه وإن صدق على المجموع وقوع الدم الكثير إلا أنّه

يصدق أيضاً وقع فيه الدم سبع مرّات ، بل ثمانية دماء قليلة ، فلا معنى لإلغاء ما يوجبه كل مرّة ، وليس في ذلك إلغاء لمقتضى مصداق الدم الكثير^(١) . انتهى كلامه رفع مقامه .

أقول : ما ذكره إنما يتمّ بالنسبة إلى الجزء الأخير الذي هو سبب لحدوث عنوان الكثير ، فهذا الجزء من حيث ذاته مقتضى لإيجاب عشرة ، ومن حيث أنّه سبب لحدوث عنوان الكثير سبب لإيجاب خمسين ، وتأثيره في إيجاب خمسين ينافي استقلاله في إيجاب العشرة ؛ لأنّ الأوّل موقوف على عدّه جزءاً ممّا وقع ، والثاني على كونه فرداً بانفراده .

والحاصل : أنّه لا يجوز أن يكون هذا الجزء سبباً لإيجاب ستين ؛ عشرة لذاته ، وخمسين للعنوان الطارئ ؛ لما عرفت من تنافي الاعتبارين ، وأمّا ما عدا هذا الجزء فقد وجد مؤثراً في إيجاب العشرة ، فلا يتقلب عمّا وجد عليه .

مثلاً : إذا كان ما وقع أولاً موجباً للعشرة ثم ضمّ إليه ما يوجب كثرته ، فهذا الجزء الثاني المؤثر في طرق عنوان الكثير سبب لإيجاب خمسين ، فوجب أن يكون الخمسون غير العشرة التي وجبت بالسبب السابق ، وآلاً للرم تقديم المسبّب على سببه ، وليس بقاء أثر السبب الأوّل دائراً مدار بقاء عينه حتى يقال بعد صيرورته كثيراً : أنّه لا بُدّ وأن يكون تأثيره بأحد الاعتبارين ، فوقوعه في البشر سبب تامّ لإيجاب العشرة من دون أن يكون لبقائه مدخلية في ذلك .

نعم ليقائه دخل في حدوث العنوان الموجب للخمسين بالسبب الثاني ، وبعد حدوث هذا العنوان يتبدل الموضوع الأول ، فكأنه وقع في البئر دم قليل وأخرج عنه ثم وقع فيه دم كثير ، فيجب الجمع بين مقتضاهما على القول بالتضاعف ، ولكنك عرفت أن الأقوى في المتماثلين خلافه .

وأولى بعدم التضاعف : ما لو وقع نجس واحد شخصي مكرراً ، فإنه لا ينبغي التردد في حكمه ، لا لمجرد دعوى القطع بأن النجاسة الواحدة لا يتعدّد أثرها حتى يقبل الجمع ، بل لما عرفت من عدم مساعدة العرف على استفادة التضاعف في مثل الفرض من إطلاق الأدلة ، والمناقشة في عمومها الأحوالي خصوصاً بالنسبة إلى أحوال نفس الفرد .

وبحكمه ما لو وقع أبعاض حيوان له مقدّر منصوص دفعة أو تدريجاً ؛ لأن كل جزء على تقدير انضمامه لسائر الأجزاء في كل وقعة لم يكن مؤثراً في تضاعف النزع ؛ لكونه حينئذ من قبيل ما لو تكرّر الواحد الشخصي ، فمع عدم الانضمام أولى بعدم التأثير ، ولذا لم يتردد المصنّف - رحمته - في حكم هذا الفرض ، واستثناء من مطلق المتماثلين بقوله : (إلا أن يكون بعضاً من جملة لها مقدّر ، فلا يزيد حكم أبعاضها عن جملتها) وقد عرفت أنه لو وقعت جملتها مكررة لا ينبغي التردد في عدم التضاعف .

ولكن يمكن المناقشة فيه : بأن غاية ما يمكن استفادته من الأدلة بالدلالة التبعية إنما هو عدم زيادة حكم جزء الحيوان عن جملته ، وهذا لا يقتضي إلحاق أبعاضه مع تخالفها نوعاً وعدم صدق اسم ذلك الحيوان

عليها بالمتماثلين ، فضلاً عن جعلها بمنزلة تكرّر شخص الحيوان ،
فإلحاقها بالمتخالفين أشبه .

ويدفعها : أن تخالف الأبعاد نوعاً لا يقتضي إلحاقها بالمتخالفين
بعد اشتراكها في الجهة الموجبة للتنجيس ؛ لأن نجاسة أجزاء الكلب مثلاً
إنما هي باعتبار كونها بعضاً من الكلب ، وهذه الجهة مشتركة بين الكل ،
فنجاستها متماثلة .

نعم في كون وقوع الأبعاد مترتبة بمنزلة تكرّر شخص الحيوان
تأمل ، ولكنه لا تأمل في عدم التضاعف وإن قلنا به في المتماثلين أيضاً ؛
إذ ليس لنا في خصوص الأجزاء دليل لفظي حتى يمكن التمسك بإطلاقه
لإثبات المتضاعف وقد عرفت فيما سبق أن مقتضى الأصول العملية
عدمه .

وفي المقام فروع كثيرة ليس في التمرّض لها كثير فائدة على
المختار ، والله العالم .

الفرع (الثالث : إذا لم يقدر) فيما بأيدينا من الأدلة الشرعية
(لنجاسة منزوح نزع جميع مائها) على الأشهر الأظهر استصحاباً
لنجاسة الشر أو قدارتها المعنوية التي نلتزم بتحققها على القول بالطهارة
ولا يعارضه أصالة البراءة عن التكليف بنزع الجميع ؛ لحكومة
الاستصحاب عليها .

نعم لو قيل بأن النزع واجب نفسي مستقل من دون أن يتوقف عليه

جواز الاستعمال، أو قيل بأنه مستحب كذلك، لآتجه القول بعدم لزوم الزائد عن القدر المتيقن، لأن الأصل براءة الذمة عن المشكوك.

هذا، ولكن لما منع أن يمنع انفعال البثر بالنجاسات الغير المنصوصة، كما احتمله في المعتبر، بل حكى قولاً في المسألة، بدعوى دلالة أخبار الطهارة على طهارتها مطلقاً إلا أنه يجب تخصيصها بما ورد فيه نص بالخصوص^(١).

وحيث إن المختار عدم نجاسة الشر، واستحباب النزح بالمعنى الذي عرفته فيما سبق، فلا يهملنا الإطالة في تضعيف هذا الاحتمال أو تحقيقه، ضرورة إمكان إثبات استحباب النزح في الجملة في غير المنصوص بعد ذهاب المشهور إليه ولو لأجل المسامحة في أدلة السنن، كما أنه لا يهمل الفحص عما يصلح أن يكون مستنداً لقولين آخرين محكيين^(٢) في المسألة، وهو: نزح أربعين ونزح ثلاثين، وقد صرح شيخنا المرتضى - رحمه الله - بأنه لم يعلم المستند لهما^(٣).

ثم لو قلنا بنزح الجميع كما هو الأظهر، (فإن تعذر نزحها، لم تطهر) بمقتضى الاستصحاب (إلا بالتراوح) فتطهر به بلا خلاف فيه ظاهراً. ولعله لفهم التعدي من حديث التراوح^(٤)، وفيه مناقشة لولا

(١) المعتبر ١ : ٧٨.

(٢) حكاهما الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة ٢٧.

(٣) كتاب الطهارة : ٣٧

(٤) التهذيب ١ . ٨٣٢ / ٢٨١، الوسائل، الباب ٢٢ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١

المسامحة ، والله العالم .

(وإذا تغيّر أحد أوصاف مائها بالنجاسة) الواقعة فيها ينجس إجماعاً ، ويظهر على المختار بزوال تغيّره بشرط امتزاجه بماء عصم حسب م مرّ تفصيل القول فيه في الجاري المتغيّر .

وأما على القول بالنجاسة ، ففيه احتمالات ، بل أقوال (قيل : ينزح حتى يزول التغيّر) فيظهر عملاً بظاهر ما دلّ على كفاية زوال التغيّر في طهارة .

مثل : رواية أبي بصير ، قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام : عما يقع في الآبار ، فقال : «أما الفأرة وأشباؤها فينزع منها سبع دلاء إلا أن يتغيّر الماء فينزع حتى يطيب»^(١) .

ومؤنفة سماعة عن أبي عبدالله عليه السلام : «من الفأرة تقع في البئر ، أو الطير ، قل : «إن أدركته قبل أن يتن نزحت منها سبع دلاء ، وإن كان سنوراً أو أكبر منها نزحت منها ثلاثين دلواً أو أربعين ، وإن أنتن حتى يوجد التن في الماء نزحت البئر حتى يذهب التن من الماء»^(٢) .

وصحيح الشحام عن أبي عبدالله عليه السلام : «في الفأرة والسنور والدجاجة والكلب والطير ، قال : «إذا لم تتفسخ أو يتغيّر طعم الماء فيكفيك خمس دلاء ، وإن تغيّر الماء فخذ منه حتى يذهب الريح»^(٣) .

(١) الكافي ٣ ، ٦/٦ ، الوسائل ، الباب ١٧ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ١١
(٢) التهذيب ١ ، ٦٨١/٢٣٦ ، الاستبصار ١ ، ٩٨/٣٦ ، الوسائل ، الباب ١٧ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ٤ .

(٣) التهذيب ١ ، ٦٨٤/٢٣٧ ، الوسائل ، الباب ١٧ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ٧

وهي خمر زرارة : « فإن غلب الريح نزلت حتى يطيب »^(١)

والمناقشة في هذه الأخبار : بعدم كونها مسوقةً إلا لبيان عدم كفاية المقدرات المنصوصة - كخمس دلاء أو سبع دلاء - عند التغير ، لا لبيان كفاية زوال التغير في الطهارة حتى يتمسك بإطلاقها ، مدفوعة . بشهادة العرف على أنه كما يفهم من هذه الروايات أن نرح خمس دلاء أو سبع دلاء أو غيره موجب لطهارة البئر ما لم تتغير كذلك يفهم منها أن إزالة التغير بالنزع أيضاً موجب لطهارتها ، فدعوى الإهمال فيها غير مسموعة .

نعم لا يحسن الاستدلال لهذا القول بصحيفة ابن بزيع ، المتقدمة^(٢) في أدلة القول بالطهارة ، فإنها وإن كانت واضحة الدلالة على المدعى إلا أن القول بالانفعال مبني على طرح هذه الصحيحة أو تأويلها بحمل الإفساد على معنى آخر غير النجاسة ، ككونها ممّا لا يتفع بمائها أصلاً إلا بعد استهلاكه بماء طاهر ، كأعيان النجاسات ، وغير ذلك من التوجيهات ، ومن المعلوم أنه بناء على عدم إرادة النجاسة من الإفساد لا تدل الرواية إلا على ترتب زوال الفساد بالمعنى الذي أريد منها على زوال التغير لا الطهارة .

وهل يكفي على هذا القول إزالة التغير مطلقاً أو بشرط أن لا يزول قبل استيعاء المقدّر ، فالمدار على أكثر الأمرين من نزع المقدّر ومزيل

(١) التهذيب ١ - ٦٩٧/٢٤١ ، الاستبصار ١ : ٩٦/٣٥ ، الوسائل ، الباب ١٥ من أبواب

الماء المطلق ، الحديث ٣ .

(٢) تقدّمت في ص ١٥٧ .

التغيّر؟ وجهان، بل قولان من إطلاق الأخبار فيخصّص بها مطلق الأحبار الواردة في أنواع النجاسات، ومن إمكان دعوى انصرافها إلى ما لا يروى تغيّره قبل استيفاء المقدّر، كما هو العالب في مواردّها، بل ربّما يستشعر من سياقها أنّ الحكم في صورة التغيّر أشدّ، وأنّ المراد منها بيان عدم كفاية المقدّرات المنصوصة عند التغيّر واعتبار أمر زائد عليها، والله العالم ثم على القول بوجوب أكثر الأمرين، فلو لم يكن للنجاسة المغيّرة مقدّر منصوص فهل يكفي فيه زوال التغيّر لإطلاق ما دلّ على كفايته، أم يجب نزح الجميع؟ وجهان، بل قولان، أقواهما: الثاني؛ لاحتمال أن يكون مقدّرها في الواقع نزح الجميع، ومع قيام هذا الاحتمال لا مجال للتمسك بالإطلاق بعد الباء على انصراف المطلق إلى غير مثل هذا الفرض، كما عليه ابتناء هذا القول.

وقيل: يجب إزالة التغيّر أولاً ثم نرح المقدّر إن كان له مقدّر، ولا فنزح الجميع^(١).

وفيه: ما عرفت من دلالة الأخبار السابقة على الطهارة بعد زول التغيّر.

نعم لو قيل بذلك فيما لو أزيل تغيّره قبل استيفاء المقدّر - بقاءً على التفصيل السابق فيما إذا كان التغيّر مستنداً إلى بقاء عين النجاسة، كسلوّن الدم، لا كرائحة الحيفة - لكان وجيهاً، كما لا يخفى وجهه.

(١) كما في جواهر الكلام ١: ٢٧٥.

(وقيل : ينزح جميع مائها).

واستدل له بالأخبار المستفيضة الأمرة بنزح الجميع عند التغير :

ففي رواية معاوية بن عمار : «لا تعاد الصلاة ولا يغسل الثوب مما يقع في البثر إلا أن يتن ، فإن أتن غسل الثوب وأعاد الصلاة ونزحت البثر»^(١).

وفي رواية أبي خديجة عن أبي عبدالله عليه السلام «في الفأرة تقع في البثر وإذا انتفخت فيه أو نتنت نزح الماء كله»^(٢).

وفي خبر منهل : «فإن كانت جيفة قد أجيفت فاستق منها مائة دلو ، فإن غلب الريح عليها بعد مائة دلو فانزحها كلها»^(٣).

وفيه : أن مقتضى الجمع بينها وبين الأخبار السابقة : حملها على ما إذا لم يزل التغير إلا بنزح الجميع ، كما لعنه الغالب فيما إذا كان التغير برائحة الجيفة ، كما هي مورد الروايات ، ورواية المنهل أيضاً تشهد بهذا الجمع.

وكيف كان (فإن تعذر) نزح الجميع (لفزارته) فعلى القول به

(١) التهذيب ١ : ٦٧٠ / ٢٣٢ ، الاستبصار ١ : ٨٠ / ٣٠ ، الوسائل ، الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ١٠ .

(٢) التهذيب ١ : ٦٩٢ / ٢٣٩ ، الاستبصار ١ : ١١١ / ٤٠ ، الوسائل ، الباب ١٩ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ٤ .

(٣) التهذيب ١ : ٦٦٧ / ٢٣١ ، الاستبصار ١ : ٧٠ / ٢٧ ، الوسائل ، الباب ٢٢ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ٧ .

(تراوح عليه أربعة رجال) كما عن الشيخ والإسكافي والصدوقيين وابن حمزة^(١)؛ لرواية عمّار، الواردة في التراوح عند غلة الماء وسعذر سرح الجميع^(٢)، وقد حملها الشيخ على ما إذا تغيّر الماء^(٣).

وقيل: إنه يكتفى حيثُ يزوال التغيّر^(٤).

ولعل وجهه: حمل أخسار زوال التغيّر على ما إذا تعذر سرح لجميع.

(و) الأول، أي: القول بنزع الجميع مع الإمكان، ومع عدمه فالتراوح (هو الأولي) بمراعاة الاحتياط من سائر الأقوال والاحتمالات المتقدمة، والله العالم.

فرع: على القول بسجاسة ماء الشر بالملاقاة وكفاية إرالة التغيّر بالنزع في طهرته، فلو زال التغيّر من قبل نفسه أو بعلاج، لا يظهر؛ للأصل، وحيثُ فهل يجب نزع المقدّر أو نزع الجميع أو نزع ما يزول به التغيّر التقديري؟ وجوه، قد يقال بالأول؛ لعموم أدلة المقدّرات المقتصر في تخصيصها على المتغيّر ما دام متغيّراً.

وفيه: أنّ العموم مخصّص بهذا المرء، فلا يصحّ التمسك لحكمه

(١) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٢٨، وانظر - المبسوط ١ - ١١، ونهاية ٦، والفتاوى ١٣: ١ ديل الحديث ٢٤، والوسيلة: ٧٤.

(٢) التهذيب ١ - ٨٣٢/٢٨٤، الوسائل، الباب ٢٢ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١.

(٣) انظر: الاستبصار ١: ٢٨ ذيل الحديث ١٠٤.

(٤) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٢٨ عن الشيخ الطوسي في لسانه ٧، والمبسوط ١ - ١١، وغيره.

بعموم الحكم ، وليس زوال التغير موجباً لحدوث فرد آخر ؛ لأن التغير وعدمه من أحوال الفرد الخارج لا يتعدد تعددها أفراد العام حتى يقتصر في تخصيصه على القدر المنبثق ، فلا بُدَّ حينئذٍ من الرجوع إلى الاستصحاب إلى أن يعلم المريل ، وهو نرح ما يزول به التغير لو قل بأن طهارته بهذا المقدار من النزح لو لم يكن متغيراً بالفعل أولى من طهارته مع التغير ، وإن معنا الأولوية ، فنرح الجميع ؛ لقاعدة مالا نص فيه .

اللهم إلا أن يقال : إنه يستفاد من أدلة المقدرات - مثل ما دل على أنه ينزح للفأرة سبع دلاء - أن نرح السبع مقتصر لإزالة الجاسة المكتسبة بملازمة الفأرة إلا أن يسمع التغير الفعلي عن التأثير ، فإذا زال المانع أُنكر لمقتضي أثره ، فتأمل ، والله العالم .

(و) اعلم أنه (يستحب أن يكون بين البئر والبالوعة) - والمرد بها على الظاهر مجمع نحاسات مائة نافذة لا خصوص ماء لنزح - (خمس أذرع) بدراع اليد (إذا كانت الأرض) المتوسطة بينهما (صلبة) مثل أرض الجبل وشبهها (أو كانت البئر فوق البالوعة) قراراً (وإن لم يكن كذلك) بأن كانت البالوعة فوق الشر قراراً أو مساوية وكانت الأرض سهلة (فسبح) فالصور المتصورة في المقام ست يشاهد في الصورتين المتقدمتين منها سبع ، وفي أربع منها بخمس ، وهي ما إذا كانتا في أرض صلبة سواء تساوى قرارهما أو كانت البئر فوق البالوعة أو بالعكس أو إذا كانتا في أرض سهلة وكانت البئر فوق البالوعة ، هذا هو المشهور بين الأصحاب كما عن غير واحد نقله .

واستدل عليه : برواية قدامة بن أبي زيد الجمار^(١) عن الصادق عليه السلام ، قال : سألته كم أدنى ما يكون بين البشر بثر الماء والبالوعة ؟ فقال : « إن كان سهلاً فسع أذرع ، وإن كان جبلاً فحمس أذرع » ثم قال : « إن الماء يجري إلى القلة إلى يمين القلة ويجري عن يمين القلة إلى يسار القلة ، ويجري عن يسار القلة إلى يمين القلة ، ولا يجري من القلة إلى دبر القلة »^(٢).

ورواية الحسن بن رباط عن الصادق عليه السلام ، قال : سألته عن البالوعة تكون فوق البشر ، قال : « إذا كانت فوق البشر فسبعة أذرع ، وإذا كانت أسفل من البشر فخمسة أذرع من كل ناحية وذلك كثير »^(٣).

وجه الاستدلال بهما لمذهب المشهور ، أن كلا من الروايتين فيها إطلاق من وجه ، وتقييد من آخر ، فيجمع بينهما بحمل مطلقهما على مقيدهما ، بمعنى أن إطلاق الحكم بالسبع في رواية الحسن مقيد بما إذا لم تكن الأرض جبلاً ، بقرينة الرواية الأولى ، وكذا إطلاق الحكم بالسع في الرواية الأولى مقيد بما إذا لم تكن البالوعة أسفل من البشر ، بقرينة الرواية الثانية .

(١) في الكافي قدامة بن أبي يزيد الحمّار . وفي الاستبصار قدامة بن أبي زيد الجمال وفي التهذيب قدامة بن أبي زيد الحمّار وفي الوسائل عن الكافي قدامة بن أبي زيد الحمّار .

(٢) الكافي ٣ / ٨ ، التهذيب ١ / ٤١٠ ، الاستبصار ١ / ٤٥ - ٤٦ ، ١٢٧ ، الوسائل ، الباب ٢٤ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ٢

(٣) الكافي ٣ : ١ / ٧ ، وفي التهذيب ١ / ٤١٠ ، والاستبصار ١ / ٤٥ - ٤٦ بتقديم وتأخير الوسائل ، الباب ٢٤ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ٣ .

واعترض على هذا الجمع غير واحد من الأعلام :

قال شيخ مشايخنا - رحمته - في جواهره : ولا يخفى عدم جريان مثل ذلك على القواعد ، بل المستفاد من مجموع الروايتين : أن السعة لها سببان . السهولة وفوقية البالوعة ، والخمسة أيضاً لها سببان : الجسدية وأسفلية البالوعة ، ويحصل التعارض عند تعارض الأسباب ، كما إذا كانت الأرض سهلة والبالوعة أسفل من البشر ، فلا بُدَّ من مرجح خارجي حيثُ ، وكذلك لو كانت الأرض جبلاً والبالوعة فوق البشر ، ولعلَّه بالنسبة إلينا تكفي الشهرة في المرجعية ، فيكون تحكّم كلٍّ منهما على الآخر بمعونتها ، وبالنسبة إليهم لا نعلم المرجح ، ولعلَّه دليل خارجي ^(١) . انتهى كلامه رفع مقامه .

وحاصل الاعتراض : أن الروايتين من قبيل العامين من وجه ، فلا وجه لتخصيص أحدهما بالآخر من دون مرجح خارجي .

وبدفعه : أن ظهور حكمة الحكم وماسبة الحكم وموضوعه يجعلهما في مورد المعارضة بمنزلة النص والظاهر ، ويعطي ظهورهما فيما ذهب إليه المشهور .

بيان ذلك : أنه لا يخفى على الناظر في أخبار الباب أن حكمة الحكم بالتقاعد صيانة ماء البشر عن الاختلاط بماء البالوعة ، فإذا قال الإمام عليه السلام في مقدم تحديد مقدار التباعد : « إن كان سهلاً فسيح أذرع ، وإن كان جبلاً فخمسة أذرع » يهم من إطلاق كلٍّ من الفقرتين أمران :

(١) جواهر الكلام ١ : ٢٨٢ - ٢٨٣

أحدهما : أن السبع أذرع مطلقاً في الأرض السهلة كافية في صبية الماء عن الاحتلاط بالنجس ، وكذا الخمسة أذرع في الأرض الصلبة مطلقاً كافية في حفظ الماء ، فكأنه قال : الماء النجس لا يسري في الأرض السهلة سبعة أذرع ، وفي الصلبة خمسة أذرع ، فيكفي السبع في الأول ولخمس في الثاني ، ويتأكد إطلاق الكفاية في الفقرة الثانية بسبب المناسبة الموجودة بين الموضوع - أعني جبليّة الأرض وصلابتها - مع الحكم - أعني كفاية ما دون السبع - فتكون هذه الفقرة بمرلة القصيّة المعلّلة من حيث الكفاية .

وثانيهما : اعتبار السبعة أذرع في الأرض السهلة مطلقاً ، وعدم كفاية الأقل منها في شيء من مصاديقها ، وكذا اعتبار الخمسة أذرع في جميع مصاديقها ، وعدم كفاية الأقل منها في شيء من المصاديق ، ولكن إطلاق كل من لفترتين من هذه الجهة بعد ظهور حكمة الحكم ووضوح اختلاف المصاديق من حيث سراية النجس وعدمها موهون جداً ؛ للعلم بأنّه على تقدير كون البشر أعلى قراراً من البالوعة ، أو واقعة في جهة الشمال التي تجري منها العيون لا نحتاج صيانة مائها إلى البعد الذي تحتاجه في فرض أسفلية البشر أو مساواتها ، أو وقوعها في غير جهة الشمال ، فينبغي أن يختلف مقدار البعد في هذه الصور ، ولا يكون مقداراً خاصاً معيّناً حدّاً للجميع ، ولكنّه لما لم يجب الاطراد في الحكمة خصوصاً مع تعدّد تعيين أقل ما يجرى في كل واحد واحد من المصاديق بعد اختلافها في الرخاوة والصلابة والفوقيّة والتحتية يجوز أن يعيّن

الشارع مرتبة خاصة كافية على الإطلاق وإن كانت فوق الكفاية في بعض الموارد، فحيثما ورد دليل مطلق - كما فيما نحن فيه - وحب التعبد بمضمونه والالتزام باستحباب هذا المقدار الخاص من باب التعبد، والتسليم لأمر الشارع، إلا أن هذا المعنى يصحح التمسك بأصالة الإطلاق، لا أنه يقويها.

وهكذا الكلام في الرواية الثانية حرفاً بحرف.

إذا عرفت ذلك علمت أن في مورد تعارض الروايتين - أعني ما إذا كانت البالوعة أسفل والأرض سهلة، أو أعلى والأرض صلبة - يدور الأمر بين رفع اليد عن إطلاق السبع من الحيثة الثانية التي قد عرفت أن الإطلاق بالنسبة إليها في غاية الوهن، وبين رفع اليد عن إطلاق الخمس من الحيثة الأولى التي هي في غاية القوة، فرفع اليد عن الأول - كما عليه المشهور - هو المتعين، والله العالم.

ثم لا يحسن عليك أن استحباب السبع في الأرض السهلة مع تساوي القرارين - كما عليه المشهور - إنما يفهم من إطلاق الرواية الأولى السالمة في هذه الصورة عما يزاحمها، فالمناقشة فيه بآته لا مستند له مما لا وجه لها.

وهل يلحق بفوقية القرار فوقية البئر من حيث الجهة أم لا ؟ قد يستشعر ذلك من ذيل الرواية الأولى.

وقد يستأنس له بنفس الروايتين من حيث ملاحظة كون صلابة الأرض وعلو قرار البئر منشأ لكفاية الخمس، فينبغي أن يكون كل ما هو

مانع عن اختلاط الماء النجس منشأ لكفاية الخمس .

وقا يستظهر ذلك - أي الفرق بين البهات - من بعض الروايات المصراحة بالفرق بينها ، كرواية سليمان الاءلمى وإن كان التحااا الواقع فيها مغايراً لما فى هاتين الروايتين ، إلا أن الاختلاف منزل على مراتب الاستحاب .

قال : سألت أبا عباءة عليه السلام . عن البئر يكون إلى جنبها الكنيف ، فقال : «إن مجرى العيون كلها من مهب الشمال ، فإذا كانت البئر الطيفة فوق الشمال والكنيف أسفل منها لم يضربها إذا كان بينهما أذرع ، وإن كان الكنيف فوق الطيفة فلا أقل من اثني عشر ذراعاً ، وإن كانت تجاهاً بحذاء القبلة وهما مستويان فى مهب الشمال فسعة أذرع» ^(١) .

وفى رواية الحميرى عن قرب الإسناا عن أبى عباءة عليه السلام ، قل : سأله عن البئر يتوضأ منها القوم وإلى جانبها بالوعة ، قال : «إن كان بينهما عشرة أذرع وكانت البئر التى يستقون منها تلى الواءى فلا بأس» ^(٢) .

فى الاءااق . والظاهر كونها تلى الواءى بعنى كونها فى بهة الشمال ، بناءً على أن مجرى العيون منها ^(٣) .

ويظهر الفرق بين البهات أيضاً من حسنة الفضلاء ، المتقدمة ^(٤) فى

(١) التهاا ١ . ١٢٩٢/٤١٠ ، الوسائل ، الباب ٢٤ من أبواب الماء المطلق الاءا ٦
(٢) قرب الإسناا ١٠٣/٣٢ ، الوسائل ، الباب ٢٤ من أبواب الماء المطلق ، الاءا ٨ ، ومبهما . . . يستقون منها تلى الواءى . . . وفى الاءااق كما فى المتن
(٣) الاءااق الناصرة ١ : ٣٩١ .
(٤) تقدمت فى ص ١٦٨ .

أدلة القائلين بنجاسة البشر بالملاقاة .

وقد حكى عن الإسكافي أنه قال في مختصره ما لفظه : لا أستحب الطهارة من بشر تكون بشر النجاسة التي تستقر فيها النجاسة من أعلاها في مجرى الوادي إلا إذا كان بينهما في الأرض الرخوة اثنا عشر ذراعاً ، وفي الأرض الصلبة سبعة أذرع ، فإن كانت تحتها والظيفة أعلاها فلا بأس ، وإن كنت محاذيتها في سمت القبلة ، فإن كان بينهما سعة أذرع ، فلا بأس ؛ تسليماً لما رواه ابن يحيى عن سليمان الديلمي عن أبي عبدالله عليه السلام^(١) انتهى .

ونوقش بعدم انطباق الرواية على مدعاه .

ويمكن تطبيقها على مذهبه بالجمع بينها وبين رواية ابن رباط ، المتقدمة^(٢) على وجه لا يحلو عن تكلف

(ولا يحكم بنجاسة البشر) بمجرد قربها من البالوعة (إلا أن يعلم وصول ماء البالوعة إليها) فيحكم حيث بنجاستها عن القول بانفعال البشر بالملاقاة .

وأما على المختار فيعتبر العلم بتغير مائها بأوصاف عين الحاسة الواصلة إليها ، ولا يكفي الظن بالوصول أو التغير وإن استحب التزّاء عنه وترك التوضؤ منه ؛ لحسنة الفضلاء ، المتقدمة^(٣) .

(١) حكاه عنه - كما في الحقائق ١ - ٢٨٤ - صاحب المعالم فيها ١٠٦

(٢) نقلت في ص ٢٢٥

(٣) نقلت في ص ١٦٨

ويبدل عليه مع موافقته للأصل: رواية محمد بن القاسم عن أبي الحسن عليه السلام: «في البشر يكون بينها وبين الكيف خمس أدرع أو أقل أو أكثر، قال عليه السلام: «ليس يكره من قُرب ومن بُعد يتوضأ منها ويغتسل ما لم يتغير الماء»^(١).

واعتبار التغير على القول بكفاية مجرد الوصول في الانفعال؛ لكونه السبب العادي للعلم بالوصول.

(فإذا حكم بنجاسة الماء، لم يجز استعماله في الطهارة) أي: لا يجوز التطهير به (مطلقاً) عن الحدث والخبث ولو مع الضرورة (و) لا استعماله (في الأكل) بجعله جزءاً من المأكول (ولا) استعماله (في الشرب) بشربه أو جعله جزءاً من المشروب (إلا عند الضرورة) فإنه ما من حرام إلا وقد أحله الله لمن اضطر إليه

والمراد بعدم جواز استعماله في الطهارة فسادها لا الحرمة، فإن أظهر أنه ليس للتطهير بالنجس حرمة ذاتية.

وأما عدم جوازه في الأكل والشرب فالمراد به حرمتها، لا بمعنى أن اللفظ استعمال في معنيين، كما قد يتوهم، فإن المراد بعدم جواز هذه الاستعمالات عدم مضيها في الشريعة وعدم شرعيتها أعم من أن يكون عدم إمضاء الشارع لها لمفسدة فيها أو لعدم ترتب الآثار المقصودة منها عليها، لكن عدم إمضاء الشارع للأكل والشرب مساوق لحرمتها، ولا فلا

(١) الكافي ٣ ٤/٨، التهذيب ١ ١٢٩٤/٤١١، الاستبصار ١ ١٢٩/٤٦، الوسائل،

الباب ٢٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٧

معنى له ، فإرادة الحرمة بالنسبة إليهما لخصوصية المورد ، لا لإرادتها من اللفظ بعنوان الخصوصية ، فليتأمل .

وقد يقال : إنَّ المراد من نهي الجواز في المقدم خصوص الحرمة وإرادتها في غير الطهارة ممَّا لا حفاء فيها ، وأمَّا فيها : فلأنَّ الاستعمال في الطهارة لا يتحقَّق إلَّا بقصد التطهير ؛ لأنَّ الأفعال الاختيارية إنَّما تعرضها العناوين المقصودة للفاعل ، وهو من هذه الجهة محروم ؛ لكونه تشريعاً ، ومن غير هذه الجهة غير محروم ، ولكنَّه لا يستثنى استعمالاً في التطهير .

وكيف كان فظاهر المصنَّف وغيره ممَّن تأخَّر عنه - كصريح بعض :- اختصاص الحرام بالمذكورات دون غيرها من الاستعمالات ، كسقي الدوابِّ والأشجار وبَلِّ الطين والجصِّ ونحوها .

وعن ظاهر جماعة من القدماء - كالنفيد والسيد بن الشيخ والحلي^(١) - عدم حواز الانتفاع بالمتنجس مطلقاً ، بل ربما يستظهر ذلك من المشهور بينهم ، ولا يظنُّ بهم إرادة الإطلاق .

وقد تخيَّل بعض^(٢) من ملاحظة ظواهر كلمات القدماء وظواهر بعض الأخبار أنَّ الأصل في المتنجس حرمة الانتفاع به إلَّا ما خرج بالدليل ، وسيُتضح لك إن شاء الله أنَّ الأقوى خلافه ، كما صرح به المصنَّف - رحمته - وغيره .

(١) حكاه عن ظاهرهم الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة : ٤١ ، واسطر : المقصدة . ٦٨ ، والنية (ضمن الجوامع الفقهية) . ٥٥٦ ، والمبسوط ١ : ١٣ ، والسرائر ١ : ٨٨ ، وأمَّا قول السيد المرتضى فلم نثر عليه في مطلقه .

(٢) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - : ٤١ .

قال في محكي المعتبر: الماء النجس لا يجوز استعماله في رفع حدث ولا إزالة خبث مطلقاً ولا في الأكل والشرب إلا عند الضرورة، وأطلق الشيخ - رحمه الله - المنع من استعماله إلا عند الضرورة.

لنا: أن مقتضى الدليل: جواز الاستعمال، فترك العمل به فيما ذكرنا بالاتفاق والنقل، وبقي الباقي على الأصل^(١). انتهى.

(ولو اشتبه الإتياء النجس) ذاتاً أو بالعرض (بالتاهر، وجب الامتناع منهما) وعدم استعمال شيء منهما في شيء مما يشترط بطهارة الماء (فإن لم يجد) ماء (خيرهما تيمم) بلا خلاف فيه على الظاهر، بل عن جماعة من الأعلام دعوى الإجماع عليه^(٢)؛ لمؤتة سماعة عن الصادق عليه السلام: في رجل معه إتياءان وقع في أحدهما قذر ولا يدري أيهما هو وليس يقدر على ماء غيرهما، قال: «يهرقهما ويتيمم»^(٣).

ومؤتة حماد الساباطي عن أبي عبدالله عليه السلام مثلها^(٤).

وفي محكي المعتبر نسبتها إلى عمل الأصحاب^(٥).

وعن المتن: أن الأصحاب تلت هذين الحديثين بالقبول^(٦).

(١) المعتبر ١ - ٥٠ - ٥١، وحكاه عنه الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة ٤١

(٢) حكاها عنهم البحراني في المحقق الناصرة ١ - ٢ - ٥.

(٣) الكافي ٣ - ٦١٠، التهذيب ١ - ٧١٣/٢٤٩، الاستبصار ١ - ٢١/٤٨، الوسائل،

الباب ٨ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٢.

(٤) التهذيب ١ - ٧١٢/٢٤٨، الوسائل، الباب ٨ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١٤

(٥) حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ١ - ٢٩٠، وانظر المعتبر ١: ١٠٤.

(٦) حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ١: ٢٩٠، وانظر: متهم المطلب ١ - ٣٠

ويدل عليه - مضافاً إلى النص والإجماع - قضاء العقل بحرمة المعصية ووجوب الاجتناب عن النجس الواقعي المعلوم بالإجمال، المرّد بين الإناءين، فيجب التحرز عن كلّ من المحتملين تحرّزاً عن العقاب المحتمل.

توضيح هذا الدليل بحيث يتضح الاستدلال به لوجوب الاجتناب في كلّ شبهة محصورة هو: أنّ إطلاق الأوامر الواردة في الشريعة بالاجتناب عن النجاسات أو المحرّمات مقتضى لوجوب الاجتناب عن الأفراد الواقعيّة، ولا يقع عقاب من ارتكب المحرّم الواقعي المرّد بين الإناءين بعد علمه به حتى يكون جهله التفصيلي عذراً في حقّه، كما في الشكوك البدويّة، ولم يرد من الشرع ما يدلّ على جواز الارتكاب حتى يكون عذراً شرعياً، بل لا يجوز عقلاً ترخيص الشارع ارتكابه، وجعل الجهل عذراً في حقّه؛ لاستلزامه الترخيص في المخالفة الممديّة، وهو ممتنع؛ لأنّ مخالفة الشارع في حدّ ذاتها - كالظلم - قبيحة بالذات، فإذا كان الفعل بهذا العنوان فعلاً اختياريّاً للمكلّف امتنع أن تعرضه جهة محسنة له حتى تتبعها الرخصة الشرعية.

هذا، مع أنّه متى علم المكلّف بوجود خمر مثلاً بين الإناءين وأدرك العقل حرمتها على الإطلاق وعدم رضئ الشارع بشربها استقلّ بوجوب التجنّب عنها، فلا يعقل أن يصدر من الشارع ما يناقضه؛ إذ ليس للشارع أن يتصرّف في موضوع حكم العقل بوجوب الإطاعة، نعم له أن يتصرّف في موضوع حكمه الشرعيّ بأن يخصّ الحرمة بالحرمة المعلومّة

بالتفصيل لا مطلق الخمر، إلا أنه خلاف ظواهر الأدلة المطلقة .

وأما الأحبار الدالة على حلية ما لم يعلم حرمة فلا تنهض دليلاً على تقييد المطلقات؛ لكونها مسوقة لبيان الحكم الظاهري المعين بالعلم، فهي بنفسها لأجل جعل العلم غايةً فيها مما يؤكد إطلاق المطلقات، كما لا يخفى .

والحاصل : أن العلم بالموضوع المحرم وإن كان شرطاً في تنجز التكاليف الواقعية عقلاً ونقلاً، ولكن الذي أخذ شرطاً في موضوع حكم العقل بالتنجز أعم من الإجمالي والتفصيلي، بل كل طريق معتبر، فإذا علم المكلف بنجاسة أحد الإناءين فقد تنجز في حقه الأمر بالاجتناب عن النجس الواقعي، فيجب عليه بحكم العقل الاجتناب عن كل من الإناءين دفعاً للعقاب المحتمل .

وقد يستوهم جواز ارتكاب بعض الأطراف أو جميعها في التدريجيّات بدعوى : أن العقل لا يحكم إلا بحرمة المخالفة القطعية، وأما وجوب الموافقة القطعية فلا، ومن المعلوم أن العبد لا يعتقد المخالفة بارتكاب البعض، وكذا في التدريجيّات لا يعتقد المخالفة إلا بعد الارتكاب، ولا دليل على حرمة تحصيل العلم بالمخالفة، أو بدعوى . عدم شمول الخطابات إلا لما علم نجاسته أو حرمة، أو بدعوى ثبوت الرخصة من الشارع بجواز ارتكاب كل مشكوك النجاسة أو الحرمة، وهي بعمومها تشمل الشبهة المسوقة بالعلم الإجمالي، ولكن العلم الإجمالي مانع عن ارتكاب الجميع دون البعض، فيحكم بجواز الارتكاب فيما عدا

مقدار الحرام .

وفي الجميع مالا يخفى .

أما الأول : فلاستقلال العقل بوجوب الموافقة القطعية للأوامر الشرعية ، كحرمة المخالفة القطعية ، ويستكشف ذلك من حكم العقلاء بحسن مؤاخذه العبد الذي أمره سيده بالتحرز عن الخمر المرددة بين الإناءين لو شرب أحدهما وصادف الواقع ، ومن المعلوم أنه لو جاز مؤاخذته على تقدير المصادفة يجب الاجتناب عن جميع المحتملات عقلاً ؛ دفعاً للضرر المحتمل .

وأما الثاني : فلا أنه إن أريد دعوى أن الألفاظ موضوعة للمعاني المعلومـة بالتفصيل ، فالنجس أو الحرام وكذا الدم أو الخمر اسم لما علم أنه نجس أو حرام أو دم أو خمر مفصلاً ، ففيه - بعد الإغماض عن عدم معقوليته - أنه خلاف المتبادر منها .

وإن أريد دعوى انصراف الخطابات إلى المصاديق المعروفة بعناوينها الخاصة مفصلاً ، ففيه منع ظاهر ، مع أن مقتضاه عدم نجاسة الخمر المرددة بين إناءين ، وكذا عدم حرمتها في الواقع ، ولا يلتزم به أحد .

وأما الثالث : فلما أشرنا إليه من منع العموم أولاً ، ووجوب ارتكاب التأويل بعد تسليم ظهورها فيه ثانياً ؛ لاستقلال العقل بقبح الترخيص في المعصية ، فتأمل ، ولتمام التحقيق مقام آخر .

وينبغي التنبيه على أمور:

الأول: أن الحكم بوجوب الاجتناب في الشبهة المحصورة إنما هو فيما إذا كان العلم الإجمالي مؤثراً في ثبوت خطاب منجز بالاجتناب عن النجس المشتبه على كل تقدير، بمعنى أنه يعتبر في وجوب الاجتناب أن يكون كل واحد من الأطراف بحيث لو علم تفصيلاً كونه هو النجس المشتبه لتوجه إلى المكلف بالنسبة إليه خطاب منجز بالاجتناب عنه، فلو لم يكن بعض الأطراف كذلك بأن لم يكن طرؤ النجاسة عليه موجباً لحدوث تكليف منجز بالنسبة إليه، كما إذا كان ممّا لا يتنجس بملاقاة النجس، أو كان ممّا اضطرّ المكلف إلى ارتكابه بسبب سابق على العلم الإجمالي، أو كان خارجاً عن مورد ابتلاء المكلف فعلاً بحيث يستهجن عرفاً توجيه خطاب منجز بالنسبة إليه وإن صح توجيه خطاب معلق بالابتلاء.

والوجه في ذلك كله: سلامة الأصل في مورد الابتلاء في جميع هذه الصور عن معارضة جريانه في الطرف الآخر.

لا يقال: هذا إنما يتم لو كان المانع عن جريان^(١) الأصول معارضتها في موارد الابتلاء بالمثل، وأمّا لو قلنا باختصاص أدلتها بغير ما لو علم التكليف إجمالاً، فلا فرق بين كون جميع أطراف المعلوم بالإجمال موردً للابتلاء أم لا.

(١) في «ص: ٤٦»: إجرام.

لأننا نقول: مرجع دعوى الاختصاص إلى أنه لا يفهم من مثل قوله عليه السلام: «كُلُّ شَيْءٍ طَاهِرٌ حَتَّى تَعْلَمَ أَنَّهُ قَذَرٌ»^(١) حكم الشبهة المقرونة بالعلم حيث إن النجاسة فيها معلومة .

وهذه الدعوى مسلّمة فيما إذا كان العلم الإجمالي مانعاً من استفادة حكم مورد الشبهة من عمومات الأدلة ، وهذا لا يكون إلا إذا كانت الأطراف بأسرها مورداً للابتلاء .

ألا ترى أنه لو كان أوانٍ متعدّدة في مورد ابتلاء المكلف ، فاشتبه طاهرها بنجسها للظلمة ونحوها لا يلتفت ذهنه إلى ملاحظة كلّ واحد واحد منها على سبيل الاستقلال حتى يحمل عليه حكم الشبهة ، بل يرى نفسه عالمًا بنجاسة مرّدة بين الأواني .

وأما إذا لم يكن بعض الأطراف مورداً لابتلائه ، فلا يعتنّ بعلمه أصلاً ، بل ربما لا يلتفت إليه ، وإنّما يلاحظ ما هو محلّ حاجته فيراه شبهة ، ويتمسك في تشخيص حكمه بعموم قوله عليه السلام: «كُلُّ شَيْءٍ نَظِيفٌ حَتَّى تَعْلَمَ أَنَّهُ قَذَرٌ»^(٢) فما ادّعيته من سلامة الأصل في هذه الموارد عن المعارض هو التحقيق الذي لا محيص عنه ، كما يشهد به ما استقرّ عليه سيرة المتشرّعة على ما هو المغروس في أذهانهم المجبول عليه طبعهم . هذا كله فيما إذا كان خروج بعض الأطراف عن مورد التكليف المنجز قبل

(١) التهذيب ١ : ٢٨٤ - ٨٢٢/٢٨٥ ، الوسائل ، الباب ٣٧ من أبواب النجاسات ، الحديث ٤ ، وفيهما : « ... نظيف ... » بدل « طاهر » .

(٢) نفس المصدر .

حصول العلم الإجمالي ، وأما لو خرج بعد العلم ، كأن أريق أحد الإناءين في موضع نجس ، أو اضطرر إلى ارتكابه بعد العلم فلا ؛ لتنجز الخطاب بالاجتناب بمجرد حصول العلم ، فلا بُدَّ من ترك جميع المحتملات تحصيلاً للقطع بالفراغ عن عهدة التكليف .

ومجرد إراقة بعض الأطراف وخروجه عن مورد الابتلاء لا يوجب رفع اليد عن التكليف المنجز ، لا لاستصحاب وجوب الاجتناب ، كما توهم ، بل لحكومة العقل بوجوب الاجتناب بعد الإراقة كحكمه به قبلها ، ضرورة أن المناط في حكم العقل بوجوب الاحتباب عن كلٍّ من الأطراف بعد العلم بأصل الخطاب إنما هو احتمال كون كل طرف هو النجس المعلوم ، وهذا المناط موجود بعد الإراقة أيضاً بالنسبة إلى الطرف الباقي ، وإنما المرتفع هو نفس العلم لا أثره ، وكيف لا ولألجاز ارتكاب أطراف الشبهة بإراقة مقدار الحرام اختياراً ، مع أن من المعلوم بديهياً عدم مدخلية إراقة البعض في جواز ارتكاب الباقي ، وعدم الفرق بين الإراقة أو العزم على ترك الارتكاب ، وقد يتأ عدم جواز الارتكاب في الصورة الثانية فكذا الأولى .

نعم لو حصل له العلم التفصيلي أو دلّ دليل معتبر بعد أن علم إجمالاً بطرؤ نجاسة في أحد الأواني ، يكون بعض الأطراف حين حصول العلم خارجاً عن مورد التكليف المنجز ، كما لو علم تفصيلاً أو شهدت اليقينة على أن هذا الإناء الذي علم إجمالاً بوقوع قطرة بول فيه ، أو في غيره خمر ، يلغو أثر العلم الإجمالي وإن اعتقد حال حصوله تنجز

التكليف ؛ لأن العلم اللاحق كاشف عن خطئه في اعتقاد التنجيز .

وبما أشرنا إليه ظهر لك أن المناط في ارتفاع أثر العلم الإجمالي إنما هو قيام الطريق على كون بعض الأطراف خارجاً عن مورد التكليف المنجز ، سواء ارتفع بذلك العلم الإجمالي أم بقي على إجماله ، كما في المثال ، لا على ارتفاع نفس العلم الإجمالي ، كما قد يتوهم ، وإلا لأشكل الأمر في كثير من الموارد التي ليس التعرض لها مناسباً للمقام ، فليكن على ذكرك كي ينفعك في تلك الموارد .

وقد ظهر بما ذكرنا ما في كلام السيد في المدارك بعد قول المصنف - رحمه الله - : ولواشبهه الإناء النجس بالطاهر ، وجب الامتناع منهما ، قل : هذا مذهب الأصحاب .

والمستند فيه : ما رواه عمار الساباطي عن أبي عبدالله عليه السلام ، قال : سئل عن رجل معه إناءان فيهما ماء وقع في أحدهما قدر لا يدري أيهما هو وليس يقدر على ماء غيره ، قال عليه السلام : « يهريقهما ويتيمم »^(١) .

وهي ضعيفة السند بجماعة من الفطحية .

واحتج عليه في المختلف أيضاً : بأن اجتناب النجس واجب قطعاً ، وهو لا يتم إلا باجتنابهما معاً ، ومالا يتم الواجب إلا به فهو واجب^(٢) .

وفيه نظر ؛ فإن اجتناب النجس لا يقطع بوجوبه إلا مع تحققه بعينه لا مع الشك فيه ، واستبعاد سقوط حكم هذه النجاسة شرعاً إذا لم تحصل

(١) التهذيب ١ : ٧١٢/٢٤٨ ، الوسائل ، الباب ٨ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ١٤

(٢) ما حكاه عن المختلف لم نجده في المسألة المذكورة ، ولعله في موضع آخر منه .

المباشرة بجميع ما وقع فيه الاشتباه غير ملتفت إليه ، وقد ثبت نظيره في حكم واجدي المني في الثوب المشترك ، واعترف به الأصحاب في غير المحصور أيضاً ، والفرق بينه وبين المحصور غير واضح عند التأمل ، ويستفاد من قواعد الأصحاب أنه لو تعلّق الشكّ بوقوع الجاسة في الماء وخارجه لم ينجس بذلك الماء ، ولم يمنع من استعماله ، وهو مؤيد لما ذكرناه ، فتأمل^(١) . انتهى .

توضيح ما فيه :

أما أولاً : فما ذكره من أن الرواية ضعيفة السند ، فعليه : أنه لو بُني على طرح مثل هذه الرواية - التي هي من الموثقات المعمول بها عند الأصحاب من غير استثناء ، كما اعترف به في صدر كلامه ، وصرّح به المحقّق والعلامة في محكي المعبر والمتن^(٢) - فقلّما يبقى لنا في الفقه مدرك سليم ، كما لا يخفى .

وأما ثانياً : فما أورده على العلامة من عدم القطع بوجوب الاجتناب عن النجس ما لم يكن معلوماً بعينه ، ففيه ما عرفت من استقلال العقل بوجوب الاجتناب بعد تسليم كون الحكم معلقاً على النجس الواقعي ، كما هو مقتضى ظواهر الأدلة ، بل قد عرفت عدم إمكان ترخيص الشارع بالارتكاب إلا بعد التصرف في موضوع حكمه الشرعي .

(١) مدارك الأحكام ١ : ١٠٧ - ١٠٨ .

(٢) المحاكمي عنهما هو صاحب الجواهر فيها ١ : ٢٩٠ ، وانظر : المعبر ١ : ١٠٤ ، ومتن

نعم له الترخيص في ارتكاب بعض المحتملات ، والاقتصار على الموافقة الاحتمالية في مقام الامثال ، ولكنه لا بُدَّ في الاقتصار عليه في مقام الامثال من ثبوت الرخصة من الشارع ، وهي ممنوعة في الشبهات المحصورة ، وقد بيّن ذلك مستقصى في الأصول .

وأما ثالثاً : فما ذكره من النقض بواجدي المنى ، ففيه ما عرفت من عدم تنجّز التكليف بالنسبة إلى كلّ منهما في مثل هذا الفرض ؛ لخروج الطرف الآخر في حقّ كلّ منهما عن مورد ابتلائه ، فالأصل في حقّ كلّ منهما سليم عن المعارض .

وأما تشبيهه بالشبهة الغير المحصورة مع عدم ظهور الفرق بينهما ، ففيه أنّ الفرق بينهما في غاية الوضوح من وجوه :

منها : أنّ كثرة المحتملات تورث الوهن في احتمال مصادفة كلّ فرد من أفرادها للحرام الواقعي المانع من استقلال العقل بوجوب الترك مراعاةً لهذا الاحتمال ، كما نشاهد بالوجدان من عدم استقلال العقل بلزوم التحرّز عن أطعمة بلد يُعلم بإصابة سمّ قاتل لفرد من أفرادها ، بخلاف ما لو تردّد السمّ بين إناءين أو ثلاثة أو أربعة ، فكثرة المحتملات توجب خروج العلم الإجمالي عن صلاحية كونه بياناً للحرام المحتمل .

ألا ترى أنّه لو نهى المولى عبده عن شرب مائع معيّن واشتبه في ألف إناء من الماء ، وشرب العبد أحدها ، وصادف الحرام لو عاتبه المولى بقوله لِمَ عصيتني ؟ للعبد أن يعتذر بجهله ، فلو احتجّ المولى عليه بعلمه الإجمالي ، له أن يقول : أمن أجل إناء واحد حرم عليّ جميع ما في

الأرض ؟ وهذا الجواب منه مرضي عند العقلاء ، بخلاف ما لو اشتبه في إناءين ، فلا يقبل عذره بالجهل .

ويرشدك إلى ما ذكرناه : ما عن محاسن البرقي عن أبي الجارود ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام : عن الجبن ، فقلت : أخبرني مَنْ رأى أنَّه يجعل فيه الميتة ، فقال : «أمن أجل مكان واحد يجعل فيه الميتة حرم جميع ما في الأرض ؟ فما علمت أنَّه فيه الميتة فلا تأكله ، وما لم تعلم فاشترو كلِّ وبيع»^(١) الخبر ، فإنَّه كالصريح في كون الجهل عند كثرة الاحتمالات عذراً ، وأنَّ الالتزام بالتحرز عن جميعها من المستكرات عند العقلاء .

وخروج بعض أطراف الشبهة في مورد الرواية عن محلِّ الحاجة لا ينافي ظهورها في المطلوب ، كما لا يحفى على المتأمل .

ومنها : خروج أكثر أفرادها في كثير من مصاديقها عن مورد ابتلاء المكلف ، وقد عرفت عدم وجوب الاجتناب على هذا التقدير في المحصور فضلاً عن غير المحصور ، فيمكن تنزيل كلام الأصحاب على هذه الأفراد الغالبة ، وعلى تقدير إرادتهم العموم فالإجماع هو الفارق بين المقامين وقد عرفت إمكان الترخيص في البعض الذي لا يستلزم ارتكابه مخالفة قطعية ، وهذا المعنى يستفاد من الإجماع في غير المحصور دون غيره .

وأما جواز ارتكاب الجميع فلا نسلمه ، خصوصاً مع العزم عليه من أول الأمر .

(١) المحاسن : ٥٩٧/٤٩٥ ، الرسائل ، الباب ٦١ من أبواب الأطعمة المباحة ، الحديث ٥

نعم مقتضى الوجه الأول : جواز ارتكاب الجميع في الجملة ، لا عن قصد سابق ، وكيف كان فالفرق بين الشبهتين في غاية الوضوح وأما ما استفاده من قواعد الأصحاب ، إلى آخره ، ففيه : أن مورد كلامهم ما إذا كان خارج الماء خارجاً عن مورد الابتلاء ، وإلا فلو كان ممد يبتلى به المكلف - كما إذا كان الخارج موضع سجوده - فلا ريب في أن المستفاد من قواعدهم وجوب الاجتناب لا عدمه .

وبما ذكرناه ظهر أيضاً أن ما ذكره صاحب الحقائق - رداً على ما استنهضه صاحب المدارك مؤيداً لمختاره بقوله : أقول . وجه الفرق بين ما نحن فيه وما فرضه - ^(١) - ممكن ؛ فإن مقتضى القاعدة المستفادة من الأخبار بالنسبة إلى الاشتباه في المحصور أن تكون أفراد الاشتباه أموراً معلومة معينة بشخصها ، وبالنسبة إلى غير المحصورة أن لا تكون كذلك ، وما ذكره من المشار إليها إنما هو من الثاني لا الأول ، على أن القاعدة المذكورة إنما تتعلق بالأفراد المدرجة تحت مهية واحدة ، والجزئيات التي تحويها حقيقة واحدة ، فإذا اشتبه طاهرها بنجسها وحلالها بحرامها ، فبفترق فيها بين المحصور وغير المحصور بما تضمنته تلك الأخبار ، لا وقوع الاشتباه كيف كان ^(٢) . انتهى - لا يخلو عن نظر .

توضيحه : أن ما ذكره فارقاً بين المقامين أولاً بتزيل حكم الأصحاب على الشبهة الغير المحصورة ، ففيه أن مورد حكم الأصحاب إنما أعم أو مخصوص بالشبهة المحصورة ؛ لأن أطراف الشبهة في مفروضهم

(١) الحقائق الناضرة ١ : ٥١٧ .

عادة لا تتعدى عما يقرب من الإتياء، وفي مثله لا تندرج الشبهة في غير المحصورة.

وما ذكره ثانياً من اختصاص الحكم بوجوب الاجتناب فيما إذا كانت الأفراد مندرجة تحت مهية واحدة، ففيه - مع أنه لا انضباط لها في حد ذاتها - إذ لم يعلم وحدتها نوعاً أو صنفاً أو جنساً قريباً أو بعيداً - ما عرفت من أن المناط صحة توجيه الخطاب المنجز لا غير.

ولعل الذي حمّله على هذا الفرق هو خروج غير المتشابه غالباً عن مورد التكليف المنجز، فبعد أن راجع وجدانه ولم ير استقلال العقل بوجوب الاجتناب في مثله زعم أن المناط تغاير المهيئين غفلة عن صورة الابتلاء وتنجز الخطاب، وإلا فلا يظن به تجويزه الارتكاب فيما لو شل عن حكم ما لو تردد الأمر بين وقوع القطرة من البول في الماء الذي يتوضأ منه، أو ثوبه الذي يصلي فيه، وكيف كان فلا يخفى ما فيه بعد وضوح المناط.

الأمر الثاني : أنك قد عرفت فيما سبق تلويحاً وتصريحاً أن المعيار في الابتلاء وعدمه استهجان توجيه الخطاب المنجز عرفاً بالنسبة إلى المكلف وعدمه، وكذا الكلام في كون الشبهة محصورة أو غير محصورة كون المحتملات من الكثرة بمكان لا يلتفت العقل بالنسبة إلى كل واحد من الأطراف إلى العلم الإجمالي، ولا يعتنى بالنظر إليه إلى احتمال كونه هو المحرّم الواقعي في الإلزام بالتحرز عن المضرة المحتملة، ولكنك خبير بأن موارد الاشتباه في كلا الموردين في غاية الكثرة، إلا أن الوجدان

السليم والطبع المستقيم أعدل شاهد في تشخيص المصاديق ، ولعله كثيراً ما يرتفع الاشتباه بمراجعة الوجوه .

ألا ترى أنَّ المغروس في أذهان عوام المتشرعة عدم وجوب الاجتناب عن الشبهات ما لم يعلم نجاستها فلا يلتفتون إلى الشكوك البدوية أصلاً ، ومع ذلك لو وقعت قطرة بول بين المانعات الموجودة بين أيديهم في معرض ابتلاتهم ، فإنهم لا يبادرون إلى تناول شيء منها حتى يسألوا عن حكمها ، ففي مثل هذه الموارد يعلم أنَّ للعلم أثراً بالنسبة إلى الأطراف ، وهذا بخلاف ما لو كان بعض الأطراف خارجاً عن مورد تكليهم المسجّر ، كما لو دار الأمر بين وقوه في إنائه ، أو على أرض نجسة ، أو على ثوب شخص آخر ، فإنهم لا يلتفتون إلى العلم الإجمالي أصلاً ، ولا ينظرون إلا إلى الطرف الذي هو مورد ابتلاتهم ، ويقنعون في دفع التكليف عن أنفسهم بمجرد إبداء الاحتمال بوصول القطرة الواقعة على غير مورد ابتلاتهم .

ويمكن أن يفرّق بين الشبهة المحصورة وغيرها ببيان آخر رئيس يلوح من كلام صاحب الحقائق في عبارته المتقدمة ، وهو : أنه إذا كان الحرام المحتمل مردداً بين أمور معينة متعارضة ، كهذا وذاك وذلك وهكذا ، فهي محصورة محدودة ، وإن لم يكن كذلك بأن يكون احتمال حرمة كل من الأطراف معارضاً لدى العقل في بادي رأيه باحتمال حرمة ما عداه على سبيل الإجمال من دون التماتة إلى سائر الأفراد مفضلاً على وجه يكون الحرام المحتمل مردداً بين هذا وهذا وذاك ، فهي غير

محصورة .

وكيف كان فإن ارتفع الشك ، بمراجعة الوجدان فهو ، وألا فهل يجب الاجتناب ؛ لثبوت المقتضي للعقاب ، وعدم استقلال العقل بالمعذورية ، فيجب التحرز دفعاً للعقاب المحتمل ، أم لا ؛ لأن الشك فيه يرجع إلى الشك في التكليف المنجز ، والأصل عدمه عقلاً ونقلاً ؟ وجهان أقواهما : الأول ؛ لما ذكرنا من وجود المقتضي ، وهي إطلاقات الأدلة الواقعية ، وعدم المانع .

إن قلت : إنها مقيدة بالابتلاء ، فالتمسك بها في مورد الشك من قبيل التمسك بعموم العام في الشبهات المصادقية ، وهو غير جائز .

قلت : التقييد بالابتلاء في مقام التنجز من القيود العقلية ، فلا بُد من الاقتصار في التقييد على ما يستقل به العقل ، وليس لنا عنوان لفظي حتى يؤخذ بعموم اللفظ ، ويحكم في مصاديقه بنفي الحكم .

وبعبارة أخرى : العقل لا يخرج عن تحت العمومات إلا ذوات المصاديق ، وأما العناوين العامة فلا حكم لها في حكمه حتى يؤخذ بعمومها ويفحص عن مصاديقها ، ففي موارد الشك لا بُد من الرجوع إلى حكم العام ، فلو قال الشارع : حج إن استطعت ، وشك في الاستطاعة ، يرجع إلى أصل البراءة ؛ للشك في حصول شرط الوجوب ، وهذا بخلاف القدرة التي هي شرط عقلاً ، فإنه لو شك في حصولها لا يرفع اليد عن عموم الأدلة ، بل لا بُد من السعي في مقدماته حتى يظهر العجز .

وسره : ما أشرنا إليه من أن الخارج عن تحت أدلة التكليف الواقعية

إنما هو العاجز الواقعي بأشخاصه لا بعنوانه ، ولا يحكم العقل بالمعذورية إلا بعد إحرازه العجز ، وما لم يحرزه فالمرجع أصالة العموم .

ومجرد احتمال كونه من المصاديق التي يكون فيها معذوراً بحكم العقل لا يوجب رفع اليد عن مقتضيات الثابتة بالأدلة العامة .

هذا مع أن التقييد فيما نحن فيه ليس بالنسبة إلى الأدلة الواقعية حتى يتوهم كونه من قبيل الشبهات المصادقية، بل مرجعه إلى كون الجهل عذراً في مقام الامتثال ، فلا بُدَّ من إحراز المعذورية ، وإلا فيجب الاجتناب عقلاً تحريزاً عن العقاب المحتمل ، فلاحظ وتدبر فيما ذكرناه ، فإنه دقيق نافع جداً .

الأمر الثالث : مقتضى إطلاق النص ومعاقدة الإجماعات : وجوب التيمم مع انحصار الماء في المشتبهين ، سواء أمكن الجمع بينهما - بحيث يقطع بوقوع صلاته مع الطهارة الواقعية - حدثاً وخبثاً ، أم لا ، فهل هذا الحكم بإطلاقه على وفق القاعدة ليتعدى إلى ما لا يشمل النص أم لا ؟

والتحقيق : أنه إن قلنا بحرمة الطهارة بالجس حرمة ذاتية ، فلا تأمل في وجوب التيمم مطلقاً ، لا لمجرد تغليب جانب الحرمة ، كما حُكي عن غير واحد^(١) حتى يتكلف في توجيهه في خصوص المقام على المختار من لزوم تغليب ما هو الأهم شرعاً لا خصوص جانب الحرمة ، بل لأن ارتكاب المحرم محظور شرعاً ، والمانع الشرعي كالعقلي ، فيستقل الفرص إلى التيمم ، والوضوء إنما وجب في حال الاختيار ، فلا يزاحم تكليفاً

(١) الحاكي هو الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة : ٤٣ .

آخر ، محرماً كن أم واجباً ، إلا أن يكون ذلك الواجب أيضاً كالوضوء ممّا له بدل اضطراري ، فيتزاحمان .

وإن قلنا بأنّ حرمتها تشريعية لا ذاتية - كما هو الظاهر - فمقتضى القاعدة : وجوب الطهارة بهما كالمشتبه بالمضاف ، فيجب عليه الاحتياط بأن يتوضأ بأحدهما ويصلي عقيب ثم يتوضأ بالماء الآخر بعد غسله ما أصابه الماء الأول بالثاني ، فيصلّي صلاة أخرى احتياطاً ، فيقطع بذلك بصدور صلاة مقترنة بالطهارة الواقعية عن الحدث والنجس .

ويمكن الاختصار على صلاة واحدة عقيب الطهارتين ؛ لأنّ البدن محكوم بالطهارة شرعاً ؛ لما سيأتي تحقيقه من أنّ الجسم الملاقى لأحد المشتبهين طاهر ، ومن المعلوم أنّه لا أثر للملاقاة الحاصلة في ضمن الطهارة الأولى بعد غسل موضع الملاقاة بالماء الثاني ، وتأثير الماء الثاني في نجاسته مشكوك ، والأصل عدمها .

هذا إذا لم نقل باستصحاب النجاسة المتيقنة الحاصلة بملاقاة النجس إمّا لسقوطه رأساً في مثل المقام أو لمعارضته باستصحاب الطهارة المتيقنة الثابتة حال الوضوء بالماء الطاهر ، وآلا فلو بنينا على استصحاب النجاسة في مثل المقام عكس المسألة الآتية ، فلا بُدّ من الاحتياط بعمل الصلاة عقيب كلّ وضوء .

ولا ينافي الحكم بنجاسة بدنه شرعاً بعد الوضوء الثاني جواز إتيائه بالصلاة عقيب من باب الاحتياط ؛ لأنّه لا يحتمل اشتغال ذمته بالصلاة إلا على تقدير طهارة بدنه ، وحيث يحتمل طهارة بدنه واشتغال ذمته

بالصلاة له أن يأتي بها بقصد الاحتياط ؛ إذ يكفي في حسن الاحتياط مجرد الاحتمال ، وبعد أن أتى بها احتياطاً يقطع بصحة إحدى الصلاتين ، وكونها واجدة لشرائطها المعتبرة فيها .

إذا عرفت ذلك علمت أنه يمكن تنزيل النص ومعاقد الإجماعات لأجل تطبيقها على القاعدة على ما إذا تعذر أو تعسر عليه الاحتياط - كما هو الغالب في موارد الانحصار - فلا ينبغي ترك الاحتياط بالجمع بين الطهارة بالماءين بالكيفية المذكورة والتميم ، والله العالم .

الأمر الرابع : لو غسل ثوب نجس بأحدهما ، فالأقوى بقاء نجاسته ؛ للأصل .

وأما لو غسل بهما متعاقباً ، فالأظهر طهارته ؛ للقطع بزوال نجاسته السابقة ، وتنجسه بالماء النجس غير معلوم ؛ لاحتمال غسله به أولاً ، فلا يؤثر فيه ، فالماء المتنجس مردّد بين وقوعه على محل نجس ، فلا حكم له ، وبين وقوعه على محل ظاهر ، فيؤثر فيه النجاسة .

وقد عرفت أنه لا أثر للعلم الإجمالي إذا كان بعض أطرافه خارجاً عن مورد التكليف المنجز ، فحاله كحال ما لو غسل بماء معلوم الطهارة وعلم إجمالاً بوصول قطرة بول إليه إمّا قبل الغسل أو بعده ، ومن المعلوم أنه لا يلتفت إلى هذا العلم أصلاً ، فكذا فيما نحن فيه .

هذا ، ولكن الإنصاف أن استصحاب الطهارة في مثل المقام مشكل ؛ لإمكان أن يقال : إن الطهارة وإن كانت معلومة إجمالاً ولكن النجاسة الثابتة له عند ملاقة الماء النجس أيضاً معلومة ، فكما أن الطهارة غير معلوم

زوالها فكذا هذه النجاسة المتيقنة أيضاً غير معلوم زوالها، ولا تتوقف معارضة الأصلين على كون العلم بالنجاسة مؤثراً في تنجيز خطاب جديد، بل يكفي فيها كون المعلوم بالإجمال موجباً لإحراز تكليف محقق حال ملاقة النجس؛ إذ المدار في وجوب الامثال على ثبوت التكليف لا على حدوثه.

ولا يقاس ما نحن فيه بما إذا علم بوقوع قطرة بول على أحد ثوبين يعلم بنجاسة أحدهما تفصيلاً؛ لأن تعدد الموضوع موجب لسلامة الأصل في غير الثوب النجس عن المعارض، وهي سبب لسقوط أثر العلم، وهذا بخلاف ما نحن فيه؛ فإن المفروض فيه أننا نعلم بطرؤ حالتي الطهارة والنجاسة على الثوب الواحد الشخصي، فكما أنه يصح أن يقال: إن هذا الثوب علم بحصول طهارة له ولم يعلم زوالها كذلك يصح أن يقال: هذا الثوب علم بنجاسته ووجوب الاجتناب عنه حال ملاقاته للماء النجس ولم يعلم زوالها.

وإن شئت قلت في الفرق بين المقامين: إن لنا فيما نحن فيه وراء ما نعلمه بالتفصيل - أعني نجاسة الثوب قبل الغسلتين - علماً إجمالياً بنجاسة مرددة بين كونها بعد الغسلة الأولى أو الثانية، وأثره وجوب الاجتناب عن هذا النجس المعلوم بالإجمال، وكون الثوب قبل الغسلتين معلوماً بالتفصيل نجاسته أجنبي عما يقتضيه هذا العلم من الأثر، وهذا بخلاف المثال؛ فإن العلم بوصول القطرة إلى أحد الثوبين لا يؤثر في حصول العلم بنجاسة غير ما نعلمها بالتفصيل.

وكذا في المثال الذي أوردناه نقضاً، وهو مالمو علم إجمالاً بوصول قطرة بول إلى الثوب النجس قبل غسله أو بعده حيث إنه لا يتولد من علمه الإجمالي علم بنجاسة مرددة حتى يجب عليه التحرز عنها؛ لأنه يعلم تفصيلاً نجاسته قبل الغسل وطهارته بعده، ونجاسته بعد الطهارة المتيقنة مشكوكة رأساً، غاية الأمر أن شكّه مسبب عن العلم بحدوث ما يقتضي النجاسة على تقدير صلاحية المحل للانفعال، وهي مشكوكة في الفرض.

هذا، ولكن التحقيق أن استصحاب طهارة الثوب في هذا المثال أيضاً يعرضه استصحاب النجاسة المتيقنة حال إصابة القطرة، وإنما نحكم بطهارته لأجل القاعدة، ولذا لا نقول بطهارة من وجد في ثوبه منياً وشكاً في خروجه قبل الغسل أو بعده، مع أنه نظير هذا المثال.

ووجهه: أنه لا يعتبر في الاستصحاب إلا كون المستصحب معلوم الثبوت ومشكوك الارتفاع، ولا شبهة في أن هذا الثوب كن عند إصابة القطرة نجساً، ولا نعلم بارتفاع هذه النجاسة.

وكونه في بعض أحواله معلوم النجاسة بالتفصيل غير ضائر في استصحاب هذه النجاسة المعلومة بالإجمال، ولذا لو شك في تأثير الغسل المتيقن في إزالة النجاسة ولم يمكن لنا التشبث باستصحاب النجاسة المعلومة بالتفصيل لابتلائه بالمعارض، نتشبت بهذا الاستصحاب في إثبات نجاسته.

مثلاً. لو علم إجمالاً بيطان غسل هذا الثوب أو غسل ثوب نجس

آخر ، فاستصحاب النجاسة السابقة المعلومة قبل الغسل معارض بالمثلي ، واستصحاب النجاسة المعلومة بالإجمال عند إصابة القطرة سليم عن المعارض .

والحاصل : أنَّ عدم كون العلم الإجمالي مؤثراً في تجيز بكليف إنما ينفع في جريان الأصل المنافي له في بعض أطراف الشهة مما هو مورد ابتلاء المكلف ، لا أنه لو شك في بقاء ذلك المعلوم بالإجمال واحتيج إلى استصحابه لم يجر استصحابه ، فالماح عن جريانه في المثل - كما في ما نحن فيه - ليس إلا استلاؤه بمعارضة استصحاب الطهارة المتيقنة بعد الغسل .

وقد يقال فيما نحن فيه : إنَّ الثوب بعد الغسل بالماء بين المشتبهين محكوم بالنجاسة بدعوى : أنَّ نجاسة هذا الثوب عند غسله بالماء الثاني في أول زمان الملاقة معلومة بالتفصيل ، وكونها بسبب سابق على الغسل بالماء الثاني غير معلوم ، فتأثير هذه الغسلة في زوال النجاسة الثابتة حل الملاقة غير معلوم ، فالأصل بقاؤها .

وفيه : أنَّ هذه الدعوى معارضة بأنَّ حصول طهارة لهذا الثوب بعد تمام الغسلتين معلوم إجمالاً ، وسبقها على أول زمان الملاقة غير معلوم ، فالأصل بقاؤها ، ولا فرق في المستصحب بين كونه معلوماً بالإجمال أو بالتفصيل حتى يصلح فرض النجاسة في أول زمان الغسلة الثانية معلومة بالتفصيل مانعاً عن استصحاب الطهارة ، فلا محيص عن معارضة كَرِّ من الأصلين بالآخر ، وتساقطهما .

نعم يمكن أن يمنع الاستصحاب رأساً في مثل المقام بدعوى : أنا نعلم تفصيلاً بأنَّ الغسل بالماء الثاني أثر في المحلِّ أثراً شرعياً صَدَّ ما كان له سابقاً ، ولكنَّه نشك في أنَّه هل أثر فيه الطهارة أو النجاسة ، ولا يمكن تعيين ما حدث بالأصل ، والشك فيه مسبب عن الشك في طهارة الماء ونجاسته ، وحيث لا أصل يحرز به شيء من الوصفين للماء - كما هو المفروض - فلا بُدَّ من الرجوع إلى الأصل الجاري في نفس المسبب ، وهي قاعدة الطهارة لا استصحابها ؛ إذ ليس للمحلِّ حالة سابقة متيقنة حتَّى تُستصحب ، وسيمرَّ عليك في مسألة : من تيقن الطهارة والحدث وشك في المتأخر منهما بعض ما له ربط تامَّ بالمقام ، فنُبصر .

الأمر الخامس : لو لاقى أحد المشتبهين جسم طاهر ، فمقتضى الأصل : طهارته .

هذا إذا لم يكن للآخر أيضاً ملاقي في عرض هذا الملاقي ، وإلاَّ يجب الاجتناب عن الملاقيين أيضاً ؛ للعلم الإجمالي بنجاسة أحدهما بملاقاة الجس الواقعي ، فالأصل في كلِّ منهما معارض بجريانه في الآخر .

وكذا يشترط في عدم وجوب الاجتناب عن الملاقي عدم قيامه مقام الملاقي - بالفتح - في كونه طرفاً للعلم الإجمالي المنجر للتكليف ، كما لو فقد الماء الملاقي - بالفتح - قبل حصول العلم الإجمالي وتنجز الخطاب بالاجتناب ، فإنَّه بعد أن علم أنَّ الماء المفقود الذي لاقه ثوبه الطاهر مثلاً كان طرفاً للشبهة يعلم إجمالاً بأنَّ الطرف الآخر إمَّا نجس أو

ثوبه متنجس ، فيجب الاجتناب عن كليهما ؛ لعين ما مرّ .

فإن قلت : ما الفرق بين وجود الملاقي - بالفتح - وفقده حتى التزمت بوجوب الاجتناب عن ملاقيه في الصورة الثانية دون الأولى ؟

قلت : إذا علمنا إجمالاً أنّ أحد الإناءين ماء والآخر خمر واشتبه ولاقي أحدهما جسم طاهر ، وكان المجموع بين أيدينا في محلّ الابتلاء ، فلا شبهة في تنجّز الخطاب بـ «اجتنب عن الخمر» المقتضي لوجوب الاجتناب عن كلّ من الإناءين بحكم العقل دفعاً للضرر المحتمل في كلّ منهما ، وليس مقتضى حكم العقل وكذا الأدلة السمعية الواردة في هذا الباب إلّا وجوب ترتيب الأحكام الشرعية التكليفية الثابتة لذات الحمر على كلّ واحد من الإناءين من باب الاحتياط ، وأمّا الالتزام بالآثار الوضعية الثابتة للموضوعات الواقعية فلا ، فليس على من شرب أحد الإناءين حدّ الخمر ، ولا غسل فمه لأجل النجاسة ؛ لأنّ استحقاق الحدّ وكذا وجوب غسل الملاقي إنّما هو من آثار الخمر الواقعية لا من آثار ما يجب تركه ؛ لاحتمال كونه خمرأفتنجز الخطاب بـ «اجتنب عن ملاقي الخمر» فرع إحراز الملاقة لها ، وهي مشكوكة ، وأمّا علمه الإجمالي بأنّ الثوب إمّا ملاقي للحمر أو أنّ ذلك الإناء الآخر خمر فلا أثر له مع وجود الملاقي - بالفتح - لسلامة الأصل في بعض أطرافه - وهو الثوب - عن المعارض ، لأنّ الأصل في الإناء لأجل معارضته بالأصل الجاري في الملاقي يسقط عن حدّ المعارضة .

وإن شئت قلت . إنه لا أثر لهذا العلم الإجمالي ، لخروج بعض

أطرافه عن صلاحية خطاب منجر بالاجتناب ، وهو الإناء الآخر .

وروجه خروجه عن الصلاحية : ثبوت الحكم بالاجتناب عنه سبب سابق طعناً ورتبة ، وهو العلم الإجمالي الأول الذي هو مسب لهذا العلم الإجمالي لمفروض ، وليس الثوب الملاقي في عرض الإناء الذي لاقاه حتى تجعل الأصول الجارية في جميعها من المتعارضات ، بل الشك في نجاسة الثوب مسبب عن الشك في نجاسة الملاقي ، وقد تقرر في محله أن الشك السببي والمسببي ليسا في مرتبة ؛ فإن الأصل السببي حاكم على أصل المسببي ، فإن جرى السببي لم يجر المسببي ، وإن لم يجر السببي لعصر العوارض كابتلائه بالمعارض - كما فيما نحن فيه - يرجع إلى الأصل لمسببي ، وهو استصحاب طهارة الثوب .

وبهذا ظهر الفرق بين ما نحن فيه وبين ما لو اشتبه إناء ثالث بأحد الإناءين ، أو قسم أحدهما قسمين ؛ لأن الأصول الجارية في جميعها على هذين لتقديرين متعارضة ، بخلاف ما نحن فيه ، كما أنه ظهر الوجه في التفصيل بين فقد الملاقي قبل تجز الخطاب أو بعده ؛ لخروج الشك السببي بفقده عن مجرى الأصول ، فيقوم المسبب مقامه في المعارضة ، بخلاف لصورة الثانية ، فلاحظ وتدبر ؛ فإن هذه التفاصيل وإن كانت مما يستبعد القاصر في بادئ رأيه إلا أن الفهم القويم والطع المستقيم يشهد عليها ، بل يرى الوجدان السليم سلوك العقلاء عليها بمقتضى جبلتهم من حيث لا يشعرون .

وكيف كان فلا يهتنا الإطالة في رفع الاستبعاد عن التفصيل بين فقد

الملاقي قبل العلم أو بعده بعد مساعدة الدليل ، والله العالم .

الطرف (الثاني) في الماء (المضاف ، وهو كل ما) لا يستحق إطلاق اسم الماء عليه عرفاً على الإطلاق ، وإنما يستحق إطلاق اسم الماء عليه بعد إضافته إلى شيء آخر إضافة الفرع إلى أصله ، أو إضافة لجزء إلى كله ، لا إضافة المظروف إلى ظرفه أو ما يشابهها من الإضافات التي لا ينافيها استحقاق الإطلاق ، كماء النهر والبحر ، بل كإضافة الماء - الذي (اعتصر من جسم) محتوٍ عليه أصالةً - إلى ذلك الجسم ، كماء العنب والجِصْرِم والليمو ، لا بالعرض ، كالمعتصر من الصوف أو القطر لذي أصابه الماء ، أو كإضافته إلى ما يتصدق منه ، كماء الورد (أو) إلى ما (مزج به مزجاً يسلبه إطلاق الاسم) كماء الزعفران .

والحاكم بصحة السلب وعدمها هو العرف ، كما عن المشهور ، فلا عبرة بكمية أحدهما ، كما عن المبسوط من تحديده بعدم أكثرية المضاف^(١) .

وعن القاضي : الممع عن استعماله في التطهير مع التاوي ؛ تمسكاً بالاحتياط ، في مقابل تمتك الشيخ بأصالة الجواز^(٢) .

وكذا لا عبرة بالتقدير ، كما عن العلامة بعد موافقة المشهور على اعتبار الصديق العرفي حيث اعتبر في خلط المضاف المسلوب الصفت

(١) حكاه عنه الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة ٤٤ ، وانظر المبسوط ١ ٨

(٢) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري : ٤٤ ، ومشارك الأحكام ١ ١١٥ ، وطر

المهذب ١ : ٢٤ - ٢٥

- كمنقطع الرائحة من ماء الورد - تقديرها^(١).

وحكي عنه تقدير الوسط منها دون الصفة الشخصية الموجودة قبل السلب^(٢).

وفيه - كسابقه - ما أشرنا إليه من أن المرجع في تشخيص الموضوعات التي ليس لها حقيقة شرعية هو الصديق العرفي ، فلا مسرح للتشبيث بالأصول والقواعد في مقابله

نعم لو اختلف الصديق العرفي بحيث حصل الشك في اندراج هذا الفرد تحت المطلق أو المضاف يجب الرجوع حيثئذ في تشخيصه إلى ما يقتضيه الأصل الموضوعي إن أمكن تعيين أحد الموضوعين بالأصل ، كما لو شك في إضافة الماء باختلاطه بالمضاف أو شيء من الجوامد من تراب ونحوه شيئاً فشيئاً ، أو شك في إطلاق المضاف لامتزاجه بالمطلق شيئاً فشيئاً على وجه يعدّ المشكوك بنظر العرف بعد المسامحة العرفية عين الموضوع الذي كان في السابق ماءً مطلقاً أو مائعاً مضافاً ، فالمرجع حيثئذ استصحاب حالته السابقة دون الأصول الجارية في نفس الأحكام ؛ لحكومته عليها.

نعم قد يناقش في الاستصحاب الموضوعي في مثل هذه الموارد

(١) حكاه عنه الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة : ٤٤ واسطر المختلف ١ ٧٢ دبل المسألة ٢٨.

(٢) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٤٤ ، والحاشي عنه المحقق الشيخ علي تقي عن بعض كتب العلامة كما في الحقائق الناضرة ١ ٤١١.

بتبدل الموضوع .

ويدفعها : مسامحة العرف في بعض الصور ، وقد تحقق في محله أن المدار في إحراز الموضوع في الاستصحاب على المسامحة العرفية ، ولذا لا يتأملون في استصحاب القلة والكثرة إذا زيد أو نقص الماء بمقدار غير معتد به عرفاً .

وكيف كان فإن أمكن إحراز شيء من الموضوعين بالأصل فهو ، وإلا يجب الرجوع إلى الأصول الجارية في نفس الأحكام المترتبة عليهما ، فلو غسل به ثوباً نجساً أو توصاً منه ، لم يظهر ثوبه ، ولا يرتفع حدثه ؛ لأن الأصل بقاءهما .

وهل يحكم بنجاسته بملاقاة النجس لو كان كثيراً ؟ وجهان أقواهما : الطهارة ؛ لقاعدتها .

واختار شيخ مشايخنا المرتضي - رحمته - الأول ؛ نظراً إلى أن ملاقات النجس مقتضية لتنجيس ملاقبه ، وإطلاق الماء - ككثرتة - من قبيل الموانع ، فلا يلتفت إلى احتمال وجوده بعد إحراز المقتضي^(١) .

وفيه ما عرفت غير موزع من عدم كفاية إحراز المقتضي في الحكم بثبوت المقتضي ما لم يحرز عدم المانع ، كما اعترف به شيخنا - رحمته - في غير موضع من أصوله^(٢) .

نعم قد يتخيل في مثل المقام مما استعيد فيه عموم الاقتضاء من

(١) كتاب الطهارة : ٤٦ .

(٢) انظر : فرائد الأصول : ٤٠٤ و ٤٠٩ .

الأدلة اللفظية أنّ الشكّ في وجود المانع مرجعه إلى الشكّ في تخصيص تلك العمومات، فينفيه أصالة عدم التخصيص التي هي حجة معتمدة عند العرف والعقلاء، كما أشار إليه شيخنا - رحمته - في مبحث الماء الجاري^(١)، وسنوضح تقريبه إن شاء الله.

وليه: أنّه لو تمّ فإنّما هو في الشبهات الحكميّة - أعني الشكّ في مانعيّة مفهوم كلّ - لا في الشكّ في كون الموضوع الخارجي مصداقاً لمانع معلوم؛ لما تقرّر في محله من عدم جواز التنبّث بالعمومات في الشبهات المصدقيّة، فلو قال: أكرم العلماء، ثم قال: لا تكرم فساقهم. وشكّ في أنّ زيداً فاسق أم عادل، لا يجوز الحكم بوجوب إكرام زيد؛ لأصالة العموم؛ لأنّ اندراجهم تحت عنوان الفاسق لا يستلزم تخصيصاً زائداً على ما علم حتى ينفيه أصالة العموم، أو أصالة عدم التخصيص.

ثمّ إنّ لا فرق بين الماء المضاف وغيره من الأجسام المائعة الطاهرة في جميع الأحكام، فلو أريد بالعنوان ما يعمّ الجميع ولو بنحو من المسامحة، لكان أشمل.

(وهو) أي: الماء المضاف (ظاهر) لو كان المضاف إليه طاهراً، كما هو ظاهر (لكن لا يزيل حدثاً) مطلقاً ولو اضطراراً بلا خلاف، كما عن المبسوط والسرائر^(٢)، بل (إجمالاً) كما عن غير واحد نقله^(٣).

(١) انظر: كتاب الطهارة: ٣ و ٤.

(٢) حكاه عنهما الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة: ٤٤، وانظر: المبسوط ١: ٥٠، والسرائر ١: ٥٩.

(٣) كما في الجواهر ١: ٣١١، وانظر: الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) ٤٩٠، وتحرير

ويدل عليه - مضافاً إلى الأصل والإجماع - رواية أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام : في الرجل معه اللبن أيتوضأ منه للصلاة ؟ قال : « لا ، إنما هو الماء الصبيد »^(١).

ورواية عبدالله بن المغيرة عن بعض الصادقين ، قال : « إذا كان الرجل لا يقدر على الماء وهو يقدر على اللبن فلا يتوضأ ، إنما هو الماء وهو التيمم »^(٢) وظهورهما في الانحصار لا ينكر.

ويدل عليه أيضاً الأمر بالتيمم مطلقاً في الكتاب والسنة عند فقدان الماء .

ويؤيده إطلاقات الأخبار الواردة في باب الطهارات ، وما دل منها ومن الكتاب العزيز على أن الله تعالى خلق الماء طهوراً^(٣) ، الواردة في مقام الامتنان ، المشعرة بانحصار المطهر فيه .

فلا يعارضها خبر محمد بن عيسى عن يونس عن أبي الحسن عليه السلام :
عن الرجل يغتسل بماء الورد ويتوضأ به للصلاة ، قال : « لا بأس به »^(٤).

« الأحكام ١ : ٥ ، وتذكرة الفقهاء ١ : ٣٦ ، المسألة ٧ ، ونهاية الأحكام ١ : ٢٣٦

(١) التهذيب ١ : ٥٤٠ / ١٨٨ ، الاستبصار ١ : ٢٦ / ١٤ و ٥٣٤ / ١٥٥ ، الوسائل ، الباب ١ من أبواب الماء المضاف والمستعمل ، الحديث ١ .

(٢) التهذيب ١ : ٦٢٨ / ٢١٩ ، الاستبصار ١ : ٢٨ / ١٥ ، الوسائل ، الباب ١ و ٢ من أبواب الماء المضاف والمستعمل ، الحديث ٢ و ١ .

(٣) سورة الفرقان ٢٥ : ٤٨ ، وانظر الوسائل ، الباب ١ من أبواب الماء المطلق ، الأحاديث ١ و ٢ و ٩ .

(٤) الكافي ٣ : ١٢ / ٧٣ ، التهذيب ١ : ٦٢٧ / ٢١٨ ، الاستبصار ١ : ٢٧ / ١٤ ، الوسائل .

بعد إعراص الأصحاب عنه ، وموافقته للعامة وإن كان أخص مطلقاً وقد أفتى الصدوق^(١) بمضمونه ، ولكنه لا يخرج عن الشذوذ حتى يصلح مستنداً للحكم ، خصوصاً مع ضعف سنده .

قال الشيخ - رحمه الله - في التهذيب . إنه غير شاذ شديد الشذوذ وإن تكرر في الكتب والأصول فإنما أصله يونس عن أبي الحسن عليه السلام ، ولم يروه غيره ، وقد أجمعت العصابة على ترك العمل بظاهره^(٢) . انتهى .

وعن الذكرى : أن قول الصدوق يدفعه سبق الإجماع ونأخذه ، ومعارضة الأقوى^(٣) . انتهى .

وأما ما روي من أن النبي ﷺ توصاً بالنبيذ^(٤) ، فهي لو لم تكن تقيّة محمولة على ما بينه الصادق عليه السلام في رواية الكلبي النسابة حين سأله عن النبيذ ، فقال عليه السلام : « حلال » فقال : « إنا نشد فنطرح فيه العكر^(٥) وما سوى ذلك ، فقال عليه السلام . « شه شه^(٦) تلك الخمرة المتنة » قلت : جعلت فداك فأني نبيذ تعني ؟ فقال : « إن أهل المدينة شكوا إلى رسول الله ﷺ تغير

= لب ٣ من أبواب الماء المضاف والمستعمل ، الحديث ١

(١) الفقيه ١ : ٦ ، الهداية (صسر الجوامع الفقهية) ٤٨ ، أمالي الصدوق . ٥١٤

(٢) التهذيب ١ : ٢١٩ .

(٣) حكاة عنه صاحب الجواهر فيها ١ ٣١٢ ، وانظر الذكرى . ٧

(٤) مس ابن ماجة ١ - ٢٨٤ / ١٣٥ ، سنن الترمذي ١ ٨٨ / ١٤٧ ، مس لدرقطني ١

١٦ / ٧٨ ، سنن البيهقي ١ ٩ - ١٠ ، التهذيب ١ ٢١٩ دليل الحديث ٦٢٨ ، لاستبصار

١ : ١٥ ذيل الحديث ٢٨ .

(٥) لعكر ما يرسم في أسفل الزيت ويحوى انظر الصحاح ٢ ٧٥٦ ومجمع البحرين

٤١١٠٣ «عكر»

(٦) شه شه كلمة استعمل واستباح . مجمع البحرين ٦ ٢٥١ «شه»

الماء وفساد طبائعهم فأمرهم أن يبنذوا، وكان الرجل يأمر حادمه أن يسد له ،
 فيعمد إلى كف من تمر فيقذف به في الشن^(١) ، فمنه شربه ومنه طهوره .
 فقلت : وكم كان عدد التمر الذي في الكف ؟ قال : « ما حمل الكف »
 قلت : واحدة أو اثنتين ، فقال : « ربما كانت واحدة ، ربما كانت اثنتين »
 فقلت : وكم كن يسع الشن ماء ؟ فقال : « ما بين الأربعين إلى الثمانين إلى
 ما فوق ذلك » فقلت : بأي الأرتال ؟ فقال : « أرتال مكيال العراق »^(٢) .
 وفي رواية أخرى : « لا نأس بالبيذ ، لأن النبي ﷺ قد توضع به .
 وكان ذلك ماء قد نبذت فيه تميرات وكان صافياً فوقها فتوضع به »^(٣) .
 ومعوم أن هذا المقدار من التمر لا يخرجه عن كونه ماءً مطلقاً ، ولا
 إشكال فيه .

وعن ظاهر ابن أبي عقيل . جوازظهارة بالمضاف مطلقاً عند
 فقدان الماء^(٤) . ولعل مستنده قاعدة الميسور .

وفيه : ما عرفت من النص والإجماع على انحصار الطهور بالماء
 والصعيد ، فعند فقدان الماء يجب التيمم ، والله العالم .

(ولا) يزيل (خبثاً على الأظهر) عند أكثر أصحابنا كما عر

(١) الشن : لخلق من كل آنية صنعت من جلد لسان العرب ١٣ ٢٤١ شس .

(٢) الكافي ٦ ٤١٦ ، التهذيب ١ ٢٢٠ / ٢٢٩ ، الاستبصار ١ ١٦ / ٢٩ ، الوسائل

الباب ٢ من أبواب الماء المضاف والمستعمل ، الحديث ٢ .

(٣) الفقيه ١ ١١ / ٢٠ ، الوسائل ، الباب ٢ من أبواب الماء المضاف ، الحديث ٣

(٤) كما في جواهر الكلام ١ ٣١١ - ٣١٢ ، وانظر مختلف الشعة ١ ٥٧ ، المدة ٣

الخلاف ، بل هو المشهور شهرة كادت تبلغ الإجماع كما في الجواهر^(١) ، بل الطاهر انقراض الخلاف في هذا العصر ، بل وكذا في أغلب الأعصار السابقة ؛ إذ لم ينقل الخلاف في هذه المسألة إلا عن السيد والمفيد^(٢) .

نعم ربما يعدّ المحدث الكاشاني في هذه المسألة من المخالفين .

ولكنه في غير محله حيث إنّ خلافه يؤول إلى مع كون السجس منجّساً بحيث يجب غسل ملاقيه بعد زوال عينه إلا فيما ثبت فيه وجوب الغسل بالخصوص كالثوب والبدن ، فلا يجزئ فيه حيثئذ إلا الماء .

قال في محكي المفاتيح: يشترط في الإزالة إطلاق الماء على المشهور ، خلافاً للسيد والمفيد ، فجوزا بالمضاف ، بل جوز السيد تطهير الأجسام الصقيلة بالمسح بحيث تزول العين لزوال العلة ، ولا يخلو من قوة ؛ إذ غاية ما يستفاد من الشرع وجوب اجتناب أعيان النجاسات ، أمّا وجوب غسلها بالماء من كل جسم فلا ، فكل ما علم زوال النجاسة عنه قطعاً حكم بتطهيره إلا ما أخرج بدليل حيث اقتضى فيه اشتراط الماء كالثوب والبدن .

ومن هنا يظهر طهارة البواطن كلها بزوال العين ، مضافاً إلى نفي الحرح ، ويدلّ عليه الموثّق ، وكذا أعضاء الحيوان المتنجّسة غير الأدمي ، كما يستفاد من الصحاح^(٣) . انتهى .

(١) جواهر الكلام ١ : ٣١٥

(٢) حكاه عنهما المحقق في المعتمد ١ : ٨٢ ، والعامل في ملوك الأحكام ١ : ١١٢

(٣) حكاه عنها الحراني في المحلّات اثناسرة ١ : ٤٠٦ - ٤٠٧ ، وانظر مفاتيح الشرائع ١ :

وهذه العبارة - كما تراها - مقتضاها عدم انفعال شيء بملاقاة النجس ما عدا الأجسام التي ورد الأمر بغسلها بالخصوص .

وكفى في فسادها مخالفتها للقاعدة المسلّمة المغروسة في أذهان المتشرّعة خلفاً عن سلف من أنّ ملاقات النجس برطوبة مسرية سبب لتنجيس ملاقيه كما يرشدك إليها التتبع في الأخبار؛ فإنك لا تكدر ترتاب بعد التتبع في أنّ نجاسة ملاقي البول والخمر والمني وغيرها من النجاسات كانت من الأمور المعروعة عنها عند السائلين ، والأئمة عليهم السلام ، وأن الرواة لا زالوا كانوا يسألون الأئمة عليهم السلام عن حكم الملاقي وكيفية تطهيره ، والأئمة عليهم السلام كانوا يأمرونهم بالتجنب عنه ، وغسله بالماء مرّة أو مرّتين أو ثلاثاً مع التعفير وبدولته .

كيف ولو بُني على الاختصار في حكم كلّ واحدة واحدة من النجاسات على متابعة النصّ الوارد فيها بالخصوص وعدم التخطّي عن مورده بالنسبة إلى سائر النجاسات وسائر الأجسام الملاقية لها ، لاستلزم تأسيس فقه جديد ، وللزم التفكيك بين آثارها حتى في الثوب والبدن والأواني وغيرها من المأكول والمشروب ، ضرورة أنّه لم يرد في كلّ واحدة منها بالنسبة إلى كلّ واحد من هذه الأشياء نصّ بالخصوص

وكيف كن فلا شبهة في فساد ذلك ، ومخالفته للإجماع والأخبار الصريحة أو الظاهرة في أنّ للبول وغيره من النجاسات تأثيراً في ملاقيه لا يزول بزوال عيه كيف اتفق بل لا بدّ فيه من الغسل .

وأما سببه هذا القول إلى السيّد فمشتوفاً بحسب الظاهر الأخذ

بمقتضى بعض ما ذكره السيّد وجهاً لما اختاره من جواز الإزالة بالمائعات حيث قال عند تعداد الأدلة :

ومنها : أنَّ العرض من الطهارة إزالة عين النجاسة وهو حاصل بالمائعات^(١).

فتخيّل أنَّ السيّد يلتزم بطهارة الأجسام الصقيلة بزوال العين لزوال العلة ، وغفل عن أنَّ السيّد لا يلتزم بما يقتضيه هذا الدليل ؛ لأنَّ مآله حقيقة إلى الالتزام بعدم انفعال شيء بشيء من النجاسات ، وأنَّما الأحكام الشرعيّة محمولة على أعيان النجاسات مطلقاً حتى في الثوب والبدن ، فالثوب المتلصّح بالدم لا تصحّ الصلاة فيه ؛ لوجود الدم فيه ، لا لانفعاله بالدم ، فيكون حكم النجاسات حيث يتلصّح بالنسبة إلى الصلاة حكم فضلات غير المأكول في دوران الحكم مدار وجود عينها ، وهذا المعنى لو لم يكن بإطلاقه مخالفاً لضرورة المذهب فلا أقلّ من مخالفته للإجماع والسنة .

ولذا أجاب المصنّف - رحمه الله - في محكيّ المعتبر عن هذا الدليل : بأنَّ نجاسة البول لا تزول عن الجسد بالتراب بالاتفاق متاً ومن الخصم^(٢).

فظهر لك أنَّ الخلاف في هذا المقام مع السيّد إنّما هو في أنَّ الثوب المنتجس مثلاً الذي ثبت بالنص والإجماع أنّه لا يظهر بزوال العين منه كيف اتفق هل يكفي في تطهيره الغسل بالمضاف أم يشترط أن يكون

(١) انظر المعتبر ١ / ٨٢ ، والحدائق الناصرة ١ : ٤٠٥ ، وجواهر الكلام ١ / ٣١٧ ، ولمسائل الناصرية (ضمن الجوامع الفقهية) : ٢١٩ ، المسألة ٢٢ .

(٢) حكاه عنه الحارثي في الحدائق الناصرة ١ / ٤٠٦ ، وانظر : المعتبر ١ : ٨٤ .

بالماء المطلق ؟

ويدلّ على المشهور - مضافاً إلى إطلاقات الأخبار التي لا تتناهى كثرةً ، الأمرة بغسل الثوب والبدن والإناء وغيرها من المتنجّسات بالماء ، ففي بعضها . «لا يجزئ من البول إلا الماء»^(١) وفي فضل الكلب . «اغسله بالتراب أول مرة ثم بالماء»^(٢) إلى غير ذلك من الأخبار الخاصة المتّمة فيما عدا مواردّها بعدم القول بالفصل - استصحاب الأثر الحاصل في الملاقي بملاقاة النجس المتفق عليه بين الكلّ حتّى الأخباريين ، بل عن المحدث الاسترأبادي حدّ مثله من ضروريّات الدين^(٣) .

ويدلّ عليه أيضاً قوله ﷺ في حديث : «كان بنو إسرائيل إذا أصاب أحدهم قطرة بول قرضوا لحومهم بالمقاريض ، وقد وسع الله عليكم بأوسع ما بين السماء والأرض ، وجعل لكم الماء طهوراً»^(٤) .

وهذه الرواية صريحة في أنّ البول يؤثّر في ملاقيه تأثيراً معنوياً لا يرتفع إلا برافع شرعي ؛ إذ لو كان أثره تابعاً لوجود عينه لما احتاج بنو إسرائيل إلى المقاريض ، ولما كان لجعل الماء طهوراً بالنسبة إلى البول معنى ، فضلاً عن أن يكون فيه الامشان على العباد ، فتدلّ الرواية بأنّ إفادة على أنّ البول

(١) التهذيب ١ : ١٤٧/٥٠ ، الاستبصار ١ : ١٦٦/٥٧ ، الوسائل ، الباب ٩ من أبواب أحكام النخوة ، الحديث ٦ .

(٢) التهذيب ١ : ٦٤٦/٢٢٥ ، الاستبصار ١ : ٤٠/١٩ ، الوسائل ، الباب ١ من أبواب الأسرار ، الحديث ٤ والباب ١٢ من أبواب النجاسات ، الحديث ٢

(٣) حكاه عنه الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة : ٤٥ ، وانظر : الفوائد المدنية ١٤٣

(٤) الفقيه ١ : ٢٣/٩ ، التهذيب ١ : ٦٠٦٤/٣٥٦ ، الوسائل ، الباب ١ من أبواب الماء

يؤثر في ملاقيه تأثيراً تتوقف إزالته على ما جعله الشارع مطهراً، وهو الماء
ثم إن قلنا بأن قصر الحكم على الماء في مقام الامتنان يدل على
انحصار المطهر فيه، فهو المطلوب، وإلا فنقول: عدم ثبوت وصف
المطهرة لغير الماء كاف في الحكم بالعدم ولو لم نقل باستصحاب
النجاسة بل لقاعدة الاشتغال بالنسبة إلى الأمور المشروطة بالطهارة.

احتج السيد على ما نقل^(١) عنه بوجوه:

منها: ما عرفته، مع ما فيه.

ومنها: إجماع الفرق الميمنة.

وفيه: ما لا يخفى، ولذا اعتذر المصنف - رحمه الله - عنه حيث قال -
فيما حكى عنه -: وأما قول السائل: كيف أضاف السيد والمنيد ذلك إلى
مذهبنا ولا نص فيه؟ فالجواب: أما علم الهدى فإنه ذكر في الخلاف أنه
إنما أضاف ذلك إلى مذهبنا؛ لأن من أصلنا العمل بالأصل ما لم يثبت
الناقل، وليس في الشرع ما يمنع الإزالة بغير الماء من المانع.

ثم قال: وأما المنيد - رحمه الله - فإنه ادعى في مسائل الخلاف أن ذلك
مروي عن الأئمة - عليهم السلام - انتهى.

ولا يخفى أنه إذا كانت دعوى مدعي الإجماع مستبينة عن الأصل
والرواية، فلا بُد من أن ينظر إليهما لا إلى دعواه.

(١) انظر: المعبر ١: ٨٣ - ٨٤ وكما في جواهر الكلام ١: ٣١٧.

(٢) حكاه عنه البحراني في الحلق الناضرة ١: ٤٠٢، وانظر: المسائل المصرية (صمن

الرسائل المتسع) ٢١٥ - ٢١٦.

فنقول : أما الأصل فلا يعارض شيئاً من الأدلة المتقدمة ، مضافاً إلى ما عرفت من أن استصحاب النجاسة حاكم عليه .

وأما الرواية فلم يصل إلينا إلا خبر غياث بن إبراهيم عن الصادق عليه السلام عن أبيه عليه السلام ، قال : « لا بأس أن يغسل الدم بالبصاق »^(١) .

وقد أعرض الأصحاب عنه ، فيجب طرحه أو تأويله بما لا ينافي الأدلة المتقدمة .

ومنها : إطلاق الأمر بالغسل من النجاسة في كثير من الأخبار من غير تقييده بالماء .

وفيه : أنها منصرفة إلى ما هو المتعارف ، وهو الغسل بالماء .

وقد تفتن السيد - رحمه الله - إلى هذا الجواب ، ودفعه - فيما حكى عنه - : بأنه لو كان كذلك ، لوجب المنع عن غسل الثوب بماء الكبريت والنفط ، ولما جاز ذلك إجماعاً علمنا عدم الاشتراط بالعادة ، وأن المراد ما يتناوله اسمه^(٢) . انتهى .

وفيه أولاً : أن ثبوت الحكم لبعض الأفراد النادرة لدليل آخر لا يدل على إرادته من المطلق حتى يعم تمام الأفراد .

وثانياً : سلمنا دلالة على ذلك ، ولكنّه لا يستلزم إرادة صرف

(١) التهذيب ١ . ٤٢٥ / ١٣٥٠ ، الوسائل ، الباب ٤ من أبواب الماء المضاف والمستعمل ، الحديث ٢ .

(٢) الحاكي عنه هو العاملي في مدارك الأحكام ١ . ١١٣ ، وانظر المسائل الباصرية (ضمن الجوامع الفقهية) : ٢١٩ ، المسألة ٢٢ .

الطبيعة من المطلق حتى يشرئ الحكم إلى سائر الأفراد النادرة ، خصوصاً في مثل المقام المعلوم اشتراك الفرد النادر الداخل مع تمام الأفراد الشائعة في جس قريب أخص من صرف الطبيعة ، وهو كونه ماءً مطلقاً ، فالعلم بإرادة الغسل بماء الكبريت لا يدلّ إلا على إرادة الغسل بجس الماء مطلقاً لا مطلق الغسل مطلقاً .

وثالثاً : فبالفرق بين الانصرافين ، فإن الانصراف عن ماء الفسط والكبريت ليس إلا لندرة هذا القسم من الماء بحسب الوجود ، والّا فالغسل به متعارف ، فانصراف الذهن عنه منشؤه الغفلة وعدم التفاته إليه تفصيلاً ، وذلك نظير انصراف ذهن السامع عن الغسل بماء غير المياه الموجودة في بلده ، ومن المعلوم أنّ مثل هذه الانصرافات انصرافات بدويّة لا تصرّ في التمسك بالإطلاقات ، وأما الغسل بغير الماء كاللبن والحلّ وماء الورد وغيرها ، فليس لندرة وجودها ، بل لعدم تعارف الغسل بها بحيث لو فرض وجودها عند السامع لا يلتفت إلى الغسل بها أصلاً حتّى لو لم يكن عنده الماء ، وهذا النحو من الانصراف هو المضّر في مقام الاستدلال .

هذا ، مع أنّ الأخبار المقيّدة كافية في إبطال الاستدلال بالمطبيقات . ودعوى أنّ الغيد فيها وارد مورد الغالب المتعارف ؛ مع أنّها بعيدة عن مساق بعضها ليست بأولى من دعوى تنزيل المطلقات على ذلك ، بل الثانية أولى حرماً ، وكيف لا وقد ادّعى غير واحد أنّ الغسل لا يطلق حقيقة على الغسل بغير الماء .

هذا، مع أنَّ قيام الاحتمال كافٍ في عدم جواز رفع اليد عن طاهر المقيّد وتحكيمة على الإطلاق.

ومنها : «لاستشهاد برواية العياث، المتقدمة^(١)، مع ما فيها.

وحرر حكم بن حكيم الصيرفي، قال : قلت للصادق عليه السلام : أبول فلا أصيب الماء وقد أصاب يدي شيء من البول، فأمسحه بالحنط أو التراب، ثم تعرق يدي فأمسح وجهي أو بعض جسدي أو يصيب ثوبي، قال : «لا بأس»^(٢).

وفيه : أنَّ هذا الخبر لا يدلُّ على مطلوبه^(٣)، إذ الظاهر منه كون نجاسة اليد مبروغاً عنها عند السائل، وإنما مسحه بالحنط والتراب لحصول لحدف المانع من السراية، فسؤاله إنما هو عن حكم الممسوح بعد ما تعرق يده، ومعلوم أنَّ الجواب حينئذٍ على وفق القاعدة : إذ لا يقطع الإنسان غالباً بمباشرة الجزء حال كونه مشتملاً على رطوبة مسرية. وعنى تقدير تسليم ظهوره في طهارة اليد بإزالة البول بالمسح بالحنط والتراب، ففيه . أنَّ نجاسة البول لا تزول عن الجسد بالتراب باتّفاق مآ ومن الخصم، بل لا قائل به بيننا، فلا بُدَّ من حمله على التقيّة، والله العالم

(١) تقدّمت في ص ٢٧٩.

(٢) الكافي ٣ ٤/٥٥، الفقيه ١ ٤ - ٤١/١٢٨، التهذيب ١ ٢٥٠/٧٢٠، الوسائل . الباب ٦ من أبواب النجاسات، الحديث ١.

(٣) في ١ ص ٢٢ والطبعة الحجرية «مطلوبهم وما أئتمناه لأجل السياق

(ويجوز استعماله) أي الماء المضاف (فيما عدا ذلك) أي إزالة الحدث والخس من الأكل والشرب وسائر الاستعماعات المحللة؛ للأصل.

(ومتى لاقته النجاسة نجس قليله وكثيره إجماعاً) منقولاً نقلاً يورث القطع بتحقيقه، (ولم يجر) حيثئذ (استعماله في أكل ولا شرب) اختياراً كبيره من المتنجسات.

ويدل عليه - مضافاً إلى الإجماعات المنقولة المستفيضة، بل المتواترة المعتصدة بعدم نقل الخلاف في المسألة - ما يستفاد من تتبع الأدلة أن ملاقة النجس برطوبة مسرية سبب للتنجيس مطلقاً من دون فرق بين الجوامد والمائعات وإن اختلفتا في كيفية الانفعال حيث إن كل جسم من الأجسام المائعة مجموع أجزائه المجتمعة في الوجود موضوع واحد للانفعال، بخلاف الجوامد، كما عرفت تفصيله عند التعرض لبيان وجه سراية النجاسة في مبحث الماء القليل.

ويدل عليه أيضاً: ما رواه السكومي عن الصادق عليه السلام «أن أمير المؤمنين عليه السلام مثل عن قدر طبخت فإذا فأرة في القدر، قال: يهراق مرقها ثم يغسل اللحم ويؤكل»^(١).

ورواية زكريا بن آدم عن أبي الحسن عليه السلام عن قطرة خمر أو نبيد مسكر قطرت في قدر فيه لحم كثير ومرق كثير، قال: «يهراق المرق أو

(١) الكافي ٦ ٢/٢٦١، التهذيب ٩: ٣٦٥/٨٦، الاستبصار ١ ٦٢/٢٥، الوسائل،

الباب ٥ من أبواب الماء المضاف والمستعمل، الحديث ٣.

يطعم أهل الذمة أو الكلب ، واللحم اغسله وكُلّه»^(١).

والمناقشة في دالتهما : باحتمال كون الأمر بإراقة المرق ؛ لاشتماله على المحرم ، مدفوعة : باستهلاك الأعيان المحرمة في الصورة المفروضة ، فلو لا نجاسة المرق لما أمر بإهراقه وغسل اللحم .

وبدل عليه أيضاً صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام ، قال : «إذا وقعت الفأرة في السمن فماتت ، فإن كان جامداً فألقها وما يليها ، وكُل ما بقي ، وإن كان ذائبا فلا تأكله واستصبح به ، والزيت مثل ذلك»^(٢).

وظهرها - على ما يساعد عليه ما هو المغروس في الأذهان - : كون الذوبان والبيعان حلةً لنجاسة الكل ، فيستفاد منه عموم الحكم للمضاف وكل مائع ، فالمناقشة في دالتهما بخروجها عن محل الكلام غفلة .

وبدل عليه أيضاً ما دل على نجاسة سور اليهودي والنصراني^(٣) ، فإنه يشمل المضاف وكل مائع .

ثم لا يحفى عليك أن استفاده انفعال الكثير من هذه الأخبار في غاية الإشكال ، لأن المتبادر إلى الذهن من مواردها ليس إلا القليل ، والعمدة في المقام إنما هو الإجماع .

اللهم إلا أن يدعى عدم مدخلية وصف الكثرة في موضوع الحكم

(١) التهذيب ١ / ٢٧٩ / ٨٢٠ ، الوسائل ، الباب ٣٨ من أبواب النجاسات ، الحديث ٨

(٢) الكافي ٦ / ٢٦١ ، التهذيب ٩ / ٨٥٩ - ٣٦ ، الوسائل ، الباب ٥ من أبواب المماء

المضاف والمستعمل ، الحديث ١ .

(٣) انظر - الوسائل ، الباب ٣ من أبواب الأسائر

كثيرها من الخصوصيات التي نعلم بعدم مدخليتها في الموضوع .

وأما هذه الدعوى يتوقف على رسم مقدمة ، وهي : أنه لو سئل الإمام عليه السلام عن إساء معلوم من الحل والعسل الواقع فيه شيء من نجسات ، فقال : أرقه ، أو نجس ، أو ينجس ، أو غير ذلك من الألفاظ ، فإن علماً بالقرائن الداخلية والخارجية عدم مدخلية شيء من الخصوصيات في موضوع الحكم ، بلى المنطوق إنما هو ملاقة المانع للنجس مطلقاً ، فلا إشكال في جواز التمسك بهذا الكلام في كل مقام بالنسبة إلى كل مانع ، كما عليه سيرة العلماء من الاستدلال بالقضايا الشخصية لأحكام الكلية ، وليس ذلك إلا للعلم بعدم مدخلية الخصوصيات ، فتكون القضية في الحقيقة كلية بحسب الموضوع ، فيعامل معها معاملة الكلية ، وهذا مما لا حفاء فيه .

وأما الإشكال فيما لو احتمل مدخلية بعض هذه الخصوصيات في الحكم ، وحيث نقول ما يحتمل أن يكون له مدخلية في الحكم من تلك الخصوصيات على أقسام :

منها : ما كان مدخلية بطريق الجزئية ، كما في المثال السابق لو شك فيه في أن الحكم مخصوص بالحل والعسل المجتمعين في الإناء أم يعم كلاً منهما في حال الانفراد أيضاً .

ومنها . ما إذا كان المدخلية فيه بطريق الشرطية ، وهذا على قسمين : لأن الأمر المشكوك شرطية إما وصف وحوادثي ، ككونه مال ريد ، أو كونه في مكان خاص ، أو كونه بمقدار معين من رطل أو من أو

غير ذلك من الأوصاف الوجودية ، وأما أمر عديمي ، ككونه غير منضم إلى غيره أو غير موجود في المكان الفلاني ، إلى غير ذلك ، ومرجع الأخير إلى الشك في المانع .

إذا عرفت ذلك ، فنقول : لا شك ولا شبهة أنه لا يصح التمسك بهذه لقضية الشخصية في شيء من موارد الشك في القسمين الأولين .

ووجهه واضح ؛ لقصور اللفظ عن شمول غير المورد ؛ إذ لا إطلاق في السبب حتى يتمسك بالإطلاق ، بل هي قضية شخصية في واقعة جزئية لا يجوز التحطّي عنها إلا بعد القطع بإلغاء الخصوصية ، والمفروض انتفاؤه في المقام .

وأما القسم الثالث : فالظاهر كفاية الشك فيه في الحكم بعموم الحكم .

والسرّ في ذلك ما أشرنا إليه من أن شرطية العدم مرجعها إلى مانعية الوجود لا غير .

ووجهه : أن العدم لا يعقل أن يكون له مدخلية في التأثير ، شرطاً كان أم جزءاً ؛ لأن ثبوت الشرطية والجزئية فرع ثبوت المثبت له ، والعدم عدم ذاتاً ، فلا يكون مؤثراً .

وما شاع في الألسن من أن عدم المانع شرط ، وأن عدم العلة علة لعدم المعلول ، وغيرها من العبارات التي يلوح منها الالتزام بالآثار للأعدام المضافة ، فهو مبني على نحو من المسامحة والتقريب ، وكيف لا وما

ذكرناه قاعدة عقلية لا تقبل التخصيص .

وما يقال من أنَّ لها شائبة من الوجود إنما يعنون به إمكان إثبات بعض الآثار الانتزاعية لها بسحو من المسامحة والاعتبار، لا أنَّ لها حقيقة أثر الوجود، فإذا ظهر أنَّ معنى شرطية عدم شيء لثبوت حكم ينحل إلى مانعية وجود ذلك الشيء عن فعلية هذا الحكم، بأنَّ لك أنَّ ثبوت حكم مشروطاً بعدم شيء مثلاً، كثبوت الانفعال للماء المطلق بشرط عدم بلوغه حدَّ الكثر ينحل في ظرف التحليل إلى إثبات حكمين لموضوعين: أحدهما: ثبوت الانفعال لطبيعة الماء من حيث هي من دون تقييدها بشيء له مدخلية في الحكم، والثاني: ثبوت نقيض هذا الحكم لهذا الموضوع على تقدير وجود المانع، فوجود المانع مؤثر في ثبوت النقيض لا عدمه في حصول الأصل، ولما كان المانع أكد في الاقتضاء لزمه رفع الحكم الذي تقتضيه الطبيعة بالطبع عن الأفراد المقارنة مع المانع في الوجود، لا لقصور في الموضوع، بل لقصور الحكم عن شمول هذه الأفراد لأمر عارض، وهو وجود المزاحم عن فعلية الحكم.

وقد تقرّر بما ذكرنا أنَّ الموضوع في حكم الأصل بالنظر إلى هذا الشرط لا يكون إلا الطبيعة من حيث هي، ولازمه العموم عموماً سريانياً بالنسبة إلى جميع الأفراد، فليس في القضية ولو كانت شخصية من هذه الجهة شائبة إهمال، بل لو كان فيها احتمال الإهمال، لوجب أن يكون منشؤه احتمال اعتبار أمر وجودي لا غير، وأما بالنسبة إلى الأمر العدمي فلا يصلح للتقييد حتى يطرأ بسبب احتماله الإهمال في القضية.

وما كان من القضايا بصورة التقييد والاشتراط ، كقولك : يجب . كرام
العالم الذي ليس بفاسق ؛ وقولك : الماء الذي لم يكن كراً ، أو إذا لم يكن
كراً ، أو بشرط أن لا يكون كراً فحكمه الانفعال ، فإنها تقييد صوري ، وألا
فهي في الحقيقة تخصيص ؛ لما عرفت من عدم إمكان مدخلية الأمر العدمي
في موضوع الحكم .

ألا ترى أنك تستفيد من هذه العبارات بنفسها حكماً شائياً بالنسبة
إلى الأفراد المقارنة مع وجود المانع ، فتقول : لولا فسق زيد العالم لكان
إكرامه واجباً ، ولولا كربة الماء الملاقي للنجس لكان نجساً ، فلو لم يكن
الموضوع في القضية صرف الطبيعة بل هي ببعض اعتباراتها ، لامتنت
هذه الاستفادة ؛ لفقد الدليل ، مع أن الاستفادة حاصلة بحكم الوجدان .

فحصل من جميع ما ذكرنا أن الشك من هذه الجهة شك في
التخصيص ، وهو مدفوع بالأصل .

ولا ينافيه عدم كون القضية واردة مورد البيان من هذه الجهة ؛ لأن
هذا مُضَرَّ في التمسك بالإطلاق لا بالعموم ولو سريانياً مستعاداً من حكم
العقل أو دليل آخر .

إذا عرفت ذلك ، علمت أن ما نحن فيه من هذا القبيل ؛ لأن الشك
في لمقام ليس إلا في كون كثرة المضاف مانعة من الانفعال ، وهو مدفوع
بالأصل ، وأما سائر الخصوصيات فعدم مدخليتها في الحكم يقيني لا شبهة
فيه .

نعم قد يتوهم كون وصف القلة شرطاً في الانفعال .

وبدفعه : أنَّ مرجع شرطية هذا الوصف إلى مانعية الكثرة ، كما لا يخفى وجهه .

هذا غاية ما يمكن أن يقال في توجيه قاعدة الاتصال ، وقد اعتمد عليها سابقاً فيما علقناه على الرياض تبعاً لشيخنا المرتضى رحمته الله .

وفيه أولاً : أنَّ هذا النحو من الاستفادة لا يندرج في مداليل الألفاظ التي هي حجة معتمدة لدى العقلاء ، وإنما مرجعه إلى استفادة عموم الاقتضاء من الأدلة اللفظية ، فإن قلنا بكفاية إحراز المقتضي مع الشك في المانع في الحكم بثبوت المقتضي فهو ، وإلا فلا ، ولا يتفاوت الحال في ذلك بين استفادة عموم الاقتضاء من دليل لفظي أو لبي ، وقد أشرنا غير مرة إلى عدم تمامية هذه القاعدة .

وثانياً : أنَّ الشك في المقام لا يجب أن يكون مرجعه إلى الشك في مانعية الكثرة ، بل ربما يكون مسبباً عن الشك في عدم صلاحية النجس إلا للتأثير في مقدار قليل من الماء أو غيره .

وحيث إننا قد أشرنا في صدر المبحث إلى أنَّ مجموع الجسم المانع المجتمع في الوجود بنظر العرف موضوع واحد ظهر لك أنه ليس لقائل أن يقول : إنَّ اقتضاه للتأثير في مقدار قليل ممَّا يلاقي النجس معلوم ، ولا شك إلا في أنَّ انضمام ماعدا هذا الجزء إليه يعصمه عن الانفعال أم لا ؟ حيث إنَّ الجزء الملاقي للنجس ليس موضوعاً مستقلاً حتى يقل فيه ذلك ، فالشك ليس إلا في أنَّ هذا الموضوع الخارجي الذي هو عبارة عن مجموع الأجزاء هل يتفعل بملاقاة النجس أم لا ؟

فأتضح لك أنه لا دليل يعتد به في إثبات الحكم للكثير إلا الإجماع والقاعدة المعروفة في أدهان المتشربة ، والله العالم .

تنبيه : لا تسري النجاسة من السافل إلى الجزء العالي إذا كان جارياً ؛ للأص ، كما عرفت تحقيقه في مبحث الماء القليل ، والله العالم

ويطهر المضاف النجس بامتزاجه بالماء العاصم بشرط زوال إضافته وصيرونه ماءً مطلقاً ما دام الماء باقياً على اعتصامه ؛ لعين ما مرّ في توجيه تطهير المياه النجسة .

ولا يعتبر زوال أوصافه ، كيباض اللس وحموضة الخل ؛ لما عرفت في محله من أن الماء الكثير والجاري لا يتنجس إلا إذا تغير بأوصاف عين النجس دون المتنّجس .

وبقاء طهارة الماء يستلزم طهاره المضاف الممتزج به بالإجماع وغيره من الأدلة المتقدمة .

(ولو مُزج طاهره بالمطلق ، اعتبر في) ترتب أحكام الماء عليه من (رفع الحدث) وإزالة الخبث (به) استهلاكه في الماء وصيرورته جزءاً منه عرفاً .

ويعرف ذلك باستحقاق المجموع (إطلاق الاسم عليه) من غير إضافة ، وحيثُ يجوز استعماله في التطهير وغيره ، بل يجب عند وجوب التطهير وانحصار الماء فيه .

وهل يجب عليه المزج لو لم يجد من الماء ما يكفي للطهارة إلا

بالمرج ؟ وجهان ، بل قولان سيأتي تحقيقهما في مبحث التيمم إن شاء الله .
(وتكره الطهارة) الحديثية (بماء أسخن بالشمس في الآنية) لما
رواه إبراهيم بن عبد الحميد عن أبي الحسن عليه السلام ، قال : « دخل رسول الله
ﷺ على عائشة وقد وضعت قمقماتها في الشمس ، فقال ﷺ : يا
حميراء ما هذا ؟ قالت : أغسل رأسي وجسدي ، قال ﷺ : لا تعودني
فإنه يورث البرص » (١) .

وما رواه إسماعيل بن زياد عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « قال
رسول الله ﷺ : الماء الذي تسخنه الشمس لا تتوضئوا به ولا تغتسلوا به
ولا تعجنوا به فإنه يورث الرص » (٢) .

والمراد من النهي الكراهة ؛ للإجماع على عدم الحرمة ، كما صرح
به غير واحد .

مضافاً إلى ظهور الروايتين - لأجل اشتغالهما على الحكمة المناسبة
للكراهة - في إرادتها ، بل ظهور قوله ﷺ في الرواية الأولى : « لا
تعودي » في عدم المنع عن استعمال ما وضعت في الشمس ، ومنعها عن
المعاودة ، فلا يكون استعماله إلا مكروهاً .

هذا ، مع أن الكراهة هي التي يقتضيها الجمع بين هاتين الروايتين
وبين ما رواه محمد بن سنان عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام ،

(١) التهذيب ١ : ٣٦٦ / ١١١٣ ، الاستبصار ١ : ٧٩ / ٣٠ ، الوسائل ، الباب ٦ من أبواب
الماء المضاف والمستعمل ، الحديث ١ .

(٢) الكافي ٣ : ٥ / ١٥ ، التهذيب ١ : ٢٧٩ - ١١٧٧ / ٢٨٠ ، الوسائل ، الباب ٦ من أبواب الماء
المضاف والمستعمل ، الحديث ٢ .

قال : « لا بأس بأن يتوضأ الإنسان بالماء الذي يوضع بالشمس »^(١).

ثم إن ظاهر المتن : احتصاص الكراهة بالطهارة .

وعن الخلاف : كراهة التوضؤ مع قصد الاستسخان^(٢) .

وعن السرائر : كراهة الطهارتين مع القصد^(٣) .

وعن الذكرى : إلحاق العجين بالطهارة^(٤) .

والذي يظهر من الروايتين : كراهة مطلق الاستعمال ولو مع عدم

قصد الاستسخان ، كما عن النهاية والمهذب والجامع^(٥) ، بل ظاهر الرواية

الثانية : كراهته ولو بعد زوال السخونة ، خلافاً للمحكي عن جماعة^(٦) .

وأطلاقها يقتضي عدم الفرق بين الأنية وغيرها ولا بين القليل

والكثير .

ولكنه حكى عن التذكرة والنهاية دعوى الإجماع على عدم الكراهة

في غير الأنية^(٧) ، فإن تم فهو ، والأقول بالكراهة مطلقاً - كما في

(١) التهذيب ١ / ٣٦٦ ، الاستبصار ١ : ٧٨ / ٣٠ ، الوسائل ، الباب ٦ من أبواب

المضاف والمستعمل ، الحديث ٢ .

(٢) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - : ٤٨ ، وانظر : الخلاف ١ : ٥١ ، المسألة ٤

(٣) حكاه عنه الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة : ٤٨ ، وانظر السرائر ١ : ٩٥ .

(٤) حكاه عنه الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة : ٤٨ ، وانظر : الذكرى ٨٠

(٥) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - : ٤٨ ، وانظر : النهاية ٩ ، والمهذب ١٠

٢٧ ، والجامع للشرائع : ٢٠

(٦) حكاه عنهم الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة : ٤٨

(٧) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - : ٤٨ ، وانظر : تذكرة الفقهاء ١ : ١٣ ،

ونهاية الأحكام ١ : ٢٢٦ .

المسالك^(١) - أوفق بظاهر الرواية .

ثم لا يخفى عليك أن مقتضى شمول الروايتين لمطلق الاستعمال : حمل الكراهة المستفادة منهما على معناها المصطلح ، وهو ما كان تركه مطلوباً للشارع بطلب مولوي غير إلزامي ، فيشكل اتحاده مع العبادة في الوجود الخارجي .

وأشكل من ذلك ما عن الشهيد الثاني في الروض من حكمه ببقاء الكراهة مع انحصار الماء .

قال - فيما حكى عنه - : لا مضافة بين الوجوب والكراهة كما في الصلاة وغيرها من العبادات على بعض الوجوه ، فلو لم يجد الماء لم تنزل الكراهة وإن وجب استعماله عيأ ؛ لبقاء العلة مع احتمال الزوال^(٢) .

توضيح الإشكال : أن النهي لو كان مورده منحصراً في التطهير ، لأمكن التفصي عن معذور اجتماع الأمر والنهي بإخراج النهي عن حقيقة الطلب ، وحمله على الإرشاد إلى كون الفرد المنهي عنه أقل ثواباً من سائر الأفراد ، فإطلاق الكراهة عليه إنما هو بهذا المعنى إلا أن هذا النحو من التفصي - بعد الإعراض عما يتوجه عليه من الخدشات المذكورة في محلها - إنما يتمشى فيما لم يكن بين العنوان المأمور به والمنهي عنه عموم من وجه ، كما فيما نحن فيه ، وأما فيه فلا ؛ إذ لا شبهة في أنه يستمد من ظاهر النهي بالنسبة إلى مورد الافتراق الكراهة المصطلحة ،

(١) مسالك الأفهام ٢٢ : ١

(٢) حكاه عنه الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة ٤٨ ، وانظر : روح البیان ١٦١

وحيثُ فإن أُريد منه في مورد الاجتماع أيضاً هذا المعنى ، يتوَجَّه الإشكال ، وإن أُريد معنى آخر ، لزم استعمال اللفظ في معنيين ، وهو غير جائز .

نعم يمكن في هذا الموضع أيضاً التخلص عن الإشكال بإخراج النهي عن حقيقته ، وحمله على الإرشاد المحض ، فيكون مسرلة الإخبار عن خاصية الفعل ، فلا ينافي كونه واجباً أو مستحباً .

وبهذا الوجه يتوَجَّه العبارة المتقدمة^(١) عن الشهيد ، ولكنّه يتوَجَّه عليه : أن حمل النهي على هذا المعنى خصوصاً بالنظر إلى مورد الافتراق ينهي حكم لأصحاب الكراهة .

مضافاً إلى أن تجريد النهي حتى الإرشاديّ منه عن مطلق طلب الترك حتى لا ينافي الأمر الإبرامي بفعله في غاية البُعد عن ظواهر البراهي الشرعية .

وكيف كان فهذا الجواب ممّا لا يشفي العليل ولا يروي الغليل ، وإنّما ينشئت بمثله بعد انحصار المناص فيه .

ولذي يقتضيه التحقيق هو : أن النهي المتعلّق بالعبادة إمّا أن يكون متعلّقاً بها من حيث هي باعتبار خصوصيّة مكثفة بها ، كالصلاة في الحَمَام لو فرض أنّه لا كراهة في الكون في الحَمَام من حيث هو ولا من سائر الحيثيّات ، ككونه في معرض الرشاش ونحوه ، وإنّما المكروه إيقاع الصلاة

(١) تقدّمت في ص ٢٩٢ .

في ذلك المكان الذي هو معرض للرشاش ، وأما أن يكون متعلقاً بها لا من حيث هي ، بل من حيث اتحادهما في الوجود مع عنوان مرجوح ، كما لو فرض كراهة لبس السواد مطلقاً واستحباب إظهار المأتم للحسين عليه السلام كذلك ، ولبس السواد إظهاراً للحزن ، فيتصادق على الفعل الخارجي عنوانان تعلق بأحدهما الهی على الإطلاق وبالأخر الأمر كذلك ، وأما أن يكون متعلقاً بها لا من حيث هي ولا من حيث كون فعلها مصداقاً لعنوان مرجوح ، بل من حيث كون تركها محصلاً لعنوان راجع ، كصوم مَنْ دعاه أخوه المؤمن إلى طعامه حيث يحصل بتركه إجابة المؤمن التي هي أرجح من الصوم ، أو لكون فعلها مانعاً من أمر أهم ، كصوم يوم عرفة ، الموجب للضعف المانع من الدعاء مع التوجه والإقبال .

أما القسم الأول : فلا يعقل أن يتعلق به نهی حقيقي إلا على سبيل المقدمة بأن يراد من الهی عن الصلاة في الحمام إيقاعها في خارجه ، وحينئذ يمكن أن يراد بالهی حقيقته ، أي : طلب الترك طلباً مولوياً ، بل إلزامياً ، ولكنه لا يقدح في صحة متعلقه ووقوعه عبادة ؛ فإن مآله إلى الأمر بضده الأهم ، وستعرف في بعض المقامات المناسبة له - كمبحث التيمم عند التكلم في صحة الوضوء عند مزاحمته لواجب أهم - أن هذا لا ينافي صحة غير الأهم ، ومطلوبيته على سبيل الترتيب .

وهكذا الكلام في القسم الثالث ؛ فإنه يمتنع أن يتعلق به نهی حقيقي ، أي : طلب مولوي إلا على سبيل المقدمة والإرشاد إلى الضد الأهم أو العنوان الوجودي الملازم للترك ، فتكون العبادة التي تعلق بها

النهى مرحوحةً بالإضافة إلى ذلك الشيء لا محالة ، وأما بالإضافة إلى نفسها فهي باقية على ما هي عليه من الرجحان ، بل المطلوبة أيضاً ، ولكن على سبيل الترتيب ، كما تقرر في محله .

وأما القسم الثاني : فملخص الكلام فيه : أنه إن كان

المتصادقان على الفرد المقتضيان لرجحانه من جهة ومرجوحيته من جهة ، كل منهما مقتضياً لأن يلحقه حكم إرامي تعيني من تلك الجهة بمقتضى عموم دليله ، كما لو وجب إكرام كل عالم وحرمة إكرام كل فاسق ، فتصادق العنوانان على فرد ، فلا محالة تتحقق المعارضة بين دليليهما ، فلا بُدَّ حينئذٍ من الرجوع إلى ما تقرر في باب تعارض الأدلة من تقديم الأهم والتخير لولا الأهمية أو تعليل جانب الحرمة على الخلاف المقرر في محله ، والتعرض لبيانه أجنبي عن المقام .

وإن كان أحدهما إلزامياً تعينياً ، كرحمة التصرف في مال الغير دون الآخر بأن لم يكن إرامياً ، أو كان ولم يكن تعينياً ، كالأمر بالصلاة المقتضي للإحزاء في صمن أي فرد كانت ، فلا محالة يتقدم الطلب التعيني على غيره ، ويتقيد به الأمر الآخر ، ويختص مورد به بغير هذا الفرد بحكم العقل والعقلاء ، خلافاً لمن جوز الاجتماع ، وحكم بصحة الصلاة في الدار المغصوبة مع تحقق العميان بالغصب .

والسر في ذلك : أنه لو كان لشيء واحد جهات متعددة مقتضية لأحكام مختلفة ، فإن كان بعض تلك الجهات موجباً للإلزام إما بفعل هذا الشيء أو تركه على سبيل التعيين ، امتنع أن يؤثر سائر الجهات في ثبوت

حكم فعلى لهذا الشيء مخالف لما اقتضته الجهة الملزمة ، فلم يبق لسائر
 اصححت بعد الإلزام بالفعل أو بالترك حكم إلا شأناً ، لأن ضرورة العقل قاضية
 بنفع طلب الفعل حتماً مطلقاً ، والترخيص في تركه ، وتعدد الجهات لا
 ينفع في رفع القبح ، كما هو ظاهر .

وهذا بخلاف ما لو لم يكن شيء منها موجباً للإلزام على سبيل
 التعيين بأن كان النهي تريبياً والأمر استحائياً ، أو إرالياً متعلقاً بطبيعة
 أمكن إيجادها في غير مورد الاجتماع ، فلا مانع من أن يستتبع كل من
 الجهات ما يقتضيه تلك الجهة بعنوانها الإجمالي الكلي ؛ لأنه متى جاز
 للمكلف ارتكاب فعل ولو على سبيل المرجوحية ، كاستعمال الماء
 المسخن حاز له اختياره قاصداً به امثال الأمر المتعلق بطبيعة الوضوء
 الحاصلة بفعله .

ولا ينافي ذلك كراهة فعله من حيث إنه استعمال للماء المسخن ؛
 لأن مرجعه إلى كراهة اختيار هذا الفرد في مقام امثال الأمر بالطبيعة ، لا
 كراهة الطبيعة الحاصلة بهذا الفعل ، ولكن يشترط في صحة هذا الفعل
 وقوعه عبادةً كون مصلحته الحاصلة بفعل الوضوء قاهرةً على مفسدته
 الحاصلة باستعمال هذا الماء بحيث لو انحصر الماء فيه لتعين استعماله إما
 على سبيل الوحوب إن كان الأمر إلزامياً ، أو النذب إن كان استحائياً ،
 وكونه كذلك لا يمنع من أن يتعلق به بهي مولوي في صورة عدم
 الانحصار ؛ كي يختص به دليل الكراهة ، إذ لاستحالة في أن يهي
 المولى عبده عن أن يختار فرداً ذا مفسدة في مقام امثال الأمر المتعلق

بطبيعة حاصلة فعله ، وحيث إن المفروض جوار مخالفة هذا المهي وكونه تنزيهياً فهو لا يقتضي قصر طلبه المتعلق بالطبيعة. على ما عدا من الأفراد بعد فرص كونه هذا الفرد أيضاً كغيره من الأفراد محصلاً لغرضه ، وكونه في حد ذاته حائر الارتكاب ، بل قد يتأمل في اشتراط قاهرية المصلحة في المرد المحصل للعوانين ؛ نظراً إلى أن قضية تعليق الأمر على الطبيعة كون اختيار تعيين الأفراد موكولاً إلى إرادة المكلف ، فكل فرد جاز له فعله صخ الإتيان به بقصد امتثال الأمر المتعلق بالطبيعة .

نعم قضية قاهرية المفسدة الشائنة من الخصوصية المرجوحة :
 صيرورة مطلوبة المرد المشتمل عليها على سبيل الترتب ، فيكون الحكم
 الفعلي المنجز في حقه مثلاً كراهة استعمال هذا الماء مطلقاً ، ومطلوبة
 الوصول به مقيدة باختياره لارتكاب هذا المكروه ، ولا يتمشي مثل هذا
 التقريب فيما لو كانت الخصوصية محرمة كما تقدمت الإشارة إليه ، وبأنه
 توضيحه في مبحث التيمم إن شاء الله .

وقد ظهر بما قررناه أن ما ذكره الشهيد - رحمته الله - من بقاء الكراهة في
 صورة الانحصار لا يحلو من تأمل ، بل منع ، والله العالم .

(و) تكره الطهارة (بماء أسخن بالنار في) حصوص (غسل
 الأموات) إجماعاً ، كما عن غير واحد نقله ؛ لصحيفة زرارة عن أبي
 جعفر عليه السلام «لا يسخن الماء للميت»^(١) .

(١) الفقيه ١ / ٢٩٧ / ٨٦ ، التهذيب ١ / ٩٣٨ / ٢٢٢ ، الوسائل ، الباب ٧ من أبواب الماء
 المضاف والمستعمل ، الحديث ١ ، والباب ١٠ من أبواب غسل الميت ، الحديث ١

ومرسلة عبدالله بن المغيرة عن أبي جعفر عليه السلام وأبي عبدالله عليه السلام :
«لَا يَقْرَبُ الْمَيِّتَ مَاءٌ حَمِيماً»^(١).

وحبر يعقوب بن يزيد عن عدة من أصحابنا عن أبي عبدالله عليه السلام ،
قال : «لَا يَسْخَنُ لِلْمَيِّتِ الْمَاءُ ، لَا يَعْجَلُ لَهُ الْبَارُ ، وَلَا يَحْتَبُ بِمَسْكَ»^(٢).

وظاهر الروايات خصوصاً الأخيرتين منها: كراهة استعماله مطلقاً ولو
في مقدمات الغسل ، كإزالة النجاسة عن بدنه .

ويحتمل أن يكون مراد المصنف - عليه السلام - ومن عبر كعبارته من الغسل
أعم منه ومن مقدماته ، أو يكون الغسل في العبارة - بفتح الغين - فيعم
وكيف كان فالحكم مخصوص بغير مورد الضرورة ، كما إذا كان
على بدنه نجاسة لا يزيلها إلا الماء الحار ، ووجهه واضح .

وقد استشي أيضاً ما إذا كان شتاءً بارداً شديد البرد وإن تمكن
الغاسل من أن يوقى نفسه بحيث لا يتأذى من البرد ، كما يدل عليه مرسلته
الصدوق ، قال : قال أبو جعفر عليه السلام . «لَا يَسْخَنُ الْمَاءُ لِلْمَيِّتِ»^(٣).

قال : وروي في حديث آخر : «إِلَّا أَنْ يَكُونَ شتاءً بارداً فتوقى
الميت مما توقى منه نفسك»^(٤).

(١) التهذيب ١ ٩٣٩/٣٢٢ ، الوسائل ، الباب ١٠ من أبواب غسل الميت ، الحديث ٢ .

(٢) الكافي ٣ ٢/١٤٧ ، التهذيب ١ ٩٣٧/٣٢٢ ، الوسائل ، الباب ١٠ من أبواب غسل
الميت ، الحديث ٣

(٣) الفقيه ١ ٣٩٧/٨٦ ، الوسائل ، الباب ٧ من أبواب غسل الميت ، الحديث ٤

(٤) الفقيه ١ ٣٩٨/٨٦ ، الوسائل ، الباب ١٠ من أبواب غسل الميت ، الحديث ٥

وعن الرضوي : ولا يسخن له ماء إلا أن يكون بارداً جداً فتوفي الميت مما توفي منه نفسك ، ولا يكون الماء حاراً شديداً وليكن فاتراً^(١) والتعبير في الروایتين بتوقية الميت يشعر بأن حكمة الحكم احترام الميت ، وأن التسخين حيث لا يسخن تعجيلاً له بالنار ، بل ينبغي أن يقصد به احترامه ، فيستشتم من هاتين الروایتين ، وكذا من قوله عليه السلام في خبر يعقوب : « ولا يعجل له النار »^(٢) كون التعجيل بالماء الحار منافياً لاحترام الميت ؛ لكونه مشأاً للتطير والتشاور ، وهذه الحكمة إنما تناسب الكراهة لا الحرمة .

ولعل هذا هو الوجه في فهم الأصحاب من الروايات الكراهة ، بل لعلها هي التي تسبق إلى الذهن من مجموع الروايات بقرية كونها بحسب الظاهر تعريضاً على العامة الذين جعلوا التسخين شعاراً لهم ، كما يشعر بذلك التعبير بلفظ « الحميم » و« التعجيل له بالنار » .

وكيف كن فلا بُدَّ من حمل النهي على الكراهة ؛ لما عرفت من دعوى غير واحد الإجماع عليها المعتضدة بعدم نقل الخلاف في المسألة ، والله العالم .

وهي تحتص الكراهة بالمسخن بالنار ؟ كما هو ظاهر المتن وغيره ، أم تعم مطلق المسخن ولو بالشمس ؟ وجهان : من إطلاق الصحيحة

(١) الفقه المسبوق للإمام الرضا عليه السلام ١٦٧ ، مستدرک الوسائل ، الباب ١٠ من أبواب

عسل الميت ، الحديث ١

(٢) تقدمت الإشارة إلى مصادره في ص ٢٩٨ .

وغيره، ومن ظهور قوله عليه السلام في خبر يعقوب: «ولا يعجل له النار»^(١) في إرادة الأخص.

هذا، مع إمكان دعوى انصراف النواهي المطلقة إلى النهي عن التسخين بالنار، لكونه هو الفرد المتعارف عند إرادة غسل الميت المطلوب فيه التعجيل شرعاً وعرفاً خصوصاً مع أن المتعارف عند العامة هو التسخين بالنار، فتصرف النواهي إليه، فالقول بالاختصاص قوي وإن كان التعميم أحوط وأنسب بالمسامحة في المستحاث، والله العالم.

ويكره الاستشفاء بالعيون الحارة التي في الجبال التي توجد منها رائحة الكبريت، ذكره جماعة^(٢)، وحكي عليه روايات^(٣)، وعُلِّل النهي فيها «بأنها من فوح جهنم» والله العالم.

(والماء) القليل (المستعمل في غسل الأخيـاث) حكمية^(٤) كانت أو عينية (نجس) سواء تعير بالنجاسة أو لم يتغير على الأظهر الأشهر، بل المشهور بين القائلين بانفعال الماء القليل مطلقاً وارداً كان أم موروداً، بل

(١) تقدمت الإشارة إلى مصادره في ص ٢٩٨.

(٢) منهم: القاسمي ابن البراج في الهدى ١/ ٢٧، وابن إدريس في السرائر ١/ ٩٥، والمحقق في المعتبر ١/ ٤٠، والعلامة في التحرير ١/ ٥٠، ومتهي المطلب ١/ ٥.

(٣) الفقيه ١/ ١٣٠ ذيل الحديث ٢٤ و ٢٥/ ١٤، الكافي ١/ ٣٨٩، التهذيب ١/ ١٠١، المحاسن:

٤٧/ ٥٧٩، الوسائل الباب ١٢ من أبواب الماء المضاف والمستعمل، الأحاديث ١- ٤.

(٤) قولنا: حكمية كانت أو عينية.

أقول: قد حصل لنا عند التعرض لأحكام النجاسات التأمل في إطلاق هذا الحكم بالنسبة إلى ما يستعمل في إزالة النجاسة الحكمية شأن ذلك من الاستشكال في سرية النجاسة من المتنجسات الجامعة الخالية من أعيان النجاسات، وسيأتي التكمّل فيه في محله، فلا تفعل. (منه)

عن المتهى والتحرير دعوى الإجماع في بعض جزئيات المسألة، وهو نجاسة المستعمل في غسل الجبابة والحيض وشبهه إذا كان على بدن المغتسل نجاسة عينية^(١).

لكر في مافاتها للقول بطهارة الغسالة تأمل؛ إذ القائلون بالطهارة ربما لا يلزمون بطهارة ما يستعمل في إزالة العين.

نعم هي منافية للقول بطهارة الماء الوارد مطلقاً، وهي أجنبية عما نحن فيه.

هذا ولكه نقل غير واحد عبارة التحرير والمتهى من دون تقييد النجاسة بالعينية، فعلى هذا يكون إطلاقها شاهداً لما نحن فيه.

وقيل: إنه طاهر مطلقاً^(٢). اختاره شيخ مشايخنا - رحمه الله - في جواهره^(٣).

ولكنه قال شيخنا المرتضى رحمه الله: لم يحك هذا القول صريحاً عن أحد منّا؛ لأن الشيخ نسب طهارة ما يزال به النجاسة إلى بعض الناس، ولم يعلم أنه من الإمامية.

واستدل له بطهارة ما يبقى في الثوب من أحرانه إجماعاً، فكذلك المنفصل.

(١) حكاه عنهما صاحب الجواهر فيها ١ - ٢٤١، وانظر متهى المطلب ١ - ٢٣، وتحرير

الأحكام ١ - ٦

(٢) كما في جواهر الكلام ١: ٣٣٧.

(٣) جواهر الكلام ١ - ٣٤٨.

ولا يخفى أن هذا مختص بالغسلة المطهرة .

وأما المحقق فلم يذكر في مقابل القول بالنجاسة مطلقاً إلا قول الشيخ بطهارة الغسلة الثانية .

ثم قال : وأما العلامة في المتهنى فجعل محل الخلاف الغسلة التي يطهر المحل بعدها^(١) . انتهى .

أقول : مراده بحسب الظاهر : عدم حكاية هذا القول صريحاً عن أحد من المتقدمين ، وإلا فقد صرح في الجواهر^(٢) بذلك .

وأما ما عن كشف الالتباس من نسبه إلى شيوخ المذهب ، كالسيد والشيخ وبني إدريس وحمزة وأبي عقيل^(٣) ، فهو بظاهره تليس حيث إن ابن أبي عقيل لا يقول بنجاسة الماء القليل بملاقاة السجس ، والمعروف عن السيد وابن إدريس عدم انفعال الماء الوارد مطلقاً غسالةً كان أم غيرها ، كما هو ظاهر عارتهما ، فعند مثل هؤلاء الجماعة من أرباب هذا القول ليس على ما ينبغي ، وكون دليل السيد مقتضياً للقول بطهارة خصوص الغسالة - كما عرفته فيما سبق - لا يقتضي عدّه من أرباب هذا القول .

وأما الشيخ فعن خلافه وأول مبسوطه : التفصيل بين إناء الولوغ وعبره ، مثل الثوب والبدن ، فقال بالطهارة مطلقاً في الأول ، وفي

(١) كتاب الطهارة : ٥٠ - ٥١ .

(٢) جواهر الكلام ١ : ٣٤٨ .

(٣) حكاة عنه العامل في معارج الكرامة ١ - ٩٠ ، وكشف الالتباس محطوط

الطهارة / الماء المستعمل ٢٠٣

نصوص الغسلة المطفّرة فيما عداه^(١)، وربما يستظهر من بعض عباراته المحكيّة عن المبسوط : القول بالنجاسة مطلقاً .

وكيف كان فقد استظهر من شتات كلمات العلماء في المقام أقوال متكرّرة لا حاجة إلى استقصائها، وإنّما المهم تحقيق المطلب .

حجّة المشهور أمور، عمدتها أنّه ماء قليل لاقي نجساً فيجس ؛ لما تقدّم في مبحث انفعال الماء القليل من أنّ الأقوى نجاسته مطلقاً من دون فرق بين ورود الماء على الجس أو وروده عليه ، وأنّ المناقشة في عموم أدلّة الانفعال غير مجدية للمفصل بين الورودين ، وإنّما الدفع بحاله إنكار عمومها الأحوالي .

وقد عرفت أنّ النزاع في عمومها الأحوالي لا بُدّ فيه من أن يترافع إلى عرف المشرّعة ، فإنّه هو المحكّم في هذا الباب ؛ لأنّ كميّة الانفعال - على ما يستفاد من الأدلّة الشرعيّة - أمرها موكول إلى ما هو المفروض في أذهان أهل الشرع ، إمّا لوصولها إليهم من صاحب الشريعة ، أو لمعروفيّتها لديهم بنشيه النجاسات بالقطارات الصورية المقتضية لتنفّر الطباع عمّا يلاقيها .

وكيف كان فلنجدّد المقال على سبيل الإجمال تمهيداً لدفع بعض الدعاوي المتوهّمة في المقام .

فنقول : إنّ أهل العرف لا يتعلّلون في المانعات من قولنا : هذا

(١) حكاها عنه الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة ٥١، وانظر الخلاف ١ : ١٨١،

المسألة ١٢٧، والمبسوط ١ : ١١ و ١٥

الشيء ينجس بالعدرة ، مثلاً ، إلا أن ملاقة العذرة سبب لتنجيسه مطلقاً من دون فرق بين كميات الملاقة ولا بين أنواع المانعات ، فلا يرون لواسطة في التنجيس في المانعات إلا مجرد الملاقة ، وهذا بخلاف الحمامات فإنهم يعترفون فيها شرطاً رائداً عن أصل الملاقة ، وهو حصولها برطوبة مسرية ، فلا فرق فيما هو المغروس في أدهان المتشربة بين قول : الماء ينجس بالبول ، أو اللبن ينجس بالبول ، فكما أن الثاني لا ينصرف عن صورة ورود اللبن على البول فكذا الأول .

فدعوى الفرق بين الورودين في خصوص الماء استناداً إلى إهمال الأدلة ، ضعيفة جداً .

وأضعف منها : التفصيل بين الوارد المستعمل في إزالة الحدث وغيره ؛ لشهادة الوجدان بعدم الفرق فيما يتعاهم منه عردين ما إذا اجتمع فيها شرائط التطهير أم لا .

ومثله في الضعف : دعوى أن ما هو المغروس في أذهابهم من اشتراط طهارة المطهر موجب لصرف الطهور واحتصاصه بغير مورد لنزاع .

توضيح الضعف : أن المسألة التي هي مطرح أقطار العلماء كيف تكون مغروسة في أذهان العوام ! وإنما المغروس في أذهابهم اعتبر طهارته قبل التطهير ، وأما بالنظر إلى هذا الاستعمال فلا ، بل الطاهر أن المغروس في أذهابهم اتفعاله تشبيهاً بالتقذارات الصورية ، فيزعمون انتقال نجاسة من الثوب إلى الماء

والحاصل : أن المتبادر منها ليس إلا أن الملاقة من حيث هي سبب للتنجيس لا الملاقة التي لم تؤثر في تطهير الملاقى ؛ إذ ليس هذه الصفة من الأوصاف المغروسة في الذهن ، الموجه لانصراف الأدلة ، ولذا لا يتوهم انصراف ما دلّ على نجاسة الجامدات الملاقية للنجس برطوبة مسرية عن الأرض النديّة المطهرة لباطن العمل لو لم نشترط فيها الجفاف أو التراب الرطب المستعمل في إثناء الولوغ .

والحاصل : أن كون ملاقة الماء أو غيره مؤثرة في تطهير ملاقية إنما هو من الاعتبارات اللاحقة للملاقة المستفادة من الأدلة الخاصّة لا مدخلة لها في تنويع الملاقة حتى يدعى أن العرف يفهمون من الأدلة سريّة النجاسة إلى الماء في هذا القسم من الملاقة دون ذلك القسم ، فالواسطة في الانفعال مظهر العرف ليس إلا الرطوبة المسرية التي لا تنفك عن الملاقة في المانعات ، ولذا لا يرون الوسطة فيها إلا الملاقة ، ولا يلتفتون أصلاً إلى إمكان حصول التطهير بها وعدمه حتى يتوقفوا في حكمها على التقدير الأول إذا استعملت في التطهير .

فإن قلت : سلّمنا أن الوسطة في التأثير في أدهان المتشرعة ليست في الماء القليل كغيره من المانعات إلا الملاقة إلا أن المساسية بين النجاسات والقذرات الصورية أثرت في تسبب ما إذا اجتمع لماء مع النجس في الآن الثاني من الملاقة ، وأما إذا أجري الماء عليه وانفصل منه بسرعة فلا .

قلت : يتوجّه على ذلك - مع وضوح فساد من أصله ، كما يكشف

عن ذلك نظيره معيره من المانعات - أن مقتضاه عدم الفرق بين الوردتين إذا انفصل الماء عن السجس بسرعة، وكذا عدم الفرق بين الماء الجاري على السجس أو المتنجس القابل للتطهير، فيجب أن لا يشجس الماء القليل إذا اجتمع مع المجاسات العبيبة بمقدار ما يجتمع مع المتنجس كالثوب والبدن والأواني عند تطهيرها، مع أن الخصم لا يلتزم به

مضافاً إلى استلزامه الالتزام بالنجاسة في الأواني المثبتة التي لا يجري الماء عليها بحيث يفصل عنها بسرعة، بل يحتاج تفريغها إلى زمان معتد به، مع أن من المعلوم عدم اغتفار هذا المقدار من الزمان في غيرها. وكيف كان فلا خفاء في أن هذه الدعاوي واهية جداً لا ينبغي أن يلتفت إليها، ولذا لم يلتفت إليها أحد من أساطين الأصحاب، بل جعلوا الأصل والقاعدة سبباً للملاقاة للتنجيس في المانعات مطلقاً، وكل من حالف في شيء من موارد كالتسديد وابن إدريس إنما تشبث بالأدلة المخصصة، ومن ردّ عليهما - كالمحقق وغيره - أورد في كلامه أن ملاقات النجاسة سبب للتنجيس بحيث يستفاد من كلامهم كونه مسلماً عندهم، وكيف لا مع أن المغروس في أذهان العوام فضلاً عن الخواص هو ذلك، كما يشهد بذلك رواية الأحول التي هي عمدة أدلة القائلين بالطهارة حيث قال الإمام عليه السلام فيها بعد نفي البأس عن ماء الاستنجاء: «أو تدري لم صار لا بأس به؟» قلت: لا والله. فقال: «إن الماء أكثر من القذر»^(١).

واستدل للمشهور أيضاً: بالإجماعين المنقولين عن المتكلمين

(١) عمل الشرائع. ١/٢٨٧ الوسائل، الباب ١٢ من أبواب الماء المضاف والمستعمل، الحديث ٢

والتحرير^(١) المعتصدين بالشهرة المحققة .^١

وفيه ما عرفت من أنَّ القائل بطهارة الغسالة لا يأبى عن الالتزام بنجاسة ما يستعمل في إزالة العين ، بل ربما يجعل تعبير ناقل الإجماع بشتمال بدن الجنب والحائض على النجاسة العينية مؤيداً لمختاره .

هذا إذا كانت النجاسة في عبارتهما مقيدة بالعيثة ، كما حكاهما في «جواهر»^(٢) ، وأما لو لم تكن مقيدة بالعيثة ، كما حكاهما غير واحد ، فالإنصاف أنَّ الإجماعين المنقولين المعتصدين بالشهرة يصلحان للتأييد ، وأما كونهما دليلاً فلا ؛ لإمكان المناقشة فيهما من وجوه ، كما لا يخفى .
واستدل أيضاً بعض الأخبار ، كرواية العيص بن القاسم قال : سأله عن رجل أصابته قطرة من طشت فيه وضوء ، فقال : «إن كان من بول أو قدر فيخل ما أصابه»^(٣) وفي بعض النسخ : «وإن كان من وضوء الصلاة فلا يضر»^(٤) .

ونوقش فيها بالإرسال والإضمار .

وأجيب عنها : بأنَّ الشيخ رواها في الخلاف عن العيص ، وظاهر النسبة بعد عدم احتمال المشافهة أنَّه وجدها في كتابه ، وطريق الشيخ إلى كتاب العيص حسن جداً .

(١) حكاه عنهما صاحب الجواهر فيها ١ . ٢٤١ ، وانظر مستهل المطلب ١ ٢٣ . وتحرير

الأحكام ١ : ٦

(٢) جواهر الكلام ١ : ٢٤١ .

(٣) المعتبر ١ . ٩٠ ، الوسائل ، الباب ٩ من أبواب الماء المضاف والمستعمل ، الحديث ١٤

(٤) انظر : الخلاف ١ : ١٨٠ - ١٧٩ .

وأما الإضمار فغير قادح بعد الاطمئنان بأن المسؤول هو الإمام عليه السلام، وأن منشأ تقطيع الأخبار.

وأضعف منها المناقشة في دلالتها باحتمال كون الأمر بالغسل؛ لاشتغال ما في الطشت على ما استعين به لإزالة العيس، فلا تدل على نجاسة ما يستعمل في التطهير.

ويدفعها : عدم الاعتناء بهذا الاحتمال في صرف الإطلاق عن ظاهره.

نعم لو كان ما في الطشت ملزوماً لذلك عادة، لثبت المناقشة، لكنه ليس كذلك؛ إذ كثيراً ما يكون غسل البول وغيره بعد جمافه وعدم بقاء عينه بحيث لا تكون نجاسته إلّا حكمية.

واستدل أيضاً بموثقة عمار، الواردة في الإناء والكوز القدر كيف يغسل ؟ وكم مرة يغسل ؟ قال : يغسل ثلاث مرات يصب فيه الماء فيحرك فيه ثم يفرغ منه ثم يصب فيه ماء آخر ثم يحرك ثم يفرغ ذلك الماء ثم يصب فيه ماء آخر فيحرك فيه ثم يفرغ منه وقد طهره^(١).

تقريب الاستدلال : أنه لو كانت الغسالة طاهرة، لما توقّف التطهير على إفراغ الماء في الغسلات الثلاث خصوصاً في المرة الثالثة، فإنه وإن أمكن أن يتفحص بالنسبة إلى الأوليين إما بتوقّف صدق تعدد الغسل على ذلك، أو بعدم جواز استعمال الماء المستعمل في التطهير، فيجب إفراغه مقدّمة للغسل بماء غير مستعمل، وأما بالنسبة إلى المرة الثالثة فلا يتمنى

(١) التهذيب ١ - ٨٣٢/٢٨٤، الوسائل، الباب ٥٢ من أبواب المحاسن، الحديث ١.

فيها شيء من التوجيهين .

وأجيب باحتمال أن يكون الأمر بالإفراغ جارياً مجزئاً العادة من استقذار الماء المستعمل عرفاً .

وفيه نظر ؛ لأن ظاهر الرواية توقف التطهير عليه ، وهو لا يجمع طهارة الماء .

ودعوى : توقف صدق الغسل على تفريغ الماء ، فبدونه لا يتحقق الغسلة الثالثة ، ممّا لا يلتفت إليها ، كيف وإلا لوجب الالتزام به في الكثير والجاري وماء المطر ، مع أنّه كما ترى .

واستدل أيضاً بالنهي عن غسالة الحمام^(١) .

وبما رواه عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام ، قال : « الماء الذي يغسل به الثوب أو يغتسل به من الجنابة لا يتوضأ به وأشباهه »^(٢) .

وليهما نظر :

أما في النهي عن غسالة الحمام فيمكن فيه دعوى ورود مورد الغالب من ملاقاتها للنجاسات العينية .

وأما الرواية ، ففيها : أن الخصم يلتزم بمفادها بل يدعى عليه الإجماع ، ولا ملازمة بينه وبين المجاسة ، وسيأتي بعض الكلام في تحقيق مفاد الرواية إن شاء الله .

(١) انظر الوسائل ، الباب ١١ من أبواب الماء المضاف والمستعمل

(٢) التهذيب ١ . ٢٢١ / ٦٣٠ ، الامتصار ١ - ٢٧ / ٧١ ، الوسائل ، الباب ٩ من أبواب الماء

المضاف والمستعمل ، الحديث ١٣ .

واستدل أيضاً بأخبار أخر سيمر عليك بعضها في مطاوي الكلمات
إن شاء الله .

حجة القائلين بالطهارة أمور :

منها : الأصل .

وفيه : أنه لا يعارض الدليل .

ومنها : ما عن السرائر حاكياً عن السيّد - عليه السلام - بقوله : قال السيّد
المرتضى - عليه السلام - في الناصريات : قال الناصر : لا فرق بين ورود الماء على
النجاسة وبين ورودها عليه .

قال السيّد : وهذه المسألة لا أعرف فيها أيضاً لأصحابنا نصّاً ولا
قولاً صريحاً ، والشافعي يفرق بين ورود الماء وورودها عليه ، فيعتبر
القلتين في ورود النجاسة على الماء ، ولا يعتبر في ورود الماء على
النجاسة ، وخالفه سائر الفقهاء في هذه المسألة

والذي يقوى في نفسي عاجلاً إلى أن يقع التأمل لذلك : صحة ما
ذهب إليه الشافعي .

والوجه فيه أنا لو حكمنا بنجاسة القليل الوارد على النجاسة لأدّى
ذلك إلى أن الثوب لا يطهر من النجاسة إلا بإيراد كثر من الماء عليه ، وذلك
يشق ، فدلّ على أن الماء إذا ورد على النجاسة لا يعتبر فيه القلة ولا الكثرة
كما يعتبر فيما ترد النجاسة عليه .

قال محمّد بن إدريس : وما قوي في نفس السيّد صحيح مستمر

على أصل المذهب وفتاوى الأصحاب^(١) . انتهى .

وحاصل هذا الاستدلال : دعوى الملازمة بين تطهير الثوب وطهارة
للماء .

وليه : منع الملازمة .

أما عقلاً فواضح ؛ إذ لا امتناع عقلاً في كون اجتماع الجسين سبباً
لتطهيرهما كما في الماء النجس المتعمّ كراً بنجس آخر ، وقد ذهب بعض
الأصحاب^(٢) إلى طهارتهما ، أو سبباً لتطهير أحدهما خاصة ، كما في حجر
الاستنجاء ، فإنه سبب لتطهير المحل بشرط الانفصال ، فكذا فيما نحن
فيه .

وأما نقلاً فلا يدلّ عليه عدا ما يدعى من الإجماع ، بل الضرورة
على اشتراط طهارة الماء المستعمل في التطهير ، وكذا القاعدة المستفادة
من الشرع من أن كلّ نجس منجّس ، فلا يكون مطهراً ؛ لاستحالة كون
شيء علّة لشيء ولصدّه أو بقيضه ، ومن المعلوم عدم شمول القاعدتين
لمحلّ النزاع ، كما سنوضحه إن شاء الله .

واعترض عليه تارة . بأنه أحص من الدعوى ؛ إذ لو تمّ لا يتمّ إلا في
الغسلة المطهرة دون سائر الغسلات فيما يحتاج إلى التعدّد فضلاً عن

(١) حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ١ ٢٢٨ ، وانظر الرار ١ ١٨٠ - ١٨١ .

والمسائل الناصرية (ضمن الجوامع الفقهية) ٢١٥ ، المسألة ٣

(٢) كسلار في المراسم : ٢٦ ، والقاضي ابن البراج في المهذب ١ ٢٣ ، وابن إدريس في

مطلق الماء الوارد ، كما هو مطلوب السيد رحمه الله

وأخرى : بأنه أعمّ لحصول التطهير بمرور الجس على الماء أيضاً ،
كما هو مختار كثير من الأصحاب .

ويمكن الاعتذار عن السيد بأنه لما رأى تعذر التمكيك بين مصاديق
الماء الوارد بالظن إلى ظواهر الأدلة ؛ لاستلزامه دعوى مدخلية بعض
الأمر التي يعلم بعدم مدخليتها في الحكم جعل ثبوت الحكم لبعض
المصاديق كاشفاً عن خروج مطلق الماء الوارد عن تحت قاعدة الانفعال
وأما عن الثاني . فيمنعه حصول التطهير في الصورة المفروضة ، كما
نسب إليه من اعتبار الوجود في التطهير ، فلا يتوجه عليه الاعتراض .

ومنها : أنه يستفاد من تنوع الأخبار وكثير من الإجماعات في غير
المقام قاعدة كلية ، وهي أن المتنجس لا يطهر بل مما دل على نجاسة
الماء القليل نفسه ؛ لأن معناه أنه لا يرفع حدثاً ولا يزيل خبثاً ، والنقض
بحجر الاستنجاء منقوض بماء الاستنجاء على القول بالنجاسة .

وحله : أن القواعد الشرعية التعبدية قابلة للتخصيص ، كالعومات ،
فلا بُد في رفع اليد عنها من وجود دليل معتبر وهو معقود في المقام ؛
لانهصاره في قاعدة الانفعال الممنوع عمومها أولاً ، وعدم تكافؤ ثانياً ،
وعلى تقدير التكافؤ والمرجع قاعدة الطهارة واستصحابها .

والظاهر أن مراد المستدل من الأخبار والإجماعات هي الأخبار
الدالة على عدم جوار الانتفاع بالمائعات الجسة ونظائرها ، والإجماعات

الحاصلة في تلك الموارد .

وكيف كان فنقول : ما يكن أن يدعيه المتبع مما هو مرتبط بالمقدم
قواعد ثلاث .

إحداها : أن يدعى أنه يستفاد من الأخبار والإجماعات أن المطهر
يبقى على طهارته إلى زمان حصول التطهير وانقضائه لا لأجل ترقف
التطهير عليها ، بل لكونها حكماً شرعياً تعدياً في موضوع كلي ، فيكون
الحكم في المطهر في جميع الموارد الطهارة ، كما الاستنجا

الثانية : أنه يشترط أن يكون المطهر طاهراً في نفسه ، ولعله إلى
هذا ترجع دعوى المستدل ؛ لأن الظاهر أن عرصه من قوله : إن المتنحس
لا يطهر : أنه يشترط في المطهر أن لا يكون نجساً .

الثالثة : أن المتنحس نجس ، فلا يكون مطهراً .

أما القاعدة الأولى فإن أقام المدعي عليها بيته ، فلا شبهة في أنها
مجدية له ، بل هي عين مقصودة ، إلا أنه كيف تُسمع هذه الدعوى من
مدعيها ، وأتى له طريق إلى معرفة هذا الحكم التعدي ؛ لأن طريق معرفته
منحصر بورود نص خاص فيه أو في بعض جزئياته بحيث يتم القول في
ما عداه بعدم القول بالعصل أو باستكشاف هذا الحكم الكلي من التسع في
جزئياته ، ومن المعلوم أنه لا ينهص على إثباته شيء من هذه الأمور

أما النص أو الإجماع عليه بعنوان الكلي فمعلوم انتفاؤه ، وكذا في
بعض جزئياته التي يمكن إتمام القول فيما عداه بالإجماع ، بل لو تم ذلك

لتمّ في إثبات النجاسة ؛ لما عرفت من دعوى الإجماع على النجاسة عن
المتنهي والتحرير^(١) في بعض موارد النزاع ، وهو : ما إذا كان على بدن
المغتسل نجاسة .

وأما الاستقراء في جزئياتها فمعلوم أنه لا ينفع ؛ لأن الأمر في جميع
ما عدا محل النزاع واضح ، ولا يورث التبع مزيد علم حتى يؤثر في الظن
بثبوت الحكم للعنوان الجامع بين المصاديق ، فضلاً عن الجزم الذي عليه
يبتنى حجّية الاستقراء ؛ لأن من المطهّرات مالا يتّصف بالطهارة
والنجاسة ، كالشمس وذهاب الثلثين ، ومنها : ما نعلم تنجّسه حال
الاستعمال ، كالأرض وتراب التعفير وحجر الاستنجاء ، ومنها : ما علم عدم
تنجّسه ، كالماء الكثير والجاري وماء الاستنجاء ، وما عداها محل النزاع ،
فالتّبع فيها لا ينفع بعد فرض أنه ليس في شيء منها دليل حاصّ تعبدي
ينجسم به مادة النزاع .

ودهوى : استفادة هذا الحكم التعبدي من الأحكام الأخر بديهيّة
الفساد ؛ إذ لا مناسبة بينهما ، فلا يمكن استفادته منها بنحو من أنحاء
الاستفادة حتى بالقياس .

وأما القاعدة الثانية فهي مسلّمة لا تحتاج إلى التّبع ، بل هي في
خصوص الماء الذي هو محلّ حاجتنا كادت تكون من ضروريات
المذهب ، إلّا أنّ ما هو شرط في التطهير إنّما هو طهارته من غير جهة

(١) حكاه عنهما صاحب الجواهر فيها ١ - ٣٤١ ، وانظر : متنهي المطلب ١ - ٢٢ ، ونحرير

التطهير ، فلا مانع من أن يكون التطهير سبباً لتنجيس المطهر ، وأما طهارته من هذه الجهة بمعنى عدم تأثره من الملاقاة فلا ، بل لو فرص وقوع التصريح بهذه القاعدة في النصوص والمتاوي ، لم يكن استفاد منها أريد من ذلك ؛ لأن ما هو من فروع الحكم لا يمكن أخذه قيداً في موضوع القضية ، فلا يستمد من مثل قولنا : يشترط في المطهر أن يكون طاهراً ، أو : لا يكون مستعملاً في رفع الحدث ، أزيد من اشتراط طهارته وعدم كونه مستعملاً من حيث هو ، مع قطع النظر عن استعماله في التطهير ، وأما أنه يشترط فيه عدم انفعاله بهذا الاستعمال إلى أن يحصل الفراغ من التطهير فلا يعمه هذا الكلام ، بل لو ثبت دليل آخر من إجماع ونحوه أنه لا يفعل بهذا الاستعمال ما دام التشاغل بالفعل ، لكان ذلك حكماً تعبدياً شرعياً ثبتاً لموضوع المطهر ، ككونه مطهراً لا شرطاً في مطهريته ، فليتأمل .

والحاصل . أن المسلم من الاشتراط إنما هو خلو المطهر عن نحاسة خارجية ، وأما عدم انفعاله بالملاقاة الحاصلة في ضمن التطهير فلا

هذا ، مع أن مدرك هذه القاعدة إما القاعدة الثالثة ، وستكلم فيها ، وإما الأخبار الأمرة بآرافة الماء وعظائرها مما يستعاد منها عدم جواز التطهير به ، وإما الإجماعات والأخبار الدالة على عدم جواز الانتفاع بأعيان النجاسات وما بحكمها من المانعات المتنجسة بدعوى أن التطهير بها نحو من الانتفاع ، فلا يجوز ، مع أنه حائر قطعاً فيجب أن لا يكون نجساً

وفيه أن تلك الأخبار والإجماعات لا تعمّ ما لو حصلت النجاسة بنسب الانتفاع ؛ لما أشرنا إليه من أن ما هو من توابع الحكم لا يمكن أخذه قيداً للموضوع .

وكيف كان فلا يمكن استفادة عدم انفعال الماء بهذه الملاقة من شيء من تلك الموارد .

وأما القاعدة الثالثة - وهي أن كل نجس منجّس ، فلا يكون مطهراً - فهي أيضاً قاعدة مسلمة ، ولا تحتاج إلى التبع ، إلا أنها متحصّصة جزماً ؛ لأنّ النقض بها مشترك الوجود ؛ لأنّ الالتزام بعدم انفعال الماء بالمحلّ ليس بأولئ من الترام عدم انفعال المحلّ بالماء النجس ، بل الثاني أولئ وأقرب من الذهن ، بل هو في الحقيقة بنظر العقل تحصيل لا تحصيص ؛ لأنّ ما نأثر عن الشيء يمتنع أن يؤثر فيه بمثل الأثر الموجود .

نعم يمكن أن يؤثر فيه بخلافه بنقل ما فيه إلى نفسه ، ولذا لا يلتصق الدهن في بادئ النظر إلى المنافاة بين هذه القاعدة المسلمة وبين نجاسة المعسالة مع حصول التطهير بها ، بل يجعلها من آثارها ، وهذا بخلاف ما لو لقي عليه طهارة الغالة ، كما الاستحجام ؛ فإنّه يستعربه ويدرك المسافاة بينهما في بادئ النظر .

وسرّه ما أشرنا إليه من أنّه لما كان منفعلاً بالمحلّ لا يتعقّبون افعال لمحلّ به ثانياً حتّى يكون مافياً للقاعدة المغروسة في أدهبهم .

ومن أدلة القائلين بالطهارة طوائف من الأخبار :

منها : ما ورد في تعليل طهارة ماء الاستنجاء في رواية يونس بن عبد الرحمن عن رجل عن العيرار عن الأحول بعد نقي البأس عن الثوب الذي أصابه ، قال : «أو تدري لم صار لا بأس به ؟ قلت : لا والله ، فقال : وإن الماء أكثر من القذر»^(١).

وفيه : أن الأخذ بعموم العلة يستلزم المصير إلى ما ذهب إليه العماني ، والخصم لا يقول به ، والتأويل مشترك ، وحمله على مطلق الغسالة ليس بأولئ من الالتزام بكونها علةً لطهارة خصوص ماء الاستنجاء . هذا ، مع أن هذا الدليل لو تم لدل على طهارة ما يستعان به لإزالة العين ؛ لأن مورده ماء الاستنجاء.

والمراد من القذر في الرواية هو البول أو العذرة الموجودة في محل النجس ، فأول مرتبة يتخطى إليها عن مورد النص ليس إلا الماء المستعمل لإزالة عين البول والعذرة في غير مورد النجس ، مع أن الخصم لا يقول بها كما اعترف به في بعض كلماته ، فعلى الخصم أيضاً أن يلتزم باختصاص العلة المنصوصة بموردها .

ومنها : ما ورد في غسالة الحمام التي لا تنفك غالباً عن الماء المستعمل في إزالة الجاسة .

مثل : رسالة الواسطي عن بعض أصحابنا عن أبي الحسن عليه السلام أنه سئل عن مجمع الماء في الحمام من غسالة الناس ، قال : «لا بأس به»^(٢)

(١) علل الشرائع ١/٢٨٧ الوسائل، الباب ١٣ من أبواب الماء المضاف والمستعمل، الحديث ٢

(٢) الكافي ٣ ٤/١٥ ، التهذيب ١ ١١٧٦/٣٧٩ ، الوسائل ، الباب ٩ من أبواب النجس

وفيه : أنه كما لا تنفك غالباً عن الماء المستعمل كذلك لا تنفك غالباً عن ملاقاته النجس ، كما تشهد بذلك - مضافاً إلى العرف والعادة - الأخبار الدالة على أن دخول اليهودي والنصراني والمجوسي في حماماتهم كان متعارفاً في تلك الأرملة .

فعلى هذا إن تم الاستدلال بهذه الرواية وأغراض عن معارضتها بغيرها ، لوجب الالتزام بعدم الانفعال مطلقاً ، والخصم لا يقول به ، فلا بُدّ إما من حملها على ما وقع الخلاف في حكمها بين العلماء ، وهي الفسالة التي لم يعلم نجاستها ، أو على المياه المجتمعة في الحمام المتصلة بالمادة ولو بجريان الماء إليها من الحياض الصفار .

كما يؤيده ما رواه محمد بن إسماعيل عن حنان ، قال : سمعت رجلاً يقول لأبي عبدالله عليه السلام : إني أدخل الحمام في السحر وفيه الجنب وغير ذلك فأقوم وأغتسل فيتضع عليّ - بعد ما أفرغ - من مائهم ، قال : «أليس هو جارٍ؟» قلت : بلى ، قال : «لا بأس به»^(١) .

أو حملها على غيره من المحامل .

بل الإنصاف أن هذه الرواية في حدّ ذاتها مجعلة ؛ فإنّ الفسالة التي سُئل عن حكمها غير معلوم حالها ؛ لاحتمال كونها مقدار الكبر ، كما هو الغالب في مجمع غسالة الحمام ، والعادة قاضية بعدم انفكاك مثل هذا

١ - المضاف والمستعمل ، الحديث ٩ .

(١) الكافي ٣ : ٣/١٤ ، التهذيب ١ : ١١٦٩/٣٧٨ ، وليس فيه : من حنان ، الوسائل ، الباب ٩ من أبواب الماء المضاف والمستعمل ، الحديث ٨ .

الماء - بعد فرض وجوده في الحمام - عن الاتصال بما يتزايد عن الحياض الصغار حين اتصالها بالمادة، فيحتمل أن يكون الوجه في نفي البأس : صيرورته ظاهراً لأجل الاتصال بالماء العاصم ولو في بعض الأزمنة، فيبقى على طهارته إلى أن يغيره النجاسة، أو يكون الوجه فيه : إبقاء الماء البالغ حد الكثرة عن تحمّل النجاسة، كما هو قول بعض، أو يكون المراد منه المياه المجتمعة التي لم يعلم ملاقاها للنجس، ومع تطرّق مثل هذه الاحتمالات كيف يمكن الاستدلال بها لطهارة الغسالة مع مخالفتها للأصول والقواعد المتقنة ؟

ومنها : ما ورد من أمر النبي ﷺ بتطهير المسجد من بول الأعرابي بصّبّ ذنوب من الماء عليه^(١).

فمن الخلاف أن النبي ﷺ لا يأمر بطهارة المسجد بما يزيده نجساً، فيلزم أن يكون الماء باقياً على طهارته^(٢).

وفيه : أن راويه - على ما في محكي المعشر - أبو هريرة، قال بعد حكايتها : إنها صدنا ضعيفة الطريق ومنافية للأصول ؛ لأننا بيّنا أن الماء المنفصل عن محلّ النجاسة نجس تغيّر أم لم يتغيّر ؛ لأنه ماء قليل لاقي نجساً^(٣).

أقول : وفيه أيضاً أنها قضية في واقعة لم يعلم وجهها ؛ لاحتمال أن

(١) سنن أبي داود ١ : ١٠٣ / ٢٨٠.

(٢) حكاها عنه الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة . ٥٢ ، وراجع الخلاف ١ . ٤٩٥ ، المسألة ٢٣٥

(٣) حكاها عنه الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة ٥٣ ، وراجع المعشر ١ ٤٤٩

يكون الأمر بصَّبِّ الذنوب بعد جفاف البول، أو لزوال عينه حتى تُطهره الشمس بالتجفيف، والله العالم.

واستدل أيضاً بأخبار آخر لا يخفى على الناظر ما فيها

نعم يمكن الاستدلال بترك الاستفصال في رواية محمد بن نعمان عن أبي عبدالله عليه السلام، قلت له: أستنجي ثم يقع ثوبي فيه وأنا جنب، فقال عليه السلام: «لا بأس»^(١) لاحتمال إرادة السائل اختلاط الماء المستعمل في إزالة الجنابة بماء الاستنجاء، فترك الاستفصال يدل على عموم الجواب

ودعوى أنَّ الاستنجاء حقيقة في غسل موضع النجس، فلا يصح حمل كلام السائل على الأعم، مدفوعة - بعد تسليم أصل الدعوى - بغلبة استعماله في الأعم، وإشعار كلام السائل بإرادته

ويؤيده عليه - مضافاً إلى أنه لو تم ترك الاستفصال دليلاً لاقتضى طهارة ما يستعان به لإزالة العيب؛ لعين ما مرّ - أنه يعارضها في خصوص مورد رواية سماعة، الواردة في كيفية غسل الجنابة، قال أبو عبدالله عليه السلام فيها بعد أن أمره بغسل كفيه وفرجه وغير ذلك من التفاصيل: «فما انتصح من مائه في إنائه بعد ما صنع ما وصفت له فلا بأس»^(٢)

ولا ريب أنَّ هذه الرواية أظهر في ثبوت البأس من دلالة ترك

(١) التهذيب ١ - ٢٢٧/٨٦، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب الماء المضاف والمستعمل، الحديث ٤

(٢) التهذيب ١ - ٣٦٤/١٣٢، الوسائل، الباب ٩ من أبواب الماء المضاف والمستعمل، الحديث ٤، والباب ٢٦ من أبواب الجنابة، الحديث ٨

الاستفصال في تلك الرواية على عدمه .

ومنها : لروم العسر والخرج ، فإن التحرز عن الغسالة حرج في كثير من المقامات من جهة جريانها إلى غير محلّ النجاسة وبالنسبة إلى المقدار لمتقاطر والمقدار المتخلف ، وربما أيد ذلك بعضهم ببعض المسعّات والتقريبات الذوقية .

وفيه : منع العسر والخرج ، كيف وبناء الناس في سائر الأعصار والأمصار على التحرز عنها ، وعلى تقدير تحققه في بعض الأحيان لا يوجب رفع الحكم كليّةً ، بل يختص بخصوص موردّه ، كسائر التكاليف الشرعية التي يسقطها دليل نفي الحرج في كثير الموارد .

وأما ما ذكره من الإشكال بما يتقاطر إلى الثوب والبدن بعد تحقّق الغسل ، ففيه : أنّ القائل بنجاسة الغسالة ربما يلتزم بطهارة ما يستقى في المفسول بعد تحقّق مسّ الغسل تبعاً للمفسول ، ولا محذور فيه بعد مساعدة الأدلّة ، وعلى تقدير الترامه بنجاستها لا يتوجّه عليه إلا مجرد استبعاد لا يرفع به اليد عمّا تقتضيه الأدلّة والأصول .

ومما يستدلّ به لطهارة الغسلة المطهرة : أنّ الباقي بعد الانفصال جزء المفسول ، وهو طاهر إجماعاً فكذا المفسول ؛ لأنّ الماء الواحد لا تختلف أجزاؤه بالحكم .

وليه - بعد تسليم المقدّمة - : أنّ الباقي خرج عن الجزئية بالانفصال ، وتبع المفسول في الحكم ، كما يدلّ عليه الإجماع والأخبار ، ويساعد عليه العرف والاعتبار .

ألا ترى أنَّ الطبع يتنقّر من مساورة يد قذرة بالقذارات الصوريّة ، وكذا يستكره استعمال الماء المستعمل في إزالتها ، وكذا يشمئز من مساورة يد نظيفة تلوّثت بهذا الماء المستعمل ولا يتنقّر من مساورة تلك اليد القذرة التي أزيل قذارتها بهذا الماء الذي صيرته مستعملاً ، ولا يلتفت أصلاً إلى كون البلل الباقي فيها جزءاً من هذا الماء ، بل يلاحظ في النظافة والقذارة نفس اليد لا غير .

وكذا لا إشكال نصّاً وفتوى في طهارة ماء الاستنجاء ، ولكن الطبع يتنقّر من استعماله ومن مساورة من تلوّثت يده به ، ولا يستكره مساورة من استنجن وصير الماء مستعملاً مع بقاء البلة في يده .

وإذا تصدّرت ما ذكرت لك من التقريب ظهر لك أنّه لو ادّعى مدّع معرفته نجاسة الغسالة مع قطع النظر عن الأدلّة المتقدّمة تشبيهاً لها بالمياه المستعملة في القذارات الصورية التي تستقل القذارة من المفسول إلى الغسالة ، ويعامل معها العرف بالطبع معاملة نفس القذارات ، ما ادّعى أمراً بعيداً .

وقد يقال في تقريب الاستدلال على طهارة الغسلة المطهرة : بأنّ الماء فيها ما أصاب جزءاً إلّا وقد طهره ، فلا يتحقّق بالنسبة إليها ملاقة النجس عرفاً وإن استلزمها عقلاً .

وفي مقدّمته الأخيرة منع ظاهر ؛ لما عرفت من ظهور كونها تخصيماً لعموم الملاقة بنظر العرف ، فكيف يمكن دعوى انصراف الأدلّة عنها بعد تسليم العموم ؟!

وأما مقدمته الأولى : ففيها كلام سيجيء تفصيله إن شاء الله .

والإنصاف أن التفصيل بين أنحاء الملاقة بالالتزام بالطهارة في شيء من الموارد دون ما عداه في غاية الإشكال ، فلا بُدَّ إما من الالتزام بعدم انفعال الماء القليل ما لم يتغير ، كما عن العماني^(١) ، أو القول بالانفعال مطلقاً ، وقد عرفت في محله أن الثاني مع أنه أحوط غالباً أقوى بالنظر إلى ظواهر الأدلة ، والله العالم بحقائق الأمور .

تنبيه : لا ملازمة بين القول بطهارة الغسالة وبين اعتبار ورود الماء على النجس ؛ ضرورة أنه لو تمَّ شيء من أدلتهم لاقتضى القول بطهارتها مطلقاً ، واعتبار ورود الماء على النجس على القول به شرط شرعي تعبدّي دائر مدار دليله لا مدخلية له بطهارة الغسالة وعدمها ، بل ربما يظهر من بعض وجود القول بالطهارة مطلقاً ، وعدم اشتراطه ورود الماء .

وربما يستظهر من بعض من نفى شرطية الورد : اختيار التفصيل في طهارة الغسالة بين ما لو ورد الماء على النجس فلا ينجس ، نظراً إلى انصراف أدلة النجاسة عن شمول الماء الوارد غسالةً كان أم غيرها ، وبين ما لو وردت النجاسة عليه فينجس ؛ لما عرفت في أدلة المختار ، ويظهر الثوب المغمس به ؛ لحصول الغسل المأمور به ، والله العالم .

تذنيب : هل يجوز على القول بطهارة الغسالة استعمالها في رفع الحدث وإزالة الخبث أم لا يجوز مطلقاً أم يجوز في الثانية دون الأولى ؟ وجوه ، أقواها : التفصيل ؛ للنهي في رواية ابن سنان عن التوضؤ من الماء

(١) حكاه عنه العلامة الحلي في مختلف الشيعة ١ : ١٢ ، المسألة ١

الذي يغسل به الثوب أو يغتسل به الرجل من الجنابة^(١).

مضافاً إلى نقل الإجماع عليه ، كما عن المعبر والمتنهي^(٢).

وقد يناقش في الرواية بقصور السند ، وفي الإجماع المنقول بعدم الحجية خصوصاً في مثل المقام الذي لو كان محصلاً لأمكن منع اعتباره ؛ لقوة احتمال استناد القائلين بالنجاسة في منعهم إلى نجاستها ، فلا يوجب اجتماعهم في مثل المقام القطع بموافقة المعصوم عليه السلام أو وجود دليل معتبر غير ما بأيدينا من الأدلة .

ولكك ستعرف ضعف المناقشة في سند الرواية ، فالقول بالمنع قوي .

وأما إزالة الخبث : فلاطلاقات أدلة الغسل بالماء .

ودعوى انصرائها إلى غير هذا الفرد عريّة عن الشاهد ، وعلى تقدير الشك فالمرجع استصحاب مطهريّة الماء الحاكم على استصحاب النجاسة . نعم ربما يستظهر من بعض الأخبار المنع ، مثل : رواية عمّار ، المتقدمة^(٣) الأمرة بإفراغ الماء ثلاثاً .

وفي دلالتها منع ظاهر قد أشرنا إلى وجهه فيما سبق .

(١) التهذيب ١ : ٢٢١ / ٦٣٠ ، الاستبصار ١ : ٧١ / ٢٧ ، الوسائل ، الباب ٩ من أبواب الماء المضاف والمستعمل ، الحديث ١٣ .

(٢) حكاه عنهما صاحب الجواهر فيها ١ : ٢٥٠ ، وراجع : المعبر ١ : ٩٠ ، ومتنهي المطلب ١ : ٢٤ .

(٣) تقدمت في ص ٣٠٨ .

هذا إذا لم يكن دليل القول بالطهارة لزوم العسر والحر ، وإلا فلا يجوز استعمالها في إزالة الحث أيضاً ، بل لا يخلو القول بنجاستها ولعمرو عه - كما هو أحد القولين في ماء الاستنجاء - عن قوة

واعلم أن بعض القائلين بالطهارة جعلوا خلواً كلام القدماء عن التعرض لبيان حكم الفسالة وسائر فروعها الحمية - كحكم القطرات العالقة على المحل وغيره من الفروع المتكاثرة - مع عموم البلوى بها وشدة الحاجة إلى معرفتها بناءً على النجاسة من مؤيدات مذهبهم .

وفيه : أن عدم تعرضهم بدّل على إيكالهم معرفة حكمها إلى ما ذكروه في مبحث الماء القليل من أنه يحس بملاقاة الجس ؛ لكونه جزئياً من جزئياته ، ولذا خصّوا ماء الاستنجاء بالذكر ولم يتعرضوا لغيره ، فهذا يشعر باختصاصه بالخروج عن القاعدة الكلية التي ذكروها في ذلك المبحث .

وأما الفروع الخفية التي أشار إليها فإنما صارت خفية في أنظار المدققين ، وإلا فلا يشبه على أهل العرف حكمها بعد علمهم بأن المغسول يطهر بالغسل ؛ لظهور كون القطرات العالقة وما بحكمها تابعة للمحل في نظرهم ، كما أوضحناه سابقاً في ضمن مثال .

ألا ترى أن المتدينين من العوام مع أنهم معتقدون نجاسة الفسالة لا يلتفتون أصلاً إلى هذه الفروع .

فرع : حكم الفسالة حكم النجاسة التي انفلت بها في كفاية عس ما يلاقيها مرة أو أزيد ، فيعتبر التعدّد في غسالة البول وإن كانت من العسلة

المطهرة ، وتكفي المرأة في غسالة سائر النجاسات ، كما تكفي المرأة في تطهير ما تنجس بملاقاتها بنفسها على ما ستعرفه في محله .

ويحتمل الاكتفاء بالمرأة في غسالة البول أيضاً خصوصاً في الغسلة المطهرة، بل لا يخلو القول بكفاية الواحدة فيها عن قوة وإن كان الأول أشبه .

ثم إنك قد عرفت في مطاوي الكلمات السابقة تلويحاً وتصريحاً أن الماء المستعمل - الذي تقدم الكلام في نجاسته - إنما هو ما (هذا ماء الاستنجاء) .

وأما ماء الاستنجاء (فإنه) لا بأس به بلا خلاف فيه إجمالاً ؛ لأخبار مستفيضة :

منها : حسنة الأحول - وهو محمد بن نعمان - قال : قلت للمصادق عليه السلام : أخرج من الخلاء فأستنجي بالماء فيقع ثوبي في ذلك الماء الذي استنجيت به ، فقال : « لا بأس »^(١) .

ورواها في العلل عن رجل عن الميزان^(٢) عن الأحول أنه قال لأبي عبدالله عليه السلام في حديث : الرجل يستنجي فيقع ثوبه في الماء الذي استنجى به ، فقال : « لا بأس » فسكت ، فقال : « أو تدري لم صار لا بأس به ؟ » فقلت : لا والله جعلت فداك ، فقال عليه السلام : « إن الماء أكثر من

(١) الكافي ٣ : ٥ / ١٣ ، الفقيه ١ : ١٦٢ / ٤١ ، التهذيب ١ : ٢٢٣ / ٨٥ ، الوسائل ، الباب

١٣ من أبواب الماء المضاف والمستعمل ، الحديث ١ .

(٢) في المصدر : الميزان .

القدر^(١)

ومنها: رواية عبد الكريم بن عتبة الهاشمي، قال، سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقع ثوبه على الماء الذي استنجى به، أينجس ذلك ثوبه؟ قال: «لا»^(٢).

ومنها: رواية محمد بن نعمان - المصنحة - عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قلت له: أستنجي ثم يقع ثوبي فيه وأنا جنب، فقال عليه السلام: «لا بأس به»^(٣).

وبهذا كله يقيد إطلاق قوله عليه السلام في مضمة العيص بعد أن سأل عن رجل أصابته قطرة من طشت فيه وضوء: «إن كان من بول أو قدر فيغسل ما أصابه»^(٤).

وحيث إن الإمام عليه السلام علل نفي البأس عن الثوب الذي أصابه ماء الاستنجاء في رواية الأحول: بأكثرية الماء من القدر، يعلم منه أن القدر المستهلك في الماء لا يؤثر في تنجيس الماء حتى يتنجس به الثوب، فيستفاد منه بأن إفاضة أن ماء الاستنجاء (ظاهر) كما صرح به المصنف

(١) حلل الشرائع، ١/٢٨٧، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب الماء المضاف والمستعمل، الحديث ٢.

(٢) التهذيب ١: ٢٢٨/٨٦، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب الماء المضاف والمستعمل، الحديث ٥.

(٣) التهذيب ١: ٢٢٧/٨٦، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب الماء المضاف والمستعمل، الحديث ٤.

(٤) المحقق ١: ٩٠، الذكرى: ٩، الوسائل، الباب ٦ من أبواب الماء المضاف والمستعمل، الحديث ١٤.

وغيره ، بل عن غير واحد دعوى الإجماع عليه ، لا أنه نجس معفو عنه ، كما عن طاهر بعض ، بل عن صريح الذكرى^(١) تقويته ؛ إذ لولا طهارة الماء لما صحَّ تعليل نقي البأس عن ملاقيه بأكثريته ؛ إذ يجب أن يكون بين العلة والمعلول مناسبة ، وهي متفية في الفرض حيث إنه على هذا التقدير بمنزلة ما لو شُئِل عن حكم ملاقي الدم الكثير الذي أريق في إناء فيه قطرة بول ، فنفي عنه البأس ، ثم قال : «أو تدري لِمَ صار لا بأس به ؟ ... لأنَّ الدم أكثر من البول» وهو كما ترى

بل قد يقال : إنه يستفاد ذلك أيضاً من رواية عبدالكريم حيث إن تنجيس الثوب - على ما هو المغروس في أدهان المنشريعة - من آثار نجاسة الماء ولوازمه ، فإذا قال عليه السلام : إنه لا ينجس الثوب ، يفهم منه عرفاً أنه ليس بنجس ؛ إذ لم يعهد لديهم وجود نجس غير منجس ، ولذا لا يترددون في نجاسة الثوب الملاقي لشيء من النجاسات بعد علمهم بنجاسته .

هذا ، ولكن لما منع أن يمنع هذه الاستفادة في خصوص المقام ؛ لما أشرنا من أن منشأها مغروسة القاعدة المسلّمة في أذهابهم ، وهي كون كل نجس منجساً .

وهذه القاعدة منخرمة في المقام جزماً ؛ لدوران الأمر بين كون الماء نجساً غير منجس ، أو كون القذر الذي يستجنى منه كذلك ، وليس الثاني أولى من الأول ، فلا يفهم من عدم تنجس الثوب ونقي البأس عنه في

(١) حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ١ ، ٢٥٤ ، وراجع الذكرى ٩٠

المقدم إلا عدم كون الماء مؤثراً في سجيسته ، وأما عدم نجاسة الماء فلا ، إلا أن يقال إن الاكترام بنجاسة الماء يستلزم التصرف في جميع الأدلة لدانة على عدم جوار استعمال الماء النجس في المأكول والمشروب والوضوء والصلاة وغيرها مما يشترط بالطهارة؛ لثبوت نفي البأس عن الكل ولو بالإجماع ، وهذا بخلاف ما لو التزمنا بطهارة الماء ؛ فإنه لا يستلزم التصرف إلا فيما دل على انفعال الماء القليل بالنسبة إلى ماء الاستنجاء ، وهذا أهون من الأول .

هذا مع إمكان أن يقال : إن عدم تنجيس الملاقى أمانة عند المتشرعة لإثبات عدم النجاسة لولا العلم بتحققها من دليل خارجي ، وحيث إن نجاسة الماء في الفرض غير معلومة ؛ إذ لا دليل عليها عند عموم انفعال الماء القليل الواجب تخصيصه بهذه الأمانة ؛ لأخصيتها منه ، فيجب الحكم بطهارة الماء ، ولذا نجد من أنفسنا انسياق طهارة الماء إلى لذهن من هذه الرواية ، كما استدلل بها غير واحد من الأعلام ، بل يمكن دعوى استعادة الطهارة أيضاً من رواية محمد بن نعمان الأخيرة ؛ لأن الدس الذي يتوهمه السائل في مثل هذه الموارد ليس إلا نجاسة الثوب الملاقى للماء ، فحيث نفي البأس عنه يفهم منه عرفاً طهارته ، ولذا استمر سيرة العلماء في إثبات الطهارة بنفي البأس في مثل هذه الموارد ، أو إثبات النجاسة بثبوت بأس في الجملة ، كالمنع من الوضوء أو الصلاة أو الأكل والشرب وسره ما أشرت إليه من أن منشأ توهم البأس في تلك الموارد ليس إلا احتمال نجاسته ، فحيثما نقاه يُعلم عدمها ، وإطلاق نفي البأس عنه

٢٢٠. مصباح الفقيه / ج ١

يقتضي عدم الفرق بين جفاف الثوب وعدمه ، فيستفاد منه بالدلالة التبعية طهارة الجزء الموجود بالفعل في الثوب ، ومن المعلوم عدم الفرق بينه وبين سائر الأجزاء ، فيجب أن يكون المجموع طاهراً .

ولا يقاس ذلك بالبلة الباقية من الغسالة في المحل المغسول به ؛ للفرق بين المقامين ، كما أوضحناه سابقاً في ضمن مثال ، فتأمل .

ومما يؤيد القول بالطهارة : الإجماعات المنقولة المعتمدة بالشهرة المحققة ، بل ربما يستدل له بها .

وفيه مناقشة ، لا لمجرد كونها منقولة ، وهي غير معتمدة ، بل لخلو كلام جملة من القدماء عن التصريح بالطهارة ، فلا تسمع دعوى الإجماع من مذهبه .

هذا ، مع أنه لا ينفع ممن قال بطهارة الغسالة ؛ لأن الطهارة عنده على القاعدة والاتفاق المطلق من القول باستثنائه من نجاسة الغسالة .

والقول بكونه على قاعدتها من الطهارة لا يورث القطع بموافقة الإمام عليه السلام الذي هو مناط اعتبار الإجماع لدى المتأخرين .

وكيف كان فالظاهر أن المراد بالعفو عند القاتل به إنما هو العفو عن ملاقيه بمعنى عدم سراية نجاسته إليه .

قال في محكي المتهنئ : عفي عن ماء الاستنجاء إذا وقع شيء منه على ثوبه وبدنه (١) .

(١) حكاه عنه الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة : ٥٦ ، وراجع متهنئ المطلب ١ : ٢٤ .

فملخص هذا القول التفكيك بين آثار النجاسة، فبالنسبة إلى ذاته يعامل معاملة النجس، فيحرم شربه، ولا يجوز استعماله في إزالة الحدث والحث، ولكنه لا يؤثر في ملاقيه أصلاً، فلو وقع شيء منه في الماء الذي يتوصلاً به إن استهلك فيه فلا بأس به، وإلا فلا يجزئ إلا على تقدير حصول العلم بوصول الماء الطاهر إلى جميع مواضع الغسل.

وأما حمله في الصلاة: فإن قلنا بعدم جواز حمل النجس فيها، فمقتضى القاعدة: المنع منه، فلا يجوز الصلاة في الثوب الذي أصابه الماء إلا بعد زوال عينه واستهلاكه عرفاً.

ويحتمل أن يكون مراد القائلين بالعمى معاني أخر غير ما ذكر، ولكنه لا حاجة إلى استقصائها بعد وضوح ضعف المبنى، وعلى تقدير الالتزام به فالمتعين إرادة العمى بالمعنى المذكور، كما لا يحق وجهه على الناظر في وجهه.

ولا فرق في ماء الاستنجاء بين المخرجين، كما صرح به غير واحد، ويقتضيه إطلاق غيرهم، بل لم ينقل من أحد التصريح بالفرق بين المخرجين، ولكنه قد يستشكل في توجيهه بناءً على اختصاص لفظ الاستنجاء بغسل موضع الغائط.

وفيه - مضافاً إلى تصريح جماعة بشموله لغسل مخرج البول - أن العدة قاصية بدرجة انفراد الغائط عن البول واجتماع غسائهما غالباً في مكان واحد، فلا يمكن تنزيل الأخبار المطلقة الواردة في مقام الحاجة على إرادة صورة انفراد غسالة الغائط.

وكون لفظ الاستنجاء حقيقةً في خصوصها لا يصح إطلاق
الجواب بعد قضاء العادة بندرة الانفكاك، فيفهم من ذلك حكم صورة
امراد البول بالفحوى وعدم القول بالفصل.

هذا، مع أن ترك الاستحصال في مثل المقام لأجل جواز إرادة
السائل ما هو أعمّ ولو مجاراً بقربة الغلبة، يفيد العموم.

وكذا لا فرق بين المخرج الطبيعي وغيره بشرط اعتياده، بل مطلقاً
بشرط إطلاق الاسم عليه؛ لإطلاق المصوح والفتاوى، وانصرافها إلى
الطبيعي بدوي منشؤه ندرة الوجود، فليس بضائر، ولكن الإنصاف أن
تعميم الحكم بالنسبة إلى المخرج الغير الطبيعي الذي لم يكن معتاداً
مشكل جداً.

ودعوى كون التشكيك فيه بدوياً غير مسموعة، فالتفصيل بينه وبين
غيره لا يخلو عن وجه، بل تعميم الحكم بالنسبة إلى غير المخرج الطبيعي
ولو مع اعتياده لا يخلو عن إشكال؛ نظراً إلى أن المنسبق إلى الذهن من
أسئلة السائلين ليس إلا ما يتعارف وجوده بحسب أصل الخلقة، فأطلاق
لجواب مرّ عليه، وأما إطلاق معاقدة الإجماعات فلا وثوق بإرادة
لمجمعين ما يعمّ هذا الفرد، والله العالم.

ولا فرق بين سبق اليد إلى المحلّ وعدمه ما لم يتحقّق الإعراض
بحيث تخرج اليد عن الآلية، وتعدّ نجاستها نجاسةً خارجية، ولا بين
عدّي النجاسة عن المحلّ المتعارف وعدمه ما لم يخرج عن صدق اسم
لاستحاء عليه عرفاً من دون مسامحة؛ لإطلاقات الأدلة.

هذا كله (ما لم يتغير) أحد أوصاف الماء المنفصل (بالنجاسة)
والأفينجس بلا خلاف فيه ظاهراً ، بل عن غير واحد دعوى الإجماع
عليه .

ويدل عليه - مضافاً إلى ذلك - عموم ما دلّ على نجاسة المتغير وإن
كان أعم من أخبار الاستنجاء من وجه ، لكن عموم النجاسة أقوى بالنسبة
إلى مورد الاجتماع ؛ لضعف ظهور أخبار الاستنجاء بالنظر إلى هذا الفرد ،
بل إمكان دعوى انصرافها عنه خصوصاً بعد الالتفات إلى أنه ليس لنا ماء لا
يفسده التغير حتى الكثر والجاري وماء المطر ، مضافاً إلى إشعار التعليق
بأكثريّة الماء في رواية الأحول بأنّ المناطق قاهريّة الماء واستهلاك القدر
فيه .

ثم لا يخفى عليك أنّ مقتضى الأدلة المتقدمة إنّما هو طهارة ماء
الاستنجاء من حيث هو ، فلا ينافيها نجاسته لو كان المحلّ متنجساً
بنجاسة أخرى ، فطهارة ماء الاستنجاء إنّما هي ما لم يتنجس المحلّ
بنجاسة أخرى خارجة عن حقيقة ما يستنجى منه داخليّة كانت أم خارجيّة
(أو تلاقيه) أي ماء الاستنجاء (نجاسة من خارج) .

ويحكمه ما لو بقي عين النجس الذي يستنجى منه حسّاً في الماء
بعد الانفصال ، فإنه حيثئذ بمنزلة النجاسة الخارجيّة الواصلة إليه فينجسه .
ولا فرق في ملاقة المحلّ للنجس بين كونها قبل انفعاله بالنجاسة
التي يستنجى منها أو معه أو بعده ؛ لأنّ انفعال المحلّ بسبب سابق لا
يقتضي لغويّة الملاقة اللاحقة لو كان لها أثر خاص ، كما فيما نحن فيه .

وهو تنحيس الماء ، فيجب أن يؤثر السبب اللاحق فيه أيضاً بقدر قابلية المحل .

نعم قد يتوهم الطهارة فيما لو خرج مع الغائط شيء من الدم ولاقى المحل ، لتعارفه خصوصاً بالنسبة إلى أرباب البواسير ، ولا يخرج الماء بذلك عن كونه مصداقاً لماء الاستنجاء ، فيعمه الحكم .

ويدفعه : أن الدم الحارج كالغائط ينظر العرف له مدخلة في إيجاب غسل ملاقيه ، فكما يصدق - في الفرض - عليه ماء الاستنجاء كذلك يصدق عليه غسالة الدم ولا أقل من تأثيره في التشكيك في إرادة هذا الفرد من المطلقات ، فلا يمكن استفادة حكمه منها؛ لأن مثل هذا لتشكيك مُصرّ في التمسك بالإطلاق جرماً .

ولو خرج مع ما يستجن منه أو بعده بعض الأجسام الطاهرة - كالوذي أو المذي أو الدود أو البلغم أو نحوها - فالأظهر عدم تأثيرها في نجاسة الماء .

وقد يتوهم نجاسته ؛ نظراً إلى انفعالها بعد الخروج ، فليس ملاقة المحل لها إلا كملاقاته للمتنجس الخارجي .

ويدفعه : عدم ملحوظية هذه الأشياء بنظر العرف بحيث يرون لها أثراً مستقلة ، وليست هذه الأشياء بنظر العرف من الخصوصيات المصنفة لماء الاستنجاء حتى يمكن ادعاء أنه لا يفهم عرفاً من الأدلة إلا طهارة بعض دون بعض خصوصاً مع غلبة حدوث هذه الأشياء ، وترك التفصيل في النصوص والمتاوى ومعاقد إجماعاتهم ، بل الظاهر طهارة الماء لو

أصاب المحلّ جسم ظاهر فتأثر منه حيث إنّ العرف حين يرويه متأثراً من المحلّ لا يتعلّلون تأثيره فيه حتّى يوجب ذلك صرف الأدلّة عن شموله ، والمشع في مثل هذه الموارد إنّما هو الفهم العرفي ، ولكن الاحتياط في هذه الصورة ، بل في سابقتها أيضاً ممّا لا ينبغي تركه ، والله العالم .

فرع : صرح غير واحد بعدم جواز استعمال ماء الاستنجاء في رفع الحدث ، واستدلّ له بما عن التحرير والمنتهى من دعوى الإجماع على عدم رفع الحدث بما يزال به الخبث^(١) .

ولكنك عرفت في مبحث الغسالة أنّ التمسك بالإجماع المحض فضلاً عن منقوله في مثل المقام لا يحلّ عن إشكال .

فمد قوّاه في المستند والحدائق - وفقاً للمحكي عن الأردبيلي^(٢) - من القول بالجواز^(٣) لا يحلّ عن وجه .

نعم يمكن الاستدلال له برواية ابن مسان ، الأنية الدالة على عدم جواز الوضوء بالماء المستعمل في تطهير الثوب وغسل الجنابة وأشباهه ، بناءً على كون النهي عن الوضوء تعدياً لا من حيث نجاسته ؛ لأنّ الماء المستعمل في الاستنجاء من أشباهه بلا شبهة ، وثبوت الطهارة له تعدياً لا

(١) لم تجد دعوى الإجماع عليه في التحرير ، وكذا لم نعثر على مصدر يسيبها إليه ، بل في المدارك ١ : ١٢٦ ، والحدائق ١ : ٤٩٠ ، ومفتاح الكرامة ١ : ٩٥ ، وخواهر الكلام ١ : ٣٥٠ نسبتها إلى المعنير ١ : ٩٠ ، والمنتهى ١ : ٢٤ .

(٢) حكاه عنه البحراي في الحدائق الناضرة ١ : ١٧٧ ، وراجع . مجمع الفائدة والبرهان ١ : ٢٨٩ .

(٣) مستند الشيعة ١ : ١٨ ، الحدائق الناضرة ١ : ١٧٧ .

يُخرجُه عن المشابهة العرفية ، ولكنك ستعرف المناقشة في دلالتها على المدعى .

نعم على القول بطهارة العسالة مطلقاً يتم الاستدلال بها ، كما سيُتضح وجهه .

وكيف كان فلا ينبغي الاستشكال في جوار استعماله في إزالة الخبث ؛ لحصول الغسل المأمور به معه ، وتقييده بما عداه يحتاج إلى دليل .

ودعوى الانصراف عن مثل هذا الماء المعروف طهارته غير مسموعة ، والله العالم .

(و) الماء (المستعمل في الوضوء طاهر) بضرورة مذهبنا (ومطهر) عن الحدث والخبث إجماعاً .

ويدلّ عليه - مضافاً إلى الأصل والإجماع - الرواية الآتية .

وعن أبي حنيفة الحكم بنجاسته نجاسة معلّقة حتى لو كان في الثوب منه أكثر من قدر الدرهم لم تجز الصلاة به^(١) .

وعن أبي يوسف أنّه نجس نجاسة محققة ، فيجوز الصلاة به^(٢) . ولا ينبغي الالتفات إليهما .

(وما استعمل في رفع الحدث الأكبر طاهر) إجماعاً ، ويجوز

(١) كما في جواهر الكلام ١ / ٣٥٩ ، وانظر الهداية - للمرحوماني - ١ / ٢٠ ، والمجموع ١ : ١٥١ .

استعماله في إزالة الخبث بلا إشكال فيه ؛ للأصل والعمومات ، بل عن غير واحد دعوى الإجماع عليه .

وكذا لا إشكال بل لا خلاف في أنه يرفع الحدث ثانياً لو كان كثيراً بالغأخذ الكثر أو جارياً وما بحكمه ، بل عن غير واحد نقل الإجماع عليه ويدل عليه السيرة المستمرة عند المتشريعة المعلوم تحققها من صدر الشريعة كما يفصح عن ذلك السير في أسئلة السائلين عن حكم المياة المجتمعة التي يغتسل فيها الجنب ، الظاهرة في كونه متعارفاً لديهم ، إلى غير ذلك من القرائن المرجحة للقطع بذلك .

ويدل عليه أيضاً غير واحد من الأخبار التي تقدم بعضها في مبحث الكثر :

منها : صحيحة صفوان ، قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الحياض التي ما بين مكة إلى المدينة تردها السباع وتلغ فيها الكلاب وتشرب منها الحمير ويغتسل فيها الجنب ويتوضأ منها ، قال : « ركم قدر الماء » قال : إلى نصف الساق وإلى الركبة ، فقال : « توضأ منه » ^(١) .

ويظهر من بعض الأخبار كراهة الاغتسال من المياة الراكدة التي يتعارف الاغتسال فيها في الحمام وغيره :

ففي خبر علي بن جعفر عن أبي الحسن موسى عليه السلام في حديث ،

(١) التهذيب ١ . ١٣١٧/٤١٧ ، الاستبصار ١ : ٥٤/٢٢ ، الوسائل ، الباب ٩ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ١٢ .

قال : « من اغتسل من الماء الذي اغتسل فيه فأصابه الجذام فلا يلوم إلا نفسه » فقلت لأبي الحسن عليه السلام : إن أهل المدينة يقولون : إن فيه شفاء من العيس ، فقال : « كذبوا ، يقتل فيه الجنب من الحرام ، والراني والناصب الذي هو شرهما وكل من خلق ثم يكون فيه شفاء من العيس ! »^(١).

وطاهاها وإن كان كراهة الاغتسال مما اعتسل فيه مطلقاً إلا أن ذيلها ، بل وكذا التعليل بإصابة الجذام يُشعر بأن المراد منها الاغتسال من المياه المتعارفة المعدة للاستعمال التي يتوارد عليها عامة الناس على وجه يكون في استعمالها ريبة إصابة الجذام ونحوه من الأمراض المسرية التي هي حكمة الكراهة ، والله العالم.

(وهل يرفع به الحدث ثانياً) لو كان قليلاً ؟

(فيه) قولان معروفان منشؤهما اختلاف الأخبار وتصادم الأدلة ، ففيه (تردد) بدوي لا محالة .

ولكن المتأمل في مجموع الأخبار وما يقتضيه الجمع بين الأدلة لا ينبغي أن يتردد في أن الأقوى - كما هو الأشهر بل المشهور بين المتأخرين - جوازه .

حجة المانعين أمور :

منها : رواية أحمد بن هلال عن الحسن بن محبوب عن عبدالله بن

(١) الكافي ٦ : ٢٨/٥٠٣ ، الوسائل ، الباب ١١ من أبواب الماء المضاف والمستعمل ، الحديث ٢ ، والسند في المصدر هكذا : . محمد بن علي بن جعفر عن أبي الحسن الرضا عليه السلام .

سنان عن أبي عبدالله عليه السلام ، قال : « لا بأس بأن يتوضأ بالماء المستعمل » وقال^(١) : « الماء الذي يغسل به الثوب أو يغتسل به الرجل من الجنابة لا يجوز أن يتوضأ منه وأشباهه ، وأما الذي يتوضأ الرجل به فيغسل وجهه ويديه في شيء نظيف فلا بأس أن يأخذه غيره ويتوضأ به »^(٢) .

ونوقش فيها بضعف السند ؛ لاشتغاله علي أحمد بن هلال الذي روي اللعن عليه من العسكري عليه السلام^(٣) ، وقد أكثروا في الطعن عليه برميهِ إلى الغلو تارة والنصب أخرى .

قال شيخنا المرتضى رحمه الله : ويغنى ما بين المذهبين لعنه يشهد بأنه لم يكن له مذهب رأساً^(٤) . ولكنه - رحمه الله - ذكر قرائن كثيرة موجبة للاطمئنان بصدق الرواية .

ويظهر من الفريد البهبهاني في حاشيته على المدارك^(٥) أيضاً الاعتماد عليها .

فالمناقشة فيها ممن يعمل بالروايات الموثوق بها مشكلة جداً ، ولكن للتأمل في دلالتها مجال ؛ لغلبة اشتغال بدن الجنب على النجاسة ، كما يشهد به العادة خصوصاً في تلك الأزمنة والأمكنة ، مضافاً إلى شهادة

(١) في السخ الحطية والطبعة الحجرية - فقال ، وما أئتمناه من المصدر

(٢) التهذيب ١ - ٢٢٦ / ٦٣٠ ، الاستبصار ١ - ٢٧ / ٧١ ، الوسائل ، الباب ٩ من أبواب الماء المضاف والمستعمل ، الحديث ١٣ .

(٣) رجال النجاشي ١٩٩ / ٨٣ ، اختيار معرفة الرجال ١٠٢٠ / ٥٢٥

(٤) كتاب الطهارة : ٥٧ .

(٥) حاشية الوحيد البهبهاني على المدارك غير مطبوعة .

الروايات الواردة في كيفية غسل الجنابة بذلك ، فيقوى بها احتمال ورودها
مورد الغالب .

هذا ، مع أن المتبّع في الأخبار التي وقع فيها السؤال عن حكم الماء
الذي يغتسل فيه الجنب والأجوبة الصادرة عن الأئمة عليهم السلام لا يكاد يرتاب
في أن جميعها ناظرة إلى نجاسة الماء وطهارته ، وأن الرخصة في التوضؤ
منه أو شربه مثلاً لم تكن إلا لبيان طهارته ، والنهي عن التوضؤ أو الشرب
لم يكن إلا لبيان نجاسته ، وأما احتمال عدم جواز استعماله في التطهير
تعبداً لم يكن يخطر في أذهانهم أبداً .

ألا ترى أنه حين مثل في غير واحد من الأخبار عن مجمع ماء ترد
فيه السباع وتلغ فيه الكلاب ويغتسل منه الجنب أجابه بقوله عليه السلام : «إذا كان
الماء قدر كثر لا ينجسه شيء»^(١) .

وفي غير واحد من الأخبار سأل الرواة عن الثوب الذي يصبه الماء
المستعمل في غسل الجنابة ، فأجابوهم منفي البأس^(٢) .

وفي صحيحة ابن مسلم ، الأتية في أدلة المختار بعد أن سأل عن
الحمام يغتسل فيه الجنب أغتسل من مائه ؟ قال : «نعم لا بأس أن يغتسل
منه الجنب ولقد اغتسلت فيه وجئت فغسلت رجلي وما غسلت رجلي إلا
مما لزم من التراب»^(٣) إلى غير ذلك من الأخبار التي يستفاد منها أنه

(١) أنظر الوسائل ، الباب ٩ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ١ و ٥

(٢) الوسائل ، الباب ٩ من أبواب الماء المضاف والمستعمل ، الأحاديث ٩ و ١١ و ١٢

(٣) التهذيب ١ . ١١٧٢/٢٧٨ ، الوسائل ، الباب ٧ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ٢ ،

لم يكن ملحوظاً لديهم إلا جهة نجاسته ، ومن أراد مزيد اطلاع على ما ادّعياء فليطلب من مطائنها مثل أحبار الحنّام والكرّ وغيره ، وستأتي الإشارة إلى بعضها فيما بعد إن شاء الله .

بل الإنصاف أنني أجد هذه الرواية في حدّ ذاتها على خلاف مطلوبهم أدلّ ؛ لأنّ سوق الرواية يشهد بأنّه عليه السلام بعد أن نفى البأس عن الوضوء بالماء المستعمل مطلقاً إطلائاً لتشريع مَنْ زعم نجاسة ما يستعمل في الوضوء أراد أن يبيّن وجه الإطلاق ، وأنّ الماء المستعمل من حيث أنّه مستعمل لا بأس به إلا أن ينضمّ إليه جهة أخرى موحية لنجاسته كأن يغسل به الثوب النجس أو يغتسل به الرجل من الجبابة التي لا تنفك غالباً عن نجاسة البدن ؛ فإنّه لا يجوز أن يتوضّأ من مثل هذا الماء وأشباهه ممّا يستعمل في إزالة النجاسة عن الثوب والبدن ، وأمّا الماء الذي ليس فيه جهة أخرى موحية لنجاسته مثل الذي يتوضّأ الرجل به فيغسل به وجهه ويده في شيء نظيف ، فلا بأس أن يؤخذ من مائه ويتوضّأ به ، فقوله عليه السلام : « وأما الذي » إلى آخره ، بحسب الظاهر ميّن لما في الإطلاق من الإجمال في ضمن مثال .

ولعلّ النكتة في تخصيص الوضوء بالذكر ؛ لزعم المبتدعين نجاسة مائه بالخصوص ، أو لكونه أوضح الأفراد .

وكيف كان فالماء الذي يغتسل به الرجل فيغسل رأسه وبده في شيء نظيف بعد تطهير بدنه هو أيضاً مثل ماء الوضوء لا بأس به بمقتضى

هذا التفسير .

وما ذكرناه في توجيه الرواية ألصق وأنسب بسياقها وأوفق بالقواعد اللفظية من حمل إطلاق الصدر على العموم ، وارتكاب التحصيل فيه بالنسبة إلى غسالة الثوب وأشباهاها خصوصاً إذا جعلنا المستعمل في غسل الجنابة وأشباهاه قسيماً لها ؛ فإنه يستلزم إخراج أكثر الأفراد ، فيكون المراد من الإطلاق خصوص الماء المستعمل في رفع الحدث الأصغر ، وهو في غاية البعد .

وقد يناقش في دلالة الرواية : باحتمال إرادة إزالة الوسخ من غسل الثوب لا النجاسة ، فيتعين حمل النهي فيها بقرينة الإجماع على مطلق رجحان الترك المجامع للكراهة دون خصوص الحرمة .

واعترض عليها بقيام الإجماع على نفي الكراهة أيضاً .

فإن تمّ هذا الإجماع فهو ، والأفما أبداء المورد من الاحتمال لا يخلو عن وجه ؛ إذ ليس لغسل الثوب حقيقة شرعية حتى يحمل عليها .

ودعوى غلبة نجاسة الثوب المعسول به الموجبة لانصراف الإطلاق إليها لو سلّمت فهي الجنابة أولى ؛ لأغلبيتها فيها منه ، إلا أن يقال : إن وروده في كلمات الشارع وظهور نواحيه في الحرمة يصلح قرينة لتعيس المراد من الفقرة الأولى دون الثانية .

ثم لو سلّم ظهور الرواية في المنع ، فلا شبهة في أن تقيدها بما إذا اشتمل بدن الجنب على النجاسة أهون من التصرف في الأدلة الآتية

المخالفة للعامة .

ومن أدلة المانعين : صحيحة محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال : سألت عن ماء الحمام ، فقال : «ادخله بإزار ، ولا تغسل من ماء أحر إلا أن يكون فيه جنب أو يكثر أهله فلا تدري فيه جنب أم لا»^(١) وأجيب : بمنع الدلالة ؛ للاكتفاء في رفع النهي بالإباحة .

وفيه : أن النهي في المستثنى منه ليس للحرمة جزماً ولا للكراهة ؛ للقطع بجواز الاغتسال من غير ماء الحمام ، فالمراد منه إما الإرشاد إلى ما هو الأصل بحال السائل ؛ لسهولته وغيرها من الجهات ، أو لدفع توهم الوجوب ، أو لأجل كونه توطئةً لذكر ما بعده ، فلا بد من أن يكون الاغتسال منه عند وجود الجنب أو احتمال وجوده مرجوحاً إما على سبيل الحرمة أو الكراهة ، والمنسب إلى الذهن هو الحرمة .

وفيه : أن حمل النهي على الحرمة في المقام متعذر ؛ لأن المراد من ماء الحمام إما ما في حياضه الكبار أو ما في حياضه الصغار ، أو الفسالة الجارية على سطح الأرض .

أما الأخير فلا يمكن تنزيل الرواية عليه ؛ لعدم كون الاغتسال منه متعارفاً عند الناس حتى ينزل إطلاق السؤال عليه ، مع أن اللازم على الإمام عليه السلام على هذا التقدير إرشاده إلى الاغتسال من ماء الحياض لا أمره بالغسل من غير ماء الحمام .

(١) التهذيب ١ : ٣٧٩ / ١١٧٥ ، الوسائل ، الباب ٧ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ٥ .

وأما الأول فمن المعلوم أن الغالب فيه كونه أضعاف الكثر، فلا يمنع اغتسال الجنب فيه من جواز الاغتسال منه أو فيه باتفاق النص والفتوى، كما عرفته فيما تقدم، وقد عرفت أن غاية ما يستفاد من بعض الأخبار كراهته.

وأما الثاني فليس المتعارف بين الناس إلا الاغتسال حول الحيض لا فيها، والرشحات التي تتضح فيها حال الغسل لو لم توجب نجاستها غير مضرّة قطعاً؛ للصحيحة الآتية وغيرها من الأدلة.

هذا، مع أن المتعارف إنما هو وقوع الاغتسال حال الاتصال بالمادة، ولا بأس به حيثئذ قطعاً؛ فإنه بمنزلة الجاري وماء النهر يظهر بعضه بعضاً. وفي رسالة الواسطي، قال: سئل عن الرجال يقومون على الحوض في الحمام لا أعرف اليهودي من النصراني ولا الجنب من غير الجنب، قال: «يغتسل منه ولا يغتسل من ماء آخر فإنه طهور»^(١).

والذي يظهر لي أن مناط النهي في الصحيحة إنما هو وجود الجنب بالفعل في الحمام واشتغاله بالاغتسال، وذلك لأجل اشتغال بدنه على الجاسة الموجبة لتجسس من يجتمع معه حول الحوض الصغير الذي كان أخذ الماء منه متعارفاً في تلك الأزمنة، فيتعذر حصول الغسل الصحيح أو يتعسر، ولذا أمره بالاغتسال من ماء آخر ليتيسر تحصيل القطع بحصول الغسل الصحيح الخالي عن الشبهة منه فيه دون ماء الحمام، وكيف لا مع أنه لو كان مناط النهي كونه مستعملاً في غسل الجنابة لكان اللازم إناطة

(١) التهذيب ١/٣٧٨، الوسائل، الباب ٧ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٦.

الحكم بالعلم بغسل الجنب أو احتماله ، كما هو مقتضى قوله ﷺ : « أو يكثر أهله فلا تدري فيه جنب » لا على وجوده فيه بالفعل ، ولا زمة المنع من الاغتسال من المياه الموجودة في الحمامات المتعارفة ؛ إذ لا يكاد يوجد حمام لا يقطع بدخول الجنب فيه في يومه وليكثه مراراً عديدة فضلاً عن احتماله ، وإجراء الماء من المادة كما يكفي في رفع المحذور عند العلم باغتسال الجنب كذلك يكفي في رفعه عند وجوده فيه بالفعل ، ولا مقتضى للأمر بالاغتسال من ماء آخر ، كما لا يخفى .

وقد يستدل لهم أيضاً بالصحيح عن ابن مسكان ، قال : حدثني صاحب لي ثقة أنه سأل أبا عبدالله عليه السلام : عن الرجل يتهيأ إلى الماء القليل في الطريق ويريد أن يغتسل وليس معه إناء والماء في وهدة ، فإن هو اغتسل رجع غسله في الماء كيف يصنع ؟ قال : « ينضح بكف بين يديه وكفاً من خلفه وكفاً عن يمينه وكفاً عن شماله ثم يغتسل »^(١) فإن الظاهر من تقرير الإمام عليه السلام وأمره بالنضح الذي هو مانع من رجوع العسالة إلى الماء يدل على كونه محذوراً يجب علاجه .

وأما كون النضح مانعاً عن الرجوع فقد ذكروا في تقريبه وجهين .

أحدهما : أن يكون المراد أنه ينضح بالأكف على الأرض ، فيوجب رشها سرعة جذب الماء .

ثانيهما : أن يكون المقصود نضح بدنه بالماء من الجهات الأربع

(١) التهذيب ١ : ١٣٦٨/٤١٧ ، الاستبصار ١ : ٧٢/٢٨ ، الوسائل ، الباب ١٠ من أبواب الماء المصاف والمستعمل ، الحديث ٢ .

حتى يتعجل وصول الماء إلى البدن فيتمّ غسله قبل رجوع الماء إلى الوهدة.

والجواب عنه أولاً: أن نضح الأكف من الماء على الجوانب وإن أمكن كونه مانعاً من عود الماء في بعض الفروض إلا أن هذا لا يصحح إطلاق الجواب لو كان رجوعه إلى الماء موجباً لفساد الغسل، بل كان اللزم على الإمام عليه السلام على هذا التقدير أن يأمره بوضع حائل من تراب ونحوه إن أمكن، أو يأمره باقتصاره في غسل بدنه على الأدهان، وعدم إكثار الماء على وجه تجري غسلته في الوهدة بمقدار يصير ماؤها مستعملاً.

والظاهر أن نضح الأكف من المياه القليلة التي توجد في الطريق عند إرادة الوضوء أو الغسل في حد ذاته مستحب.

ولعل الحكمة فيه رفع كراهة الاستعمال من مثل هذه المياه التي ترد عليها السباع وغيرها وقد ورد الأمر به للوضوء في رواية الكاهلي عن أبي عبد الله عليه السلام «إذا أتيت ماء فيه قلة فانضح عن يمينك وعن يسارك وبين يديك وتوضأ»^(١).

وقد ورد الأمر به أيضاً في صحيحة علي بن جعفر، الآتية.

وثانياً: أن غلبة اشتغال بدن الجنب على النجاسة مانعة عن ظهور الصحيحة في كون المحذور الذي تخيله السائل هو محذور اختلاط الماء

(١) الكافي ٣ / ١٠٣، التهذيب ١ / ٤٠٨ / ١٢٨٣، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب الماء

المصاف والمستعمل، الحديث ٢

بالماء المستعمل في الحدث الأكبر من حيث هو ، فلعلَّ المحذور الذي تختله نجاسة الماء بوصول الغسالة .

وثالثاً : أن المحذور الذي قرره الإمام عليه السلام يحتمل أن يكون محذور كراهة الاستعمال ، وليس في الرواية ما يدل على أن السائل كان يرى حرمة حتى يكون تقريره أو بيان العلاج له إغراء بالجهل .
ويؤيد هذا الاحتمال وضوح كون العلاج مبيهاً على المسامحة .

وبما ذكرنا ظهر لك أن هذه الرواية على خلاف مطلوبهم أدل ، ولذا استدل بها بعضهم لإثبات الجواز ، بل عن الشيخ الذي هو قائل بالمنع أنه ارتكب التوجيه فيها بحملها على الصرورة أو غير غسل الجابة^(١) .

واستدل لهم أيضاً برواية حمزة بن أحمد ، وفيها : « ولا تغتسل من البر التي يجتمع فيها ماء الحمام ، فإنه يسيل فيها ما يغتسل به الجنب وولد الزنا والنصب لنا أهل البيت وهو شرهم »^(٢) .

وصحيفة محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام : « سُئِلَ عن الماء تبول فيه الدواب وتلع فيه الكلاب و يغتسل فيه الجنب ، قال . « إذا كان الماء قدر كَرَّ لا ينجسه شيء »^(٣) إلى غير ذلك من الأخبار التي لا يخفى ما فيها على المتأمل .

(١) الاستبصار ١ : ٢٨ ذيل الحديث ٧٢ .

(٢) التهذيب ١ : ١١٤٣/٣٧٣ ، الوسائل ، الباب ١١ من أبواب الماء المصروف والمستعمل ، الحديث ١ .

(٣) الكافي ٣ : ٢/٢ ، التهذيب ١ : ١٠٧/٣٩ و ٦٥١/٢٢٦ ، الاستبصار ١ : ٦ و ٢٠ ٤٥ ، الوسائل ، الباب ٩ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ١ .

واستدلّ لهم أيضاً بالاحتياط تحصيلاً للقطع بفراغ الذمة عما هو مشروط بالطهارة .

وفيه - بعد الغض عن ورود الأوامر المقتضية للإجزاء - : أن استصحاب مطهريّة الماء حاكم على قاعدة الاشتغال .

هذا ، مع أن كون الاحتياط مرجعاً للشك في مثل المقام لأصل البراءة ، فيه كلام سنشير إليه في مبحث الوضوء إذا اقتضاء المقام إن شاء الله .

حجة المجوزين - مضافاً إلى الأصل والإطلاقات - صحيحة محمد ابن مسلم ، قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : الحمام يغسل فيه الجنب وغيره أغتسل من مائه ؟ قال : « نعم لا بأس أن يغسل منه الجنب ، ولقد اغتسلت فيه وجئت فغسلت رجلي ، وما غسلتهما إلا ممّا لزم بهما من التراب »^(١) .

ويمكن المناقشة في دلالتها بأنّ الاغتسال في الحمام لا يستلزم ضرورة مائه مستعملاً ؛ لأنّ الاغتسال في الحمام عادة لا يتحقّق إلا في الحياض الكار أو في خارج الماء حول الحياض الصغير ، والمانع ملتزم بنفي البأس في الصورتين ، ولم يكن مقصود السائل أيضاً من سؤاله - على ما يشهد به ذيل الجواب - معرفة حكمه من هذه الجهة ، وإنّما تحيّل نجاسته بمباشرة الجنب ، فنفى الإمام عليه السلام عنه البأس الذي توهمه ، ويبيّن وجه غسله^(٢) رجليه حتى لا يبقى له شبهة أصلاً .

ويمكن دفعها بما عرفت فيما سبق من أنّه يفهم من مثل هذه الرواية

(١) التهذيب ١ - ١١٧٢/٣٧٨ ، الوسائل ، الباب ٧ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ٢

(٢) في وض ١٦ غسل .

أنَّ الناس المعهود لديهم لم يكن إلا نجاسته ، ولذا لم يستظهر الإمام عليه السلام من كلام السائل مع إطلاقه إلا توهمه ثبوت البأس من هذه الجهة ، كما يشهد به سوق الجواب ، فتأمل .

واستدلَّ لهم أيضاً بصحیحة علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام ، قال : سألته عن الرجل يصيب الماء في ساقية أو مستنقع أيفتسل منه للجبهة أو يتوضأ منه للصلاة إذا كان لا يجد غيره والماء لا يبلغ صاعاً للجناية ولا مداً للوضوء وهو متفرق فكيف يصع به وهو يتخوف أن تكون السباع قد شربت منه ؟ فقال : «إذا كانت يده نظيفة فليأخذ كفاً من الماء بيد واحدة فلينضحه خلفه وكفاً عن أمامه وكفاً عن يمينه وكفاً عن شماله ، فإن خشى أن لا يكفيه ، غسل رأسه ثلاث مرات ، ثم مسح جلده بيده ، فإن ذلك يجزئه ، وإن كان الوضوء ، غسل وجهه ومسح يده على ذراعيه ورأسه ورجليه ، وإن كان الماء متفرقاً فقدّر أن يجمعه ، وألا اغتسل من هذا ومن هذا ، وإن كن في مكان واحد وهو قليل لا يكفيه لغسله فلا عليه أن يغتسل ويرجع الماء فيه ، فإن ذلك يجزئه»^(١) .

فإنَّ قوله عليه السلام : «لا عليه أن يغتسل ويرجع الماء فيه» يدلُّ على جواز الاغتسال ممّا يرجع ، أمّا في حال الضرورة : فواضح ، وأمّا في غير حال الضرورة : فلأنَّ الظاهر أنَّ المراد من قوله : «لا يكفيه لغسله» عدم كفايته بحسب المتعارف ، وألا فحيثما فرض كفاية هذا الماء لغسل جميع

(١) التهذيب ١ : ٤١٦ - ١٣١٥/٤١٧ ، الاستبصار ١ : ٧٣/٢٨ ، الوسائل ، الباب ١٠ من

أبواب الماء المصاف والمستعمل ، الحديث ١ .

بدنه ولو بإعانة ما يأخذه من غسالته فلا محالة يمكنه الاعتسال منه على وجه لا يحتاج ثانياً إلى استعمال المستعمل بأن يبلل يده ويمسح بها سائر جسده على وجه يحصل به أقلّ مسّ في الغسل المعبر عنه بالادهاق ، وعابه ينزل صدر الرواية ، لا المسح الحقيقي حتى يخالف النصوص والفتاوى ، ولا شبهة في أن الماء الذي يصرف في الغسل بهذه الكيفية أقلّ ممّا يصرف فيه بالكيفية المذكورة في الرواية ، فليس المراد من عدم الكفاية إلا بحسب المتعارف ، لا الضرورة التي تبيح المحظور .

هذا ، مع أنه لم ينقل التمهيل في المسألة إلا عن ظاهر الصدوق والشيخ عند تعرّضه للجمع بين الأخبار ، بل عن بعض المستدلين بالصحيحة دعوى عدم القول بالفصل .

ومما يؤيد القول بالجواز ما عن الغوالي عن ابن عباس ، قال : اغتسل بعض أزواج النبي ﷺ في جفنة ، فأراد رسول الله ﷺ أن يتوضأ منها ، فقالت : يا رسول الله إنّي كنت جنناً ، فقال ﷺ : «إن الماء لا يجنب»^(١) .

وعن الأماشي عن ميمونة ، قالت : أجنبت فاعتسلت من جفنة وفضلت فيها فضلة ، فجاء رسول الله ﷺ ، فاغتسل منها ، قلت : يا رسول الله إنّها فضلة متي ، أو قالت : اغتسلت ، فقال ﷺ : «ليس للماء حباية»^(٢) .

وهذه الرواية وإن كان موردها الفضلة بحسب الظاهر ، لكن التعليل

(١) عوالي اللآلي ١ : ١٦٦ / ١٧٧ .

(٢) أمانتي الطوسي ٢ : ٦ ، الوسائل ، الباب ٧ من أبواب الأسرار ، الحديث ٦

لو لم نقل بالدلالة فلا أقل من إشعاره بأن الماء لا يتأثر من مباشرة الجنب .
وقد استدلل للجواز أيضاً بالأخبار الكثيرة التي لا تحلو دلائلها عن
نظر .

وكيف كان فقد اتضح لك أن الجواز هو الأقوى (و) لكن
(الأحوط المنع) من استعماله عند التمكن من غيره ، وأما عند الانحصار
فمقتضى الاحتياط الجمع بينه وبين التيمم ، والله العالم .

تنبيه : لا ينبغي الإشكال على القول بالمنع في القطرات المتضحة
من بدن المفتل أو الأرض في الإناء ، بل في كل يسير من الماء
المستعمل الممتزج بما يضمحل فيه بحيث لا يصدق عليه الماء المستعمل
عرفاً ، وليس العبرة هنا بالاستهلاك المرادف للاستحالة حتى يدعى
استحاله في المنجاسين ، بل المدار على ذهاب الاسم الموجب لعدم
شمول أدلة المانعين له .

ويدل على نفي البأس عما يستهلك - مضافاً إلى الأصل وإطلاقات
الأدلة - الصحاح المستفيضة :

منها : صحيحة الفضيل ، قال : سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الرجل
يغتسل فيتضح من الأرض في الإناء ، قال عليه السلام : « لا بأس هذا ممّا قال الله
تعالى : ﴿ ما جعل عليكم في الدين من حرج ﴾ ^(١) » ^(٢) .

(١) سورة الحج ٢٢ : ٧٨

(٢) التهذيب ١ . ٢٢٥ / ٨٦ ، الوسائل ، الباب ٩ من أبواب الماء المضاف والمستعمل ،

الحديث ١

وصحيفة شهاب بن عبد ربه عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال في الغسل يغتسل فيقطر عن جسده في الإناء ويتوضع الماء من الأرض فيصير في الإناء : «أنه لا بأس بهذا كله»^(١).

وصحيفة عمر بن يزيد ، قلت لأبي عبد الله عليه السلام : أغتسل في مغتسل يبال فيه ويغتسل من الجبابة فيقع في الإناء ما ينزو من الأرض ، فقال : «لا بأس به»^(٢).

وما رواه سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام في كيفية الغسل بعد أن أمره بغسل كفيه وفرجه وغيرهما من التفاصيل ، قال عليه السلام : «فما انتضع من مائه في إنائه بعد ما صنع ما وصفت لك فلا بأس»^(٣).

وقد استدلل المجوزون بهذه الأخبار أيضاً لمذهبهم .

وفيه : أن المانعين بحسب الظاهر يلتزمون بمفادها ، فلا تكون حجة عليهم .

ولكن الانصاف أنها من المؤيدات القوية لهذا القول ، خصوصاً الأخيرة منها ؛ فإنها تصلح قرينة لتعين ما أريد من الأخبار التي استدلل بها المانعون والله العالم .

(١) الكافي ٣ - ٦/١٣ ، الوسائل ، الباب ٩ من أبواب الماء المضاف والمستعمل ، للحديث ٦ .

(٢) الكافي ٣ - ٨/١٤ ، الوسائل ، الباب ٩ من أبواب الماء المضاف والمستعمل ، للحديث ٧ .

(٣) التهذيب ١ - ٣٦٤/١٣٢ ، الوسائل ، الباب ٩ من أبواب الماء المضاف والمستعمل ، للحديث ٤ .

الطرف (الثالث في الأسار) بالهمزة بعد السين جمع سؤر، وهو لغة: الفضلة والبقية، كما عن القاموس^(١).

وعن الجوهرى: البقية بعد الشرب^(٢).

وفي المجمع عن المغرب وغيره هو بقية الماء التي يتيها الشارب في الإثناء أو الحوض، ثم استعير لبقية الطعام.

وليه أيضاً: وقد يقال في تعريفه: السؤر ما باشره جسم حيوان. وبمعناه رواية، ولعله اصطلاح، وعليه حملت الأسار، كسؤر اليهودي والنصراني وغيرهما^(٣). انتهى.

وقيل: إنه في عرف الفقهاء ماء قليل لا قن جسم حيوان^(٤).

ولعله أراد بيان مرادهم من لفظ السؤر الواقع في باب المياه.

قال شيخنا المرتضى^(٥): والأولى إبقاء السؤر حتى في هذا المقام على معناه العرفي وإشراك غيره معه في الحكم الثابت له شرعاً، وظاهرهم اعتبار القلة في الماء.

والذي يستفاد من الأخبار إطلاقه على الكثير، مثل قوله^(٦): «ولا يشرب سؤر الكلب إلا أن يكون حوضاً كبيراً امتسقى منه»^(٧).

(١) حكاه عنه البحراني في الحقائق الناضرة ١: ٤١٧، وانظر: القاموس المحيط ٢: ١٣ «السؤر».

(٢) كما في الحقائق الناضرة ١: ٤١٧، وانظر: المصباح ٢: ٦٧٥ «سأر».

(٣) مجمع البحرين ٣: ٢٢٢ «سأر».

(٤) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري -: ٥٩.

(٥) التهذيب ١: ٢٢٦ / ٦٥٠، الوسائل، الباب ٦ من أبواب الأسار، الحديث ٧.

وهو أيضاً ظاهر التذكرة والمحكي عن الهداية^(١) . انتهى .

أقول : دعوى انصراف ما يدل على كراهة استعمال بعض الأسار عن الكثير والجاري غير بعيدة .

ومما يدل على أن السور في الأخبار يطلق على الأعم من بقية الشراب : ما روي عن أمير المؤمنين عليه السلام في سور الهرة «أن الهر سبع ولا بأس بسوره ، وإني لأستحي من ربي أن أدع طعاماً لأن الهر أكل منه»^(٢) .

وعن النبي صلى الله عليه وآله في حديث المناهي أنه صلى الله عليه وآله نهى عن أكل سور الفأرة^(٣) .

والظاهر من بعض الأخبار : عدم اختصاصه بمباشرة الفم ، كموتقة العيص عن الصادق عليه السلام عن سور الحائض ، قال : «توضأ منه وتوضأ من سور الجنب إذا كانت مأمونة وتغتسل يديها قبل أن تدخلهما الإناء»^(٤) .

(وهي) أي : أسار الحيوانات (كلها طاهرة هذا سور) م كان

(١) كتاب الطهارة ٥٩ - ٦٠ ، وانظر : تذكرة الفقهاء ١ : ٣٩ ، المسألة ١١ ، والهداية (ضمن الجوامع الفقهية) : ٤٨ .

(٢) الكافي ٣ : ٤/٩ ، التهذيب ١ : ٦٥٥/٢٢٧ ، الوسائل ، الباب ٢ من أبواب الأسار ، الحديث ٢ .

(٣) الفقيه ١ : ٢/٢٨١ ، الوسائل ، الباب ٩ من أبواب الأسار ، الحديث ٧ .

(٤) التهذيب ١ : ٦٣٢/٢٢٢ ، الاستبصار ١ : ٣١/١٧ ، الوسائل ، الباب ٧ من أبواب الأسار ، الحديث ١ ، وفيه كما هي الكافي ٣ : ٢/١٠ . «لا توضأ منه وتوضأ من سور الجنب» .

نجس العين ، أي : (الكلب والخنزير والكافر) .

أما طهارة سؤر ما عدا المذكورات فهي التي تقتضيها القواعد الشرعية من دون فرق بين كونه ممّا يؤكل لحمه أو لا يؤكل

ويدلّ عليها - مضافاً إلى الأصول المعتبرة - جملة من الأخبار الآتية التي يفهم منها طهارة سؤر كلّ ما كان طاهر الجسد .

وأما نجاسة سؤر الكلب وأخويه : فلاّنها من آثار نجاستها شرعاً ، كما ورد التعليل بها في سؤر الكلب في بعض الأخبار الآتية .

(وفي) نجاسة (سؤر المسوخ تردّد) منشؤه التردّد في نجاستها (و) لكنّك ستعرف إن شاء الله في مبحث النجاسات أنّ (الطهارة أظهر) .

(ومنّ عدا الخوارج والغلاة من أصناف المسلمين) إذا لم يكر شيئاً من ضروريّات الدين (طاهر الجسد والسؤر) وسيأتي تفصيله في محله إن شاء الله .

وعن المبسوط والسرائر والمهذّب إنكار الملازمة بين طهارة الحيوان وجواز استعمال سؤره حيث منعوا استعمال سؤر ما لا يؤكل لحمه من حيوان الحضر غير الأدمي والطيور إلّا ما لا يمكن التحرّز عنه ، كالهزة والعارة والحية^(١) ، بل عن الحلّي التصريح بنجاسته^(٢) .

ومستدّهم في المنع : مفهوم رواية عمّار بن موسى عن أبي عبد الله

(١ و ٢) حكاه عنها العاصم في مفتاح الكرامة ١ - ٨٢ ، وانظر : المبسوط ١ - ١٠ ، والسرائر

١ - ٨٥ ، ولم نعرّض عليه في المهذّب .

عليه السلام ، قال . مُثْلَ عَمَّا تَشْرَبُ مِنْهُ الْحَمَامَةُ ، فَقَالَ عَلَيْهِ السلام : «كُلْ مَا أَكَلَ لَحْمُهُ يَتَوَضَّأُ مِنْ سُورِهِ وَيَشْرَبُ»^(١) .

ويؤيده مفهوم صحيحة ابن سنان «لا بأس أن تتوضأ مما شرب منه ما يؤكل لحمه»^(٢) فإنَّ البأس وإن كان أعم من الحرمة إلا أنَّها أظهر الأفراد ، فتسبق إلى الذهن .

وفيه أولاً : منع دلالتها على المفهوم ، أعني الانتفاء عند الانتفاء ، ولذلك يهم السائل من كلامه عليه السلام حكم كل ما لا يؤكل لحمه ، فسأله بعد ذلك عن ماء شرب منه باز أو صقر أو عقاب ، فأجابه بقوله : «كل شيء من الطير يتوضأ من سُورِهِ»^(٣) فلو كان لجوابه الأول مفهوم عام ، لكان بين الجوابين معارضة ، مع أنَّ الناظر إليهما لا يلتفت إلى المعارضة أصلاً ، فهذا دليل على أنه ليس شيء من الجوابين مسوقاً لبيان الانتفاء عند الانتفاء .

نعم يفهم من تقييد الموضوع في مقام إعطاء القاعدة أنَّ جواز التوضؤ وانتفاء البأس في أفراد غير المأكول غير مطرد ؛ لأنَّ هذا هو النكته الظاهرة التي تنسب إلى الذهن في مثل المقام ، وأمَّا ظهورهما في كون علة نفي البأس هي كونه مأكول اللحم لا غير - كما عليه ثبتني استفادة المفهوم - فلا

(١) الكافي ٣ : ٥/٩ ، التهذيب ١ : ٢٢٨ / ٦٦٠ ، الاستبصار ١ : ٢٥ / ٦٤ ، الوسائل ، الباب ٤ من أبواب الأسرار ، الحديث ٢

(٢) الكافي ٣ : ١/٩ ، الوسائل ، الباب ٥ من أبواب الأسرار ، الحديث ١

(٣) الكافي ٣ : ٥/٩ ، التهذيب ١ : ٢٢٨ / ٦٦٠ ، الاستبصار ١ : ٢٥ / ٦٤ ، الوسائل ، الباب ٤ من أبواب الأسرار ، الحديث ٢ .

وثانياً : أنه لا يمكن الأخذ بعموم المفهوم ، للزوم تخصيصه بالنسبة إلى الطيور والوحوش والسباع وحشرات الأرض ، كالفأرة والعقرب والحية وحوها ؛ لوقوع التصريح بنهي الناس عن هذه الأمور في الجملة في الأحبار الحاصّة ، ولذا التزم المانعون باستثنائها ، ومن المعلوم أنه بعد إخراج هذه الأمور لا يبقى تحت العام إلا أقل قليل ، ولا يمكن ارتكاب هذا النحو من التصرف في المعاهيم التي هي من الأدلة اللّبية ، فيتعيّن حمل الروايتين على إرادة الكراهة ، كما يؤيدها مرسله الوشاء عن أبي عبدالله عليه السلام أنه كان يكره سور كل شيء لا يؤكل لحمه^(١).

وثالثاً : أنه يعارضهما صحيحة الفصل ، قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام : عن فضل الهرة والشاة والبقرة والإبل والحيل والبقال والوحش والسباع فلم أترك شيئاً إلا سألت عنه ، فقال : « لا بأس به » حتى انتهيت إلى الكلب ، فقل : « رجس نجس لا تتوضأ بفصله ، فاصيب ذلك الماء وعسره بالتراب أول مرّة ثم بالماء »^(٢).

فإن هذه الرواية كالصريح في أن علّة ثبوت البأس في الكلب نجاسته ، لا كونه غير مأكول ، وأن ما عدا ما ليس بنجس فلا بأس بسوره ونظيرها : ما رواه معاوية بن شريع ، قال : سألت عذافر أبا عبدالله عليه السلام وأنا عنده - عن سور السّثور والشاة والبقرة والبعير والحصار والفرس

(١) الكافي ٣ . ٧/١٠ ، الوسائل ، الباب ٥ من أبواب الأسأر ، الحديث ٢

(٢) التهذيب ١ - ٦٤٦/٢٢٥ ، الاستبصار ١ - ٤٠/١٩ ، الوسائل ، الباب ١ من أبواب الأسأر ، الحديث ٤ .

وأورد بالنقض بيهاق شارب الخمر .

وحله . أنه لا حكم للنجاسة بعد استهلاكها أو استحالتها .

(و) كذا (سور ما أكل الجيف) إن لم يكن مأكول اللحم ، كما هو العالب ، والأ فيشكل الحكم بكرهة سورة ؛ إذ الظاهر أن أكل الجيفة لا يوجب حرمة اللحم حتى يستفاد كراهة سورة من المرسلة .

ولعل وجه قولهم بكرهاته على الإطلاق هو الخروج من شبهة الخلاف ؛ لحكاية المنع عن بعض .

وكيف كان فإنما يكره السور (إذا خلا موضع الملاقة من عين النجاسة) والأ فينجس السور ، ويجب التجنب عنه بلا إشكال ؛ إذ لا دليل على اختصاص حكم النجاسات بما عدا هذا الفرد .

ويدل عليه بالخصوص : رواية عمار ، المتقدمة^(١) عن أبي عبد الله عليه السلام ، حين سأله عن ماء شرب منه باز أو صقر أو عقاب ، فقال عليه السلام : «كل شيء من الطير يتوضأ مما يشرب منه إلا أن ترى في منقاره دمًا ، فإن رأيت في منقاره دمًا فلا تتوضأ منه ولا تشرب» .

وعنه أيضاً أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام : عن ماء شربت منه الدحاجة ، قال : «إن كان في منقارها قدر لم يتوضأ ولم يشرب ، وإن لم تعلم أن في منقارها قدرًا توضأ منه واشرب»^(٢) .

(١) تقدمت في ص ٢٥٥-٢٥٦ .

(٢) التهذيب ١ / ٨٢٢ / ٢٨٤ ، الاستبصار ١ / ٢٥٦ ، الوسائل ، الباب ٤ من أبواب الأسأر ، الحديث ٣

وظاهر هاتين الروايتين بل صريحهما على ما تقتضيه القرائن الداحلية والخارجية : دوران المنع مدار وجود عين القذر في منقارها ، فلو لم يكن في منقارها قذر فلا بأس بسورها مطلقاً ، سواء علم ملاقاته للقذر في السابق أم لم يعلم ، وسواء علم زواله بمطهر شرعي أم لم يعلم ، بل وإن علم عدمه ، كما هو ظاهر المشهور ، بل الظاهر عدم الخلاف فيه .

نعم عن النهاية اعتبار احتمال حصول الطهارة بوروده على كثير مطلق أو ورود المطر أو القليل عليه^(١) .

ولكنه في غاية الضعف ؛ إذ لولا طهارة بدن الحيوان بزوال عين النجس عنه لما أفاد احتمال التطهير بالحكم بطهارته ؛ لمخالفته للقاعدة المفروسة في أذهان أهل العرف التي أمضاها الشارع في ضمن أخبار كادت تكون متواترة من أن اليقين لا يتنقض الاحتمال .

ورفع اليد عن هذه القاعدة ؛ للإجماع والسيرة وغيرهما من الأدلة الخاصة ليس بأولى من الالتزام باختصاص قاعدة كل نجس مسجس بغير هذا الفرد ، أو الالتزام بأن زوال العين مطهر شرعي تعبداً ، بل الالتزام بأحد هذين الأمرين أولئ ، بل هو المتعين بالنظر إلى ما تقتضيه أخبار الباب .

مضافاً إلى اعتضاده بالشهرة ، بل الإجماع ؛ فإنهم صرحوا - كما عن المبسوط والسرائر والتذكرة وغيره^(٢) - بأنه لو أكلت الهرة فأرة ثم

(١) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٦٠ ، وانظر نهاية الإحكام ١ ٢٣٩

(٢) حكاه عنها الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة ٦٠ ، وانظر المبسوط ١٠ ١١

والسرائر ١ ٨٥ ، وتذكرة الفقهاء ١ : ٤٢ ، والمعتبر ١ ٩٩

شربت من ماء قليل ، لم يسجس ، عات الهرة أم لم نغف .

ومما يحقق الشهرة ، بل يظهر منه الاتفاق أن الأصحاب بين مقتب
بكرهه سؤر الجلاك وأكل الجيف ، ومانع منه ، ولم يستند المانع في
منعه إلا إلى وجود أجزاء النجاسة في لعابه أو بإلحاق سؤره بعرقه
ببعض الاعتبارات .

وكيف كان فأنفق المانعون والمجوزون على أن ملاقة فمه للنجاسة مع
العلم العادي غالباً بعدم ملاقة المطهر الشرعي بعد أكل العذرة والجيفة
لا تؤثر في الحكم بالسجس ، وكيف لا ولا يظن بأحد أن يلتزم بسجاسة
ما يقع فيه الفأرة وتخرج حية مع أن العادة قاضية بأنه لا يمر عليها
ساعة إلا ويلقي بدنّها شيئاً من الجاسات ، فهل تستنحي بعد البول أو
تسبح في الشطوط والأنهار حتى يتحقق احتمال المطهر الشرعي
بالنسبة إليها ؟ وقد نفى البأس في غير واحد من الأخبار عن سورها
وعما تقع فيه وتخرج حية .

ففي رواية هارون بن حمزة الغنوي عن أبي عبدالله عليه السلام ، قال : سألته
عن الفأرة والعقرب وأشباه ذلك يقع في الماء فيخرج حياً هل يشرب
من ذلك الماء ويتوضأ به ؟ قال : يسكب منه ثلاث مرّات وقليله
وكثيره بمنزلة واحدة ثم يشرب منه ويتوضأ غير الوزغ فإنه لا يتفع بما
يقع فيه^(١) .

(١) التهذيب ١ / ٢٣٨ ، ٦٩٠ / الاستبصار ١ / ٥٩ / ٢٤ و ١١٣ / ٤١ ، الوسائل ، الباب ٩ من

أبواب الأسار ، الحديث ٤

وعن علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام في حديث، قال: «وسألته عن ذرة وقعت في حُبِّ دهن فأخرجت قبل أن تموت أبيعه من مسلم؟ قال: «نعم ويدهن منه»^(١).

وحكي عن الشيخ في الخلاف دعوى الإجماع عليه مستكشفاً ذلك من أن الأصحاب حكموا بطهارة سؤر الهرة على الإطلاق^(٢)

ودعوى ورودها في مقام بيان حكم سؤر الهرة من حيث لطهارة والنجاسة مع غلبة ملاقاتها للنجاسة، بل كونها محكومةً بالنجاسة دائماً ولو بحكم الاستصحاب، غير مسموعة، خصوصاً مع عدم تنبيههم عليها في كتبهم.

وبهذا ظهو لك الوجه في استدلالهم لإثبات المطلوب بالأخبار النافية لبأس عن سؤر الهرة وغيرها مما يباشر النجاسات غالباً.

واحتمال كونها مسوقةً لبيان طهارته الذاتية مما لا ينبغي أن يلتفت إليه بعد ندرة انفكاك هذه الجهة عن الجهة العارضية المقضية لنجاسته.

مضافاً إلى إياه أكثر الأخبار عن مثل هذا الحمل حيث إنها كالصريح في كونها مسوقةً لبيان الحكم الفعلي كروايتي عمار، المتقدمتين^(٣)؛ فإن الاستثناء دليل على أن المراد نفي البأس عن سؤر الطير ولدجاجة

(١) التهذيب ١/٤١٩، الاستبصار ١: ٦١/٢٤، الوسائل، الباب ٩ من أبواب الأسائر، الحديث ١.

(٢) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - : ٦٠، وانظر الخلاف ١: ٢٠٣، المسألة ١٦٧.

(٣) نقلت في ص ٣٥٩

مطلقاً لا من حيث ذاتهما ، كما لا يخفى .

ومما يدل على طهارة بدن الحيوان بزوال عين النجاسة - مصداقاً إلى الأخبار الكثيرة التي يمكن استفادتها منها - ما استقرّ عليه سيرة المتشرعة من عدم تحرّزهم عن الحيوانات التي يعلم بنجاستها عند تولّدها بدم الولادة ، ولا عن سؤ الهرة وأشباهاها مع علمهم غالباً بمباشرتها للنجس ولو في بعض الأزمنة ، واطمئنانهم بعدم ملاقاتها للمظهر الشرعي ، بل لو غسل واحد منهم فم الهرة التي أكلت العارة أو شربت ماءً نجساً مع علمه عادةً بأنها تأكل من طعامه وشربه ، يُعدّ عندهم من المجانين .

وكيف كان فالحكم من الوضوح بمكان لا يحوم حوله الارتياب ، وإنما الإشكال في أنه هل يتنجّس بدن الحيوان عند تلوّثه بالنجاسة ، فيظهر بزوال العين ، أو أنه لا يفعل أصلاً ، كالباطن التي لا تتأثر بما فيها من النجاسات ؟ وسيُتّضح لك تحقيقه إن شاء الله في محله ، ولا يترتب على تنقيحه فائدة مهمة إلا في صورة الشك في لقاء العين ، فإنه لا يجوز الحكم بنجاسة ملاقيه على الثاني ، فإنها من آثار ملاقة النجس ، وهي مشكوكة في المرض .

واستصحاب بقاء النجس لا يجدي في الحكم بنجاسة الملاقاة إلا على القول باعتبار الأصول المثبتة ولا نقول به ، وأمّا على الأول فستصحاب نجاسة الحيوان ويحكم بتنجيس ملاقيه ؛ لكونه من آثارها .

ومخصّص المروي بينهما : أنّ الشك في الأول مسبّب عن الشك في بقاء

الموضوع المستصحب، وقد تقرر في محله أن إحراز الموضوع من مقومات الاستصحاب، وأمّا على الثاني فالموضوع إنما هو نفس الحيوان الذي علم نجاسته سابقاً وشك في ارتفاعها في الرمان اللاحق، والشك إنما نشأ من الشك في زوال العين الذي هو مظهر شرعي على الفرض، فيجب الحكم ببقاء نجاسته إلى أن يعلم بتحقيق المزيل.

ولكنه يمكن أن يقال: إنه يظهر من رواية عمّار: إناطة الحكم بالعلم بوجود القدر في متقارها بالفعل حيث قال: «فإن لم تعلم أن في متقارها قدراً توضحاً منه» فعلم هذا تنتفي هذه الثمرة أيضاً، فلي تأمل^(١).

(و) يكره سور (الحائض) مطلقاً، كما عن الشيخ في المبسوط

(١) قوله: فلي تأمل، إشارة إلى أنه يمكن أن يقال: إن استصحاب بقاء القدر حاكم على هذه الرواية؛ لأنه بمنزلة العلم بالبقاء، والمفروض عدم جريانه إلا على أحد التقديرين.

ويتوجه عليه أنه إذا كان موضوع الحكم هو العلم بوجود القدر، كما هو ظاهر الرواية قلنا: إن الاستصحاب بمنزلة العلم ثبوتاً، فيمكن إحرازه بالأصل مطلقاً سواء قلنا بأن المحل يفعل بملاقاته أو لا، كما لا يخفى على المتأمل، فتنتفي الثمرة على كل تقدير لا يقال: إن المناط في التنجيس على تقدير عدم انفعال المحل هو ملاقة السور النجس، وهي مشكوك، فلا يمكن إحرازها بالأصل؛ إذ لا اعتداد بالأصول لمثبته، وأمّا على تقدير الانفعال، فلا حاجة إلى إحراز ملاقاته النجس، بل يكفي فيه إحراز نجاسة المتقار المعلوم ملاقاته له، فمتى أحرزها في المتقار بالأصل ترتب عليه أثره، وهو نجاسة ملاقيه

لأننا نقول: ظاهر الرواية دوران نجاسة السور مثل ملاقاته لمقار يكون فيه عين القدر، ولا يتفاوت الحال في ذلك بين أن يكون مناط نجاسته ملاقاته للمتقار المشتمل على القدر أو نفس القدر من حيث هي في كون الأصل مثبتاً على كل تقدير، فلي تأمل. (مه رحمه الله).

وعلم الهدى في المصباح^(١)، أو (التي لا تؤمن) على المحافظة عن مباشرة النجاسات، كما في المتن وغيره.

وربما قيدها بعضهم، بل أكثرهم بالمتهمة.

واعترض عليهم بخلق الأخبار عن التقييد بالمتهمة، وهي أخص من غير المأمونة التي وقع التقييد بها في أخبار الباب؛ لأن من لا يعرف حالها غير مأمونة وهي غير متهمة.

والإنصاف أن المتبادر إلى الدهن من غير المأمونة في مثل المقام هي المتهمة، فلا يبعد أن يكون مقصود الجميع من التقييد التحرز عن سور المرأة التي لا تبالي بدينها من حيث التحرز عن النجاسات.

وأما مجهولة الحال فالظاهر عدم ملحوظيتها لديهم حين الإطلاق؛ لندرة الابتلاء بمساورة من لا يعرف حالها ولو إجمالاً، كمعرفته على سبيل الإجمال بأن أهل البوادي نوعاً لا يهتمون بالتحرز عن النجاسات.

والظاهر كفاية هذا المقدار من الاتهام في كراهة السور، وكذا كفاية وثوقه إجمالاً بأن أهل البلاد يتحرزون نوعاً عن مثل دم الحيض وغيره من النجاسات العينية في نفي الكراهة ما لم يظن في خصوص الشخص خلافه.

ولكن التقييد بغير المأمونة أنسب بظواهر النصوص وأسلم من

(١) حكاه عنهما الماملي في مدارك الأحكام ١: ١٣٤، وانظر: المبسوط ١: ١٠، والمعتبر ١: ٩٩ حيث فيه حكاية القول عنهما أيضاً.

لمناقشة، بل الأوفق بالظواهر أن يقال . ويكره سؤر الحائض إلا إذا كانت مأمونة .

وكيف كان فمستند القول بكرهه سؤرها على الإطلاق بحسب لظاهر إطلاقات الأخبار المعتبرة المستفيضة الناهية عن الوضوء من سؤر الحائض :

مث . صحيحة العيص ، قال . سألت أبا عبد الله عليه السلام : عن سؤر الحائض ، قال : « لا توضأ منه وتوضأ من سؤر الجنب إذا كنت مأمونة ثم تغسل يديها قبل أن تدخلهما الإناء ، وقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يغتسل هو وعائشة في إناء واحد ويغتسلان جميعاً »^(١) .

ورواية عنبة عن أبي عبد الله عليه السلام . « اشرب من سؤر الحائض ولا تتوضأ منه »^(٢) .

ورواية أبي بصير : هل يتوضأ من فضل وضوء الحائض ؟ قال : « لا »^(٣) .

وفي رواية أبي هلال : « المرأة الطامث أشرب من فضل شربها ولا أحب أن أتوضأ منه »^(٤) .

(١) الكافي ٣ : ٢/١٠ ، الوسائل ، الباب ٧ من أبواب الأسرار ، الحديث ١

(٢) الكافي ٣ - ١/١٠ ، التهذيب ١ - ٦٣٤/٢٢٢ ، الوسائل ، الباب ٨ من أبواب الأسرار ، الحديث ١ .

(٣) التهذيب ١ : ٦٣٦/٢٢٢ ، الاستبصار ١ : ٢٤/١٧ ، الوسائل ، الباب ٨ من أبواب الأسرار ، الحديث ٧ .

(٤) التهذيب ١ - ٦٣٧/٢٢٢ ، الاستبصار ١ - ٢٥/١٧ ، الوسائل ، الباب ٨ من أبواب الأسرار ، الحديث ٧ .

ورواية ابن أبي يعفور ، قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام : أيتوضأ الرجل من فضل المرأة ؟ قال : «إذا كانت تعرف الوضوء ، ولا يتوضأ من سؤر الحائض»^(١).

ومستند القول باختصاص كراهة السؤر بالمتهمّة أو غير المأمونة الأخبار المستفيضة النافية للبأس عن الوضوء من سؤر الحائض إذا كانت مأمونة ، فيتقيّد بها الأخبار المطلقة .

منها : صحيحة العيص ، المتقدّمة على ما رواها في التهذيب والاستبصار^(٢) بإسقاط لفظة «لا» من أولها ، فيكون قوله ﷺ : «إذا كانت مأمونة» قيداً للمجنب والحائض.

ومنها : صحيحة رفاعه عن أبي عبدالله عليه السلام قال . «إن سؤر الحائض لا بأس به أن تتوضأ منه إذا كانت تغسل يديها»^(٣).

وصحيحة علي بن يقطين عن الرجل يتوضأ بفضل الحائض ، قل : «إذا كانت مأمونة فلا بأس»^(٤).

وهذه الأخبار وإن أمكن الجمع بينها بحمل المقيدات على الكراهة الشديدة ، وانقاء المطلقات على إطلاقها ، إلا أن دلالة الأخبار المقيدة على إرادة نفي البأس على الإطلاق أظهر من الأدلة المطلقة على ثبوت البأس

(١) الكافي ٣ : ٤ / ١١ ، الوسائل ، الباب ٨ من أبواب الأسار ، الحديث ٣

(٢) التهذيب ١ : ٦٣٣ / ٢٢٢ ، الاستبصار ١ : ٣١ / ١٧ ، وتقدمت في ص ٢٥٤

(٣) السرائر ٢ : ٦٠٩ ، الوسائل ، الباب ٨ من أبواب الأسار ، الحديث ٩

(٤) التهذيب ١ : ٦٣٢ / ٢٢١ ، الاستبصار ١ : ٣٠ / ١٦ ، الوسائل ، الباب ٨ من أبواب الأسار ، الحديث ٥ .

بالنسبة إلى المأمونة ؛ لكون البأس المنفي نكرة في سياق النفي التي يدعى دلالتها على العموم بالوضع .

مضافاً إلى المناسبة الظاهرة بين نفي البأس وكونها مأمونة ، واستبعاد كون الحكم تعدياً محضاً حتى يكون المراد من المطلقات إطلاقها ، بل لا يبعد دعوى انصرافها في حد ذاتها إلى غير المأمونة ؛ للمناسبة الظاهرة بين ثبوت البأس وكونها غير مأمونة ، فالجمع بين الأخبار بتقييد المطلقات بغير المأمونة - كما عليه المشهور - أولى من تقييد البأس المنفي في الأخبار المقيدة بكونه بأساً شديداً .

نعم ربما يابى عن التقييد صحيحة العيص على ما رواها في الكافي حيث نهى عن سؤر الحائض مطلقاً ، ورخص في سؤر الجنب إذا كانت مأمونة^(١) ؛ فإن التفصيل بين الجنب والحائض مع تقييد الجنب بكونها مأمونة قاطع للشركة ، إلا أنك عرفت معارضتها بما في التهذيب والاستبصار من روايتها بإسقاط كلمة «لا» فتخرج عن صلاحيتها للاستدلال .

مضافاً إلى ما أشرنا إليه من إمكان أن تكون حكمة إطلاق النهي في الحائض غلبة اتهامها لطول مدة ابتلاتها بدم الحيض ، بخلاف الجنب ، فارتكاب التقييد فيها أيضاً غير بعيد .

ولأجل ما أشرنا إليه من وضوح المناسبة بين الكراهة وكونها غير مأمونة استفاد الشهيد وغيره^(٢) من أخبار الباب ما هو مناط الحكم ،

(١) نقلت الصحيحة في ص ٣٦٦

(٢) البيان : ٤٦ ، السرائر ٣ : ١٢٣ .

فألحقوا بالحائض النفساء والمستحاضة المتهمة ، بل كل متهم ، وألحقوا المجنب أيضاً بالحائض ، لا لتفحيط المناط ، بل لأجل التنصيص عليه في الجملة في صحيحة العيص ، المتقدمة^(١) .

ثم إن مقتضى إطلاق المصنف - رحمه الله - كغيره : كراهة سور الحائض مطلقاً ، وعدم اختصاصها بالوضوء ، بل عن الوحيد البهبهني أن الاقتصار على الوضوء لم يقل به فقيه ، والظاهر أن التعميم محل وفق^(٢) ، انتهى .

ولكنك خير بما في التعميم من الإشكال ؛ لما في أكثر الأخبار الناهية عن الوضوء من التصريح بنفي البأس عن الشرب ، وإن تم الإجماع ، فلا بد من حمل الأخبار المفصلة بين الوضوء والشرب على تفاوت مراتب الكراهة ، ولكن الشأن في إثباته .

نعم يمكن الاستدلال لإثبات مرتبة من الكراهة بالنسبة إلى الشرب وسائر الاستعمالات على وجه لا ينافي الأخبار السابقة : بإطلاقات أوامر الاحتياط والتورع في الدين لولا كون التجنب عن المشتبهات في باب النجاسات مثاراً للوسوسة التي علم مبغوضيتها لدى الشارع ، والله العالم .
(و) يكره استعمال (سور البغال والحمير) كما عن المشهور^(٣) .

وفي المدارك : المراد بالحمير : الأهلية ؛ إذ الوحشية لا كراهة في

(١) تقدمت في ص ٣٦٦ .

(٢) حكاه عنه العامل في مفتاح الكرامة ١ : ٨٤ .

(٣) نبه إليه صاحب الجواهر فيها ١ : ٢٨١ .

٣٧٠ مصباح الفقيه / ج ١

سورها ، وألحق بهما الدواب ؛ لكراهة لحم الجميع ، ونحن نطالبهم بإثبات الكبرى^(١) ، انتهى .

أقول: ربما قيل في توجيه الكبرى : إن السور إنما يكون غالباً بالفهم ، فلا ينفك عن لعبه ، وهو يتبع الحيوان في الكراهة .

وفيه - بعد الإغماض عن كونه أخص من المدعى ، وتسليم تحية اللعاب للحم - أنه لا حكم له بعد استهلاكه ، فلا تكون كراهة اللعاب مقتضية لكراهة السور الذي يستهلك فيه .

نعم ربما يستشعر التبعة من بعض الأخبار المتقدمة التي علق نفي البأس بحلية الأكل والنهي عنه بعدمها .

ولكنك خير بأنه لا يلتفت إلى مثل هذه الإشعارات في الأحكام التعبدية لولا البناء على المسامحة .

وربما يستدل لكراهة سور البغال والحمير بل الخيل : بمفهوم مضمرة سماعة : هل يشرب سور شيء من الدواب أو يتوضأ منه ؟ قال : وأما الإبل والقر فلا بأس^(٢) .

واستدل أيضاً بالمرسلة المتقدمة^(٣) : كان عليه السلام يكره سور كل ما لا يؤكل لحمه ، بناءً على إرادة الأعم مما لا يتعارف أكله

(١) مدارك الأحكام ١ : ١٣٦

(٢) الكافي ٣ / ٩ ، التهذيب ١ / ٢٢٧ / ٦٥٦ ، الوسائل ، الباب ٥ من أبواب الأسار ، الحديث ٣ .

(٣) تقدمت في ص ٣٥٧ .

وعظم جماعة^(١) الكراهة في سؤر الدواب مطلقاً.

وفي غير واحد من الأخبار المتقدمة نفي البأس عن سؤر الحمار والفرس والبغل، لكن الظاهر منها إرادة نفي الحرمة في مقابل سؤر الكلب، فلا تنافي الكراهة، والله العالم.

(و) يكره أيضاً سؤر (الفأرة) كما عن المشهور^(٢)، بل قيل: إنه المعروف من المذهب^(٣)، ففي حديث المناهي: نهى رسول الله ﷺ عن أكل سؤر الفأرة^(٤).

وربما يناقش في دلالتها على حكم الماء من حيث الشرب والتوضؤ.

ولعلها بالنسبة إلى الشرب في غير محلها.

وأما حكم الوضوء فيمكن دعوى استفادته بالأولوية المستفادة من تتبع الأخبار السابقة وغيرها.

ويمكن الاستدلال لها برواية هارون بن حمزة، المتقدمة^(٥)؛ فإن أمره ﷺ بأن يسكب من الماء ثلاث مرّات بحسب الظاهر بيان لما يرتفع به الكراهة.

(١) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - : ٦٢.

(٢) نسبة إليه الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة: ٦٢.

(٣) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - : ٦٢.

(٤) الفقيه ٤، ٢، الوسائل، الباب ٩ من أبواب الأسرار، الحديث ٧.

(٥) تقدّمت في ص ٣٦١.

وعن نهاية الشيخ : أنَّ الفأرة كالكلب إذا أصابت ثوباً برطوبة ، وجب غسل موضع الإصابة^(١) .

ولعلَّ قوله مبني على نجاستها ؛ لكونها من المسوخات .

وكيف كان فلا شبهة في ضعفه .

وقد ورد التصريح بنفي البأس عن سورها في غير واحد من الأخبار :

منها : رواية هارون بن حمزة ورواية علي بن جعفر ، المتقدمتان^(٢) .
وخبر إسحاق بن حمّار عن أبي عبدالله عليه السلام : أنَّ أبا جعفر عليه السلام كان يقول : لا بأس بسور الفأرة إذا شربت من الإناء أن يشرب منه ويتوضأ منه^(٣) .

وعن أبي البخثري عن جعفر بن محمد عن أبيه أنَّ علياً عليه السلام قال :
« لا بأس بسور الفأرة أن يشرب منه ويتوضأ »^(٤) .

وربما نُزِّل كلام الشيخ على إرادة الاستحباب المؤكدة ، والله العالم .

(و) يكره أيضاً سور (الحية) لرواية أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام

(١) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - : ٦٢ - ٦٣ ، وحكاة عنه العاملي في مدارك الأحكام ١ : ١٣٦ ، وانظر : النهاية : ٥٢

(٢) تقدّمت في ص ٣٦١ و ٣٦٢

(٣) الفقيه ١ - ٢٨ / ١٤ ، التهذيب ١ - ١٢٢٣ / ٤١٩ ، الاستبصار ١ : ٦٥ / ٢٦ ، الوسائل ، الباب ٩ من أبواب الأسرار ، الحديث ٢ .

(٤) قرب الإسناد ١٥٠ - ٥٤٢ / ١٥٠ ، الوسائل ، الباب ٩ من أبواب الأسرار ، الحديث ٨

في حية دخلت حياً فيه ماء وخرجت منه، قال: «إذا وجد ماء غيره فليهرقه»^(١)
وفي صحيحة علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام نفى البأس عنه.
قال سألت عن العظاية والحجة والوزغة يقع في الماء فلا يموت
أيتوضأ منه لمصلاة؟ قال: «لا بأس به»^(٢).

(و) كذا يكره (مامات فيه الوزغ والعقرب).

ويدل على كراهة ما يموت فيه الوزغ بل مطلقاً ولو خرج حياً: ما
في ذيل رواية هارون بن حمزة، المتقدمة^(٣) من قوله عليه السلام: «غير الوزغ
فإنه لا يتفع بما يقع فيه».

ويدل على حكم ما يموت فيه العقرب: رواية سماعة: عن جرة
وجد فيها خنفساء وقد مات، قال: «ألقه وتوضأ منه، وإن كان عقرباً فأرق
الماء وتوضأ من ماء غيره»^(٤).

وعن نهاية الشيخ: الإفتاء بنجاسة الماء الذي يموت فيه الوزغة
والعقرب^(٥)؛ استناداً إلى ظاهر الروايتين، بل ربما استظهر منه القول

(١) الكافي ٣: ١٥/٧٣، التهذيب ١: ١٣٠٢/٤١٣، الاستبصار ١: ٦٣/٢٥٠، الوسائل، الباب ٩ من أبواب الأسار، الحديث ٣.

(٢) التهذيب ١: ١٣٢٦/٤١٩، الاستبصار ١: ٥٨/٧٣، الوسائل، الباب ٩ من أبواب الأسار، الحديث ١.

(٣) تقدمت في ص ٣٦١

(٤) الكافي ٣: ٦/١٠، التهذيب ١: ٦٦٢/٢٢٩، الوسائل، الباب ٩ من أبواب الأسار، الحديث ٦.

(٥) حكاه عنها صاحب الجواهر فيها ١: ٣٨٦، وانظر: النهاية ٦.

بنجاسة سورهما مطلقاً وإن خرحتا حيّتين .

ولعلّه مبنيّ على القول بنجاسة المسوخات ، وسيأتي ضعه في محله إن شاء الله .

وأما الاستدلال بالروايتين ، ففيه : أنّه لا بدّ من حملهما على الكراهة ، واستحباب التّره ؛ جمعاً بينهما وبين غيرهما من الأدلّة ، ففي صحيحة علي بن جعفر ، المتقدّمة^(١) : نفى البأس عن الماء الذي يقع فيه الورغة فلا تموت ، وهذا الفرض هو المراد برواية هارون بن حمزة بقرينة السؤال ، فلا بدّ من حملها على الكراهة بقرينة الصحيحة التي هي نصّ في الجواز .

وكذا رواية سماعة لمعارضة بما هو نصّ في عدم الحرمة ، وهو رواية قرب الإسناد عن علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام ، قال : سأله عن العقرب والخنفساء تموت في الجرّة أو الدن^(٢) يتوضأ منه للصلاة ؟ قال : « لا بأس »^(٣) .

(و) سيتضح لك في مبحث النجاسات إن شاء الله أنّه إنّما (ينجس الماء بموت الحيوان ذي النفس السائلة دون ما لا نفس له) كالعقرب والوزغ والخنفساء ونحوها ، فكلّ ما يدلّ بظاهره على نجاسة الماء بشيء منها لا بدّ من تأويله ، والله العالم .

(١) تقدّمت في ص ٣٧٣ .

(٢) الدن : الحب ، الصحاح ٥ : ٢١١٤ « دن » .

(٣) قرب الإسناد . ٦٥٧/١٧٨ ، الوسائل ، الباب ١٠ من أبواب الأسرار ، الحديث ٥ .

تنبيه : قد عرفت أن الكلام في طهارة السور وعدمها إنما هو على تقدير خلو بدن الحيوان من عين النجاسة ، وإلا فلا كلام عند القائلين بانفعال الماء القليل في انفعاله لو كان في بدنه من النجاسة ما يدركه الطرف .

(و) إن كان (ما لا) يكاد (يدركه الطرف من الدم) أو غيره من النجاسات فهل تؤثر في تنجيس السور أم لا ؟ وجهان مبنيان على الخلاف الذي عرفت في مبحث انفعال الماء القليل حيث حكى عن الشيخ أن ما لا يدركه الطرف من الدم أو من مطلق النجاسات (لا ينجس الماء ، و) قد عرفت في محله أن الأقوى ما (قبل) - بل هو المشهور - : إنه (ينجسه ، و) لا أقل من أنه (هو الأحوط) غالباً .

فرع : لو طارت الذبابة عن العذرة أو غيرها من النجاسات إلى الثوب أو الماء ، فإن لم تحمل رجلها من النجاسة إلا مجرد ندادة جففتها الهواء قبل وصولها إلى الماء أو غيره ، فلا إشكال ، وإن كان قبل جففتها ولكن لم يكن ما تحملها بحيث يكون بحاله ملحوظاً لدى العرف على وجه يصدق عليه اسم النجس ، أو يعدّ لديهم في حد ذاته من أجزائه المائية بأن يكون كصبيغ الدم ، أو كالأجزاء المائية أو الترابية المتصاعدة عن النجس في ضمن البخار والدخان ، فلا إشكال فيه أيضاً ، وإن حملت معها ، يصدق عليه اسم النجس فأصاب الماء ، فلا تأمل في نجاسته ، سواء كانت قبل جفافه أو بعده .

وإن أصابت الثوب بعد الجفاف أو أصابته قبل الجفاف برطوبة

مسرية ، فحكمه واضح .

ولو أصابته في حال شك في كون النجس المعلوم وجوده مشتملاً على رطوبة مسرية ، فالظاهر طهارته .

واستصحاب بقاء الرطوبة المسرية لا يجدي في الحكم بنجاسة الثوب إلا على القول بالأصول المثبتة .

وإن شك في أن الدبابة حملت من عين النجاسة ما ينجس الماء أو الثوب ، فالكلام فيه ما عرفته في ما سبق من عدم جريان استصحاب بقاء العين ، ولا استصحاب النجاسة السابقة إلا على القول بنجاسة بدن الحيوان حال تلطّعه بعين النجاسة ، وكون زوالها من المظهرات على إشكال ، والله العالم .



فهرس الموضوعات

٥	مقدمة التحقيق
٣	مقدمة المؤلف
	كتاب الطهارة
٧	تعريف الطهارة
٧	أنسام الطهارة
١٤	فيما يجب له المسل
٢٦	فيما يجب له التيمم
	الركن الأول في المياه
	الماء المطلق
٢٨	تعريف الماء المطلق

- ٢٨ طهارة الماء المطلق وإزالته للحدث والخبث
٢٨ بيان المراد من الحدث والخبث

أقسام الماء المطلق

١ - الماء الجاري

- ٢٨ تعريف الماء الجاري
٣٠ عدم تنجس الماء الجاري بملاقاة النجاسة
تنجس الماء الجاري وصيره بتغيره في أحد أوصافه
الثلثة باستيلاء النجاسة على أحدها
٤٥ هل يعتبر في انفعال الماء استيلاء النجاسة
عليه أم يكفي تغير الماء بوقوعها فيه ؟
٥٠ عدم كفاية التغير التقديري في انفعال الماء
٥١ فيما لو تغير بعض الجاري
٥٨ هل يظهر الجاري المتغير بزوال تغيره مطلقاً ؟
٦٠ لحرق ماء العيث وماء الحمام بالجاري في الأحكام المذكورة له
٦١ هل يعتبر في مادة الحمام بلوغها كراً ؟
٧٠ عدم خروج الماء من كونه مطهراً لو مارج به جسم ظاهر فتغيره
٧٠ نجاسة الماء القليل بملاقاة النجاسة
هل يفعل الماء القليل مطلقاً بمجرد ملاقاة
النجس أم يشترط ورود النجاسة على الماء ؟
٨٣ تطهير الماء المتنجس
٩٤ هل يظهر الماء القليل النجس بإتمامه كراً ؟
١١٠ عدم تنجس الماء الكثر بشيء من النجاسات إلا
١١٧ أن تغير النجاسة أحد أوصافه الثلاثة

٣٧٩	بهرس الموضوعات
١١٧	حكم الماء غير المتغير المتصل بالمتغير
١٢٤	تطهير الماء الكثير النجس بإلقاء كثر فما زاد عليه
	عدم تطهر الماء الكثير النجس بزوال التغير من قتل
١٢٤	نفسه ولا تصعيق الرياح ولا بوقوع أجسام طاهرة فيه
١٢٧	تحديد الكثر وزناً
١٢٨	بيان المراد من الرطل
١٣٢	تحديد الرطل العراقي
١٣٤	تحديد الرطل المكي
١٣٤	تحديد الكثر مساحةً
١٤٧	نقل الأقوال في تحديد الكثر بالمساحة
١٥١	استواء مياه الفدران والحياض والأواني إذا كانت كثرًا في عدم نجاستها

٢ - ماء البئر

١٥٣	تنجس ماء البئر بالتغير
١٥٣	هل ينجس ماء البئر بملافة النجاسة ؟
١٥٤	حجة القائلين بالطهارة
١٦٢	حجة القائلين بالنجاسة
١٧٥	حجة القائل باحتمال الكثرة
١٧٨	حكم نزع ماء البئر
١٧٩	هل يطهر ماء البئر يطهر سائر المياه النجاسة من دون النزع ؟
١٨٠	نزع جميع ماء البئر بوقوع المسكر فيها
١٨٣	نزع جميع ماء البئر بوقوع المنى أو أحد الدماء الثلاثة
١٨٤	نزع جميع ماء البئر بموت البعير فيها
١٨٥	فيما إذا تعدد استيعاب ماء البئر

- ١٩٠ نزع كثر لموت الدابة
- ١٩١ نزع كثر لموت الحمار أو البقرة
- ١٩٢ نزع سبعين دلواً لموت إنسان في البئر
- ١٩٨ مقدار ما ينزع للعدرة المذابة في البئر
- ١٩٨ مقدار ما ينزع لكثير الدم
- نزع أربعين دلواً لموت الثعلب أو الأرنب أو الخريز
- ٢٠٠ أو السُّور أو الكلب وشبهه
- ٢٠٣ نزع أربعين دلواً لبول الرجل وللعذرة الجامدة ولقليل الدم
- ٢٠٤ نزع سبع دلاء لموت الطير
- ٢٠٥ نزع سبع دلاء لموت الفأرة المتفسخة أو المتفخفة
- ٢٠٧ نزع سبع دلاء لبول الصبي غير البالغ
- ٢٠٨ نزع سبع دلاء لاغتسال الجنين في البئر
- ٢١١ نزع سبع دلاء لوقوع الكلب وخروجه حياً
- ٢١١ نزع خمس دلاء للذرق الذباج للجلال
- ٢١١ نزع ثلاث دلاء لموت الحية
- ٢١٣ نزع ثلاث دلاء لموت الفأرة غير المتفخفة أو المتفخفة
- نزع دلو واحد لموت العصفور وشبهه وبول الصبي
- ٢١٣ الذي ثم يمتد بالطعام
- ٢١٥ نزع ثلاثين دلواً لماء المطر وفيه البول والعذرة وخبر الكلاب
- ٢١٥ ليس للدلو التي ينزع بها حد مضبوط
- ٢١٧ حكم صغير الحيوان في النزع حكم كبيره
- ٢١٧ هل يوجب اختلاف أجناس النجاسة تضاعف النزع؟
- ٢٢١ فيما إذا وقع في البئر أفراد متعددة من نوع واحد من النجاسات
- ٢٢٧ فيما إذا لم يقدر للنجاسة منزوح

٢٨١	فهرس الموضوعات .
٢٢٩	فيما إذا تغير أحد الوصفاء ماء البثر بالنجاسة
٢٣٣	فيما إذا رآل التغير من قتل نفسه
٢٣٤	مقدار ما يكون بين البثر والبالوعة من التباعد
٢٤٠	عدم نجاسة البثر بمجرد قربها من البالوعة
٢٤١	عدم جواز استعمال ماء البثر المتنجس مطلقاً
٢٤٣	فيما لو اشتبه الإثاء النجس بالطاهر
٢٤٧	فيما يعتبر في الحكم بوجوب الاجتناب في الشبهة المحصورة
٢٥٥	فيما يكون معياراً في الإبتلاء وعدمه
	في أن مقتضى إطلاق النص ومعاقدة الإجماعات وجوب
٢٥٨	التيمم مع انحصار الماء في المشتبهين
٢٦٠	فيما لو غسل ثوب نجس بأحد المشتبهين
٢٦٤	فيما لو لاقى أحد المشتبهين جسم طاهر

الماء المضاف

٢٦٧	تعريف الماء المضاف
٢٦٩	هل يحكم بنجاسة الماء المضاف بملاقاة النجس لو كان كثيراً ؟
٢٧٠	طهارة الماء المضاف وعدم إزالته للحدث مطلقاً
٢٧٣	حكم زوال الخبث بالماء المضاف
٢٨٢	جواز استعمال الماء المضاف فيما عدا إزالة الحدث والخبث
٢٨٩	هل يرفع الحدث ويزال الخبث بالمضاف الطاهر الممزوج بالمطلق ؟
٢٩٠	كراهة الطهارة الحديثة بماء أسخن بالشمس في الآنية
٢٩٧	كراهة الطهارة بماء أسخن بالنار في غسل الأموات
٣٠٠	حكم الماء المستعمل في غسل الأخيات
٣٢٦	طهارة ماء الامتنعاء ما لم يتغير بالنجاسة

- ٣٣٣ نجاسة ماء الاستنجاء بتغير أحد أوصافه بالنجاسة
 ٣٣٥ حكم استعمال ماء الاستنجاء في رفع الحدث
 ٣٣٦ طهارة الماء المستعمل في الوضوء ومطهرته
 ٣٣٦ طهارة الماء المستعمل في رفع الحدث الأكبر
 ٣٣٨ الماء المستعمل في رفع الحدث هل يرفع به الحدث ثانياً ؟

الأسار

- ٣٥٣ تعريف السور
 ٣٥٤ طهارة أسار الحيوانات ما عدا الكلب والخنزير والكافر
 ٣٥٥ حكم سور المسوخ
 ٣٥٥ طهارة أصناف المسلمين وأسارهم هذا الخوارج والغلاة
 طهارة سور ما أكل الجيف إن خلا موضع الملاقة
 ٣٥٩ من عين النجاسة
 ٣٦٤ كراهة سور الحائض
 كراهة سور المرأة التي لا تؤمن على المحافظة
 ٣٦٥ من مباشرة النجاسات
 ٣٦٩ كراهة سور البغال والحمير
 ٣٧١ كراهة سور القارة
 ٣٧٢ كراهة سور الحية
 ٣٧٣ كراهة استعمال ما مات فيه الوزغ والمقرب
 ٣٧٤ تنجس الماء بموت الحيوان ذي النفس السائلة
 ٣٧٥ فيما إذا لاقى الماء ما لا يدركه الطرف من الدم
 ٣٧٧ فهرس الموضوعات



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی



مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

بسمه تعالى

طبع هذا المجلد من كتاب

« مصباح الفقيه »

لذكرى مؤلام الأحيار

١- المرحوم المغفور الحاج أبي القاسم علاقه بنديان

٢- المرحوم المغفور الحاج محمد علاقه بنديان

٣- المرحومه المخدرة الحاجة اختر خرائي

راجين من الله عز اسمه أن يتقبل هذا العمل

و يوصل ثوابه لأرواح مؤلام المرحومين

غفر الله لنا ولهم فإنه وليّ كريم.